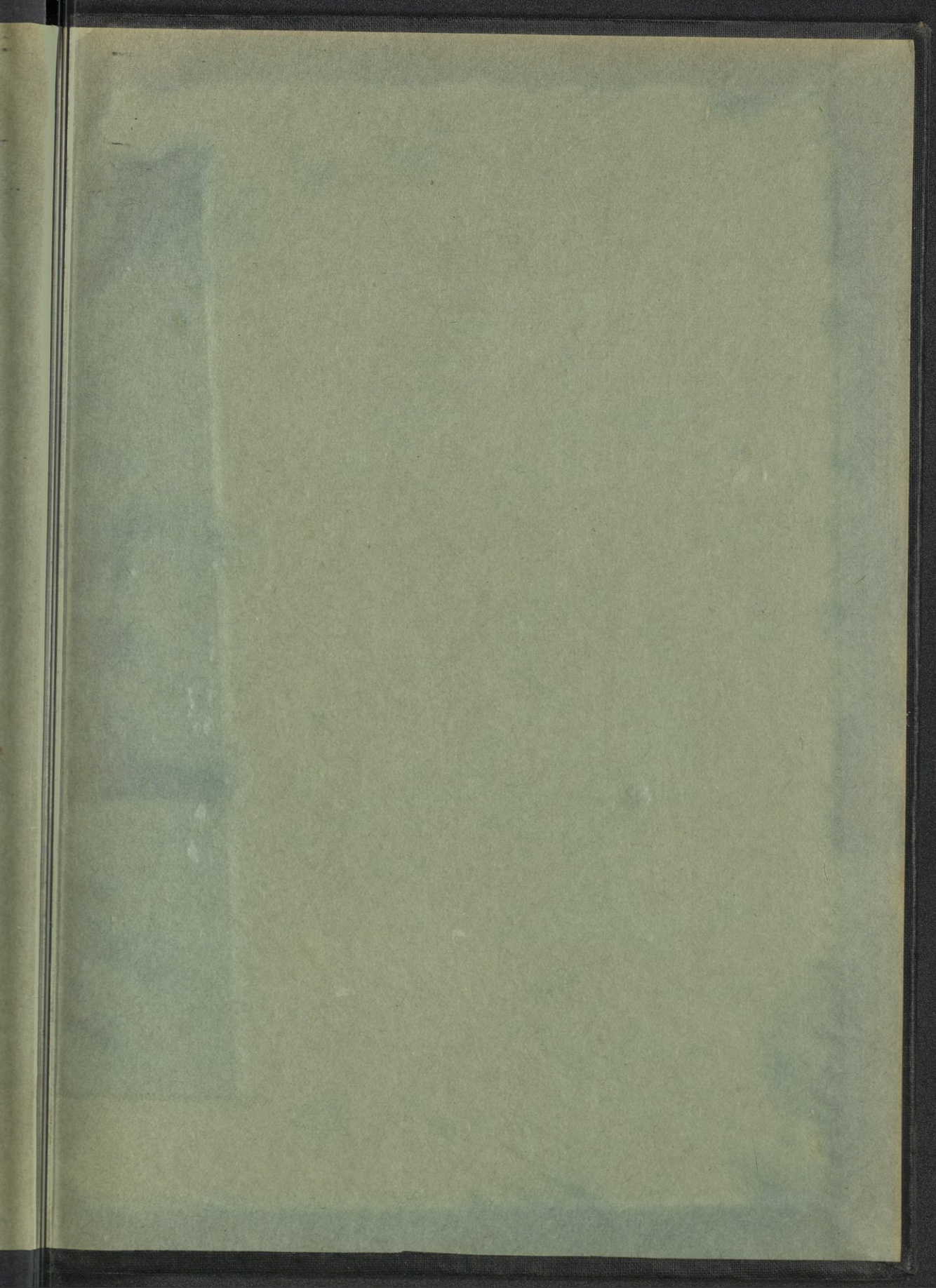


مخطوط

مخطوطات، تاريخية،

320.1: N14hA



320.1:N14hA

• نافع ، عبد المجيد •

• الحياة السياسية •

NOV 24 A978

320.1
N14hA

~~DES~~

~~h1'57~~

~~1 - FEB 1971~~

320.1
N148A
C.1

عبد المجيد نافع
المحمي

الى صديقي الاستاذ الكبير
البر ادب اضر علم نضاً
في العالم العربي

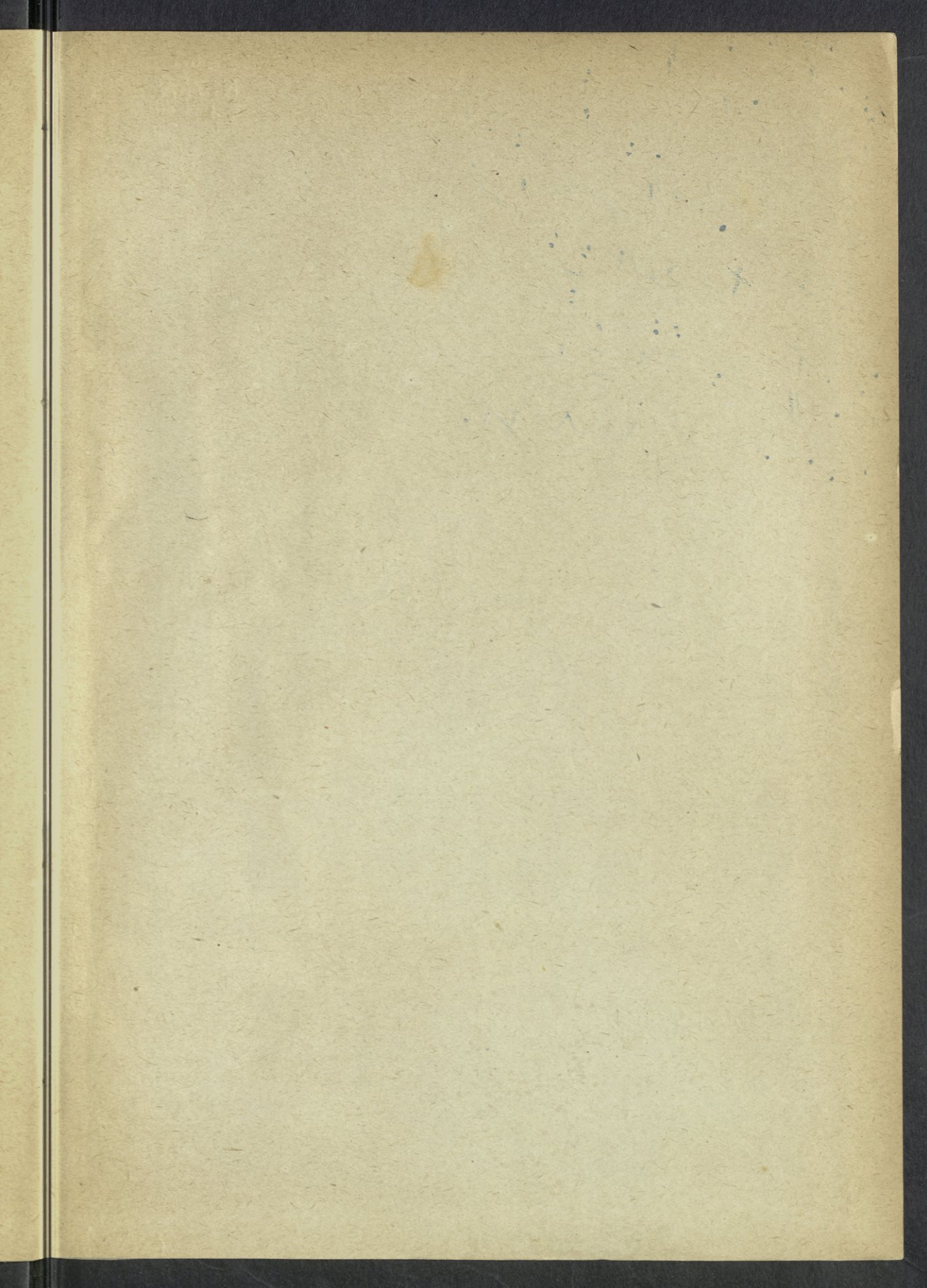
نخبة الودد خلدوس

حالياً لتقدير ملاحى

عبد المجيد نافع
١٩٤٨/١٢

الحياة السياسية

١٩٤٨
دار النشر للجمهورية المصرية
١٦ شارع عدلي بالقاهرة



مقدمة

تستهوى السياسة أفئدة كثير من الشباب والشيوخ على السواء ، فيزولون إلى ميدانها ، ويسارعون إلى خوض غمارها . ذلك بأنهم يرون بعض السياسيين يطفرون من القاع إلى القمة فلا يلبثون أن يشعروا في أنفسهم بالرغبة في اقتفاء آثارهم .

على أنه إلى جانب تلك الصورة الوضاعة ، توجد صورة سوداء قائمة . فالسياسة حرب ، على الحقيقة لا على المجاز . فالיום يعقد النصر بلواء هذا السياسى . وغداً تصيبه هزيمة نكراء . والآن تراه فى الذروة يملأ سمعه هتاف الجماعات وتصفيقهم ، وبعد قليل تشهده يهوى إلى الحضيض يحيط به صفير الاستهجان . وكثيراً ما يكون هدفاً للدسائس تنسج خيوطها فى الظلام ومن خلف الأستار . وفى كل حين تراه يتقلب بين الشكر فى أبهى الصور ، والاعتراف بالجميل فى أسمى المعانى — وبين العقوق وكفران النعمة فى أسود صورة ، وأسوأ معنى .

لذلك أحبت أن أقدم بهذا الكتاب رجاء أن ألقى شيئاً من الضوء على الحياة السياسية ليعلم من لم يكن يعلم ما فيها من خير وشر ، وليقدم وهو عالم بما أقدم عليه .

ويشهد الله أنى لا أطمع أن أصرف أحداً عنها ، أو أحمله على اعتناقها ، فعندى أن الإقبال على الاشتغال بالسياسة يرجع إلى طبيعة المرء أكثر مما يرجع إلى اعتبارات أخرى . فالنفوس التى تزخر بالطموح ، والشخصيات التى تنزع إلى السلطان ، هؤلاء وأولئك هم الذين ينجحون إلى ممارسة السياسة .

لكننا نعلم الحق والواقع إذا نحن أسقطنا من حسابنا طائفة السياسيين الذين يعتقدون مبدأ التضحية ، ويدنون بعقيدة الايثار . كما ينبغى ألا نفعل عن ذكر تجار السياسة الذين ينصبون من ذواتهم أصناماً يعبدونها من دون الأوطان ، فيبحثون عن مقدار ما تغل السياسة عليهم ، لا عن مبلغ ما تقدمه لبلادهم من خدمات .

ولقد أريدت إلا أن أطلع الناس بكتاب عن السياسة إيماناً بأن من كادها ، ولا يزال يكادها ، وما احترفها ، ولا اتجر بها ، هو أولى من يخوض عباب البحث فيها .

ومن الحق أن نسأل : هل من الضرورى لمن يتولى البحث فى الحياة السياسية أن يكون

هو نفسه سياسياً ؟ ليس من شك في أنه وقد ارتاد ميادينها وألم بأطرافها وأشخاصها ، يكون أقدر على معرفتها من غيره . على أنه يجدر بنا أن لانفعل عن تلك الظاهرة النفسية ، ألا وهى أن الانسان متى طال مقامه فى بيئة من البيئات ، وألف النظر إلى الأشياء ، والاحتكاك بالشخصيات ، قد ينتهى به الأمر إلى أن تفتر لديه قوة الملاحظة ، والانهماك فى العمل قد يحجب المشاهدة عن العين .

فأما من يقبل على الميدان من الخارج ، والنفس طلعة ، فيرسل النظرات العميقة الفاحصة تستشف الأحياء ، وتحلل الشخصيات ، وتتغلغل فى صميم الحياة ، غير متفزز من منظر مجته عينه ، أو متبرم من مشهد عافته نفسه ، لا يحاى هذا ولا يتشيع لذلك ، فيصبح الشاهد غير المتحيز ، الذى لا يهيمه إلا أن يرضى الحق والعدل والضمير ، ويمسى الحكم الذى ترضى حكومته . رأيت كيف كان السياح يقبلون على اجتلاء شمس مصر وآثارها أكثر مما يقبل الأهلون ؟ ولئن اعترض علينا بأن ذلك راجع إلى ضعف قوة الملاحظة فى كثير منا ، فإذا يقال فى أننا يوم كنا نرد مناهل العلم فى باريس ، كنا نرقى برج ايفل ، ونهرع إلى فرساي ، ونشهد مثوى العظام ، ونختلف إلى اللوفر والانفاليد ، وعلى الجملة نشهد آثاراً ومتاحف لم يشهد كثير من الباريسيين أنفسهم .

على أن كل تلك الاعتراضات تنداعى وتهار متى لوحظ أن المتطفل على موائد السياسة تنقصه الخبرة ، وتعوزه المعلومات . فمن المجازفة أن يتكلم عن حياة معقدة ، قد تكون ظواهرها غير بواطنها ، وقد تطفئ فيها الشهوات على الحقائق ، وتغضى المطامع على الوقائع ، وتحجب الأهواء والأحقاد ، التقدير الصحيح ، والأحكام العادلة . لذلك كان من الخير أن يعالج الكلام فيها من يعانها .

وسواء أكان الذين يظهرون على المسرح السياسى يؤثرون المصلحة العامة على المصلحة الخاصة ويغلبون مجد الوطن على مجد الأشخاص ، ويجعلون المصلحة العليا للدولة فوق كل شئ . وقبل كل اعتبار ، أم كانوا على خلاف كل أولئك ، فدعواهم جميعاً أن الصالح العام هو القبله التى يولون وجوههم شطرها ، وكيان الدولة هو الكعبة التى يحجون إليها بآمالهم وأمانهم .

والسياسى رجل عام فى أوسع حدود الكلمة . ليست حياته ملكاً له وإنما هى ملك للجميع . لكن يجب التفريق بين حياته العامة وحياته الخاصة . فإذا كانت الأولى مباحة للنقد ، فإن الثانية

حرم مقدس ينبغي أن لا يغشاها متطفل فيبسط فيها قلبه أو لسانه .

وما السياسة بمهنة يحترفها المحترفون ، وإنما هي رسالة ووكالة ينهض بها الموكلون .

وأصحاب السياسة ينبغي لهم أن يوسعوا صدورهم للنقد الذي يوجه إليهم ، فما داموا قد نصبوا أنفسهم لخدمة أوطانهم ، فمن حق الأوطان عليهم أن لا يروا غضاظة في توجيه الانتقاد إليهم ، فكل توجيه في سبيل الوطن مستساغ ، والإنسان مهما يكن جبار العقل ، موفور العلم ، عرضة للتورط في الخطأ . والعقليات تتباين ، ووجهات النظر تختلف ، والعالم في تطور مستمر ، وما كان حقاً بالأمس ، قد يصبح باطلاً غداً ، والحقيقة في هذا البلد قد تكون خطأ في بلد آخر . على أن للنقد حدوداً ، فالنقد البريء ينبغي أن يكون حراً مباحاً ، فأما النقد المغرض ، النقد المسموم الذي يكون سداه التجني ولحمته الاقتراء ، النقد الذي يرمى إلى هدم الرجال لمجرد إشباع شهوة الهدم ، النقد الذي يراد به التجريح لا تقويم المعوج أو التبصير بمصلحة عامة . وفي كلمة : النقد الذي يصطبغ بصبغة الإفخاش ، فيسف إلى نهش الأعراض السياسية ، مثل هذا النقد خليق أن يقصف قلبه ، ويحبس لسانه ، ويدفن إلى غير بعث .

ما أشق الرجل السياسي وما أصعب أن يرضى عنه الناس ! وكم تكون كاذبة تلك الاتهامات

التي تنسج خيوطها حوله الإشاعات !

وكم يبيت نهباً مقسماً للألم والتعذيب النفسي لأنه قادر على أن يدرك عن نفسه كل ما ألقى في روع الجماهير المضللة ، ولكنه يحبس لسانه مخافة أن تتسع هوة الانقسام .

والحكم السياسي أو عليه حكماً صحيحاً عادلاً لا يكون عادة إلا حين يغيب تحت الثرى قنطريون نيران الأحقاد ويقول التاريخ كلمته عالية رهيبة .

والحكم الذي ينسحب على عامة الناس لا ينسحب على من يتلظى في جحيم الحياة السياسية . فمن أوليات مبادئ العدالة أن الإنسان مسئول عما يقول وعما يفعل . ولكن السياسي يحمل التبعة عما لا يقول وما لا يفعل . فإذا تحصن بالصمت البليغ قال الذين يتجنون على الحقيقة إنه ساكت عن الحق ، والساكت عن الحق شيطان أخرس ، وإذا رأى الفتنة مشبوبة النيران فقمعد عن أن يخوض غمراتها قال المتقولون ، لقد نكل عن السعي في سبيل الوطن .

أفأرأينا كثيراً من سياسة الغرب يهتمون حين يصمتون بأن صمتهم مأجور قد اشتراه المشترون

واقفه يعلم أنهم مكتمون عن الكلام بغير الحق .

ومن يعالج السياسة يسمى ويصبح مستهدفا للأخطار ، وعليه أن يؤدي حسابا عن أعماله لمواطنيه في كل حين . أو ليس وكيلا عنهم ؟ أو ليس من واجب الوكيل أن يؤدي حسابا لموكله ؟ بل والوكيل العادي قد يتقاضى الأجر والشكر ، على حين لا يتقاضى الوكيل السياسي إلا الكفر ونكران الجميل .

وقد يكون الصعود إلى قمة الجبل أسهل وأيسر من الانحدار إلى سفحه : وكذلك الحياة السياسية . فقد يكون الاحتفاظ بالمناصب والمراكز أشق وأصعب من الصعود إليها .

وفي كثير من الحركات الشعبية رأينا أن الزعماء السياسيين لا تتزايد مصاعبهم ، إلا حين يتم لهم استلام مقاليد السلطة ، والتربع في دس الأحكام ، حيث يصبحون ولا مندوحة لهم عن إرضاء أنصارهم .

وليس من المغالاة في شيء أن يقال إن كسب الحرب قد يكون أهون من تنظيم السلم . وقد يسقط السياسيون بنفس العيوب والنقائص التي جعلتهم يصعدون . فالإسراف في العهود وبذل الوعود رخيصة ، قد يجعلان الفترة بين الصعود والهبوط قصيرة .

والسياسي حين يهوى تنسى كل خدماته ، وتنكر عليه كل صفاته ، بل قد يتنكر له أحب الناس إليه وآثرهم عنده .

وهو ، ككل إنسان ، عرضة لسوء الطالع .

والحياة السياسية تعج بمختلف النزعات والوجهات ، فيها الصالح والطالح . والطيب والخبيث . والبريء والمجرم والسمين والغث ، فيها المثل الأعلى للتضحية وإنكار الذات . وفيها الأثرة مجسمة ، والأناية تمثلت إنسانا . فيها من يضحي بنفسه في سبيل مبدئه ، ومن يتجر بمذهبه السياسي . فيها المتملقون والمداهنون والمرأوغون . وفيها الصديقون والشهداء . فيها الدساسون والحاقدون وذوو الطموح والذين لا يعملون إلا في ضوء الشمس ووضوح النهار ولا يبتغون إلا وجه الله والوطن . فيها قطاع الطرق والذين يخرجون بلادهم عن كل ما يملكون .

الإنسان هو الإنسان ، في كل زمان ومكان . مزيج من الخير والشر ، والفضيلة والرذيلة ، والحسنات والسيئات . ينبغي لكل مصلح ، ولكل قائم على الشؤون العامة أن يقدر الضعف

الإنسانى . ودعاة المثل العليا ، وطلاب الكمال الإنسانى ، يمكن أن يخلقوا فى أجواء الخيال ما شاءوا لينشدوا الإنسان ألا على الذى تجرد من الشرور والآهواء وأصبح خيراً مجتهداً ، فأما أصحاب السياسة العملية فينبون سياستهم على الواقع لا على الخيال .

والحياة السياسية التى لا تخلو من شر حافلة بصنوف الخير . أو ليست السياسة فى مرد أمرها هى الحكم ؟ أو ليست هى الإشراف والهيمنة على الشؤون العامة ؟ وهل يمكن تحقيق قضية الإصلاح إلا بالحكم وإذن فلندع الساخطين يقولون ان السياسة هى فن الكذب ، ولنترك المتبرمين يتصايحون أنها هى استغلال النفوذ ، فما من شك فى أن السياسة طريق صالح لخدمة الوطن . وأنت إذا أردت أن تتعرف مبلغ رقى الأمة ، ونضج تربيتها السياسية ، فما عليك إلا أن تعتمد إلى اختيار المقياس الصحيح ألا وهو مقدار الاهتمام بالمسائل العامة . فالأمة التى يفتقر شعور أبنائها أو ينعدم بالنسبة للأمور العامة هى أمة قد فقدت حيويتها ، وتفشت فيها الأنانية السياسية ، وأوشك صرحها أن يتهدم ، لا بل آذنت بالانهيار . والذين لا يحفلون بالمسائل العامة إنما يعملون عامدين ، أو غير عامدين ، على تمهيد الطريق لظهور الطاغية وتهيئة الجو لبروز الطغيان . فأما الأمة التى يعنى أبنائها بالمسائل العامة ، والذين لا ينادون : وبعدها الطوفان ، فذلك الذى تندفق قوة وحيوية ، وتشق طريقها إلى الإصلاح والمجد ، ولا يمر بخاطر كائن من كان أن يعصف بحريتها ، أو يبطش باستقلالها .

ألم تركيف أن انجلترا توجد حيث يوجد الإنجليزى ؟

والسياسى إما أن يجاهد مستقلاً ، أو منضوياً تحت راية حزب من الأحزاب . فبعض الشخصيات يتم بقيود الحزبية ، ويضن بشخصيته أن تفنى فى غمارها ، أو تغرق فى طوفان الأحزاب . على أن مجهود الفرد محدود ، ومجهود الجماعة أوفر ثمرة ، وأكثر إنتاجاً . لذلك ، وعلى الرغم من عيوب الحزبية ونقائصها فالأحزاب أقدر على خدمة الوطن من الأفراد . ولقد وجدت الأحزاب فى كل عصر من عصور التاريخ ، وفى كل بلد من بلاد الدنيا . ولقد وجد التطاحن السياسى فى كل مجتمع من المجتمعات الانسانية . ولقد وجد التنافر الحزبى فى كل عصر ومصر .

ولكن كل أولئك لم يجعل أحداً يفكر فى القضاء على الأحزاب قضاءً نهائياً .

ولنما مثار الجدل في العصر الحديث : حزب واحد أم أحزاب متفرقة ؟
والسياسة ، كما للحرب ، أدواتها وأسلحتها ، وأدوات السياسة وأسلحتها ، القلم واللسان ،
وتنظيمها كلمة واحدة : الدعاية . وهي التي بلغت من الشأن والخطر أن ينشئوا لها اليوم وزارة
خاصة في كثير من الأمم .

والقلم يثير في الذهن صورة الصحافة العصرية وهي التي بلغت من القوة والنفوذ أن يصفوا
عليها لقب : صاحبة الجلالة ، ويسبغوا عليها من الوصف أنها السلطنة الرابعة في الدولة .
واللسان يبعث أمام النظر صورة الخطيب المفوه ، والخطابة هي أقوى أدوات الدعاية
جميعاً . تلعب دوراً حاسماً في المعارك الانتخابية ، وفي دور النيابة ، وفي ميادين السياسة كلها .
والقلم واللسان قد يكونان من أدوات الهدم أو أدوات البناء .
رأيت أن كل أولئك خليق أن يكون بين دفتي كتاب .
وحرصت أن لا يكون كتاباً سياسياً ، وإنما يكون كتاباً في السياسة ؟

عبد المجيد نافع

رسالة لا استغلال

السياسة هي فن الحكم ، والحكم أعباء وتكاليف . وإذن فالسياسة رسالة لا استغلال .
على أننا كثيراً ، ما نرى الأحزاب تعيب بعضها البعض بطلب الحكم كأن طلب الحكم ، في ذاته جريمة لا يتسع لها الغفران . وقد فات الذين يسرفون في التجريح أن السياسى خارج الحكم لا يملك إلا الهتاف بالنظريات المجردة ، والتلويح بالبرامج على الورق . بل قد لا تتعدى أعماله وأقواله دائرة النقد المحض . وقد لا يقتصد في النقد فتصبح كتاباته وأقواله أدنى إلى التشهير منها إلى النقد البرىء ، وتسمى . أعماله أميل إلى الهدم منها إلى البناء فإذا ما احتواه كرسى الحكم بات قادرا على تنفيذ البرامج العملية . فالحكم هو المحك الصادق لمقدرة الرجل السياسى .

والأحزاب خارج الحكم قد تسرف في بذل الوعود رخصية . بل قد تدفعها شهوة التغلب الحزبى إلى المزايدة السياسية . فاستلام مقاليد السلطة ، وإدارة دفة الشؤون العامة ، وتحقيق وجوه الإصلاح ، هي التى تكشف عن قدرة الأحزاب على تنفيذ برامجها .

وليس من الغلو أن يقال أن الحكم فن . ولقد جرت آخر انتخابات نيابية في إنجلترا فعقد النصر في المعركة الانتخابية للمحافظين على العمال . فقد صارع الناخبون العمال ، بأنهم مع إكبارهم لهم ، وإعجابهم بمبادئهم ، يؤثرون المحافظين في الانتخابات عليهم ، لأن المحافظين قد تمرسوا بالحكم طويلا فأصبحوا يحسنون تسيير شؤون الدولة .

ولكن هذا لا يعنى أن الحكم يجب أن يكون احتكاراً لطائفة من الطوائف ، أو طبقة من الطبقات . فالمصلحة العليا للدولة تنادى بوجود أن يكون زمام الحكم في أيدي من يحسنونه . وهامم العمال اليوم في إنجلترا ، يشاطرون المحافظين تبعات الحكم في أخطر مرحلة من مراحل التاريخ البريطانى .

والحزب الذى لا يطلب الحكم ليس جديراً بصفة الحزب السياسى . على شريطة أن يكون التماس الحكم من وجوهه المشروعة .

فغرام بل لإجرام أن تكون وسائل الأحزاب إلى اصطياذ كراسى الحكم ، الدسائس والافتراءات والتغريير والتضليل وبذر بذور الانقسام وغير ذلك من الأساليب التى تميحها

الوطنية الصادقة، والقومية الحققة . ومن يسعى إلى الحكم من تلك الطريق الملتوية قد يلقي في سمع كل من يريد أن يستمع له أنه يبتغي مصلحة الدولة ولكنه لن يستطيع إقناع أحد إلا بأنه يريد تغليب مصالحه الشخصية على كل اعتبار وطني .

وما على الحزب السياسي الذي لا يتمتع بالأغلبية إلا أن يروج الدعوة لأنصاره في المعارك الانتخابية عسى أن يظفر بها ، وأن ينشر الدعوة بين جدران مجالس النيابة ابتغاء كسب المؤيدين إلى جانبه ، والتطورات السياسية قد تصير الأغلبية أقلية ، والأقلية أغلبية .

ومسألة الأغلبية والأقلية قد أثارت مشكلة الكفاية في الديمقراطيات الحديثة . صحيح أن تسلم مقاليد السلطة ، والقبض على مصائر الدولة ، هو حق — أستغفر الله — بل واجب من من أقدس واجبات الأغلبية . هو عبء يجب أن ينهضوا به ، ومسئولية ينبغي أن يضطلعوا بها . ولكن الوطن بحاجة إلى جهود جميع أبنائه ، وقد تكون في الأقلية كفايات مقبورة . ولقد هال سالسبوري السياسي البريطاني الشهير ، أن يرى أقلية الأحرار أو المحافظين التي تكون خارج الحكم ، لا عمل لها إلا نقد القائمين في الحكم ، وربما تطرق رجالها إلى انتزاع الحكم منهم ، الأمر الذي يحرم الوطن من خدمة الأقلية ، ويفتح السبيل إلى التطاحن السياسي ، وتفتيت الجهود الوطنية ، وكل أولئك قد حمل رجل الدولة على أن يهيب ببنى قومه أن يعالجوا تلك المشكلة حتى ينتفع الوطن بجميع الكفايات .

ويعز على الأغلبية التي تدين بالسياسية القومية أن تترك بعض الكفايات معطلة برا بالوطن ومصالحه المقدسة .

ليس كل إنسان قادراً على إدارة الشؤون العامة ، وبعبارة أخرى لا يولد الإنسان سياسياً كما يولد الطير مستعداً للطيران ، والسماك مستعداً للعوام . ولكن الذي لا شك فيه أن بعض الناس لديهم استعداد للاشتغال بالسياسة . فأصحاب الطموح ، والذين ينظرون في الأفق الواسع ، وذوو الشخصيات القوية الذين يتقلدون قيادة الجماعات ، هؤلاء جميعاً موهوبون للحكم .

وفي ظل أى نظام من نظم الحكم ينبت السياسي ، سواء أكان هذا النظام استبدادياً أم حراً ، وسواء أكانت السلطة في أيدي جماعة أم في يد فرد ، لا بل تحت صخرة الطغيان العاتية ، سواء أكان جماعة أم طغيان فرد ، ينبت الرجل السياسي . هؤلاء وأولئك من دعاة الحرية ، أو أشياع الاستبداد ، الذين ألقت المقادير مصائر الشعوب بين أيديهم ، ولا بد لهم من ممثلين

يمثلونهم . فالمستبد لا ينهض بكل شيء . حتى الطاغية ، مع أن أوهامه تصور له إمكان تركيز كل السلطات فيه ، لا يقوى على الاضطلاع بجميع الأعباء وإذن فلا مندوحة عن التخلي عن جزء من سلطته وإعطائه لمن ينوبون عنه في مقام التنفيذ أو في معرض الإشراف والمراقبة . وإذن فالسياسيون موجودون موجودون ، والمهم أن لا يبقى منهم في الميدان إلا من يفهمون أن السياسة أعباء وتكاليف لامغانم وأسلاب .

والذى يقضى بالأسف أن قانون جريشام القائل بأن العملة الرديئة تطرد العملة الطيبة من السوق ينطبق على عالم السياسة ، كما ينطبق على عالم المال .

لقد طويت صحيفة الرق بانقضاء العصور القديمة ، وانبثق فجر الحرية حين انقضت عصور الظلمات ، وارتفع الناس جميعاً إلى مستوى المواطنين الذين يتساوون في الحقوق والواجبات السياسية . حتى المرأة التي استغل الرجل ضعفها السنين الطوال أصبحت لها حقوق سياسية تجعلها تساهم في إدارة شؤون الدولة .

لكن ليس يكفي أن يكون الانسان مواطناً ليكون سياسياً . فالميدان الذى يصلح فيه السياسى ويجول بين جدران المجالس النيابية ، والمجال الذى تبرز فيه مواهبه وملكانه . هو مجال الحكم . ولا يصلح كل واحد لحل أمانة النيابة عن الأمة ، أو الاضطلاع بتبعات الحكم . على أن من التعسف تضيق نطاق السياسة وجعله قاصراً على دور النيابة . ودور الحكم . فالذى ينشر الدعوة إلى الإصلاح يساهم بنصيب في السياسة . والصحفي الذى يبث الدعوة السياسية يشتغل بالسياسة .

قد يكون للوراثة أثر في نشأة السياسى . فقد رأينا عائلات تنجب السياسيين ويتوارث أبنائها السياسة . وقد يكون للبيئة أثرها ، فالذى يعيش في بيئة سياسية ، تغمره تقاليدها ، وتطغى عليه مظاهرها ، لا تلبث نفسه أن تنزع إلى السياسة . لكن لابد من الاستعداد الشخصى فالسياسة في الدم ، أو بعبارة أوضح وأصرح ، السياسة موهوبة أكثر منها مكتسوبة .

ومن كانت السياسة مختلطة بلحمه ودمه محال عليه أن يتخلص منها ، أو يتخلى عنها ! يروى بارتو السياسى الفرنسى المعروف أن وزيراً انقلب إلى بيته ، بعد جلسة برلمانية عاصفة ، هاجمه فيها خصومه في غير هوادة ولا لين ولم يخف أنصاره إلى نجدته ، فأفضى إلى امرأته بالآلام

نفسه ، ومن المعجزات أن الزوجة كانت من النسوة اللائي لا يحفلن بمظاهر الحكم في كثير أو قليل ، فأهابت به : « عجل بالاستقالة » ، وهي ترجو أن تكون الاستقالة بشيراً بالخلاص من ربة الحكم — فأجابها الوزير غير متلعم ، لا بل أجابها الزوج غير متورع « لست أقوى على ذلك : فمثل السياسة كمثل الخلية التي يهاها قلبي وإن كانت تتقزز منها نفسي » .

وإذا كان الاشتغال بالسياسة يرجع إلى الاستعداد الشخصي ، فلا شك أن بعض الصناعات يغذيها بكثير من العناصر البارزة . فصناعة الحمامة تهيء الجو للسياسة ، وتمهد الطريق لظهور السياسي . فالحمى بطبيعة عمله كثير الاحتكاك بالناس . ومكتبه يزدحم بمختلف الطبقات . وإذا مال إلى جانب الخير بعض الشيء اكتسب الشهرة ، وغمره الناس بحبهم . وما بقليل في السياسة أن يصبح الرجل محبوباً . أرايت كيف يصبح بعض الزعماء معبودى الجماهير . فإذا أتيحت للحمى المرافعة في قضية سياسية هامة ودوى صوته ، وتجلت بلاغمته ، وبرزت شجاعته سبغ عليه الموقف أثواب الشهرة . ثم أليس منبر العدالة يعد المحامى للظهور فوق منبر الخطابة السياسية فيتدفق ويستدر الهتاف وينزع التصفيق من خصومه وأنصاره على السواء .

لكن كل أولئك ينبغي ألا ينسينا أن العالم ابتلى بالثرثرة السياسية يوم طغت على الميدان السياسى موجة المحامين . وفى الغرب إذا أرادوا أن يعيىوا حكومة بأنها كثيرة الكلام ، قليلة العمل ، قالوا أنها « حكومة محامين » . وأخطر من ذلك أن صنعة المحامى قد تساعد على إخفاء الاتجار بالنفوذ .

ومن الإنصاف أن نذكر أن دور النيابة قد ازدهت بكثير من المحامين ، وأن مقاعد الحكم قد ازدانت بغير قليل منهم ، وأن السياسة قد ازدهرت حين غدوها بأرواحهم ، وسقوا ميدانها بفصاحتهم ، وكانوا المثل الأعلى للنزاهة والاستقامة .

وصناعة الطب تمهد الطريق لظهور السياسى . فاحتكاك الطبيب بالناس يهيئه إلى تعرف نفسية الجماعات ، وإلى أن يلس آلامهم وآمالهم .

والخطر الذى يهدد السياسة أنها « مهنة مفتوحة » يغشاها من يشاء بغير حساب . فلا يطلب من السياسى أن تكون له مؤهلات . ولا يشترط فيه أن يكون قد قضى فترة التمرين والإعداد ، ولا يطالب بأن يحمل إجازة . بل لا يطلب منه ، قبل أن يطرق باب السياسة ،

أن تكون بيده شهادة « حسن السير والسلوك ». هذا مع أن المجتمع يطالب بكل ذلك من يتصدى للعمل في الطب أو المحاماة أو الهندسة أو التعليم ، وإذن فقد يبدو غريباً أن لا يطالب بذلك كله أو بعضه من يتصدر للسياسة ، وينصب نفسه لإدارة الشؤون العامة . ولذلك فإن « سياسة الباب المفتوح » تجعل المغامرين والمتجرين يتسربون الى الميدان السياسى ، وينسابون في جنباته يصيبون غيرهم بالأذى ويصيبون لأنفسهم نفعاً ، ويكون وجودهم لوثة إلى جانب الأطهار والأبرار ، فالسياسة قد تتلوث بالبعض على حين تشرف وتزدان بالبعض الآخر . ونسارع إلى القول بأن دفع ذاك الخطر لا يكون بمجمود العناصر الشريفة . فإذا فطنت تلك العناصر إلى الخطر ، ثم نشطت إلى العمل اكتسحت من الميدان السياسى كل من يشوبه أو يشينه .

إن التبشير بفلسفة عدم المبالاة ، واحتقار الاندماج في غمار الجماعات إنما يجر إلى فتور الهمة ، وشل العمل . والناس هم الناس ، في كل زمان ومكان . ولكنهم في كل حال يستحقون غير قليل من الاهتمام من جماعة المتفلسفين والمترفعين بغير الحق . وأبراج العاج لا تصلح إلا لإقامة جماعة الشعراء الذين يطبشرون بأجنحة الخيال . فاما الذين تضح عزائمهم على السكفاح في سبيل الإصلاح ، فعليهم أن ينزلوا إلى الميدان السياسى ، فلا يفرقوا من الضربات بل يتلقوها ويردوا عليها بأقصى منها .

والرسالة التى يؤدىها السياسى تستحق أن يلقى في سبيلها صنوف العنت ، وألوان الاضطهاد ، والقضية العادلة التى يدافع عنها تستأهل أن يلقى في سبيلها كل ضروب المشقة والجهد .

الاحزاب

في كل عصور التاريخ ، تألفت الأحزاب السياسية . ولم يكن قيامها مرتبطاً بشكل الحكومة ، بل لقد نبئت في ظل الحكومات الحرة ، كما وجدت تحت سلطان أشدها إيغالا في الاستبداد . فروح النضال مستقرة في أعماق النفس البشرية ، ونزعة الفرد لأن يقاتل وسط الصفوف قد شهدتها الإنسانية في شتى المظاهر .

على أن الأحزاب ، في الحكومات الشعبية الحديثة ، قد تعددت مظاهرها ، واشتد ساعدها ، واتسعت دائرة نشاطها ، فباتت من أقوى العوامل في الحياة السياسية العصرية .

وضاعف الانتخاب المباشر من سلطان الأحزاب السياسية ، إذ أصبح كل مواطن يحمل تذكرة انتخاب تجعل له صوتاً في السياسة العامة ، وفي تقرير نظام الحكم .

وفي النظام البرلماني بلغت الأحزاب قمة القوة والسلطان . فهذا النظام يقضى بأن الحزب الذي يظهر بالأغلبية في الانتخاب ، يتسلم مقاليد السلطة ، ويقبض بيده على مصائر البلاد .

ولقد أبرز النظام النيابي حسنات الأحزاب السياسية بقدر ما أبرز سيئاتها . وإذا كان النقص يعثور كل ناحية من نواحي الحياة الإنسانية ، وإذا كان الكمال المطلق من خيال الشعراء ، ودعاة النظم الخيالية ، لم يكن لنا أن نتبرم بالعيوب التي تكتنف نشاط الأحزاب . إن للأحزاب ، كما للأعمال الإنسانية كافة ، جانبها الطيب وجانبها السيئ . فالجماعة أقدر

على الإتيان من الفرد . وهذا صحيح في عالم المال وعالم السياسة جميعاً . رأيت كيف تشهد الإنسانية في العصر الحديث إنجاز الأعمال العظيمة التي تكاد تكون أقرب إلى الخيال منها إلى الحقيقة بفضل تأليف الشركات المالية ذات رؤوس الأموال الضخمة التي يتاح لكل فرد ، مهما كانت ضآلة ثروته ، أن يساهم فيها بنصيب . والشركات المالية قد تكون نخاعاً منصوبة لاصطياد ما اقتطعه الفقراء من أقواتهم ، وما ادخره متوسطو الحال . ولقد تنحدر تلك الشركات إلى هاوية الإفلاس . فيذهب كل ما أودعه الجمهور في خزائنها من الاقتصاد أدراج الرياح .. فهل الفضيحة والإفلاس لبعض الشركات المالية يغري الناس بفرض الشركات وإلغائها والتضحية بالمشروعات العظيمة ؟ الجواب « كلا » . والعلاج للداء ليس بالإلغاء وإنما

العلاج الضرب على أيدي المغامرين والمقمارين ، كما أن المرض لا يتطلب الإجهاد على حياة المريض وإنما يطلب اجتثاث العلة من مكانها .

وكذلك ، إذا ضج الناس بالشكوى ، في كل بلاد العالم المتحضر ، من التطاحن الحزبي ، والتناحر السياسي ، ومن الروح الحزبية الجاحجة التي تعصف بكل شيء ، وتبسط بكل خير ، ومن استغلال النفوذ — ننادي ، إذا ضج الناس بالشكوى من كل أولئك فليس العلاج الحاسم للداء نحو الأحزاب — فما إلى ذلك من سبيل — وإنما العلاج في إصلاح الحال .

ومبدأ بقاء الأصلح كفيل في النهاية بأن الميدان السياسي بلفظ العناصر التي لم يقو على اساعتها وهضمها .

وإذا كانت العدالة عرجاء ، أي أنها تمشي الهويئنا ولا تصل إلا بعد حين ، فانها لا بد واصلة في النهاية لا محالة . وحينئذ ترجع الأمور إلى نصابها الحق وتضع كل رجل لائق في مكانه اللائق . ورقابة الرأي العام كفيلة بإصلاح المعوج .

والأمة هي التي تعتمد إلى الغلبة فتنتق السياسة من الدغل والأدران .

ومالنا لا ننظر إلى الأحزاب إلا بمنظار أسود . إن لها جوانب مشرقة . إنها هي العامل الهام في إنضاج التربة السياسية للأمة . إنها تهيب بالأمة في الاجتماعات العامة ، إبان المعارك الانتخابية ، ومن فوق منبر البرلمان ، ومن فوق منبر الصحافة ، فتجعل كل فرد يدرك ما عليه من واجبات قومية وما له من حقوق ، وتحملهم على التضحية بأرواحهم وأموالهم في سبيل الوطن . والأحزاب تتبارى في الخير ، وتتنافس في العمل ، ويشعر كل حزب بأن عليه من الأحزاب الأخرى حسبياً ، ومن خصومه رقيباً فيحجم عن الشر ، ويقدم على الخير ، ويتورع عن اقتراف الجرائم الوطنية ، وبذلك يتضاعف اهتمام المواطنين بالمسائل العامة فترقى الحياة السياسية ويذهب الزبد جفاء ويمكن ما ينفع الأمة .

وفي النهاية لا يبقى في الميدان إلا الصالح . فاما الفقايع الإنسانية فتتلاشى ، وأما المهرجون فيتوارون ، ولا يبقى إلا العاملون الصادقون .

القتال في سبيل الحكم ! القتال في سبيل الحكم ! تلك هي صرخة الحرب التي يرسلها أولئك الناقون على الأحزاب السياسية . وقد فات هؤلاء أن الحروب الدموية مشروعة مقدسة إذا

كانت ترمى إلى الدفاع عن حق . وكذلك فإن القتال في سبيل الحكم مشروع إذا كانت الغاية منه تحقيق وجوه الإصلاح ، وتحقيق الأمان الوطنية .

لكن إذا كان بعض الأسلحة محرماً استعماله في قتال الحديد والنار ، فأولى أن يكون ذلك في القتال السياسي .

ومن حق كل حزب سياسي أن يلتمس الحكم من طريقه المشروعة لتنفيذ برنامجه ، فمن واجبه أن يتخلى عنه حين يتجلى عجزه ، فالحكم وسيلة لا غاية .

تنافس الأحزاب في سبيل الخدمة القومية خير كله ، على حين أن تطاحنها لمجرد الوصول إلى الحكم ، شر كله . وأشد ما يكون هذا الشر ملبوساً إبان الأزمات ، وفي الساعات العصيبة . فالمناقشات البيزنطية ، وقد ظهر محمد الفاتح على أسوار الاستانة ، هي صورة المأساة القومية التي لا تنساها الإنسانية أبد الدهر .

كثيراً ما يفضى التناحر الحزبي إلى قيام الدكتاتورية . وقد يرتضى بعض الشعوب التضحية بحرياته السياسية في سبيل القضاء على الفوضى . ولكن التضحية بالحرية فادحة الثمن إلى حد أن تراجع الأمم الحية عن بذلها طائعة .

تقدم فن السلام في الجماهير ، ونهضت الصحافة نهضة عظيمة في العصر الحديث فباتت من أقوى أدوات الدعاية ، فنشط الزعماء والقادة لكسب الأنصار ، والفوز بالأغلبية في الانتخابات لتولى الحكم . فمن حسنات الأحزاب السياسية أنها تعمل على بث المبادئ ، وتشعر المواطنين بأن لهم كرامة ينبغي الاحتفاظ بها .

وليس المهم انتصار الثورة ، وإنما المهم الانتصار على الثورة ، وأن يعرف الزعماء الذين كتب النصر لهم كيف يكبحون مطامع أنصارهم .

وإذا كان على رأس الحزب السياسي رجل من ذوي الطموح الشخصي سخر حزبه ، بل سخر قوى الدولة جميعاً ، لتحقيق أغراضه في حين أنه يملأ فمه بعبارات الدفاع عن الحريات السياسية والمصلحة العليا للدولة .

ولئن صح أن الأحزاب السياسية يكيد بعضها لبعض ، فقد لا تخلو داخلتها من الدساس . إذ يميل بعض الوصوليين إلى التسلط على هوى الرئيس ليظفروا إلى المناصب أو يثبوا إلى كرسي الحكم .

حين تجمع بين طائفة من الناس عقيدة سياسية واحدة ، ثم يبتغون أن ينظموا جهودهم ، رأيهم يحددون تلك الجهود المشتركة في صورة حزب يؤلف . على أن اشتغال الحزب القائم في الحكم بالدفاع عن كراسيه ، والنصراف الأحزاب المعارضة إلى انتزاعها منه قد يعطل الإنتاج بل يقضى عليه القضاء الأخير .

والنظام الحزبي يقوى الفرد من ناحية ، ويضعفه من ناحية أخرى . يقويه من ناحية ضم جهوده إلى جهود أصحابه في النضال ، ويضعفه من ناحية إفناء شخصيته في شخصية المجموع . أو ليس مكلفاً بالخضوع لرأى الأغلبية وإن كان مخالفاً لرأيه ؟ أو لم يقل فكتور هو جو « إن الخطب البرلمانية قد تقنعني ولكنها لا تغير صوتي » ؟

ولايحيا الحزب السياسي بالعقيدة وحدها بل لابد أن يجاوز دائرة النظريات المجردة إلى نطاق العمل الجدى . فتلك وسيلة إلى كسب الانتصار وتقوية الصفوف والوصول إلى أهدافه القومية .

والحزب الذى يسرف فى الكلام ، ويقتصد فى العمل لا يلبث أن يتداعى وينهار . ليست الأحزاب السياسية خيراً محضاً ، ولا هى شر محض ، وإنما هى مزيج من الخير والشر . وخيرها أكبر من شرها . ولا سبيل إلى تقليل ضرورها إلى أدنى حد مستطاع إلا بتغليب الحزبية المعتدلة على الحزبية الصارخة ، وإيثار المصلحة العليا للدولة على مصالح القادة ومجد الزعماء .

حزب واحد أم أحزاب متفرقة

إذا تألف من مجموع الأمة حزب سياسى واحد فتلك هى الصورة الرائعة للوحدة القومية ، إذ تنقطع أسباب التطاحن الحزبى ، ولا يتفتت المجهود الوطنى ، بل تتوحد الجهود فى سبيل العمل الجدى المنتج ، وتلقى الأمة خصومها فى الخارج موحدة الصفوف .

لكن بين الأمانى المجردة ، والواقع الملموس ، تتسع مسافة الخلف . فالناس لم يصبوا فى قوالب متجانسة حتى تتألف قلوبهم ، وتتوحد غاياتهم جميعاً . فهم متباينون فى الأمزجة والعقليات ، مختلفون فى الوسائل والغايات . ولهذه الاعتبارات يكاد يكون انضواء الأمة بأسرها تحت لواء حزب واحد ضرباً من المحال .

ومن الأسف أن تعدد الأحزاب هو الظاهرة التى نشهدها فى كل بلاد العالم فى العصر الحديث . صحيح أن بعض الأمم قد رأى القضاء على الأحزاب واستئثار حزب واحد بالسلطان . على أنه قد كان لذلك ثمن هو قيام الدكتاتورية .

وظاهرة تعدد الأحزاب ليست خطرة أو خطيرة إلا إذا انقلب التنافس بين الأحزاب إلى نضال فى سبيل الحكم . حينذاك يحدث الانقسام داخل البرلمان ، وفى صفوف الأمة ، وتحاك شباك الدسائس فى الظلام ، ومن وراء الستار ، وتصاب الأعمال العامة بالشلل ، والإنتاج القومى بالعقم . ويشغل القائمون فى الحكم بالدفاع عن أنفسهم وكراسيهم ، وينصرف الذين خارج الحكم إلى تصيد النقد ، وتسميم الجو ، بغية اصطياد الكراسى .

وأنفراد حزب واحد بالميدان السياسى قد يغرى بالجنوح إلى الطغيان . والنفس البشرية نزاعة إلى توسيع نطاق الحرية إذا كانت خارج الحكم ، فإذا باتت فى الحكم جنحت إلى تضيق دائرتها .

وتعدد الأحزاب ، فضلاً عن أنه يحفزها جميعاً إلى التنافس فى خدمة المصلحة الوطنية ، بغية كسب التأييد الشعبى ، فإنه يجعل من بعضها رقيباً على بعض . أفلا ترى أن كل زعيم لا يجعل أكبر همه الإشادة بأعمال حزبه فى الحكم ، وخارج الحكم ، بقدر ما يعنى بتنفيذ النقد الذى يوجه إليه ، ودرء الشبهات التى تحوم حوله ، ودفع الاتهامات التى تنصب عليه .

إذا لم يكن توحيد الأحزاب بمستطاع ، فإن رقابة رأى العام كفيلاً بدفع الصالح منها للبقاء فى طريق خدمة البلاد .

الانانية السياسية

إذا كانت البذور التي تلقى في الأرض تجد في بعضها تربة خصبة لنموها أكثر من بعض ، فليس من شك في أن ميدان السياسة تربة خصبة تنمو وتزدهر فيها ، بذور الانانية .

أرأيت كيف يندفع الوحش ، برح به الجوع ، على الفريسة ينهشها بأنيابه ومخالبه ؟ والويل للوحوش الأخرى التي تجترىء على أن تذكر صفو مآعه بالدم الذي يعبه ، واللحم الذي يلبثه ، أو تجسر على أن تنتزع الفريسة من بين براثنه وأنيابه . وفي هذه الحالة يزداد الوحش الضارى ضراوة ، وتستمر المعركة حامية الوطيس حتى يسلم الضعيف في الفريسة ويستسلم .

ولو شئنا أن نعطي للسياسة صورة عجيبة صادقة لقلنا إنها الفريسة تلقى لشهوات الطامعين . أجل ، إن السياسة تحرك غريزة الانانية الوحشية التي تكمن جراثيمها في خبايا الطبيعة البشرية . فإذا هجمت الانانية حيناً ، أثارته من رقتها الظروف المواتية أحياناً . والإنسان هو الإنسان ، في كل زمان ومكان ، إذا جردته من القشرة الخارجية تبدى في وحشية الإنسان الأول . وما المدنية إلا طلاء أو هي القدرة على إخفاء الهمجية الأولى التي توجد بذورها في أعماق الطبيعة الإنسانية .

وينادى المتفائلون بأن السياسة ترمى الى جعل الأفراد في رخاء ، والشعوب في سعادة ! ومن أجل ذلك يكون ديناً في عنق من ينصب نفسه لإدارة وتنظيم الشؤون العامة ، أن ينسى ذاته ، ويذكر وطنه ، وأن يضحي بأعز ما يملك ، الصحة والمال ، في سبيل إسعاد المجموع الذي كرس نفسه لخدمة مصالحه .

ولكن ما أبعد الهوة بين الأمانى والواقع ! وما أعظم الفارق بين تلك الصورة الزاهية الألوان التي يرسمها للسياسي خيال المثاليين ، وطلاب السكال الإنساني ، وتلك الصورة القائمة التي يخطها الواقع للكثيرين من المتجرين بالسياسة .

وإذا أحببنا أن نرسم الحقائق الحية ، لقلنا إن السياسة ، في عرف بعض السياسيين ، ترمى الى جعل السياسي في رخاء .

والسياسيون طائفتان : طائفة الذين وصلوا ، بفضل السواعد ، وزحزحوا من الطريق جميع المناهضين ، وأقصوا عن الحظيرة كافة المنافسين ، فاستأثروا بالسلطة ، وانفردوا بالمناصب والمراكز والألقاب . وأولئك هم المحظوظون المجدودون .

فأما الذين نحاهم خصومهم عن الغنيمة ، فيدورون بأبصارهم حول المغنم والأسلاب يرقبون الفرصة الذهبية .

وهؤلاء وأولئك يسخرون من الصالح العام ولا يخضعون إلا لوحى الأنانية في مظهرها الوحشي سواء أكانوا غالبين أم مغلوبين .

والذين قفزوا الى كراسي الحكم يرون كل وسيلة مشروعة للاحتفاظ بما ظفروا به ، تراهم أيقاظاً ، يرقبون الحركات ، ويعدون أنفاس الخصوم ، خشية أن يغلبهم المعتدون على ما ينعمون به .

والويل لمن تحدته نفسه أن يكدر عليهم صفو متاعهم ، فانهم لا يلبثون حتى ينشبوا أظافرهم فتمزقه شرمزق .

ولكيلا يحفل من صنعهم الضمير العام ، وليستطيعوا أن يضللوا بالبسطاء ، لا يتحرجون أن ينقشوا على علمهم تلك الكلمات البراقة : الحرية القومية ، والتضامن الوطني ، والعدل الاجتماعي ! والحرية ، والتضامن ، والعدل منهم براء .

يجنى تجار السياسة على كل ما تواضع الناس أنه حق وعدالة ، ثم لا يتورعون عن أن يحتكروا لأنفسهم ، الاخلاص كله ، والوطنية جميعاً .

ولا تتراجع ضمائرهم أمام الزعم بأن المصلحة العليا للدولة تتطلب أن لا يشاركهم في الأسلاب والمغنم مشارك .

شعارهم الباطن : وبعدي الطوفان !

تتوالى النكبات الخلقية ، وتتلاحق السكوارث المادية على الدولة ، وأبطال الأنانية السياسية المتحجرة لاتهتز ضمائرهم . أكبرهمهم أن يثروا ولو أقفرت الخزانة العامة ، وغاية الغايات عندهم أن يملأوا جيوبهم وبطونهم ولو تبخر كل ما اقتطع الفقراء من أقواتهم مقتصدين لليوم العصيب ، وخيم البؤس والشقاء في ربوع بلادهم .

ألا فلتلتهم أمواج الطوفان كل شيء ، فإن هذا لا يحرك الضمير المتحجر مادام صاحبه يحسب أنه من أمواج الطوفان بمنجاة .

ولعل الطابع الذى يطبع أولئك المستهينين هو عدم التسامح .

ولئن كانت دواعى التصادم تتضاعف فى كل مجتمع متحضر من جراء نضال الطبقات ، وتصارع الآراء السياسية والاقتصادية ، فإن هذا التطاحن لا يحمل الذين يعبدون ذواتهم على تطبيق التعصب الفكرى

والصورة التى ترتسم فى الأفق للحياة الاجتماعية ، حين تنشر الأناية السياسية أعلامها السوداء . هى اصطدام الأهواء والنزعات ، واعتراك الأحقاد ، وفى كلبة واحدة وقوع الحرب الأهلية المشبوبة النيران .

وتنقسم الأمة إلى معسكرين أو معسكرات يقاتل بعضها بعضاً وفى تلك الصورة البشعة ، صورة الحرب الأهلية لتحقيق الهزيمة فى النهاية إلا بالوطن .

وعبئاً تحاول أن تحمل الأناى على الإيمان بأن كل رأى سياسى يدين به المرء ، وكل عمل ينهض به ، له الحق فى التسامح ، فى أوسع حدود الكلمة ، مادام مبعث هذا وذاك أعماق الضمير ، وطالما كانت تلك الآراء والأعمال لا تنطوى على أى خطر للمجتمع — عبئاً تحاول ، فالأناى ، تحت ستار الغيرة على المصاحبة العليا للدولة ، يعتمد إلى التكبير والتهويل ، فيرى فى كل رأى يرى خطراً مجسماً ، وفى كل حركة رزينة متعقلة ، ريحاً صرصراً عاتية توشك أن تعصف بكيان الدولة .

وأمن الدولة وسلامتها هما صيحة الحرب التى يشنونها على خصومهم فى الرأى ، والسلاح الذى يشهرونه فى وجه كل من يلجئون من جانبه خطراً وهمياً على مراكزهم .

وليس يرضى منهم الأنايين السياسيين أن يحتسروا لأنفسهم الوطنية والإخلاص ، بل تشرب أطماعهم إلى احتكار الحقائق . فالحقائق الرسمية هى وحدها التى لها الحق فى الذبوع والانتشار ، وأما ما عداها فحقائق زائفة ليس لها حق فى الحياة ، بل إن الواجب الوطنى يقضى بأن تواد ، أو تموت وليدة ! هم مستودع الحكمة السياسية ! هم على الحق وكل مخالفهم على الباطل !

والحزبية الصارخة لاتشبع أو تملأ غيابات السجون ، وتمعن في البطش والتنكيل بالتجريد من الحقوق لكل من لا ينتهج نهجها ، أو يذهب مذهبا .

نعم ، إن الحزبية الجامحة تعامل كل رأى يغاير رأيها معاملة المنبوذ الذى يعيش على هامش المجتمع محروماً من كل الحقوق ، مجرداً من الكرامة الإنسانية .

ويحرص تجار السياسة على أن يحبوا أنصارهم وأشياعهم بالمناصب والمراكز والألقاب ، ولو كانوا بها غير جديرين ، ويحرموا منها خصومهم السياسيين ولو أن بهم تزدهى المناصب ، وتعز الألقاب .

ولا يجد المخالفون سبيلا إلى خدمة وطنهم فى الوظائف العامة ولو حسبوا أنهم ينحدرون إليها من ثغرة المسابقة . فالطريق أمامهم مسدودة ، والمناصب فى الإدارة ، والقضاء ، والجيش ، وعلى الجملـة كافة المناصب العامة تكاد تكون وقفاً على من لف لفهم ، وما المسابقات التى تعقد إلا ستار رقيق يشف عما وراءه من محاباة صارخة .

وإذا تسلط التعصب الفسكرى على هوى السياسى ، وكان فى حياته الخاصة مثال الوداعة ، انقلب إلى رجل لاتجد الرحمة سبيلا إلى قلبه ، ويطغى شعوره على عقله فيجعل تفكيره مريضاً أو يعدم تفكيره على الإطلاق .

والذين تتسلط عليهم الروح الحزبية ، يمتقون كل ما لا يحمل طابع حزبهم ، ولا يسمحون لرأس أن ترتفع أمام عظمتهم ولا يحجمون عن أن يقتلوا فى المهد كل محاولة لمقاومتهم .

ولا يعرف الحزبيون أن يلقوا أسلحة النضال ويصالحوا إخوانهم فى الوطن على البر به ، والسعى فى سبيل إسماعده ، ضناً بهذا الوطن أن تمزق وحدته الانقسامات ، بل لايزالون يقاتلون حتى يظهروا على خصومهم ، ولا يعقدون الصلح إلا فوق الجثث الهامدة لأولئك الخصوم .

وإذا طغت على السياسة موجة الاثرة ، وجمحت الأهواء إلى الاستئثار بكل سلطة، ونزعت الأغراض الى الانفراد بكل رأى ، تصير الإنسان الهادى وحشاً ضارياً أو قريباً من الوحش الضارى .

ولقد يستأنس الرجل الشريف للذئاب إذ تعوى ولكنه لا يستأنس لذئاب السياسة .

والأنانية هي آفة الحياة السياسية .

أنظر كيف ينهال الأنانيون على الأموال العامة يغترفون منها لأنفسهم ، ويغدقون فيها على من اليهم .

ارجع البصر كرتين في كل فضيحة مالية أو سياسية تجد بطلها ، الذى تفيض أنهار الصحف بالتحدث عنه ، رجلا قد وصل بالفساد ، ويتجن خصومه ثم مشى الى غايته ، أو اتخذ من أكتاف الأولياء المخدوعين سلماً صعد عليه الى قمة السلطان ، ثم لم يفكر بعد أن بلغ الذروة إلا فى أن يثرى على حساب الوطن .

وليس من شك فى أن الأنانية تقتل روح المسؤولية ، وكيف السبيل لأن يفكر من يقدر مصالحه الشخصية ، فى احتمال التبعات ، ومن يؤثر ذاته على وطنه ، فى الاضطلاع بالمسؤوليات . يهتف الأنانى الذى منيت به الحياة السياسية : مصالحى الشخصيه قبل كل شئ وفوق كل شئ ، وفوق كل اعتبار !

ويقول السياسى المتحجر الضمير ، والنائب المستهين بحمل أمانة النيابة عن الأمة . والشيخ المستهتر بالوكالة ، يقول هؤلاء جميعاً : مصالحنا أولاً ، ثم تكون مصالح الجمهور ومصالح الوطن فى المحل الثانى .

هذا صحفى يبيع كلامه أو يبيع صمته ، وقد يرسو مزاده على من يدفع فيه أكبر عطاء ، وقد لا يتعفف عن أن يبيع نفسه لحصم بلاده .

وذاك وزير يتشيع لمخلوقاته فلا تنبسط أنامله بالعطاء إلا لهم ، ولا تحمد كفه إلا حين تكون الأمر أمر من ليسوا من مخلوقاته .

وقد لا يتورع الوزير المتجرد من النزاهة عن أن ينساب إلى بورصة الأوراق المالية للمضاربة واستغلال البؤس العام .

وقد لا يتعفف النائب المستهتر عن الاتجار بوكالته والإغداق على رؤوس الناخبين الذين وثب على أكتافهم إلى مقعد النيابة .

وقد لا يتراجع ضمير المالى أمام استغلال سرعة التصديق ، وسرعة النسيان ، وانعدام ملكة النقد لدى الجماهير .

وقد لا ينصب تفكير الموظف إلا على الدرجات والعلاوات والاستثناءات .
وكيف — إذا كان هو هذا المرعى الخصب للأناثية — أن نعجب من أن تنتشر في الجو
الفصائح .

وما مثار الدهشة ، إذا انتشرت جرائم الفساد على تلك الصورة ، أن يسرع الفساد إلى
الجسم الاجتماعي ، فلا يلبث أن يمر بمرحلة التعفن ، ثم يصل إلى دور التحلل .
ولنما تعم الرشوة ، ويستشري فساد المحاباة والمحسوبية ، وتنصب حياثل الدسائس ،
ويطغى حب الكسب ، وينعدم الشعور بالواجب ، والشعور بالعدالة ، وتجمع الشهوات ،
إذا كان الذين تصدروا لقيادة الحياة العامة ، أو نصبوا أنفسهم لإرشاد الرأي العام وهدايته ،
أو وثبوا إلى كراسي الحكم أو وضعهم الأقدار الساخرة فيها ، قد جعلوا مصالحهم مقدمة على
مصالح الوطن .

ولماذا لا نرسم صورة صحيحة صادقة للطامحين إلى الحكم ، الطامعين في السلطان . أولئك
الذين لا تنصب جهودهم إلا على البحث والسعى في إجلاء الذين يتربعون في دست الوزارة
واحتلال الكراسي بعد الجلاء .

تملاً أبواقهم آذان الشعب بأنهم يعملون ضد أقوياء الساعة الذين ملئت المقاعد من طول
مكثهم ، وعم الفساد من قبس سيرتهم في الحكم ، ويشهدون الأرض والسماء على أنهم لا يكيّدون
وأنهم لا يحرصون إلا على مصلحة الوطن .

والمنقذ أو المنقذون ، وذلك هو الوصف الذي يسبغه عليهم أشياعهم ، هذا المنقذ ، أو
هؤلاء المنقذون يقسمون جهد أيمانهم أنهم لا يودون إلا مصالحة الوطن ، وتلك تضحية منهم ،
ولإيثار لوطنهم على أنفسهم ، أو ليس الحكم أعباء وتكاليف ، لا منافع ومصالح .

يخلع المنقذون على أنفسهم ، أو يخلع حواريهم عليهم — صفة الانقاذ . فهل تراهم حقا حين
تحتويهم كراسي الحكم ، ويستطيعون أن يجزوا ويجازوا ، ويمنحوا ويمنعوا — نقول أترام
لا يكيلون بمكيالين ، ولا يزنون بميزانين ، ويضعون الرجل اللائق في المكان اللائق ويضعون
صوالجهم ، وصوالج أنصارهم وذوى قرباهم في المحل الثاني ، ولا يزلون إلا على إرادة الحق
والعدل والواجب ، ويؤمنون بينهم وبين أنفسهم أن المنصب خدمة لا استغلال ، وضريبة

لا ربح؟ أم تراه في الحكم غيرهم خارج الحكم ، ينكرون ماضيهم ، ويتنكرون لعهودهم ، وينصبون من ذواتهم أصناما يعبدونها من دون الأوطان ؟

إن التجارب المريعة ، قد دلت مع الأسف ، على أن بين القول والعمل تفصل هوة عميقة مظلمة . ولحكم رأينا سياسيين ، في كل بلاد العالم ، كانوا وهم خارج الحكم يملأون أجواز الفضاء صياحا بأنهم إذا أتوا في الحكم حققوا براجمهم في الإصلاح والتقدم ، ثم ما لبثوا أن تبخرت في الهواء أقوالهم ، وطلقوا ماضيهم ، وأصبحوا حربا على الحق والعدل فاذا جادلهم قالوا : القول شيء والفعل شيء آخر .

ثم هل ترى الطامحين إلى الحكم حين يبيتون فيه يعتنقون مبدأ التسامح فلا يناهضون الآراء والأعمال لمجرد صدورها من خصومهم السياسيين ؟ !

وهل تراهم يكبحون جماح أنصارهم عن التطلع للراكرز ، ويخمدون شهوات أشياعهم عن الاستئثار بالامتيازات ، وعلى الجملة ، هل تراهم يعقبطون ، لا بانتصار الثورة ، ولكن بالانتصار على الثورة ؟ !

ليس الأناني الذي ينشر الفوضى فيعيش فوق خرائب السلطة المتقوضه ، بأعظم شراً ، من ذاك الذي يتولى الدفاع عن الفساد القائم لأن في ذلك الدفاع مصلحته . كلاهما يسعى لغاية واحدة وإن اختلفت الطرق .

إنما يخدم الأنانيون أهواءهم ، ويشبعون شهواتهم ، على حساب الوطن ، ولعل من سخريه الأقدار . أو من السخرية بالعقول ، أن نرى مع مظاهر التخريب ، ورغم صور الفوضى ، كلمات التضحية والإيثار والاخلاص والنزاهة والاستقامة والوطنية إلى آخر ما يفيض به خيال المتجرين بالسياسة ، وما تغص به قواميسهم - نقول من المخجل رغم كل تلك المهازل والمآسى أن نلمح تلك الكلمات الرنانة منقوشة بحروف بارزة على راية كل حزب سياسي يلوح بها في كل مكان .

والأنانيون الذين يتبجحون بالشر ، ويتشدقون بالتضحية ، يجمعون بين الفساد وبين الرياء السياسي .

وتحت ستار الاخلاص يخفي تجار السياسة المصالح الذاتية فأى عجب بعد هذه الصورة السوداء القائمة أن يتشكك الشعب في السياسة والسياسيين .

إن السياسى الجدير بهذا اللقب هو الذى يتجسم اخلاصه لوطنه ، ويجعل كفايته ، وملكاته وكل مافيه من خير وفضيلة رهنا لخدمة البلاد يقدر الفضائل ، والمواهب ، فى صفوف حزبه أو فى غير حزبه ، وبين خصومه وأنصاره على السواء . يزن بالتسطاء المستقيم ، فيعطى كل ذى حق حقه ، ولا يبخس أصحاب الكفايات كفاياتهم . لا يختل ميزان العدالة فى يده فينصف جميع المظلومين . لا يرفض إجراء مجرد أن خصما لحزبه هو الذى يطلبه . ولا يأتى شذوذاً ، مجرد أن واحداً من المحسوبين عليه هو الذى يلتمسه . وجلة القول يكون عادلا بكل ماتحمل الكلمة من معنى ، شجاع فى الحق لا يخشى فيه لوماً ، لا يجهر برأى باطل ليرضى البسطاء أو ليرضى أقوياء اليوم . ولا يكتم رأياً حقاً خوفاً أن يستثير سخط الجماهير أو غضب الأقوياء ، سواء هبت فى وجهه عواصف السخط ، أم نثرت فوق رأسه الورود ، يظل هو هو لا يتلجلج فى الحق ، ولا يزدهيه الانتصار فيمشى فى الأرض مرحاً ، بين الاستحسان والاستهجان ، والرضا والغضب ، والحب والبغض ، يقف ثابت القدمين لا يتخاذل ، حسبه أنه أَرْضَى الوطن والضمير .

والسياسى الخليق بهذه الصفة يقدر ماضى وطنه حق قدره . فلا يستهين بمجده التاريخى الخالد ولا يغفل عن أن بلاده قد ساهمت بنصيب فى تشييد صرح الحضارة . فالماضى المجيد يحفز على المضى فى طريق المجد بأوسع الخطوات .

على أنه لا ينبغى أن ينصرف الناس إلى التغنى بمجد الآباء والأجداد فيلهيهم ذاك التغنى عن البصر بحقائق الحاضر . فلكل عصر آراؤه وتقاليده ، ونظمه وعاداته ، وما يصلح بالأمس قد لا يصلح غداً ، وما يلائم قوماً قد لا يلائم قوماً آخرين ، وما يتمشى مع روح عصر قد يصطدم مع روح عصور غيرها ، وقد تكون الحقيقة فى هذا الجانب ، باطلاً فى الجانب الآخر ، ومن يشيد صروح الأهرام فى عصر يجب أن تنصرف فيه الدولة إلى مكافحة الفقر والمرض والجهل يكون طاغية ممعنا فى الطغيان ، ومن يعيش فى سجن الماضى ، بدل أن يتخذ مجرد اعتبار ، خليق أن يصاب ويصيب وطنه معه بالشلل والجود .

والسياسى الذى يعتز بهذه الصفة حقيق بأن يوقظ عقله ، وينمى هواه ، ويطلق الأوهام الموروثة ، وينأى بجانبه عن التحيز ، ولا يستغل السياسة على أية صورة من الصور .

لا يبالأ فيه بالطعن والتجريح لبلاده ، ولا يحقر الرأى العام فإنه إن يفعل ذلك يقعد عن العمل فى سبيل الأمة .

ولم لانقولها كلمة صريحة عالية وهى أن غير المتزنين هم نكبة السياسة فى كل عصر من عصور التاريخ ، وفى كل شعب من شعوب العالم .

وراء برامجهم الخلابه ، وخلف إعلانهم عن النفس بالتضحية والإيثار ، نلوح شعب المصلحه الشخصية بقبحه البغيض . كأن لسان حالهم يقول : ألا فليدفن حزبى إلى غير بعث ، ولتذهب عهودى ووعدى أدراج الرياح ، لابل ليصبح الوطن فى الهالكين ، مادمت أستفيد وأفيد من يمت إلى بصله أو بسبب .

والآن كيف السبيل إلى إصلاح مثل تلك الحال ، فى عصر أصبح فى متناول كل فرد أن يقبض بيده على جزء من السلطة العامة فى الدولة ؟ كيف السبيل إلى نضج التربية السياسية حتى يسرف جماعة السياسيين فى العمل لصالح الوطن ويقتصدوا فى الكلام عن أنفسهم وتضحياتهم ، وحتى تعم روح التضحية والعدل من رأس الهرم إلى قاعدته ، من عضو المجلس البلدى إلى النائب والشيخ والوزير ، من رجل الدولة إلى رجل الشارع ، وحتى يكون الحكم لصالح المحكومين لا لصالح الحاكمين — وجملة القول كيف السبيل لأن يصبح الميدان السياسى مقفراً من تجار السياسة ، عامراً بالسياسيين .

إن الفساد قد نبت فى ظلال كافة النظم السياسية على اختلاف صورها . والفساد هو الفساد وإن اتخذ طابعاً آخر ، أو انتقل من أيدى طائفة إلى طائفة غيرها . وليست العبرة بالنظم ولكن العبرة بالأشخاص . فقد يكون المستبد العادل خيراً من النظام المثلثى فى الحرية تقوم على إدارته أو على سوء إدارته عصبه غير صالحة . ولقد جر الفساد فى بعض الأمم إلى قيام الدكتاتورية . ولكم شهدت الإنسانية كيف أن الانتخابات العامة ترفع إلى الحكم غير الصالحين له . وأن العناصر الطالحة تطرد العناصر الصالحة من ميدان السياسة .

لسنا نتردد فى الجهر بأن خير وسيلة للقضاء على الأنانية السياسية ، وإصلاح حال الدولة ، وجعل الحكم ضريبة يؤديها القادرون ، أن يفرض الذين يشعرون من أنفسهم القدرة على إدارة الشؤون أنفسهم ، وتسألنى فى أية صورة يفرض أولئك الأقوياء القادرون أنفسهم ، فأجيبك فى عبارة صريحة ، فى الصورة التى تمسكهم منها وسائلهم .

التناحر السياسى

تنازع البقاء أو تنازع السلطان أثار ويشير التناحر السياسى بين الأفراد والأمم . وفى معظم الأحيان يختلط التناحر بالرياء . فكل فريق من المتناحرين يحاول جهد طاقته أن يصبغ قتاله بصبغة الحق والعدل ، بل قد يتبجح إلى حد أن يضيف عليه أثواب المثل العليا .

باسم الدين ، والدين براء ، ارتكبت أبشع الفظائع . وتحت ستار القومية مزقت الشعوب بعضها بعضاً . وشهدت الانسانية ، فى كل العصور ، وفى كل الأمم ، الصراع حاداً عنيفاً ، بين الفقراء والأغنياء ، وفى العصر الحديث ، اصطبغ هذا الصراع بصبغة نضال الطبقات . واقتتل الأجناس فيما بينها بدعوى الفروق فى الآراء والمشاعر والألوان . وفى داخل الأمم انجلى التطاحن الحربى عن ضخايا عديدين .

وفى أقل من ربع قرن اشتبكت دول الأرض جميعاً فى حربين عالميتين سخر الإنسان كل ما يملك من علم وجهد للهلاك والتدمير .

وهذه الظاهرة العامة ، ظاهرة القتال بين الأحياء ، فى كل مراحل التاريخ ، ان دلت على شىء ، فانما تدل على مبالغ تأصل الشر فى أعماق النفس البشرية .

لقد زعم جان جاك روسو أن الإنسان يولد متشبعاً بالخير وأن البيئة هى التى تغيره ، وأنه كلما عاد إلى أحضان الطبيعة ، عاد إلى الفطرة الأولى السليمة ، وبقدر إغاله فى المدنية يكون إغاله فى الشرور ، وإذن فقد آثر الفيلسوف الحالم الوحشية على المدنية ، ودعا الناس إلى حياة الطبيعة .

ولكن المشاهدة السطحية تهدم زعم روسو من أساسه . فالطبيعة التى يحسبها مودعة فى نفس الطفل لا وجود لها إلا فى خياله هو ، أو فى أمانيه ، فزاعمه أدنى إلى الأمانى منها إلى الحقائق والوقائع . فالأنانية والقسوة تبرزان فى نفس الطفل بمجرد أن يشب عن الطوق . والطفولة البريئة التى يتغنى بها الشعراء والكتاب لا وجود لها إلا فى الخيال . ولعل الأصدق والأعمق أن يقولوا الطفولة العاجزة ، فما يقعد الطفل عن ارتكاب الشرور ، واجترأ الآثام إلا العجز ، ومع ذلك فانه يبدى نواجد الشر بمجرد أن يحبو . أرايت إلى أنانيته المتحجرة كيف يأتى إلأن

يستأثر بلبن أمه ويحرم منه أخيه ولا يقف عند حد الرغبة في الحرمان بل يحقد عليه كل الحق؟ ولم تغب ظاهرة الآثرة والغيرة عن الذهن العاى ، لبروزهما ولمسه لهما ، حتى إذا رأى الناس دوام الشجناء والبغضاء بين شخصين قالوا كأنما ولدا « فوق رأس بعض » . ثم أرايت كيف ينزع لأطفال الى الاستئثار بما فى أيديهم وحرمان الغير منه ؟ وهل من ينسكّر قسوتهم على بعضهم البعض وعلى الحيوان ؟ أفلا يعرض أحدهم الآخر ، ويخدشه بأظافره ؟ وما الفارق بين تلك الصورة من العدوان وصورة الوحش الضارى يحدد أنيابه وينشب أظافره فى فريسته فيمزقها ، والصورتان إن اختلفتا فإنما تختلفان قوة وضعفاً ، وشدة وعنفاً ، ولكنهما تتفقان فى الدلالة على نزعة الشر المتأصلة ؟ على أن الطفل أب الرجل ، والرجل أشد من الوحش الضارى ضراوة ووحشية . أو ليس القتال والقتل بالغازات السامة ، والقنابل الذرية ، وعلى الجملة كل أدوات القتال والتدمير التى ابتكرها العلم الإنسانى الحديث أشد هولاً من أنياب الوحوش وبرائتها ؟ وأخيراً أفلا يقتتل الأطفال ، فيصورون معركة قد تسفر عن ضحايا ، متى استطاعوا القتال ؟

وصور الإسلام غريزة الشر أقوى وأبدع تصوير فقال عز من قائل : إن النفس لأماره بالسوء : قتل الإنسان ما أكفره : إن الإنسان ليطغى أن رآه استغنى : إلى آخر تلك الآيات البينات .

وتصوير الأديان عامة لنشأة الإنسان ، وأكله من الشجرة المحرمة ، وخروجه من الجنة ، وهبوطه إلى الأرض ، وقتل الأخ لأخيه ، كل أولئك يدل أقوى الدلالة على أن الإنسان وليد الشر .

ولئن قال الملحدون إن تلك إنما هى رموز ، وألا سبيل إلى التحقيق التاريخى ، فإن ذلك لا يضعف نظريتنا فى شيء ، فذلك الرموز التى وجدت من عهد ذاهب فى القدم ، تدل على تشبع الناس بعقيدة تأصل الشر فى أعماق النفس الإنسانية .

والبيئة إن كانت فاسدة ضاعفت من فساد الإنسان وشروره ، فإن كانت صالحة لم تستطع إلا أن تقلم أظافر الشر فيه فأما أن تستأصل الشر من جذوره فذلك ضرب من الخيال أولون من ألوان المحال .

ولا تقوى التربية والتعليم على اقتلاع الشر المتأصل في النفس البشرية وكل الذي يقويان عليه أن يقفأ نموه ، ويغلبا نزعات الخير على نزعات الشر .

ولمست المسألة مسألة مدنية أو وحشية فذلك هي أمم الغرب وأمريكا وهي بغير نزاع أعلى الشعوب كعباً في الحضارة ، قد ارتكبت في الحروب الحديثة من ضروب القسوة والهمجية ما لا يذكر إلى جانبه أعمال الهمج وسكان الغابات .

ولو كانت الفطرة الإنسانية ميالة إلى الخير ، وأن عوامل الشر إنما تتسرب إليها من البيئة ومن الحضارة كما ذهب إلى ذلك روسو ، لما رأينا الهمج يقتتلون فيما بينهم ، فيسفكون الدماء ، ويسلبون الأموال ، وتعتمد كل قبيلة على أخرى فتمنع فيها قتلا وسلبا ونهباً .

وصور الشر تختلف باختلاف العلم والجهل ، والمدنية والوحشية ، ولكنها ضرور في كل الأحوال . بل قد يكون المتعلم أقدر على الشر من الجاهل ، وشره أوسع دائرة وأبلغ أذى . ولا شك أن المتمدن أقوى على التقتيل والتخريب من الموحش إذ يسخر عقله وعلمه لا بتكار أدوات القتال ومعاول التخريب . وهل بلغت أية عصابة من عصابات قطاع الطرق ما بلغت عصابة استعمارية من أعمال التقتيل والسلب والنهب تنصب على رؤوس الأمم المستضعفة ؟ وهل أدركت عصابة الكبونى بأمريكا أو تدرك شأو حزب سياسي ، أو على الأصح « منسر سياسي ؟ » جعل أكبرهم أن يثرى على حساب الدولة ؟ وهل صنع زنج أفريقيا ببعضهم ، بل متوحشو العالم كافة ، ما صنع الأوروبيون مضاف اليهم الأمريكيون ببعضهم البعض في الحربين العالميتين ؟

سيقولون متشائم . وإنه خير للإنسان أن يكون متشائماً يجابه الحقائق من أن يكون مخدوعاً يعيش في عالم الخيال . والأمم كالأفراد ، ينبغي لها كي تأمن على كياناتها ومستقبلها ، أن تواجه الحقائق ، مهما كانت صدماتها أليمة ، من أن تهرب منها إلى دائرة الأمان والأحلام .

والخدر لذيذ لأنه ينقل المرء من عالم الحقيقة المريرة الى عالم الخيال الحلو ، وينسيه مؤقتاً همومه ومصائبه وكل مكدر في الحياة من الأشخاص والأشياء ، ولكنه لا يلبث أن يبطش بالصحة ثم يودى بالحياة ، ويعصف بالأخلاق عصفاً تاماً فيسلم المصائب به إلى أقصى ضروب البؤس ، بما لا يقاس إلى جانبه تلك اللذة الوقتية الموهومة ، ولهذا فلا يقدم على الخدر ، عن طوعية واختيار ، انسان فيه مسكة من العقل .

والحقائق كالدواء تتجرع ولا تستساغ .

وكل زمان يقول أهله إنه أحفل بالمفاسد والشرور من كل زمان آخر . وتقرأ أقوال الحكماء والعلماء والأدباء والشعراء ، في كل عصر ومصر ، فتجد الشكوى عامة من طغيان الشر على الخير ، وتسمع صرخات الألم من انتشار الفساد . فعلام يدل هذا إن لم يدل على أن الذئاب الآدمية تلغ في الدماء ، وتلج في الشرور . بل الذئب لا يفترس الذئب ، ولكن الانسان ينهش أخاه الانسان .

ولا شيء مثل عالم السياسة تكثر فيه الذئاب البشرية التي تبدى في ثياب الآدميين فتجتمع بين الشر والرياء .

ويتخذ الانسان المثل العليا ، والمبادئ السامية ذريعة لقتل أخيه الانسان . يقتله تحت ستار الدين ، والحرية ، والإخاء ، والمساواة . كانت محاكم التفتيش ، وهي مؤلفة من رجال الدين ، تقضى على من تهمهم بالزيف في عقائدهم ، بالاعدام حرقاً . وكمن مجازر بشرية ارتكبت باسم الدين . وكمن أبرياء راحوا ضحايا الحروب الدينية . وتحت راية الحرية اقترف المتحمسون لها أسوأ ضروب الاضطهاد ضد خصومهم . وباسم الإخاء طاحت رؤوس بريئة تحت النطع . وباسم الوطنية أجهز على النساء والاطفال والشيوخ .

وتاريخ الانسانية سلسلة حروب دموية . فمن حروب خارجية ، إلى حروب أهلية ، إلى حروب أجناس ، إلى حروب طبقات ، إلى حروب اقتصادية في العصر الحديث . نعم ، فكما يوجد نضال الطبقات بين المحرومين والمترفين في داخل الامم ، يوجد النضال بين الامم المحرومة والمتخمة ، وهو نضال الامم . ويجهد كل فريق من المناضلين أن يخلع على نضاله أثواب المبادئ السامية كالحق والعدل والحرية إمعاناً في التغرير والتضليل ، والواقع أن طائفة تقاتل في سبيل الحزب الذي حرّمته ، والأموال والموارد التي افترستها ، وطائفة أخرى تقاتل في سبيل الاحتفاظ بما اغتصبته .

وفي الماضي كانت الحروب تدوم سبع سنين ، وثلاثين سنة ، ومائة سنة . وفي العصر الحديث ظن أن ستكون الحروب قصيرة المدى ولكنها أشد فتكاً وتخريباً . وطالت الحربان العالميتان الأخيرتان وكانتا أشد الحروب هولا وأعظمها تدميراً . ولو تكدست الرؤوس التي اسقطت في الحروب اشسدت آلاف الاهرام كاهرام الجيزة بل لشيّدت جبالا . ولو جمعت

الاشلاء التي تناثرت من يوم ظهور الانسان لغطت وجه الارض . ولو أنفق ما أنفق في الحرب العالمية الثانية في إصلاح حال الانسانية جمعاء لكان أكبر الظن أن تخف وطأة الفقر والمرض والجهل في العالم بأسره . ولولا أن الانانية المتحجرة تغشى على الأبصار لتبين لبعض الأمم أن تفادى تلك الحرب بتوزيع خيرات الارض توزيعاً عادلاً ، أجدى من الاستئثار بالمواد الأولية والاندفاع إلى الحرب في سبيل ذلك الاستئثار .

استعرض تاريخ حروب اليونان والرومان والفرس ، وما صنعت روما بقرطاجنة حين ظفرت بها ، وحرب السبع السنوات ، والثلاثين سنة ، والمائة سنة ، وحروب لويس الرابع عشر وفريدريك ، ونابليون ، والحروب العالمية الحديثة ، يتجلى لك أن تاريخ تلك الانسانية البائسة إنما هو تاريخ الوحشية لا أكثر ولا أقل .

لقد أريقَت في وقعة الجمل حين خروج عائشة والزبير وطلحة في وجه علي بن أبي طالب بدعوى المطالبة بدم عثمان ، دماء عشرة آلاف من شجعان المسلمين وأعلامهم كطلحة والزبير وغيرهما ، وقد كانت حرباً سياسية بحثة لا تمت إلى الدين بسبب .

وأفضى الصراع بين علي ومعاوية إلى معركة صفين فقتل فيها خلق كثير من المسلمين ، ثم أعقبها قتال الخوارج فانجلى عن ضحايا عديدة . والسياسة هي التي أثارت النزاع في الحالين . وفي التاريخ شواهد عدة على أن التجارة طالما أثارت الحروب . فكانت الشعوب التجارية أمثال قرطاجنة ، والبندقية ، وانجلترا ، تثير حروباً تجارية لتفرض على الأمم المغلوبة على أمرها المعاهدات والاتفاقات التجارية فرضاً ، أو تكرهها على تأدية الجزية ، أو تفتح أسواقاً خارجية جديدة لتجارتها ، وعلى الجملة ترمى من وراء الحرب إلى تحصيل فوائد مادية .

وكانت الشعوب الطامحة تثير حروب الغزو لبيسط سلطانها . وإذا أحست أمة بأن قوة جارتها تتعاضم أو وجست منها خيفة فسارعت إلى حربها وكسر شوكتها . فلما أحست روما بأن قرطاجنة باتت منافسة قوية لها صحت عزيمتها على القضاء عليها . وإذا أمست هولندا في القرن السابع عشر منافسة قوية لانجلترا ، عملت انجلترا على إضعافها . وأشفتت انجلترا من نفوذ المانيا المتعاضم ، وتجارتها المزدهرة التي غمرت أسواق العالم وغلبت التجارة الانجليزية عليها ، فألبت العالم عليها ، وأثارت ضدها حربين متعاقبتين . وسياسة فرق تسد تتبعها الدول الاستعمارية في داخل الشعوب التي ابتليت باستعمارها

فتكون الفتن الأهلية والتمزيق الداخلي . وهذا هو تاريخ الاستعمار البريطاني في الهند ومصر شاهد على أن السياسة الماكيافيلية ، أو على الأصح السياسة الإنجليزية لأنها بزتها بمراحل ، تستغل الخلافات الدينية ، وتغرى الأحزاب السياسية بعضها ببعض ، لتوهج نيران التطاحن الحزبي والتناحر السياسى ، كسراً للوحدة القومية ، وإضعافاً لشوكة المعارضة الوطنية ، لئلا يتمكن من رقاب الأمة .

وكذلك يتبع بعض الدول سياسة فرق تسد لإزاء الدول المجاورة لها فيضم نيران الحرب بينها لتضعفها وتقيم من نفسها حكماً في خلافاتها وبذلك تصيب مغانم لا يستهان بها ، فتأمن جانب جاراتها ، وتتسع دائرة نفوذها وسلطانها . ولقد رأى العالم كيف أوجت إنجلترا نيران الخلاف بين ألمانيا وروسيا حتى اشتبكت الدولتان في حرب دموية طاحنة استنفدت غير قليل من قواهما ومواردهما وكانت إنجلترا تقدر أنها هي التي سوف تجنى ثمار تلك الحرب أيا كان المغلوب فيها .

ولعل أغرب البواعث على الحرب أن يشعل السياسيون نيران الحروب الخارجية للقضاء على المتاعب الداخلية بتحويل الانظار عن الانقسامات إلى الاخطار الخارجية المحدقة ، أو الأمل بالنصر المرتقب .

وقد يبلغ من تحجر ضمير السياسة ، أن بعض الأحزاب السياسية تزج بالبلاد في أتون الحرب ثمناً للاحتفاظ بكراسيها في الحكم ، أو رغبة في اقتلاع خصومها منها واحتلالها من دونهم ، أو أملاً في نشر مبادئها .

وليس أشد إيغالا في الإجرام من أولئك الذين يدفعون بالأمة إلى الحرب أملاً في استغلال البؤس العام استغلالاً دينياً . وليس هذا الاتهام من نسج الخيال ، فقد دل تاريخ بعض الحروب على أن بعض صانعى الذخيرة ورجال المال والأعمال والمستغلين للأزمات هم الذين أطلقوها من عقالها .

وفي العلاقات الدولية لا يطبق إلا قانون الأقوى . فالحق للقوة وليس القوة للحق . وقصة تجنى الذئب على الحمل هي قانون هذه الإنسانية البائسة في معاملة الأقوياء للضعفاء . ولو أقبل على بن أوى طالب كرم الله وجهه في عصرنا الحاضر لرأى مصداق قوله بأن لاشئ أخفى من الحق ولا أظهر من الباطل . والظاهرة الغريبة أن التقدم العلمى لم يصحبه تقدم خلقى . بل

إن الانحطاط الخلقي بمقدار التقدم المادى . ولعل أظهر مظاهر التقدم فى الحضارة هو تقدم الشعوب فى القدرة على إخفاء مطامعها وأحقادها تحت أثواب براءة . ونحن نؤثر الأقدمين على بنى عصرنا من الناحية الخلقية ، فقد كانوا على الأقل يتحلون بفضيلة الصراحة فيعلنون قانون الأقوى جهره وعلانية . فاما اليوم فلا يعتنق السياسيون إلا مبدأ المواربة والرياء .

وتثير الألوان غير قليل من الاحقاد بين الشعوب فترى الأبيض يمتت الأسود ، والأسود يمتت الأبيض ، وسكان الشمال فى الولايات المتحدة الأمريكية يضطهدون الهنود ويزدرون السود . على أن هذه القاعدة ليست صحيحة على إطلاقها ، فقد اشتبك الألمان والانجليز فى حربين لا هوادة فيهما ولا رحمة وهم أبناء عمومة . وتوالت الحروب الدموية بين اليابانيين والصينيين وهم جميعاً من الجنس الأصفر . ولقد أخفق كل سعى للتوفيق بين شعوب العالم . وما الاخاء الانسانى ، والأسرة الانسانية ، والتضامن العالمى ، إلا كلمات جوفاء لا تحقق لها من الواقع .

ولقد كان اليونان يحملون فى صدورهم الحقد والاحتقار للأجانب ، وكان الأجانب فى نظرهم هم البربر . وكان أرسطو ينصح الاسكندر بأن يعاملهم كما تعامل النباتات والحيوانات . ومن عجب أن يملأ حكماء اليونان فم بتلك النصيحة التى مجتها حكمة الاسكندر فلم يأخذ بها . وأعجب من هذا أن يقال إن الأقدمين لم يكن لديهم شىء اسمه القانون الدولى ، ولم يكن للاجانب حق ما ، ويزعم بعض المؤرخين ان الأجانب فى الشرق كانوا يعتبرون كائنات دنسة . ومحل العجب أن القانون الدولى فى العصر الحديث لا وجود له إلا فى خيال الخالمين . ومن الامتهان للعقل البشرى أن يجترىء انسان على الزعم بوجود مثل هذا القانون ولم يكن له مشروع يضعه ، ولا قاض يطبقه ، ولا شرطى ينفذه . وما هذا القانون الذى يطأه الأقوياء بأقدامهم كلما وجدوا لهم مصلحة فى ذلك . ولم تكن عصبة الأمم إلا عصابة الأقوياء لاغتيال حقوق الضعفاء . ولا تكون القوة التى تنشئها الدول الطامعة بدعوى حفظ السلم فى العالم إلا أداة للتسلط والقهر .

ولقد درج رجال السياسة على أن يؤججوا نيران العداوة والبغضاء بين الشعوب بدل أن يطفئوها ، وبذلك يثيرون حروب البغى والعدوان وقد كان فى الطاقة تجنبها . فكم من شعوب تناحرت لغير ما بواعث جدية لأن الملوك والوزراء الطامحين القابضين بأيديهم على مصائرهما قد دفعوها إلى حروب طاحنة ابتغاء أن يبنوا صروح مجدهم بالإنجاء والدماء .

رسم فردريك الأكبر صورة مروعة للحرب الدموية بين بروسيا والنمسا وساكس فقال :
« لقد أفضت تلك الحرب الى اهراق دماء لا فائدة منها .. وماذا جنت بروسيا والنمسا وساكس
من تلك الحرب التي دارت رحاها بعنف وبغضاء . لاشيء غير الدمار المتبادل في المقاطعات
الكبرى وقتل الآلاف من الرجال الذين كان يمكن أن تصبح سواعدهم ، لو أنها استخدمت في
أعمال أخرى ، أجدى على الأمة ، والذي بعث على شقاء كثير من الافراد قد بات ولا جدوى
منه ، لأولئك الذين دججوا بالسلاح سواعدهم .. ومثل أوربا كمثل مجزرة ، فهناك معارك
دائمة في كل مكان ، كأنما صح عزم الملوك على أن يقفروا الأرض من قطانها . وهل الاستيلاء
على مكانين أو ثلاثة متاخمة للحدود ، أو شقة صغيرة من الأرض ، أو حد يمتد قليلا عن ذى قبل .
يجب أن تعتبر مزايا حين تحتسب النفقات الباهظة التي كلفتها الحرب ، والضرائب التي ناء
بأعبائها الشعب تحصيلاً لتلك المبالغ الضخمة ، وخاصة أن تلك الفتوحات قد اشترت بثمن
فادح من دماء كل هاتيك الألوف من الرجال » .

ترى لو أن ملك بروسيا بعث من قبره فشهد الحرب العظمى ، والحرب العالمية الثانية ،
وقد باتت الأرواح فيهما تزهر بالملايين بدل الآلاف ، ومدن عامرة تمحى من الوجود ،
وخسائر مادية تجاوز حدود الأرقام الفلكية ، كأن تقدم الحضارة لم يكن إلا تقدماً في
القتال والقتل والتدمير والتخريب - أكبر الظن أن رجل الحرب كان ينادى لاحالة بأن الانسانية
بأسرها قد أصيبت بضرب من الجنون خطر غاية الخطر يؤذن بانهايار صروح المدنية .

ومن سخرية الأقدار ، أو من السخرية بالعقول ، أن الملوك الذين سفكوا كثيراً من
الدماء ، أمثال لويس الرابع عشر و نابليون ، قد اصطنعوا ، كما اصطنع فردريك ، غير قليل
من الأسف ، على الحروب التي شبوا نيرانها ، ولكن بعد فوات الوقت . فقال لويس الرابع
عشر وهو محتضر : « لقد أحبت الحرب حباً جماً » . وكرر نابليون قول لويس الرابع عشر بعد
نكبة التفهقر في روسيا « لست أخشى أن أبوح بأنى قد أحبت الحرب حباً جماً . ولقد تصورت
مشروعات ضخمة ولكنها لم تكن متكافئة مع قوة الأمة » . ويروى « كارنو » أنه كثيراً ما
اختلى بنابليون فكان يسمعه يرثى لجنون الغزو الذى تملكه فجره الى ارتكاب أخطاء قاضية .
وقل بين الملوك والأمراء من يؤمن بأن ما يكسب بالسلم أضعاف أضعاف ما يكسب بالحرب .
ويذهب بعض الباحثين الى أن نظم الحكم لها تأثير في وقوع الحروب . فالجمهورية أقل
نزوعاً للحرب من الملكية . والدكتاتورية أكثرها توثباً . على أنه قد مضى عصر حروب الملوك

وانقضى، وأقبل عصر حروب الشعوب في هذه المرحلة من التطور التاريخي، وهي أوسع نطاقا إذ تشمل شعوب الأرض جميعا، وأشد فتكا، وأعظم تدميرا، لكثرة القوى ووفرة الموارد المشتركة فيها.

ولاشيء أسخف من خرافة الديمقراطية المسالمة، ولا أقل انصافا من التبرع للدكتاتوريات بالانزوع إلى الحرب. ولعل عنصر الدعاية والرغبة في تشويه سمعة الدكتاتوريين وتأليب القوى ضدهم، هو الذى يدفع الى ذاك التصوير الخاطيء أو التبرع الظالم. فانجلترا العريقة في الديمقراطية قد طارت إلى شر الحرب طيرانا بعد أن جرت فرنسا معها. وهذه أمريكا التي كانت تزعم أنها حصن الديمقراطية قد اندفعت إلى الحرب العالمية الثانية دون أن يستثيرها أحد أو يمس لها مصالحة، وكان المظنون أن تلتزم جانب الحياد إلى آخر الحرب لتكون بمثابة حكم حين تضع أوزارها، أو عامل سلام يعمل على وضع حد لتلك المجزرة البشرية التي لم يروها التاريخ مثيلا، ولكن روزفلت، وقد كان في وسعه أن يحول دونها قبل أن تشب نيرانها، كان يدفع أوروبا بل العالم إليها دفعا، فرفض دور الحكم؛ ثم لما اضطرت نيرانها كانت كل حركاته وسكناته ترمى إلى توسيع نطاقها، وزج بلاده في غمارها، فكان تارة يتحرش باليابان، فيضرب حولها حصارا، ويحمد أموالها في أمريكا وانجلترا، ويرق ويرعد، ويهدد ويتوعد بالقضاء عليها حتى ضاقت اليابان بالحصار والتهديد ذرعا فأعلنت الحرب على أمريكا دفاعا عن كيائها، وكذلك كان روزفلت يتحكم بالمانيا ويضيق عليها الخناق، ويسد عليها المسالك، ويخرج على قواعد الحياد بتقديم المساعدات العسكرية لانجلترا وحلفائها حتى كان في حالة حرب غير معلنة مع المانيا كما كان الحال مع اليابان فأكرهت المانيا وإيطاليا آخر الأمر، وتنفيذا للبيتاق الثلاثي، على الانضمام لليابان في حربها لأمريكا.

ولقد كانت الجمهوريات القديمة والجمهوريات الإيطالية تقبل على الحرب أيما اقبال، وهذه جمهوريات أمريكا الجنوبية تستعر أوار الحروب بينها، ويمزق بعضها بعضا كما كانت تصنع الامبراطوريات القديمة. والامم كالأفراد تخضع لسلطان الأهواء التي تطلق الحرب من عقالها بل لعلها تسأم حالة السلم فتنزاع إلى الحرب. حتى لقد قال الفرنسيون، إن فرنسا في عهد لويس فيليب سئمت فأسفت على انقضاء حروب نابليون، ولكي تلهو أحدثت ثورة داخلية خلقت لها حربا أهلية وساقها إلى حروب الامبراطورية الثانية.

والطبيعة البشرية عامرة بمشاعر الحق ، حتى أن الأمة التي تسدى جيلا لجاراتها بانقاذها من مخالب المغير الطامع قد تذكر تلك الجارة صنيعها وتنقلب عليها . ولقد لاحظ ما كيا فيلى هذا الكفران بالصنيع ، ومقابلة الخير بالشر فقال : « على الأمير الذى يود أن يأمن غائلة المؤامرات ، أن يخاف أولئك الذين غمرهم باحسانه أكثر من أولئك الذين أنقلهم باسأته » . ومن قبل ذلك بمئات السنين جاء فى الحديث الشريف ما هو أدق وأعمق : اتق شر من أحسنت إليه .

ومهما يكن بغض الأجنبى ، حتى ولو ساق إلى الحرب ، فهو أهون شراً من نضال الطبقات ، وتطاحن الأحزاب . وفى المجتمعات القديمة ، حيث كان الرق مقررأ ، كانت الطبقة الحاكمة تقسو كل القسوة على الطبقات الدنيا . وكثيرا ما حصد أصحاب السلطان فى إسبرطة صفوف المحكومين حصدا .

ولقد وجد نضال الطبقات فى كل زمان ومكان حتى بعد الثورة الفرنسية . وما تاريخ الجمهورية الرومانية إلا تاريخ الصراع بين الأشراف والعامه . فقد كان الأشراف يستأثرون بكل الامتيازات ، ويختصون أنفسهم بكافة ألقاب الشرف ، ويقصون العامه عن الحكم ليحفظوا هم بمغانمه . وفى فرنسا القديمة كانت هناك ثلاث طبقات تناصب بعضها العداء : النبلاء ، ورجال الدين ، وعامه الشعب . وكان الملوك بدل أن يؤلفوا بين قلوبها ، يضرمون فى صدورها نار العداء والبغضاء . وما تاريخ فرنسا إلا تاريخ النضال بين هؤلاء الذين ينعمون بالامتيازات ، وأولئك المحرومين منها . وكانت الملكية تشد أزر الشعب ليظهرها فى مكافئة الأشراف ورجال الاكليروس . ولقد كان الغاء الامتيازات ، وتحقيق مبدأ المساواة هما هدف الثورة الرئيسى . وكان إصرار النبلاء ورجال الدين على الاحتفاظ بامتيازاتهم هو الذى جعل الثورة أمرا محتوما .

وقد حسب أرباب النظر السطحى أن نضال الطبقات سوف ينقطع لا محالة بعد الثورة الفرنسية التى قضت على الامتيازات ، ومحت فروق الطبقات التى كانت تحدث الانقسام فى صفوف الأمة . وخلف من بعد أولئك السطحيين خلف عجبوا كيف يستمر نضال الطبقات فى فرنسا والمواطنون جميعاً متساوون فى الحقوق المدنية والسياسية ، وزاد عجبهم من أن الاشتراكية تستثير الأحقاد بين الطبقات زاعمة أن الطبقة الحاكمة تظلم طبقة العمال . ولما عقد المؤتمر

الاشتراكي في بروكسل ، في أغسطس من عام ١٨٩١ نادى بنضال الطبقات ، وبانه مقتنع ألا سبيل إلى تحرير الطبقة العمالية طالما كانت هناك طبقات حاكمة . وأشار على جميع الذين يتقاضون أجوراً في العالم بأسره أن يتحدوا ضد تسلط الرأسماليين . وزعماء الاشتراكية يعدون أصحاب رؤوس الأموال الخصوم الألداء للعمال . والعمال في كل بلاد الدنيا مدعوون لضم صفوفهم للنضال ضد تلك الطفيليات الانسانية .

ونحب أن نقول إن تلك العبارات الخلابة التي تنحدر من أفواه السطحين أو الجامدين وتجري على أqlامهم ، أشبه ما تكون بالدفاع المأجور الملق عن الرأسمالية . فما وجه أن يطير العمال بالحقوق المدنية والسياسية كل مطار وهي حقوق على الورق ؟ وما الداعي لأن يستخفهم الطرب لتحقيق مبدأ المساواة مع الطبقات الأخرى ولا وجود لتلك المساواة إلا في خيال وأفواه خدام الرأسمالية ؟ حقا إن شخص العامل وملكيته بمنجاة من الرقابة الحكومية وهو ما يسمونه بالحرية المدنية . ولكن هذا العامل الحر في شخصه إذا تعطل عن العمل ، وهو قادر عليه ، راغب فيه ، يتضور جوعا هو وعائلته من جراء فقدانه ، لا تمتد له الدولة يد المعونة لإيجاد عمل له يقتات منه وهي التي تكهره على أن يبذل روحه ودمه في سبيل صد الغارة على وطنه . فما جدوى هذه الحرية الموهومة اللهم إلا أن تكون حرية الموت جوعا ؟ وهذا العامل الذي يتمتع بالحرية المدنية يريد أن يرفع أجره رجاء أن يسد حاجاته وعائلته ويضمن لنفسه حداً أدنى للمعيشة . فيتصايح المتفلسفون بأن في هذا الاجراء العدوان الصارخ على حرية أصحاب الأعمال في تحديد أجور عمالهم أو مستعبيدهم . وهذا العامل الذي يتلبس الشمس والهواء ، وقد وهبا الله للمخلوقات بغير حساب ، لا يظفر بسكنى صحية فيصبح وعياله فريسة للأمراض ويؤدي للبوت ضريبة أضعاف أضعاف ما يؤدي الأغنياء . وهذا العامل يمرض أو يمرض ذووه فيعز عليه أجر الطبيب بله ثمن الدواء ولا من يشفق على بؤسه وهذا العامل يصاب أثناء العمل فيصبح عاجزاً عن كسب عيشه ولا تمد له الدولة يد المعونة لتنتشله من هوة البؤس والشقاء . وهذا العامل تدركه الشيخوخة فتقعه عن العمل وتسلبه إلى الفاقة ولا من يرحم شيخوخته أو يرحم ضعف من يعولهم . وهذا العامل يود أن يعلم أولاده لينتظموا أن يشقوا طريقهم في الحياة فتعوزه نفقات تربيتهم وتعليمهم ثم لا ينجح المتطعون ، مع عدم تحقيق المساواة في الفرص أن ينادوا بالتنافس الحرأى بالحرب بين المتعلم والجاهل ، ومن له

مال ومن ليس له مال ، وبعبارة أوجز الحرب بين المسلح والأعزل . وهذا العامل يقولون له إن لك حرية التملك ، ولكن أين ما يملكه وهو لا يكاد يجد قوت يومه ؟ وأين المال الذى يملك به وأجره لا يكفي للنهوض بأعبائه وأعباء عائلته .

وأينما توجه ببصره يرى هذا العامل الرأسماليين يحبون حياة البذخ والاسراف دون أن يعملوا عملا ، كأن النعيم ثمن البطالة ، ومع هذا يؤذى سمعه وبصره أن يسمع ويقرأ لبعض المنتطعين من الاقتصاديين ان ليس فى الإمكان أبدع مما كان !

ويمانون عليه بالمساواة المدنية والسياسية ، وهو لحرمانه وأولاده من العلم والمال يرون أنفسهم محرومين من مناصب الدولة ومرأى كرها بل من كل خيراتها ويستأثر بها الأغنياء من دونهم ويمانون عليه بالمساواة المدنية والسياسية فلماذا لا يكونون منطقيين مع أنفسهم فلا يضمنون عليه بالمساواة فى الأرزاق . ولئن قالوا ان الطبيعة تأبى المساواة فى الأرزاق سألناهم لماذا إذن تسمح هذه الطبيعة نفسها بالمساواة فى النواحي الأخرى ؟ أم هم يعنون بالمساواة المساواة على الورق لا فى الواقع ؟ أم هم يبتغون أن يغذوا المحرومين بالالفاظ الجوفاء الفارغة ؟ ولماذا يتساوى الفقير مع الغنى فى ضريبة الدم ولا يتساوى معه فى نعيم الحياة ؟ ولئن قيل أن الذين يتفوقون على غيرهم فى الثروة إنما يتفوقون بالجد والمثابرة سألناهم أين الجد والمثابرة فيمن يتلقى ثروة طائلة بالميراث ، أو يحرز أموالا ضخمة بالمضاربة أو يحوز ثروة هائلة باستغلال عمل الغير ، أو ينام ملء جفونه ثم يأتيه رزقه رغدا لأنه يملك الآلاف من الأفدنة التى لا يعرف حدودها فضلا عن أن يعمل فيها عملا أو يستثمرها بنفسه بأى وجه من وجوه الاستثمار ، أو لأنه يملك البنايات الضخمة التى تدر عليه المال الوفير دون أن يبذل مجهودا أو يبذل حراكا . وما ندرى تعليلا للضن بالمساواة فى المسائل الأخرى الا أن تكون المسألة مسألة نظريات وسخرية بعقول البسطاء .

وإذا كان قانون العدل والانصاف يقضى بأن يستولى كل على ثمره عمله ، فقد وجب أن يحرم الرأسماليون من ثمار تبطلهم .

ويمانون على العامل بالمساواة السياسية أى بالاشتراك فى الحكم وهى مساواة نظرية بجثة فصحيح أن من حقه أن ينتخب وينتخب ولكن الواقع أن الانتخاب احتكار للأغنياء والدعاة وإدارة دفة الشؤون العامة وقف على محترفى السياسة الذين يوجهونها الوجهة التى تتفق ومصالحهم

فاذا جادوا ببعض الخير العام ، أو بشيء من الإصلاح فرجاء أن يخذعوا أو يسكتوا أصوات التذمر والسخط واذا قاموا ببعض الواجب الوطنى طمعوا أن يسموا مصلحين .

لقد كان تاريخ الانسانية صراعا دائما بين الاغنياء والفقراء ولكن هذا الصراع فى العصر الحديث قد اخذ صبغة نضال الطبقات أى النضال بين الذين يعملون والذين لا يعملون ولا سبيل إلى الثورة الاجتماعية أو بعبارة أخف وقعا تحقيق مبادئ العدل ، إلا بالثورة السياسية أى الاستيلاء على الحكم وتوجيهه للخير العام لا لخير طبقة من الطبقات .

حقا إن الاشتراكية كانت ولا تزال نضالا بين الفقراء والأغنياء مثاره توزيع الثروة توزيعا عادلا ، ولكنها فى الزمن الأخير اصطبغت بصبغة نضال الطبقات : الطبقة العمالية والطبقة الرأسمالية .

ولا ينكر منصف أن الثروة موزعة توزيعا سيئا فى كل بلاد العالم . على أن الثورة الدموية ، والمصادمات الدائمة بين طبقات العمال وطبقات الرأسماليين ، ليست هى السبيل إلى تحقيق مبادئ العدل الاجتماعى ، وإنما السبيل التفاهم بالحق وإعطاء كل ثمرة عمله وحرمان المتبطل من ثمار تبطله التى يجنبها دون أن يعانى نصبا أو يعمل عملا .

الأرض لمن يستثمرها — ذلك هو المبدأ الطبيعى المتفق مع قواعد الحق والعدل . فليس بمعقول ولا مقبول أن يملك فرد آلاف الأفدنة ، ينال منها إيرادا ضخما دون أن يبذل جهدا بل باستغلال أعمال الغير .

والجزء بقدر العمل — ذلك مبدأ عادل ، فليس من العدل فى كثير أو قليل أن يملك انسان رأس مال ، فى أية صورة من الصور ، أرضا زراعية ، أو مبانى للإيجار ، أو أسهماً وسندات ، أو أموالا تدر أرباحا ، فينام ملء جفونه ، ولا يعمل عملا ، ثم ينال عليه المال انهيالا ، ينفقه فى ملذاته ، ولا ينفقه فى الخير العام .

إن النظام الرأسمالى القائم على أن رأس المال يدر على صاحبه المتبطل أخلاف الرزق مناف لمبادئ العدالة فهو مقضى عليه لا محالة .

ومن الصالح أن يتفاهم المواطنون بدل أن يتناحروا ، فما من شك أن الخلافات الاجتماعية والسياسية تقضى على روح الوطنية . فكم من حروب فعلية استتصر فيها فريق بالاجنبى لينصره

على الفريق الآخر . فلما كان ريشليو ممولياً سياسة فرنسا استصرخ البروتستانت معونة إنجلترا .
وابان الثورة الفرنسية وضع المهاجرون أيديهم في أيدي الأجانب . وسلمت تولون لإنجلترا .
وبعد معركة واترلو تلقى الملكيون الجيوش المتحالفة بأعظم مجالى الحفاوة والحماس . وبعد هزيمة
سيدان رحب الفرنسيون بالبروسيين .

وفي العصر الحديث اضرم لينين وعصبة الثورة الشيوعية بروسيا في أكتوبر من عام ١٩١٧
بأموال ألمانية ومعونة ألمانية حتى قيل إن القطار الذى أقلهم إلى روسيا للتنفيذ اليها ، وإشغال
نيران الثورة في جوانها كان قطاراً ألمانيا .

ولما اشتعلت نيران الحرب الأهلية في إسبانيا كان البلاشفة يقدمون المعونة لحكومتها
الشيوعية ، وكان الألمان والإيطاليون يناصرون فرانكو ووقف الانجليز والفرنسيون موقف
التردد يرقبون لمن تكون الغلبة فيظهرون بمظهر الانحياز إلى جانبه والعطف عليه .
ومن أسى أن مصر قد شهدت تلك المأساة الدامية ، مأساة استنجد فريق بسلطة الأجنبي
لينصره على الفريق المخاصم ، في تاريخها الحديث غير مرة فقد استعان توفيق بالانجليز
للقضاء على العرابيين . وكان حزب الأمة يستمد العون من الانجليز لينصروه على عباس وعلى
خصومهم السياسيين . وبعد ثورة ١٩ وحتى الآن اشتد التناحر السياسى بين الأحزاب وكان كل
حزب لا يتورع عن استصراخ الانجليز ليظاهروه على الأحزاب المخاصمة له . وكثر التبرع بهم
الحيانة والمروق ولو صحت هذه التهم لكان كل السياسيين المصريين خونة مارقين .

ولا يقف نضال الطبقات عند حد فإبان الثورة الفرنسية دمروا دور الأغنياء ، والآثار
التاريخية ، بل دمروا مدناً بأسرها . ففي مدينة ليون عام ١٧٩٣ هدم اليعاقبة ٢٠٠٠٠ منزلاً .
وأصدر المؤتمر مرسوماً يقضى بتدمير مدينة ليون وجميع دور السكنى التى كان يقيم فيها الأغنياء .
وفي عام ١٨٧١ أضرم الثوار النيران في بضعة من أجمل آثار باريس .

ولقد كتب البلاشفة صفحات دامية في روسيا . فمن تقطيل إلى تخريب ، إلى اضطهاد .
ولما طغت موجة الشيوعية على ألمانيا وإيطاليا ، وإسبانيا ، وغيرها من بلاد الغرب ،
ارتكبت فيها أقسى ضروب الوحشية .

وإلى جانب نضال الطبقات الذى إثار في أجواء المجتمعات الحديثة أشد العواصف يوجد
تطاحن الأحزاب السياسية الذى يثير عواصف لا تقل شدة وهولاً . فالعقل والدين يهييان

بالإنسان أن يحب لأخيه ما يحب لنفسه ، وإن يعامل الناس بما يحب أن يعاملوه به ؛ ولكن السياسة ؛ ولا قلب لها ولا ضمير ؛ تصيح به إن مواطنك من ألد الخصام فينبغي لك أن تغمره بالعداوة والبغضاء . وتحمل له أن يحجز عليه بالقوانين الاستثنائية الغاشمة أو رصاص البنادق . وجبل الإنسان على بغض من لا يشابهه ، ومن يأبى أن يقاسمه أهواءه السياسية . فالذين ينزعون إلى الشدة والعنف ، يمتقون الذين ينجحون إلى الاعتدال . ولا يجمعون عن اعتبار الاعتدال إحدى الجرائم . فما لبثت مدام دي ستيل أن أبدت شيئاً من الرحمة لضحايا الانقلاب السياسى الذى استحدثه نابليون ليظفر بالسلطان حتى اتهمت بالخيانة وأكرهت على مغادرة باريس فى الحال .

وطوال الثورة الفرنسية كان المعتدلون مشار الشكوك من كافة الأحزاب . فكان اليعقوبيون يمتقون الجمهوريين المعتدلين أكثر مما يمتقون الملكيين . وانصب التنكيل على رؤوس الجيرونديين لأنهم معتدلون ، وبطش بأنصار دانتون لأنهم متساهلون . ويشدد التنافر السياسى إبان الثورات فيجوز الخصوم على بعضهم البعض غير واثقين ولا مترققين . ولا تكون خطب الخطباء ومقالات الكتاب ، إلا بمثابة البراكين تنفجر فتقذف بحمم الغضب والسخط .

وشهد العصر الحديث أقصى ألوان التنافر فى روسيا الحمراء التى كانت بعد أكتوبر من عام ١٩١٧ ، منرخاً دامياً للصراع بين البلاشفة وخصومهم فى السياسة . وفى ألمانيا ، ظل النزاع بين الماركسيين والنازيين ، ووقعت عدة حوادث دامية . وفى إيطاليا ، قبل قيام الفاشيستية اشتد النضال والقتل بين الشيوعيين والفاشيين .

كان الحزب الوطنى فى عهد مصطفى كامل - معروفاً بالتطرف ، وكان حزبا الأمة والإصلاح موسومين بالاعتدال . فكان أنصار مصطفى ، وصحف مصطفى تحمل الحملات الشعواء على رجال حزب الأمة ، وجماعة حزب الإصلاح ، وتسمهم بميسم الانحياز إلى جانب الانجليز ، وإنه وإن يكن بطرس غالى غير مندمج فى حزب من الأحزاب ، ولم يكن الوردانى عضواً فى الحزب الوطنى بل كان مجرد نصير من أنصاره ، إلا أن اغتيال الثانى للأول كان نتيجة غير مباشرة للنضال السياسى .

وفي مصر اشتد التنافر السياسي في العصر الحديث ، ولو كانت الأحزاب السياسية مزودة بالسلح لإذن لأجهزوا على بعضهم بعضاً . ولقد وقعت اعتداءات كثيرة واستشهد في واحدة منها اثنان من الأحرار الدستوريين هما حسن عبد الرازق واسماعيل زهدى . وإذ أعوزت أحزابنا السياسية أسلحة القتال والقتل فقد استعاضوا عنها بالأسنة والأقلام يمزقون بها خصومهم تمزيقاً .

أو تحسب أن التنافر السياسي بين الأحزاب المصرية كان مبعثه الحرية التي يفشدونها والاستقلال الذي يطلبونه والمصلحة القومية التي يريدون تحقيقها والإصلاح السياسي والاقتصادى الذى يريدون وضع قواعده ثم تشييد صروحه والوطن المهدد الذى يبعغون الذود عن حياضه ؟ لا وأيم الوطنية لم يكن شيء من ذلك هو مشار القتال بل كان الهدف الذى ترمى تلك الأحزاب إلى إصابته هو الحكم ، ومغانم الحكم ، وجاه الحكم ، فلم تكن لها غاية وطنية ، ولا هدف قومى ، ولا كانت لها برامج فى السياسة والاقتصاد والاجتماع ولئن وفقت إلى ضئيل من الإصلاح فإنما ترتجله ارتجالاً ، ولا تبغى من ورائه إلا التغلب على خصومها السياسيين وكسب الأنصار والأشباع . ولقد جربت الأمة تلك الأحزاب جميعاً فى الحكم ، فرأت بعضها . ولمست بيدها ، أنها أحزاب أقوال لا أعمال ، وإفساد لا إصلاح ، وهدم لا بناء ، ومصالح خاصة لا مصالح عامة ، وأن كثيراً من رجالها فى الحكم يثرون على حساب الدولة ، وأنها إن تميزت على بعضها فإنما تميز بالقدره على تنميق الألفاظ ، وكيل التهم للخصوم جزافاً ، والتغريب بهذا الشعب . وما نتجنى على الحقيقة والتاريخ إذ نسمى تلك الأحزاب البائدة « أحزاب صيد » لاهم لها إلا اصطياد كراسى الحكم .

والأحزاب السياسية قبل أن تقتتل تمنع فى إثارة الوشايات ، وكيل الاتهامات ، فتعزوا لبعضها البعض حبك أطراف الدسائس ، ونسج خيوط المؤامرات . فلم ين رويسير عن اتهام خصومه بأنهم خونة متآمرون . ولقد كانت الوشايات ؛ والاتهامات الباطلة هى أمضى سلاح فى أيدي اليقوبيين يضربون به رقاب الجيرو نديين . ولقد وضع كاميل ديمولان كتاباً يحمل فيه على الجيرو نديين حملة شعواء ظالمة كانت سبباً فى النكبة التي نزلت بهم . فلما ترامت إلى سمعه أبناء محاکمتهم والحكم عليهم طار به الفرح ولم يملك شعوره عن أن يصيح : « يا الله ! ما أتعسهم . إن كتابى هو الذى قضى عليهم »

ومن مستهل الثورة كان خصوم الملكية بشنون عليها حرباً عوانا فيسرفون في توجيه الاتهامات للملك والملكة ، وترويج الوشايات ضدّهما . والتى كوپوتكين في تلك السياسة خطة بارعة فبذل النصح للفوضويين بأن يستخدموها ضد البورجوازية . ولقد كان شعار اليعقوبيين إبان الثورة الفرنسية ، كما كان شعار الفوضويين ، في العصر الحديث : إتهم بالباطل ، ثم اتهم بالباطل ، فلا بد أن يترك الاتهام أثراً . ومن قبل ، ارتقى دانتون منبر الخطابة فخلل اتهام خصوم الحرية بالباطل .

وتكرار الإتهام ، والالاحاح في ترويجه بين الجماهير ، والعدوى التى تسرى في صفوفها كما تسرى النار في الهشيم اليابس ، كل أولئك كفيل بأن يرسخ في أذهان العامة حتى الاتهامات التى تمنحها البداة . فلنكى يستثير الدعاة الشعب ضد لويس السادس عشر اتهموا هذا الملك الهزيل بأنه يدبر مذبة للباريسيين وقد كان من الضعف بحيث لا يؤذى بعوضة . ولنكى يهيشوا أذهان الشعب لمجزرة بشرية تذهب بالأشراف ورجال الدين ، اتهمهم المهرجون السياسيون بأنهم يأتَمرون بالوطنيين ليقتلوه . وقبل وقوع مذبة سبتمبر التى عصفت بحياة آلاف من السجناء أطلقت في الجو إشاعة بأنهم قد حاكوا خيوط مؤامرة بين جدران السجون .

وبتاريخ يونيو سنة ١٨٤٨ استثار الدعاة السياسيون الدهماء ضد الجمعية التأسيسية بنشر اتهامات كاذبة فلما أقبل ممثلو العمال على الهيئة التشريعية ليستوثقوا من انها لا تريد بالشعب سوءاً ولتطمئن قلوبهم على انها لا تبغى نجوع الشعب لتحمله على مقت الجمهورية ، أمطروا النواب وابلا من الأسئلة التى أذهلتهم فقال العمال : « بالله كم تكون ميول المرء سيئة حين يتألم من كل الوجوه ، أفلا تبصرون ! ثم إنا لا نرى ولا نعلم إلا عن طريق الصحف . حسن جداً ! والصحف هى التى الهبت رؤوسنا » .

وإذا اتحدت الأحزاب . ووضعت حداً لخصوماتها . فانما تفعل ذلك لتكافح حزباً آخر تكون له أشد مقتاً . ولئن كانت الاحقاد فرقتهم فهى التى تقرب بينهم إلى حين فاذا ظفروا بالخصم المشترك عادوا إلى التنايد والتناحر . فالتاريخ يروى أن الجيرونديين تحالفوا مع اليعقوبيين ضد الملكية حتى إذا تمت لهم الغلبة عليها ، انقلبوا يمزقون بعضهم بعضاً . ولقد كان مثار الحقد بين الجيرونديين واليعقوبيين الغيرة والحسد . فانقم هؤلاء من أولئك إلا المواب

وما نكلوا بهم إلا ليثأروا لانفسهم من تفوقهم الظاهر . ووضع دانتون يده في يد روبسبير ضد الجيروندين ثم سقط بدوره تحت قبضة شريكه في الجرم .

وفي مصر ، كان الدستوريون يزعمون أن حزبهم عامر بالكفايات على حين أن صفوف الوفديين مقفرة منها ، وأن الغيرة هي مشار الخصومة ، ومنشأ التطاحن بينهم . وعلى الرغم من أن وطيس النضال قد لبث طويلا بين الحزبين ، فقد رأينا رجالها يتضافرون لمسكافة اسماعيل صدق الذي كان الطرفان يمتقانه أشد المقت . حتى إذا فرغا من تصفية حسابه عادا إلى النضال .

وتأب الوفديون والدستوريون على الاتحاديين حين كان يظن أن الاتحاديين يستمدون العون من أحباب السلطان . وتظاهر الدستوريون والسعديون والاتحاديون على الوفديين لينتزعوا الحكم من أيديهم . ويظلوا فيه ، حتى إذا ظفرت الأحزاب المتألمة بالعلبة على الخصم المشترك سارعت إلى فض التحالف ورجعت سيرتها الأولى من التدابر والتناحر . وهكذا توسع الاحقاد السياسية هوة الخلف طورا . وتقرب مسافة الخلف تارة . ولكنها في كل الأحوال تحفز على القتال في غير لين ولا هوادة .

وتنتزع الاحقاد السياسية كل أثر للرحمة حتى ليصبح قتل الخصم وآلامه لذة ومتاعا . ففي عام ١٧٩٣ كان اليعاقبة يشعرون بلذة حين يرون النبلاء والاحبار يموتون وبلغ من تهتكهم في القسوة . واستهتارهم بالظلم أن يدعوا الجلادين . في بعض الأحيان . إلى موائدهم . ويروى التاريخ أن كثيراً من الأمباطرة والملوك كان يلذ لهم أن يتأملوا رؤوس الرجال الذين أمروا بقتلهم . ولما قتل سيلا بأمر من نيرون حملوا اليه رأسه فسخر نيرون من أن الشيب قد وخط تلك الرأس قبل الأوان . وقال أحد الملوك وهو يرى خصمه الذي أمر بقتله جثة هامدة : « إن جثة العدو ينبعث منها ريح طيب » .

والاحقاد السياسية لا يطنىء شهوتها الاضطهاد مهما بلغ . ولقد يغتفر الانسان الشر الذي يمس به ولكنه لا يقتصد في الشر الذي ينال به خصومه . والحزب الذي يضطهد خصومه يتبادى في الاضطهاد . ولقد تغتفر الضحايا لجلادها ، ولكن الجلادين لا يغتفرون للضحايا ثباتهم ورباطة جأشهم ، ويحنقون من أن الموت لا يعاجلهم . ففي سنة ١٧٩٣ ثار ثائر الذين تولوا ذبح الأطفال

في نانت لأن أولئك الأطفال المساكين كانوا يلبثون وقتاً طويلاً قبل أن يلفظوا أنفاسهم الأخيرة .

وإذا شرع حزب سياسي في اضطهاد خصومه أو غل في البغي والعدوان إذ يخشى أن يرفع المضطهدون رؤوسهم فيشاروا لأنفسهم .

ولا ترجو الاحقاد السياسية لشيء وقاراً حتى دور العبادة تدنسها ، والمقابر تنتهك حرمتها .
ففي عام ١٧٩٣ بعثر الثوار الفرنسيون رفات الملكية في الهواء . وانتهكوا حرمت جثث القتلى .

وإبان الثورات ، يسلط المتطرفون الدهماء على المعتدلين يسومونهم . نكالا ولقد كان دانتون يعترف بأن حزبه أقلية في الجمعية الوطنية وأنهم لا يستروحون الوطنية إلا وهم سكارى ، وأنهم طائفة من الجهلاء ، وأن مارا ليس إلا صخابا ، وأن أعضاء الحزب في الجمعية لا يدركون من معنى النيابة إلا أن يصوتوا بطريق القيام والقعود ، وأنهم أقل من الجيرونديين في المواهب والملكات وأنهم ليحسنون الكلام والجدل ، ولكن شيعة دانتون أكثر جرأة واقداما والاشرار طوع وإشارتهم .

وكان اليعقوبيون يأجرون الأشرار ليجعلوهم تحت إمرتهم . ففي ٢ يونيو كان الذين يقودهم هنريو ليضربوا نطاقا حول الجمعية الوطنية رجالا مأجورين . ولكي يلبى شيئا من الضوء على أسباب انهيار حزبه كتب بوزو يقول : « لم يكن في وسعنا إلا أن نستعمل وسائل شريفة ، وما كان لتلك الوسائل وزن ولا اعتبار . فأما الذهب فكان هو وحده الذي يكفل الفوز ، وهو الذي قد فاز أو لم ير الناس الرسل في كل مكان يحملون الذهب جهرة وعلانية كالمليونيين اللذين منحوا إلى أهل « بوردو » ويوزعونه في الخفاء في أغلب الأحيان . لقد كان الذهب ضروريا ولكن لم يكن لدينا » .

وما كان اليعاقبة هم وحدهم الذين يأجرون الأشرار فيسخرؤهم للتشكيل بخصومهم بل كان الجيرونديون ينفقون المشاغبين فيسلطونهم لإثارة الشعب في وجوه أعدائهم .

وكثير من الحركات الشعبية التي ظن لأول وهلة أنها صادرة عن طوعية واختيار ، قد وجد لدى التحقيق التاريخي أنها قد دبرت وأعدت من قبل ، أو على الأقل استغلت من جانب الأحزاب السياسية . وقل أن تكون أعمال الشعب انفجارات فجائية لبراكين الغضب الشعبي

وإنما هي في الغالب من صنع الدعاة الطامحين الذين يتعمدون إثارة الشعب راجين أن يحققوا ، وسط غباره المتطاير ، مطامعهم . فأثار الجيرونديون الشعب ليفرضوا أنفسهم على الملك كوزراء وإذا أطلق الدهماء من عقابهم اندفعوا لا يلبثون على شيء فيصبح مثلهم مثل التيار المتدفق الذي لا يمكن صده . ولئن تورطت الجماهير في الشعب ، فتدوقوا الدماء والنهب والسلب ، بات من المتعذر كبح جماحهم . وما أصدق شيشرون إذ يقول : حين يضع الشعب أيديه المجرمة على ملك عادل . ويتذوق دم خيرة المواطنين . وحين تصبح الجمهورية أداة تعبت بها الدهماء . فأيقن إذن أن تهديئة عاصفة وإخماد حريق . أيسر من كبح جماح جماعة ثائرة . ولقد احتل الجيرونديون تلك التجربة القاسية . فبعد أن أثاروا الجماهير ضد الملكية رأوا الجماعة نفسها تنقلب عليهم ؛ وكذلك إذا انطلق الشعب لم يقف عند حد والشرارة إذا انبعثت أضربت حريقاً هائلاً من الصعب إخمادها .

والأحقاد السياسية عمياء هو جاء حتى أن صفوة أصدقاء الشعب هم الذين يذهبون ضحايا الشعب . وخير أنصار الحرية يجهز عليهم كأنهم ألد خصوم الحرية . وحين تشتم الفتنة السياسية يضل الدعاة الشعب فيصورون له الخونة والمارقين في كل مكان وكمن قواد ووطنيين ذبحوا بدعوى الخيانة .

وسواء أكانوا من أشياع الثورة أم من خصومها ؛ فإن الدهماء إذا لم تردعهم السلطة ، ارتكبوا أبشع الشرور . ومهما عب الذباحون في دماء الضحايا فإنها لا تروى ظمأهم . فأبان الثورة الفرنسية بعد أن أجهز السفاكون على القسيسين والأشراف ، انقلبوا يذبحون الشيوخ والنساء والأطفال ؛ حتى المرضى في المستشفيات لم ينجوا من إجرامهم . وكانوا يقتلون الفتيات بعد أن يمزقوا أعراضهن ؛ والصبية وهم بين جدران المدارس .

والذين ناؤوا بأعباء الاضطهاد لا يلبثون أن يشعروا من أنفسهم بالحاجة إلى الانتقام ممن ظلموهم . والحزب الذي حصدت صفوفه يود بدوره أن يعتمد على النار ؛ وروح الانتقام تحجر القلوب فتصير أصحاب الاعتدال وحوشاً ضواري . ولقد أخش الإنجليز في التنكيل بالإرلنديين ؛ فكانت روح النار تدفع الإرلنديين كلها ناروا ؛ إلى مقابلة الشر بالشر ؛ وارتكبت الفظائع ضد الإنجليز .

وأقلية ضئيلة منظمة تلقى الرعب في قلوب الأغلبية وتكرهها على الإذعان لمشيئتها وأهوائها .
والعصاة السياسية ، مثل العصاة الإجرامية ، تنشر الفرع ، وقد تحمل على التسليم والاستسلام ،
وخاصة حين لا تجد أمامها إلا جماعة مفككة متخاذلة . وعجيب أن تكون رابطة الشر أقوى
من رابطة الخير ؛ وأن المبطلين يكونون أقوى بباطلهم . من أحباب الحق بحقهم . وجمود
أحباب الضمائر الحية ، وتحاذلهم وتهاونهم وتراخيهم ؛ أبان الفتن السياسية ؛ والثورات الداخلية ،
هى التى تنفخ فى المتطرفين الأشرار روح القوة وتحفزهم إلى التمداد فى الفضائع ؛ والاستهانة
بالقوانين والشرائع ، والاستهتار بالأمن والنظام . تلك هى مشاهدات التاريخ فى كل العصور .
فلقد أحرزنت « ناسيت » قوة الجلادين ؛ وجبن الضحايا ؛ فألقى القلم من يده ؛ ونفسه تقيض
تقرزاً ؛ وقال : « إن هذا الاستسلام المستخذى ؛ وذاك الدم المهرق والسلم ملء الجوانب ؛
لمض النفس ، ويملاً القلب أسى » . وفى خلال الثورة الفرنسية كان أهالى بوردو يتململون
صاغرين مظالم تاليان وأتباعه المتهوسين الذين لا يجاوزون الألف وثمانمائة عدداً . واستخذت
باريس أمام حفنة من القتلة .

واقدر يخيّل لأول وهلة أن تلك الأحقاد السياسية الوحشية التى سفكت كثيراً من الدماء ،
قد أصبحت فى ذمة التاريخ ؛ وأن المجتمعات العصرية ستكون منها براء . فكلأت الإخاء ؛
والإنسانية ؛ والرحمة على كل لسان . ولكنهم تنحدر بعد فى أعماق القلوب البشرية . وينادى
الجامدون أن المجتمع الحديث حافل بطائفة من الثائرين المتمردين الذين يعملون معاوهم فى
صرح المجتمع ليديمروه تدميراً . وما يبتغى هؤلاء إلا الإصلاح وتحقيق مبادئ العدل
الاجتماعى .

ويزعم هؤلاء الجامدون أن أولئك المتوحشين ينسابون من أعماق المدن الكبرى وأنهم
أشد وحشية من سكان الغابات . ويهيبون بالناس أن يفتحوا عيونهم على الخطر الداهم ؛ ولا
يستسلمون للطمأنينة الكاذبة ؛ قائلين إن أعداء المجتمع إن هم إلا أقلية ؛ لا تقدم ولا تؤخر ؛
ولا تقوى على تقويض دعائم المجتمع ؛ وإن الأغلبية إلا للشعب ؛ والشعب ليس متشعباً
بالروح الثورية . والثورات جميعاً كانت من صنع أقلية منظمة تملك الجرأة والإقدام .

ونقول نحن أن هذا حق يراد به باطل . فالميكروبات لا تنمو وتتكاثر إلا فى البيئات الفاسدة
المتعفنة . فما الذى أوجد أولئك الذين يسمونهم المتبررين أو الوحوش الضارية التى تمل على

هدم المجتمع من أساسه ؛ إلا أن يكونوا قد نبتوا في البيئات الموبوءة ؟ وهل تكون البيئات فاسدة متعفنة إلا إذا كانت النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية فاسدة متعفنة ؟ ومن ذا الذى يجترىء على الدعوى بأن تلك النظم صالحة لا يعتورها نقص ، وسليمة لا يتصل بها فساد ؟ أو ليس التطاحن بين الأحزاب السياسية ؛ في سبيل الاستيلاء على السلطة والاستمئاع بمغانم الحكم وسلطانه ؛ هو الذى أوجد التمزيق الداخلى الذى شهدناه في كثير من الأمم ؟

أليست أنانية الأغنياء هى التى أثارت وتشير الفقراء صدهم ؟ أو ليست أثره أصحاب رؤوس الأموال ؛ وأصحاب الأعمال هى التى تحفز العمال إلى نضالهم ، فتشير نضال الطبقات ؟ وهل من الحق أن تظل الشعوب فريسة لتجار السياسة ، يودون بها إلى هاوية البؤس ويثرونهم وينعمون من وراء الاتجار بنفوذهم ؟ وهل من العدل أن يعيش الجائع إلى جانب الممتلئ . والجاهل إلى جانب المتعلم ؛ والمريض إلى جانب الصحيح ؛ ولو قد وزعت الثروة توزيعاً عادلاً ؛ ونال كل حداً أدنى للعيشة ، إن لم ينل قسطه العادل من الرفاهية ؛ لقضينا على كثير من أسباب الفقر والمرض والجهل ؟ ولماذا يطالب الجامدون بالإجهاز على هؤلاء المتبررين ولا يطالبون بإصلاح النظم ؟ ولو وجهوا بعض الجهد الذى ينفقونه في إثارة الحملات الشعواء ضد من يسمونهم أعداء المجتمع ؛ ووضع كثير من قواعد الإصلاح . لقضى على هؤلاء الأعداء بالطرق المشروعة ولم يثبت غيرهم في المستقبل .

إن هؤلاء الجامدين يحسبون أنهم يحسنون إلى المجتمع وهم يسيئون إليه ، ويخدمون الرأسمالية وهم يحفرون القبر الذى تدفن فيه ، ويؤيدون الحرية وهم يخططون الكفن الذى تدرج فيه . فالمجتمع ينهار إذا إنهارت الدعائم التى يقوم عليها . ودعائم المجتمع الحق والعدل والحرية . والرأسمالية لا يمكن أن تعيش وهى تعيش عالة على الغير والحرية التى تتيح لفريق يستغل فريقاً آخر ، وتطوع لطائفة أن تنعم على حين تشقى كل الطوائف الأخرى ، وتحوّل للذين يتجرون بنفوذهم أن يثروا على حساب المصلحة العامة ، هذه الحرية هى شر من الاستبداد .

لقد تراخى سلطان الدولة في العصر الحديث تراخياً جراً إلى إحلال الفوضى محل النظام ، والإباحية محل الحرية ، وإلى تفشى المظالم الاجتماعية ، ولا سبيل إلى تحقيق مبادئ العدالة في علاقات الأفراد بعضهم ببعض إلا بنفوذ سلطان الدولة وتوسيعه . فقد دلت التجارب القاسية الطويلة على أن الاعتماد في نشر راية العدل على الاحسان وتشجيع الأفراد بميول الخير

أن هو إلا ضرب من الأوهام الباطلة ، فالإنانية غريزة متصلة في أعماق النفس الانسانية ، وهى التى تحفز الأفراد لأن يؤثر و امصالحهم على مصالح الغير ، بل يضعو امصالحهم الخاصة فوق مصالح الدولة . والدولة وحدها بما لها من السلطان ، ولتجردها من المصلحة الذاتية ، هى التى تستطيع أن تحمل الأفراد على الشعور بالتضامن الاجتماعى وتطبيق مبادئه ، وعلى توجيه الشؤون العامة وجهة تجعل الفرد للجماعة والجماعة للفرد .

إن للرأسمالية مأجورين يتحمسون فى الدفاع عنها ، وهؤلاء لا حيلة لنا فيهم ولا سبيل إلى إقناعهم لأن جيوبهم لا عقولهم هى التى تتكلم . فأما الجامدون فأولئك لا يبدؤون بالبداية ، فيحدثون عن حماية المجتمع من شرور المتبررين ، وضرورة الإسراع فى الإجهاز عليهم ، قبل أن يحدثوا عن إصلاح النظم التى بها عيب ، وسد النقص فيها إن كان بها نقص ، أو الإقدام على إلغاء النظم التى أثبتت التجارب أنها غير صالحة ، أو أنها أمست لا تتمشى مع روح العصر الذى نعيش فيه . ذلك هو الطبيعى والمنطقى والمعقول . فأما الكلام عن القضاء على المتبررين قبل القضاء على المفساد الاجتماعية فهو بمثابة وضع العربة أمام الحصان فلا يتقدم المجتمع خطوة إلى الأمام .

ونسأل هؤلاء الجامدين : أيهم أشد بربرية ، أولئك الذين يحاولون هدم المجتمع الرأسمالى لأنه فى عرفهم يفيض بالمظالم ، أم أولئك الرأسماليون الذين يسرحون فى الترف على حين أن فريقاً كبيراً من الشعب يموت جوعاً ويروح فريسة المرض والجهل ! وهل مما يتمشى مع مبادئ العدل ، أن طائفة تنعم بالكماليات ، وطوائف أخرى لا تجد الضروريات ! أو ليس مما يثير الضمير بل يجعله يتقرز أن تكون خيول الارستقراطيين وكلابهم فى عيشة راضية ، بل فى عيشة بذخ وإسراف ، على حين أن ملايين من بنى آدم لا يعيشون عيش الكفاف بل يصبحون ويمسون فريسة للبؤس والشقاء .

ولئن كان عدد المتطرفين قليلا ، وعدد الجبناء كثيراً ، وإن تلك الحالة تنذر بانهيار المجتمع فما ذلك إلا لأن النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية التى تشرف على مصاير هذا المجتمع يعقورها النقص والفساد من جميع نواحيها وإن واجب الاخلاص لهذا المجتمع يقضى بالمسارعة إلى اصلاحه على أسس الحق والعدالة والحرية بدل إلهائه عن الخطر الحقيقى وهو تصدع النظم بالخطر الموهوم خطر الفوضويين والهدامين .

ان المذاهب المتطرفة ، والمبادئ الهدامة ، والحركات الثورية ، وظهور العدميين والفوضيين والهدامين على مسرح الحياة العامة في الغرب ، كل أولئك لم يكن إلا أعراضاً لأمراض سياسية واقتصادية واجتماعية. فتي عولجت الأمراض علاجاً صحيحاً زالت الأعراض زوالاً تاماً . فإما محاولة القضاء على الأعراض قبل استئصال الأدواء فهي محاولات فاشلة .

لو أن بعض الجهد الذي ينفقه خدام النظم الفاسدة المتعقنة في الدفاع عنها ، أنفق في سبيل إصلاحها ، وفي اسداء النصح للطبقة المتجنبة بأن تخفض من غلواتها وتقلل من نزقها وظلمها للطوائف الأخرى ، إذن لوفرنّا على المجتمع الإنساني كثيراً من الثورات والانقلابات العنيفة التي تزعزع بناء المجتمع وتسلبه إلى التصدع والانهيار . فلو بذلت النصيحة للملكية في فرنسا بأن تكف عن الاستبداد وارهاق الشعب ، أو للنبلاء ورجال الدين بأن يعدلوا عن استعباده . لما كانت الثورة الفرنسية . ولو وجه النصح للقيصرية في روسيا بألا تتمادى في الاستبداد والاستعباد ، وللإشراف في روسيا القيصرية بألا يمعنوا في ارهاق الشعب واعناته . لما طفى تيار البلشفية على روسيا .

وعلى الجملة لو ظهرت مبادئ العدل الاجتماعى لتوارت الآراء المتطرفة ، والمذاهب الهدامة ، ولتلاشى الذين يسمونهم أعداء المجتمع العاملين على هدمه .

إن أعدى أعداء المجتمع هم أولئك الجامدون الرجعيون الذين يتجاهلون فواميس التطور فينادون بأن ليس في الامكان أبدع مما كان ، ويرون بأعينهم المظالم تفيض من جوانب المجتمع وبدل أن يزجروا الظالمين عن الظلم يحاولون أن يحملوا الظالمين على الاطمئنان للظلم والرضا به والاستسلام إليه ، وما تبلغ معاول الهدامين والعدميين والارهابيين والفوضيين من أبناء المجتمع ما تبلغه أقلام وألسنة المسخرين للدفاع عن النظم العتيقة البالية .

الرأى العام والمعارك الانتخابية

كل من يتولى سلطة الحكم يزعم ، بالحق أو الباطل ، أنه يستمد السلطان من الشعب . حتى الدكتاتور يملأ فيه بأن تيار السيادة الشعبية هو الذى حمله إلى قمة القوة والسلطان . أوليست الأمة مصدر السلطات ؟ أفلا ينبغى أن تسمو الإرادة الشعبية فوق كل إرادة ؟ أو ليس من أقدس حقوق الذين يؤدون ضريبة الدم ، وضريبة المال ، أن تكون لهم الكلمة الأخيرة فيمن يسوقونهم إلى ميادين القتال ، ويدبرون شؤونهم العامة ؟

ذلك هو المثل الأعلى . ولكن بين المثل الأعلى ، وبين الواقع الملبوس ، قد تتسع مسافة الخلف . فتصبح الحقيقة خيالا متلاشيا ، ولا يعدو ما يشهده الناس على مسرح السياسة ، أن يكون حركات مسرحية لا أقل ولا أكثر .

والآن نسأل : فى أية صورة يستعمل الشعب سلطته ؟ وكيف السبيل إلى تعرف رأيه ، وجعل إرادته نافذة ؟ .

فأما الأمم الدستورية فقد جعلت التصويت العام وسياتها إلى تعرف إرادة الرأى العام ؛ أو بعبارة أخرى اختارت عد الرؤوس بدل وزنها .

وإذا كان هناك استحالة مادية لأن يستعمل مجموع الناخبين السلطة ، فقد ابتدعوا لهم أن يختاروا وكلاء يحملونهم أمانة النيابة عنهم .

وفى بعض الأمم ، كى تتجلى مشيئة الرأى العام ، فى المسائل الجوهرية التى تمس حاضر الأمة ومستقبلها ، والاحداث الجسام التى تؤثر فى كيانها القومى ، نراهم يتجهون إلى الشعب مباشرة لا بالواسطة ، فيعمدون إلى الاستفتاء الشعبى .

ولقد طغت موجة الانتخاب على معظم الأمم فى العصر الأخير ، ولكن الذين لا يتجنون على الحقائق ، ولا يحابون أو يشايعون لهوى فى نفوسهم ، يصدرون حكمهم فى غير تردد بأن النتيجة لم تكن مرضية .

والواقع أن نظم الانتخاب ، رغم ما ادخل عليها من تبديل وتغيير ، قد اعتورتها النقائص والعيوب واكتفتها المفسد والجرائم بصورة جعلتها تتمخض عن نواب يمثلون بالأمة ولا يمثلونها .

أجل لقد تكون الأمة في واد ويمثلوها في واد آخر ، لا يعبرون عن إرادتها ، بل قد لا يمثلون أنفسهم ، إذ يخضعون خضوعاً أعمى أو يصبحون آلات صماء في قبضة الزعماء والقادة ، أو شخوصاً تحركها أقلية من ذوى المطامع تعبت بالخيوط من وراء ستار .

وقد يسمى وكلاء الأمة ، عن حسن نية ، فهم رغبات الأمة . وميولها ، ووجهات نظرها . وقد يشوهون إرادتها عامدين ويمسخون آمالها متعمدين ، والتعليمات الصريحة ، لابل الأوامر القاطعة ، التي يلقها لهم ، أو يثقلونها من جماعة الناخبين ، لا ينتقى معها هذا الخطر .

ومن ذا يحترى على الدعوى المتداعية بأن الانتخاب ، في كل امة ، وفي كل حين ، يكون مرآة صادقة تتجلى فوق صفحتها السياسة القومية ؟ ! وكيف السبيل إلى تدعيم تلك النظرية المزجة وقد ينظر الناخبون إلى قدر الأشخاص لا إلى قيمة العقيدة السياسية التي يدينون بها ؟ !

والناخبون أنفسهم أو يعربون عن آرائهم الشخصية دوماً ؟ أفؤثرون هذا المنتخب على ذلك لأنه أعظم وطنية ، وأغزر علماً ، أم لأنه أكثر مالا وأعز نفراً أو يقدمون أحمد على محمد ، لأنهم وضعوا الاثنين في كفتي ميزان ، فرجحت كفة الأول على الثاني ، أم كان موضع الإيتار أن الأول يستظل براية حزب يرتسم في الأفق أنه يوشك أن يتولى الحكم ، ويكون في وسعه أن يمنح ويمنع ، فأما الثاني فقد أثر الاستقلال على الحزبية ضناً بشخصيته أن تفتى في غمار الأحزاب ؟

من الجناية على الحقيقة أن يزعم الزاعمون في جرأة مدهشة أن الناخبين يستمعون دوماً إلى وحي ضمائرهم ، ويصغون إلى النداء الذي تمليه عليهم مصلحة بلادهم ، في حين أن المشاهد المؤلم ، في كثير من الأحيان ، وفي غير قليل من الأمم ، أن الوحي يهبط عليهم من غيرهم ، أو يكونون ضحايا لتأثيرات المؤثرين ، وفرائس لضغط الضاغطين .

المال عصب الحرب ، كما قال نابليون ، وهو عصب الانتخاب والسياسة جميعاً .

وفي كثير من الانتخابات العامة ، يكسب المال المعركة الحاسمة ، ويعقد النصر بلواء من يملك أكبر كمية منه سواء من الأحزاب أم من الأفراد .

لقد أخفق دزرائيل السياسي الانجليزي المعروف خمس مرات في الانتخابات البرلمانية ، وفي أول عهده بالسياسة كان المرشحون يبذلون الأموال لكسب أصوات الناخبين ، حتى لقد روى أنه اشتد التطاحن في إحدى الدوائر الانتخابية بين مرشحين من ذوى الثراء فكانا يثران

الذهب على رؤوس الناجين ، فبلغت نفقات الحملة الانتخابية نصف مليون من الجنيهات . وفي ذلك العهد كانوا يتذرعون بالإرهاب كأقوى عنصر من عناصر النجاح ، فإذا أقبل يوم الانتخاب ، رأيت كل مرشح قد ساق إلى المكان الذي يجري فيه أخذ الأصوات عصابة من الأشداء مسلحة بالبنادق والمراوات لتحمل الناجين بوسائل الإكراه على التصويت في ناحية معينة . وهل من ينكر أن النصار والبندقية والعصا الغليظة قد لعبت دوراً هاماً في الانتخابات العامة في بعض الأمم . والقصص تتطير عما أنفق من المال في هذه الدائرة أو تلك ، والروايات تتناقل عما أريق من الجهد العنيف في هذا الانتخاب أو ذاك . ولكم ظفر الذهب بالعلم ، وتعلبت القوة على الفضل .

والأحزاب التي لا تسكون خزائنها عامرة بالمال لا تقوى على خوض غمار المعارك الانتخابية . فالانتخابات كالحرب سواء بسواء . توضع لها خطط الهجوم والدفاع ، وترسم أو ترتجل فيها المناورات . والمال عصب الحرب الانتخابية ، كما هو عصب الحرب الدموية . وأخلق بالحزب والفرد الذي يكون صندوقه أو جيبه خاوياً من المال أن يقبع في عقر داره .

وفي كل بلاد الدنيا ، قبل أن تطلق الحرب الانتخابية من عقلاها ، وإبان معاركها الطاحنة يعمل كل حزب سياسى يتطلع إلى كسب الأغلبية التي تحمله إلى كراسى الحكم على أن يكون صندوقه غاصاً بالمال . فالحملة الانتخابية عظيمة الأكلاف . فهذه اجتماعات كبيرة يجب أن تعقد . وهؤلاء هتافة ومصفقون ينبغي أن يحشدوا . وأولئك دعاة لابد أن يندثوا في طول البلاد وعرضها ويثيخوا الدعوة لمرشحي الحزب . وقد يكون منهم الخطباء وقد يكون منهم المهرجون الذين يملكون زمام القطيع الإنساني . وغير هذا الطراز كله لامندوحة عن سماسة ومقاولين يتعهدون بجلب الأصوات بالوسيلة التي يرونها ملائمة للموقف .

في أمريكا ، إبان الصراع الانتخابي على رئاسة الجمهورية ، بين الديمقراطيين والجمهوريين ، في سبيل الظفر برياسة الدولة ، وصبغ البلاد بصبغة الحزب الغالب حتى فيمن يحلون في مناصب العدالة ، ومن يتربعون في مناصب الإدارة ، لأجل أن تصبح الولايات المتحدة ديمقراطية أو جمهورية ، تروى أرقام فلسكية ، ككل الأرقام الأمريكية ، عن نفقات الحملة الانتخابية .

وفي إنجلترا إبان النضال الانتخابي بين المحافظين والأحرار والعمال ، تخرج من صناديق الأحزاب ملايين الجنيهات .

وفي غير هذه وتلك نسمع عن أرقام متواضعة ، ولكنها هائلة بنسبة الفارق البعيد بين الثروة الأمريكية والانجليزية الخيالية وبين ثروات تلك الشعوب المحدودة .

وقد لا يرضى أصحاب رؤوس الأموال بالأموال الطائلة ينفقونها في سبيل دعوة الدكتاتوريين الذين ينادون بأنهم ينتشلون البلاد من وهدة الفوضى ، وينتزعون النظم السياسية والاجتماعية والاقتصادية من بين براثن التعاليم المتطرفة . ففي الوقت الذي أوشك طوفان الفوضى أن يغرق إيطاليا من جراء فساد النظام البرلماني فيها ، لم يرضى الرأسماليون عن البذل في سبيل تأييد موسوليني وجعل مصاير إيطاليا بين يديه . ويتحدثون عن النفقات الطائلة التي احتاجها الحزب الوطني الاشتراكي في ألمانيا في سلسلة المعارك الانتخابية التي خاض غمراتها .

فلقد كان هتلر وجوبلز يريان أن الدعاية تتطلب البذل بسخاء وأن تتمشى مع روح العصر فتكون أدواتها الطيارة والسيارة والمذياع . فنحن في عصر السرعة . والاجتماعات الكبيرة ، وبث الدعاية ، يتطلب تلك السرعة . ولقد نهض بعض كبار المالمين لنصرة الحركة الوطنية الاشتراكية ، ولم يقبضوا أيديهم عن بذل المال لها حتى قويت واشتد ساعدها ولولا ذلك التأييد لكان أكبر الظن أن تموت في مهدها .

وليس أقل نفقات الحملات الانتخابية نفقات الصحف التي تتكفل بنصرة قضية ، وتأخذ نفسها بشد أزر حزب أو هيئة أو جماعة ، وتغليب سياسة على غيرها . فالصحافة العصرية كي ترضى مشارب الجماهير المتباينة ، وتفوز في ميدان التنافس ، لا بد لها من نفقات كبيرة .

وليس الرغبة والرغبة هما العاملان الوحيدان اللذان يفسدان جو الانتخابات ، ويجعلان نتيجتها غير معبرة عن إرادة الرأي العام . بل إن هناك عوامل أخرى . ففريق ممن لهم حق الانتخاب يقعدون عن التقدم إلى صناديقها لاعتبارات شتى في أنفسهم . كأن يكونوا من نفر الذي لا يبالى بالمسائل العامة ، لفتور في وطنيته ، أو لخود روح التضامن الاجتماعي بين جوانحه ، أو لأنه قد تقزز من الحياة السياسية وما يحيط بها من مفساد وعيوب ، وعبثا تحاول الأحزاب أن تجر تلك الطائفة إلى الانتخابات بأن تهيب بضارها أن تلبى نداء الوطن .

وقد يكون عدم المبالاة بالانتخابات مبعثه فتور الايمان بجدوى النظام البرلماني ، ولأن أولئك القاعدين أو الجامدين لم يحركوا ساكنا لأنهم لا يريدون أن يتلطخوا بأحوال التهم التي تنصب على رؤوس الناحبين من الفريق الذي لا ينحازون إلى جانبه ، أو لا يقبلون أن يصيبهم

رشاش من أى الفريقين المتخاصمين ، أو لأنهم ممن يرتفعون بالمصلحة الوطنية فوق الأهواء فلا يبتغون مصلحة شخصية ويخافون أن يكون تصرفهم ، مهما كان بريئاً ، مظنة لتحقيق أغراض ذاتية .

وعامل آخر قد يجعل الانتخاب صورة شوهاء لارادة الأمة ذلك أن طائفة كبيرة من الناخبين لا تصغى لوصي ضمائرهم وإنما تصيح بمسمعها إلى وصي النظام الحزبي . فكلمة الأحزاب عندها لا ترد ، ومرشح حزبها جدير بأن تنال أصوات الناخبين على رأسه وإن كان من الرؤوس الخاوية ، أو كان من النفر الذى لا ترشحه أخلاقه لاحتمال أمانة اية وكالة نيابية .

ولا يغنى عن الحق شيئاً أن تلقى الأحزاب فى روع كل من يريد أن يستمع إليها أن العبرة ليست بالأشخاص ولكن العبرة بتمثيل سياسة الحزب ، فليس من مجد النظام البرلماني أن توضع فوق الكراسى كراسى مثلها ، وليس من نحر الأحزاب أن يكون أعضاؤها مسلوبى الإرادة ، معدومى الفكر والتمييز ، ولا من المصلحة العليا للدولة أن يكون بعض ممثلى الأمة مجرد أبواق تردد صدى ما يهبط عليها من الوحي .

ولقد يبلغ بعض الأحزاب من التنظيم الحزبي ما يجعل له الغلبة على غيره ، ويمكنه من احراز الأغلبية فى الانتخاب بغير الحق فيشوه مشيئة الأمة إما تشويه . فاللجان الحزبية التى تكون منبثة فى جوانب البلاد لها تأثير حاسم فى المعارك الانتخابية . وتعرف تلك اللجان خير المعرفة من اين تؤكل اكثاف الناخبين . فهؤلاء يخلع قلوبهم الارهاب فلا حرج من ارهابهم وأولئك من ذوى المطامع فلا مانع من تحقيق كل أو بعض مطامعهم بالتنفيذ العاجل طورا ، والعود المؤجلة تارة أخرى . وفى الانتخاب المباشر ليس من الضرورى ولا من المستطاع أن ترضى أهواء الناخبين جميعا . فوضع الخطط الانتخابية يقتضى انتقاء سماسة الانتخاب ، والمناورات الحزبية تستدعى تخير المقاولين المتعدين بتوريد الأصوات . وإذا أرضوا الرؤوس فلا عليهم أن لا يرضوا الأذنان .

ودعاة الأحزاب وأبواقها ما برعوا فى شئ مثل براعتهم فى بث الدعاية إبان الحرب الانتخابية . وحرب الأعصاب عندهم مقدمة على كل شئ . فالحزب الخاص لهم موضع السخط من القادرين على المنع والمنع ، ومن الأمة جميعا . فأما حزبهم فوضع الرضا ، ومحل الإعجاب من كل أولئك ، واذن فهو متربع فى الحكم غدا لا محالة ومن الخير أن يناصره الناخبون .

وتطلق في الجو الاشاعات ، وتنهال على رؤوس الناخبين النشرات ، وهم لا يعلمون مصدرها وهل هي جديرة بالتصديق والاحترام ، والنشرات غفل من التوقيع ، أو تحمل توقعات مستعارة ولها سحر كل كلام مطبوع ، وخاصة إذا لم يعرف من أى مصدر مرتفع انحدرت ، والجماعات سريعة التصديق ، مريضة ملكة النقد ، واذن فتلك الاشاعات والنشرات تلتقي رواجاً .

والألقاب تغدق جزافاً على المرشحين الموالين ، ويعرى منها المرشحون المنازعون . والفضائل جميعاً يحلى بها أولئك ، والمخازى كلها يلطخ بها هؤلاء . هذا صحيفته يبيضاء وذاك صحيفته سوداء . ومحمود ماضيه وحاضره لا شائبة تشوبه . و« على » قد تجرد ماضيه وحاضره من كل المحامد القومية بل إن صحيفته حافلة بالاجرام . و« خليل » قلبه عامر بالإيمان الوطنى يحتفظ بالمبدأ الذى اعتنقه ولو يلقى فى سبيله كل تعذيب وتشريد . و« ابراهيم » قد أقفرت جوانبه من القومية ، وهو رجل حول قلب ، ينزع مبدأه كما ينزع قميصه سواء بسواء فى سبيل المصلحة الشخصية . والحقيقة حيرى معذبة بين هذه المتناقضات الصارخة . والتلفيق والافتراء قد يكونان حلالة فى شريعة سياسة الانتخاب الذين تجردت نفوسهم من الشعور والضمير .

وليس هذا الداء العضال الذى نشخصه حتى وافدة على بعض الأمم ، وإنما هو داء عياء ، لا بل وباء قد سرت عدواه فى معظم الأمم المعاصرة .

ما من العجيب إذن أن الذين يرضون بأنفسهم وكرامتهم من ذوى الكفاية والكرامة أن تتلوث وسط غبار المعارك الانتخابية المنعقد فى جو البلاد ، يجمعون عن التقدم للانتخابات فتخسر البلاد كفايتهم المنتجة ، وتخسر إخلاصهم المثمر ، وتبلى بنفوسهم المرتزقة الذين لا يهمهم عمرت البلاد أم خربت ، وخربت الخزانة العامة أم امتلأت ، ما دامت أغراضهم محققة وخزائنها عامرة .

ومن كل جوانب العالم تتردد أصداء الشكوى من انحطاط مستوى البرلمانات التى زهدت فيها الكفايات الصالحة والتشريعات التى تخرج من معاملها فجأة ناقصة . والمشروعات تلتقى دور التنفيذ غير مبحوثة .

والوعود والعهود تبخر فى الهواء . وقبل الجلسات وإبان الجلسات وفى النوادى السياسية والدهاليز البرلمانية تعقد الدسائس غيومها السوداء ، وتنشر المناورات الحزبية ظلالها . وينقضى أغلب الجلسات فى مناقشات عقيمة ، ومجادلات بيزانطية ، وثرثرة برلمانية لا طائل تحتها

ولا غناء فيها . وهكذا هبط مستوى معظم البرلمانات الى حد خطير .
وجعل النظام البرلماني الناخب في مكان القاضي يجلس في منصة الحكم ، فيحتكم إليه الخصمان
فيزن حجة كل منهما ، ثم يقضى لأحد طرفي الخصومة بالحق . وكذلك الناخب يفاضل بين
مرشحين ، ويوازن بين نظامين سياسيين ، ثم يرجح كفة على أخرى ، ويحبو بصوته أجدرهما
يحمل أمانة النيابة عن الأمة .

فهل الناخب في مركز من علم وفهم وخلق يؤهله لأن يقضى بين المرشحين دائماً بالحق ؟
لا نريد أن نتكلم عن الانتخاب المباشر وخاصة في الأمم التي لا تزال الأمية منتشرة فيها ،
وانما نتكلم عن الأمم التي انتشر فيها التعليم بين كافة الطبقات وبلغت درجة عالية في الحضارة .
لقد دلت التجارب القاسية ، حتى في هذه الأمم المتعلمة المتحضرة . على أن الناخبين في مجموعهم
لا يحسنون اختيار المرشحين دائماً . وفي كثير من الأمم المتمدنية نطالع نتائج الانتخابات
البرلمانية فنطالع عجباً . نرى فطاحل السياسة ، وأساطين العلم ، قد سقطوا وتغلب عليهم النكرات .
فالحكم على الرجال ليس من الهنات الهيئات . والجماعات تحتضن الرجال الذين في مستواها
والذين يهبطون إلى مستواها ، وتكره الذين يحاولون أن يرفعوها إلى مستواهم . أو من تظن
منهم التسامى عليها . والانسان عدو ما جهل . ولذلك نجد الأنبياء ، والمصلحين ، والدعاة
يلقون من أقوامهم نكالا . لأن أقوامهم لا يعرفونهم . وقد لا تقدروهم إلا الأجيال المقبلة
التي تزن أقدارهم وزنا صحيحاً . ومن أجل ذلك نرى كثيراً من أولئك العظماء في عصرنا الحاضر
يضمنون بأنفسهم وكرامتهم عن النزول إلى ميدان الانتخابات . لأنهم يزهدون في الحرب
الشريفة ، ولكن لأنهم يعفون عن حرب أسلحتها مسمومة وجوها موبوءة .

إن المفاضلة بين مرشحين تقتضي الموازنة لا بين خلقهما فحسب . ولكن بين النظام السياسي
والاجتماعي والاقتصادي الذي يدافع عنه كل منهما . وقد تكون خبرة الناخب بالأشخاص
قليلة أو معدومة إطلاقاً إذا كان لا يزال حديث السن . وقوانين الانتخاب في كل الأمم على
التقريب تكتفي من الناخب أن يبلغ سن الرشد المدني ليبلغ سن الرشد السياسي . وأن يبلغ
الواحدة والعشرين من عمره لتضعه في مركز القاضي الذي يفاضل بين شخصين ، ويوازن بين
نظامين . وقد تكون تجارب الناخب ومعرفته بالحياة ضعيفة فيكون من المتعذر عليه أن يصدر
حكماً صحيحاً على النظم التي تضطرب بها الانسانية جمعاء . فقد يؤثر بكرة على خالد لأن الأول

يحيد التهريج وفن الإعلان عن النفس لا لأنه يستحق الإيثار . وقد يفضل هذا النظام على ذاك لأنه يكفل التقدم والرخاء ولكن لأن له روعة وخلافة . ومن ذا الذي لا يتأثر بكلمات الحرية والإخاء والمساواة وسلطة الأمة والعدل الاجتماعى . ولكن كم من الناس يبحث عما إذا كانت تلك الكلمات الطنانة الرنانة لها محقق من الواقع ؟

إن النظم تصطرح ، وبينما ترى المجتمع الإنسانى يشيد بهذا النظام ولا يؤمن إلا به ، إذا به يطرحه غداً ويعتق غيره ظناً منه بأنه أكفل بتحقيق التقدم والسعادة ، وسيظل العالم فى هذا الصراع ، أو فى هذا التغيير المستمر حتى يرث الله الأرض ومن عليها ، إذ يظهر أنه قد فات الحكمة الإنسانية ، أو بعبارة أخرى ان الناس يخدعون أنفسهم ، فلا يؤمنون بأن العبرة بالأشخاص الذين يقومون على تنفيذ النظم ، لا بالنظم نفسها ، فالنظام البرلمانى المفروض أنه يحقق الحرية وسلطة الأمة قد لا يحقق إلا الطغيان البرلمانى ، وإلا سلطة عصبة طامعة ، والنظام الاشتراكى الذى يمكن أن يحقق العدل الاجتماعى قد لا يحقق إلا دكتاتورية الطبقات العاملة ، وهكذا تجد النظام المثالى قد يصبح شر النظم إذا قامت عليه عصبة غير صالحة والنظام الفردى أو النظام الاستبدادى قد يدر الخير على الأمة إذا قام عليه مستبد عادل .

وفوق هذا كله ، وقبل هذا كله ، هل الناخب يصدر دائماً عن وحي ضميره ووحى المصلحة العامة ؟ أفلا يحبو بحبه ، ويؤثر بهواه من يقضى له مصالحه على من يقضى مصلحة الوطن ؟ إن الأناية تلعب دورها فى الانتخاب وينبغى أن يحسب لها حساب إذا أريد الوصول إلى نتيجة محققة لمشينة الرأى العام .

وكيف نضمن أن تكون نتيجة الانتخاب معبرة عن إرادة الأمة والحكمة السياسية ، فى عصرنا الحاضر ، أبت إلا أن يكون كل صوت له نفس القيمة العددية . فالعبرة بالكم لا بالكيف ، والأحق مثل الحكيم ، والجاهل كالعالم ، والبرئ كالجرم ، والناخب الذى له ضمير حى ومعرفة وتجربة ، وصحة حكم على الأشخاص والأشياء ، مثل الآخر العاطل من كل هذه المواهب والفضائل ، إذ أن صوت كل منهما له نفس الوزن وان شريعة المساواة قد اقتضت أن تساوى بين الناس فى الحقوق السياسية ونسيت أو تناست أن مليوناً من الأصفار البشرية لا تساوى عبقرى واحد أو تلك صورة شهدناها فى كل الأمم الحديثة على التقريب ولو كان الانتخاب متعلقاً باختيار مثل واحد فى انتخاب فرعى أو كان خاصاً بأمر هام جال يمس وجود الأمة .

ولكم حاول السياسيون أن يطبوا لهذا الداء الدوى ففشلت محاولاتهم جميعاً . فلا التمثيل النسبي ، ولا تجمع الأصوات ، ولا الانتخاب بالقائمة لا بالدائرة ، ولا تمثيل الأقليات ، قد أغنى شيئاً عن قصور الانتخاب في الإعراب الصحيح عن إرادة الأمة دائماً .

وكيف السبيل إلى تبين اتجاه الرأي العام وأكثر من نصف الأمة محرومين من حق الانتخاب والنصف الآخر قد لا يحضر الانتخاب منه إلا نسبة قليلة . إلى حد أنهم احتسبوا من يعطون أصواتهم في بعض الأمم بعشر الأهلين . وليست الأغلبية دائماً على حق والأقلية على باطل ولكن حكمة عصرنا أثبتت إلا أن يكون الحق في جانب واحد وخمسين ، والباطل في جانب تسعة وأربعين ، ولو كان ثابتاً في حقائق التاريخ أن رجلاً واحداً قد يكون على صواب وأمة بأسرها قد تكون على ضلال .

ولقد أجهد السياسيون قرائحهم إلى حد الإحتقان عسى أن يوفقوا إلى إيجاد حل موفق لتلك المشكلة . فأشار بعضهم بالاستفتاء المباشر في جميع المسائل الهامة وبذلك تتحقق سلطة الأمة ، وبعض علماء الاجتماع قال بأن من يملك المنح يملك المنع ، ومن يتمتع بحق التولية يجب أن يتمتع بحق العزل ، ولذلك أشار هؤلاء الاجتماعيون بإعطاء الناخبين سلطة عزل النواب حين يخرجون عن حدود وكرامتهم ، أو يسيئون إليهم وإلى الوطن بأعمالهم السياسية .

في كل الأمم العصرية قوانين تقمع الرشوة ، وتضرب على أيدي العابثين والمفسدين ، على أن العبرة بالاخلاق العامة لا بالقوانين الموضوعية . فهلا توجد قوانين في كل الأمم تضرب على أيدي الحاكمين الذين يعشون بحرية الانتخابات ، ويسممون جوها ، ومع ذلك فإن الحاكمين في كثير من الشعوب ، يتدخلون في الانتخابات تدخلاً شائناً معيباً ، وأنف القوانين الانتخابية في الرغام .

لقد أصبح فريق كبير من الباحثين يتشكك في مبدأ المساواة ولا يراه محققاً لمصلحة الذين يراد مساواتهم بغيرهم .

وفريق آخر يبدى أعظم الشك في مبدأ الانتخاب العام ولا يراه معرباً عن الإرادة الصحيحة للأمة .

فهل من وسيلة أخرى ليعرب الشعب عن إرادته ، ويستعمل سلطته ؟

ليس من شك في أن عد الرؤوس لا يعبر مطلقاً عن إرادة الرأي العام .

إن الرأي العام هو مجموع وجهات النظر التي يعبر عنها المواطنون فيما يتعلق بالمسائل العامة التي تهم الشعب بأسره . فإذا لاحظنا أن العقليات تختلف ، ووجهات النظر تتباين ، لم نعجب من اختلاف العقائد وتباين الآمال ، واضطراب الآوهام . فالرأي العام مجموع مضطرب غير متجانس كثير التبدل من حين إلى حين ، فبينما تراه يتحمس لأشخاص وآراء إذا به ينقلب عليهم ، بل هو لا يلبث أن يحطم الأصنام التي عبدها حيناً ، ويطلق الآوهام التي اعتنقها زماناً على أن وجهات نظره تثبت وتتركز في النهاية وخاصة إذا انبرى للدعوة فريق من المؤمنين بحقوق الشعب وأقصوا المهرجين عن الميدان . فأقفة الشعوب أن يتقاعد المخلصون ، ويحتل المسرح السياسي اللاعبون ، ومن أسف أن الجيف هي التي تطفو على سطح الماء .

إذا استنار الرأي العام بات يستحسن أو يستهجن بحق عقيدة ، ويرغب في أو يرغب عن بعض المشروعات . ويصبح بعض الميول والاتجاهات ولها أكبر عدد من الأنصار . على أنه لا ينبغي أن تخدع الباحث بعض الظواهر والمظاهر . فأقلية نشيطة قد تفرض إرادتها ، وتبسط سلطانها على المجموع ، وقد لا تكون العبرة بوفرة الأنصار وإنما بقوة العقيدة التي تتسلط على النفوس .

وتيار الرأي العام إذا اشتد انحنت أمامه الرؤوس ، ودان له كل سياسي بالطاعة ، فنزل الوزير على إرادته ، وأذعن النائب لمشيئته .

ولكن الأحزاب قد تزيغ صورة الرأي العام إذ تملئ إرادتها على أعضائها وعليهم السمع والطاعة وإلا كانوا نافرين على الجماعة ، متمردين على النظام الحزبي ، وقد يصبحون منشقين وخوارج لمجرد أنهم أبدوا شيئاً من الاستقلال في الرأي . وعبارة « غير مبدأه » تمشي لها القلوب في الصدور لأنها قد تثير على أصحابها المتهمين بالباطل عاصفة من السخط والاستنكار .

أن الرأي الذي يكونه النائب بعد الإدلاء بحجج المعسكرين المتحاربين هو الرأي الصحيح الناضج . ولكن الرأي شيء والصوت شيء آخر . وكثيراً ما يكون الثاني مغايراً للأول تمام المغايرة . فالخطب البرلمانية قد تقنع ولكنها لا تغير التصويت المتفق عليه من قبل في النوادي السياسية ، وفي ممرات البرلمان . ولقد روى أن وزيراً فرنسياً كان يصفى إلى أحد خطباء المعارضة ، قال على رئيس الوزارة وهو إلى جانبه في مقاعد الوزراء وهمس في أذنه أنه مقتنع بما يقول الخطيب ، فصارحه الرئيس بأنه مثله مقتنع شخصياً ، ولكنه غير مقتنع من الناحية الوزارية

والآن كيف يمكن تعرف ميول الرأى العام ؟ إنها لمسألة عويصة قد حيرت رجال السياسة .

أتوجه إلى الصحافة ؟ ليست الصحافة دائماً مرآة صادقة للرأى العام ، ولا سعة انتشار الجريدة بدليل على أن وجهة النظر التى تدافع عنها ينضم إليها أكبر عدد من الأنصار وكثيراً ما تكون سعة الانتشار مرجعها إلى اعتبارات أخرى غير الإعراب الصادق عن مشيئة الشعب .

أفنى وجوهنا شطر الاجتماعات العامة ؟ ولكن الاجتماعات العامة وضخامتها أو صالتها ليست دائماً مقياساً صحيحاً لإرادة الرأى العام . فكل حزب قادر على أن يحشد أكبر عدد من الأنصار والأشباع فى صعيد واحد . وبعضها قد حذق الدعوة إلى حد كبير ، فلا يعجزه أن يستحضر الموسيقى تصدح ، ولا يعيبه أن يستأجر الهاتفين والمصنفين ، ولا يعز عليه أن يستحضر الخطباء والمهرجين ، وعلى الجملة لا يتعذر عليه أن يمثل اجتماعا ليس لمثله فى الضخامة اجتماع يهرع إليه المجتمعون كما يهرع إلى مسارح اللهو ، وملاعب التمثيل .

قد يظن أن وفاة عضو من أعضاء البرلمان أو اعتزاله النيابة ثم إعلان خلو الدائرة وإجراء انتخاب فرعى قد يدل على اتجاهات الرأى العام وعلى تبدل السياسة . على أن هذه الانتخابات قد تكون خاضعة لمؤثرات محلية بحتة أكثر مما تكون معبرة عن وجهة السياسة . . ثم أن وجود وزارة فى الحكم موالية للرشح أو مخاصمة له قد يكون له وزن فى التقدير :

وحذار من الارادة المطبوعة ، ومن الرأى العام الصناعى ، ومن المشيئة الشعبية الزائفة ، وأن ننس فلا ينبغى أن ننسى أن فن الدعاية قد تقدم فى العصر الأخير تقدماً عظيماً جعل من الهين تلفيق رأى عام .

لعل أضمن طريقة لمعرفة الرأى العام الاختلاف إلى مختلف الطبقات فى الريف والحضر ، وبين صفوف النازلين فى القصور ، وغمار المقيمين فى الأكواخ ، فمثل السياسى المحرب ، المحتك بكافة الطبقات الشعبية كمثل الملاح الذى طال مرانه بالأجواء والأنواء فلا يلبث أن يحتبر الجو حتى ينبئ عن موعد هبوب العاصفة .

أن الصحفيين وأعضاء البرلمان وعلى العموم جميع المشتغلين بالمسائل السياسية هم الذين يكونون الرأى العام بالقلم واللسان .

ولكن الذى يزيغ إرادة الرأى العام أن كل حزب يزعم لنفسه الأغلبية ، وأن فريقاً من الناس لا يبالون بالمسائل العامة فى كثير أو قليل ، فيطالعون قليلاً ، ويفكرون أقل . وطائفة أخرى تمشى مع التيار وتعتنق المبادئ الرائجة فى صفوفها ، وتستمسك بها استمسك العجائز بالإيمان . على أن ذكاء الجماعات ، ونضج تربيتها السياسية ، واهتمامها بالمسائل العامة يخلق رأياً عاماً كثير التعقل ، جم التسامح .

ولقد اصطلح كثير من الأمم على جعل مدة النيابة أربع سنوات أو خمس ، وفى هذه الفترات قد تحدث أحداث تغير اتجاهات الرأى العام .

فى البلاد التى اختارت النظام البرلمانى ، مفروض أن الرقابة البرلمانية تكفل حسن قيام السلطة التنفيذية على إدارة الشؤون العامة ، وتناهى بالوزارة عن التورط فى الأخطاء ، وفيما فوق الأخطاء .

على أن هيمنة البرلمان على القائمين فى الحكم ضعيفة ، وإشرافه قد يصبح خيلاً متلاشياً فى بعض الأمم ، الوزارات هى التى تتسلط على البرلمانات ، لا البرلمانات هى التى تراقب الوزارات . ولقد دلت المشاهدات على أن كثيراً من النواب يجعلون أكبر همهم أن يعاد انتخابهم فى الانتخابات المقبلة ، ولا يعقد النصر بلوائهم حين يخوضون غمار المعركة الانتخابية إلا إذا كانوا قد أعدقوا الخدمات الشخصية على دوائرهم ، وغمروا الناخبين بقضاء المصالح ، ومن أسف أن الدوائر تؤثر المصالح المحلية على المصالح العامة . وجماعة الناخبين يضعون خدمة أشخاصهم وذويهم سواء أكانت تلك الخدمات مشروعة أم غير مشروعة ، فوق كل شئ وقبل كل اعتبار ، ولا سبيل إلى إرضاء الدوائر والناخبين ، إلا بترضى الوزراء ومن هم دون الوزراء من الموظفين الذين بأيديهم قضاء المصالح . وإذن فهذا الطراز من النواب قد يغمضون العيون على الوزراء إستجلاً لرضاهم .

والوزراء ، من جانبهم ، قد يفتحون أبوابهم لممثلى الأمة ، ولو كان فى هذا تصحية للمصالح العام على منبج المصالح الذاتية ، ليكسب الوزراء أصوات النواب .

وفريق من رجال السلطة التشريعية يتحاشون غضب رجال السلطة التنفيذية مخافة أن يبطشوا بمجلس النواب ، ويسوقهم إلى خوض غمرات المعركة الانتخابية ، والتعرض لحساب الناخبين .

وطائفة من النواب الحزبيين قد تظنى عليهم الحزبية فتجعل ضمائرهم وعقائدهم طوع مصلحة الحزب الذى ينتمون إليه ، وتدفع إلى مناصرة وزرائهم أخطأوا أم أصابوا .

وبعض النواب يطمحون إلى مناصب الوزارة ، والذين تشرئب أعناقهم إليها ، ينبغي لهم أن يعرفوا كيف يوطئون الأعناق ، وينالون الخطوة لدى الذين ترسم أسماؤهم فى أفق المستقبل . وحتى إذا توارت كل هذه العيوب التى شابت صحيفة النظام البرلمانى ، وتحقت الرقابة البرلمانية فى صورة حية ، فانها لا تكفى ، فقد يصبح البرلمان نفسه وهو فى حاجة إلى الرقابة من جانب الأمة ، وإذن فلا بد من رقابة رأى العام .

وفى الحق فان كل سلطة يجب ان تكون مستمدة من الأمة . فلا عجب ان تفرض الامة رقابتها على البرلمان . وعلى من يتولون ادارة شئوننا العامة من الوزراء . وفيهم العجب وقد ينجح البرلمان الى الاستبداد ، وقد يصدر التشريعات التى تقيد أو تخنق الحريات السياسية ، وقد يأتى مع الوزراء على المرافق العامة ، وقد يظفى على سلطة الوزراء ، وكل هذه الفرض والاحتالات التى هى فى صميم الواقع فى كثير من الشعوب ، تجعل رقابة رأى العام ضرورة سياسية فى الحياة العصرية .

بل أن رقابة رأى العام على البرلمان ذاته ضرورية ، وفى الفترة التى تنقضى بين انتخابين متولين قد يصبح البرلمان بحاجة الى تعرف لإرادة الامة فى صورتها الصحيحة .

وليس عن رقابة رأى العام مندوحة فالنفس البشرية نزاعة الى الأثرة والاستبداد ، فلا بد لها من وازع ، والظلم من شيم النفوس ، فلا بد لها من يكبح جماحها ، ويقلم أظافر الشر فيها وبعض الناس لا يتورع عن الباطل ولا يتعفف عن الانغماس فى الآثام . والرجل خارج الحكم غيره فى الحكم . فترى الأول وقد جاوزت حرارته الاربعين ، وبلغ نبضه المائة والعشرين ذبادا عن الحريات السياسية ، وتوسيع نطاقها ، حتى اذا ما احتواه كرسي الحكم ، بات من ألد خصومها ، المتشددى فى تضيق دائرتها ، بل قد يصبح جلاداً لها ، وقدما قال ميرابو خطيب الثورة الفرنسية : « يعقوبيون وزراء ليسوا وزراء يعقوبيين »

اذا كان رأى العام قوياً متماسكاً ، وكان من النضوج والتنظيم بحيث يحسن الاعراب عن مشيئته ، والتعبير عن رغباته ، ويترجم عن استحسناته واستهجانته ، فيجزى المحسن بإحسانه ،

ويجازى المسمى على إساءته ، ولا يحتل ميزان العدالة في يده ، ولا تضطرب لديه المقاييس والمعايير ، إذا كان الرأى العام على تلك الصورة من النضوج فلن تجد زعماء وقادة يجترئون على الاستهانة بأحكامه ، فيعبثون بعقول الأمة ، ويؤثرون مصالحهم على مصالحها ، ولن تلقى وزراء يشورطون في الاستهتار برقابته ، فيوغلون في المخالفات الخطيرة ، ويمعنون في تبديد مصالح الدولة ، ويلهون عن القيام بحركة الإصلاح العامة ، خشية أن يسقطوا في اعتبار الرأى ، فيكون ذاك السقوط مقدمة لأن تلفظهم كراسى الوزارة . والفرد العادى يحفل برضا الناس عنه ، وسخطهم عليه ، ويقيم كل وزن واعتبار لرأىهم فيه ، وحكمهم عليه ، في أنفه الأمور وأجلها . فما بالك بالسياسى ومصيره معلق برضا الرأى العام وسخطه . حتى لترى بين السياسيين من لا يقتصد فى الإعلان عن نفسه إلى حد أن يجهر أحد ساسة الإنجليز بأنه يعد اليوم الذى لا يظهر فيه اسمه على صفحات جريدة « الديلى ميل » يوماً ضائعاً عليه !

إذا رأيت الناس فى أية أمة يشكون من ركود حركة الإصلاح ، ومن تلاعب الزعماء والقادة بعقول الأمة ، وعبثهم بمصالحها ، ومن انغماس بعض الوزراء فى الآثام ، وإمعانهم فى تطبيق النزاهة السياسية ، فاحكم غير متردد بضعف أو انعدام رقابة الرأى العام تحت سلطان التخدير الوقتى .

ولا تحسبن الأصوات الخافقة التى يهمس بها المتألمون ، والانتقادات الفاترة المبعثرة التى يخافت بها الناقدون ، هى الرأى العام ، بل الرأى العام ، فى روعته وجلاله ، الذى يجلجل ويلزل فيكره كل مشتغل بالسياسة العامة ، أن يمشى على صراط الوطنية المستقيم .

قد يجنح الرأى العام ، فى بعض ساعات ضلاله وإضلاله ، إلى إخماد صوت المعارضة . وهنا تتجلى شجاعة بعض السياسيين الذين يواجهون عاصفته ، ماداموا يؤمنون بينهم وبين أنفسهم أنهم على الحق . والشجاعة أعظم الفضائل السياسية جميعاً ، وأقلها توفراً فى الزعماء السياسيين .

لا يمكن أن يتكون رأى عام ناضج ، ولا يستطيع دفع الأمة فى طريق المدنية والإصلاح ، إلا إذا برزت إلى الصفوف الأولى خيرة العناصر ، وانتفع الوطن بصفوة الكفايات بين أبنائه .

الخطابة

كان للخطابة في الماضي شأن أى شأن ، فقد نلت عروشاً ودكت دعائم ممالك ، وأقامت عروشاً وممالك مكانها ، ونصرت أقواماً وخذلت آخرين ، وقبرت دعوات وبعثت أخرى ، ودفنت مبادئ وأحييت أخرى . وإنما تبلغ الخطابة شأوها ، وتصل إلى أوج مجدها إبان الثورات والانقلابات والفتن السياسية والاجتماعية وأطوار التحول والانتقال . ذلك بأن غليان النفوس وثورة الأفكار يجعل الناس كالهشيم اليابس الذى تكفى شرارة واحدة لإضرام النار فيه ، وإذا كان هذا هو شأن الخطابة في الماضي ، فلا شك أن شأنها قد ارتفع ، وأثرها قد تضاعف في العصر الحديث .

وفي الواقع أن الخطابة أصبحت أقوى سلاح من أسلحة الحرب السياسية ، وأعظم أداة من أدوات النضال الحزبي ، فكل حزب سياسى بحاجة إلى بث دعوته ، وترويج سياسته ، والفتاف بمبادئه ، وكسب الأنصار ، واجتذاب الأشياع . وهو يتوجه بدعوته إلى جمهور متباين العقليات ، جهم المنازع والأهواء ، كثير الثقل والتحول ، فلا مندوحة للخطيب عن قوة الشخصية ، وسحر البلاغة ، والإلمام بنفسية الجماعات لبلوغ مكان الإقناع من نفوسهم . ولا بد للدعوة ، سواء أكانت سياسية أم اجتماعية ، أن تبلغ الكوخ والقصر والعصر ، وتنفذ إلى أدنى الطبقات وأسمائها . والعصر الحديث أتاح لكل رجل ، مهما كانت البيئة التى نبت فيها ، والطبقة التى نشأ بين أحضانها ، أن يصل بكفايته وجهوده ، إلى قمة مناصب الدولة ، وذروة المجد السياسى ، وهو إنما يتخذ من أكتاف الجماهير سلماً يصعد عليه إلى قمة الساطان ، وذروة المجد . رأيت إلى مصطفى كامل ولويد جورج وسعد زغلول وهتلر وموسوليني وتشرشل كيف بلغوا مكان الزعامة من أقوامهم ، ومركز السلطان من شعوبهم ؟ ليس من ينسكرك أن الخطابة كانت أحد العناصر البارزة ، والعوامل القوية ، فى تكوين نجاحهم . ولقد بات الكلام فى الجماهير فناً يحرص الزعماء والقادة كل الحرص على إتقانه ، وأضحى التعبير عن إجادة الكلام يدل أصرح الدلالة على مبلغ القوة والسحر الكامنة فى ثنايا الكلام الخلاب ، أو لاتذكر قول الرسول صلوات الله عليه : « إن من البيان لسحراً » ثم ألا يسترعى نظرك وفكرك قولهم ، هذا من ملوك الكلام ، وذلك من أمراء البيان ، دليل على القوة التى تسبغ الخطابة على صاحبها ؟ ولو أنك رحت تنقب عن تاريخ معظم القابضين على مصائر الأمم ، المتسللين زمام الشعوب ، والآخذين بأعنة السلطة لوجدتهم فى الغالب ، من الخطباء البارزين . فالوزراء فى الغرب جلهم إن لم يكن كلهم من الخطباء المفوهين .

بل لقد أصبحت الخطابة هي الوسيلة التي تسمو بصاحبها إلى أسمى مناصب الدولة ، وتبوته مكان الزعامة من أمته ، حتى ضاق خصوم الخطباء بنفوذهم صدرأ ، وتبرموا بتضخم سلطانهم ، فتراهم يشنونها حرباً شعواء على التهريج والمهرجين ، وينعون على العصر الحديث طغيان حكومات المحامين عليه .

حقاً لقد طغت موجة الكلام على الأمم في العصر الحديث حتى ذهب بعض الباحثين والمفكرين إلى أن المشكلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي اضطربت بها جوانبه مصدرها نقص أو إفلاس في كفاية المتولين زعامة الشعوب الذين لم يثبوا إلى عليا المراكز ، إلا بتزويق الكلام ، وتنميق العبارات ، ومخاطبة شعور الجماعات دون عقولهم . ولا يرى هذا البعض من الباحثين والمفكرين دواء لأدواء المدنية الغربية إلا بالعدول عن الاسترسال بالثقة إلى تجار الكلام ، وتفويض الأمور العامة إلى ذوى الكفاية من الفنيين .

كانت الخطابة ولا تزال من أقوى وسائل الإقناع ، وهي أفعل في النفوس من الكتابة ، وشتان بين الكلمات التي تنبض بالحياة ، والكلمات الخاملة التي لا روح فيها ، وإذا كان الكاتب يعرض عقله ويستعرض منطقته ، فإن الخطيب يسكب روحه ، ويضفي شخصيته ، ويسبغ على جمهور السامعين شتى العواطف والانفعالات التي تضرب بين جوانحه . ولا شك أن لروح الاجتماع أثرها في النفوس ، فلقد فرغ علماء النفس من تقرير تلك الحقيقة التي أصبحت في حكم البديهيات ألا وهي أن الفرد في الجماعة أشد قابلية للتأثر ، وأعظم اندفاعاً في طريق الشعور ، ولذلك ترى بعض الناس إذا خلوا إلى أنفسهم ، وتخلصوا من الجو المكهرب الذي ساد الاجتماع ، فقرأوا في هدوء الخطب التي ألقى عليهم عجبوا كيف كان لهذا الكلام العادى كل هذا الأثر البليغ في نفوسهم ، وتولتهم الدهشة كيف جرفهم سيل التأثر والانفعال فاندفعوا يصفقون مع المصنفين ، ويهتفون في طليعة الهاةفين .

وإن تنسى فلا ينبغي أن تنس أن للبيئة والظروف المحيطة والذكريات المثارة أثرها الفعال في النفوس . فقد كان سعد زغلول إذا نهض للخطابة نهضت معه الذكريات ، وتراءت حوله المثل الوطنية العليا ، واثارت أمام الخواطر ذكريات مألوفة ، وسيشيل ، وجبل طارق والحرية المسلوقة ، والاستقلال المغصوب ، والضحايا الذين بذلوا أرواحهم ، والشهداء الذين أراقوا دماءهم في سبيل الاستقلال والحرية .

والخطب الخالدة في التاريخ التي ألقاها عظماء الرجال إنما تستمد قوتها وخلودها من عظمة شخصياتهم ، ورهبة المواقف التي كانوا يقفونها ، أكثر مما تستمد هذه القوة وذلك الخلود من قيمتها الذاتية . ولو أنك عرضتها على محك النقد الصادق ، وحلتها في ضوء المنطق والمعقول ، لوجدت انها لا تسكاد تجاوز دائرة غيرها من الخطب المألوفة . وإنما أثار طارق بن ازياد الحمية في نفوس جنوده حين حطم السفن التي أقلتهم إلى أرض الأندلس ثم أهاب بهم : « العدو أمامكم والبحر وراءكم » . لا بهول الصورة ، وروعة التمثيل وحدهما ، وإنما أثارها لشخصيته العظيمة ، ورهبة الموقف التاريخي الذي كان يقفه . وإذا هتف نابليون في جنود حملة إيطاليا غداة المعركة التي اشتبك فيها مع النمساويين فسحقهم في سهول لومبارديا : « إن الحكومة مدينة لكم بالشيء الكثير ، ولكن ليس في وسعها أن توفيكم حقوقكم ، واليوم يتراءى لكم المجد والثراء » كانت روحه الوثابة ، ونفسه الجياشة ، هما اللتان اضرمتا جذوة الحماسة في نفوس الجند الفرنسيين لا تلك الكلمات التي مزجت بين المعنوى والمادى . والزعيم الشاب مصطفى كامل حين أرسل الصيحة الخالدة : « بلادى بلادى لك جي وفؤادى » تغلغلت في نفوس المصريين ، لأنها خرجت من أعماق نفس وطنية مخلصه ، فنفذت إلى أعماق قلوب تؤمن بالحرية وتدين بالاستقلال ، وتسكبر الحق الاعزل ! حين يصارع الجبروت المسلح . وان نظريتنا لتصبح بآمن من كل معارضة ، ونجوة من أى نقد ، إذا ذكرت أن الخطيب العظيم يسمع ولا يقرأ وان الخطب الخالدة في التاريخ لا تسكاد ترتفع فوق المستوى العادى .

ولم يخل عصر من العصور من الخطباء الذين يملكون اعنة البلاغة . فلقد دوت في جوانب جزيرة العرب أصوات قس بن ساعدة الايادى وسحبان وائل ، وعلى بن أبى طالب ، وزيد بن أبيه ، والحجاج الثقفى ، وغيرهم من الخطباء المبرزين ، وديموستين اليونانى ابقى على الايام من الايام ، وششيريون الرومانى ابقى على الزمن الباقي من الزمن . ثم ألا تزال صيحة ميرابو مدوية في التاريخ يوم صاح في وجه رسول الملك : « اذهب وقل لمولاك : انا هنا بارادة الشعب ولا نخرج الا بقوة الحراب » ثم ألا يزال التاريخ يردد صدى كلمة نابليون لجنوده غداة معركة الاهرام : « إن أربعين قرنا تشرف عليكم من عل . . . » وأخيراً أو ليست خطبة طارق بن زياد خالدة على وجه الزمان حين أهاب بجنوده : « العدو أمامكم والبحر وراءكم . . . » فأقسموا أن يقاتلوا حتى تدين لهم بلاد الأندلس أو يموتوا دون الغاية .

والآن نسأل : هل الخطابة ملكة أم اكتساب ، وموهبة أم مران ؟

يولد الانسان خطيبا ، كما يولد شاعراً أو فنانا ، أو عسكريا ، أو سياسياً . وتلك الملكة ، وهي وليدة الفطرة ، لا تنمو وتؤتي ثمارها إلا بالمران والصقل . فالخطابة اذن موهبة وفن معا ، فلا يسيغ العقل أن يكون المرء عاطلا من الموهبة الخطابية ثم يصبح بين عشية وضحاها من الخطباء الخالدين في التاريخ . كما لا يهضم الفكر أن يكون الإنسان خطيبا موهوبا ثم يصبح بين بياض يوم وسواد ليلة من الخطباء المعدودين دون درس وتحصيل ومران . ولقد يحلو لبعض المؤرخين أن يرسم صورة الخطيب مفوه كان في حدائمه خلواً من ملكة الخطابة ، بل يصورونه في طفولته مثال الفهاة والعي ، ثم يصيرونه في رجولته الخطيب القادر ! فقد زعموا أن « ديموستين » خطيب اليونان العظيم كان في حدائمه به عى وفهاة ، فطمح إلى الخطابة ، وصحت عزيمته على مغالبة ذلك النقص والتغلب عليه ، فكان يذهب كل يوم إلى البحر فيملا فمه بالحصى ، ثم يقف على الشاطئ أمام الموج المضطرب ، فيصيح الصيحات العالية ، ويروض نفسه على الكلام ، وما لبث أن تغلب على الفهاة والعي وبات في طليعة الخطباء القادرين الذين يهزون أعواد المنابر ، ويستثيرون حماسة الشعوب ! تلك صورة أدنى إلى خيال الشعراء منها إلى تحقيق النقات من المؤرخين ، بل لعلها اسطورة من الاساطير التي تحيط بحياة عظماء الرجال عادة ، أو هالة المجد التي يحيطون بها تاريخه . فقد يكون صحيحا أن الخطيب العظيم كان يقف حيال الموج المصطخب فيرسل الصيحة عالية مدوية اصطناعا لتقوية الحنجرة ، ومعالجة الكلام ، وسمق الحياء والخنجل في نفسه إن كان حقاً حيباً خجولاً ، على ان العقل لا يسلم بأنه كان عيباً ، وكل ما يستطيع التسليم به انه كان يدرب نفسه على الكلام بنجوة من الناس .

والذى يقرب للأذهان ان تلك قصة مخترعة عن العى المزعوم ، والفهاة الموهومة ، وقد ألققتا ظالما بخطيب اليونان العظيم ، ما عرف عن كثير من الخطباء المعدودين ، والمحامين المبرزين ، من أنهم رغبة في مغالبة الحياء والاضطراب اللذين يتملكانهم لدى مواجهة جماهير السامعين ، وسعياً وراء تجويد الايماءات والإشارات ، كان بعضهم يصف المقاعد فيخطب فيها وهي شاغرة ، وعرف عن البعض الآخر انه يخطب امام المرأة ، وأثر عن غير قليل منهم انهم يعدون التجارب لخطبهم بين جدران أربعة قبل القائها جهرة على رؤوس الجماهير . وما قال أحد لقد كان بأولئك الخطباء جنة ، ولا زعم زاعم انهم كانوا في حدائهم مثال الفهاة ،

والعى ، وإنما أطبق المؤرخون والنقاد جميعاً على أنهم كانوا المثل الأعلى فى الفصاحة والبلاغة فى جميع أطوار حياتهم .

وقد تبقى ملكة الخطابة دفينه إذا لم تتح الظروف لبعثها ، وقد يظل الخطيب الموهوب حاملاً مغموراً إذا لم يوجد أمامه الميدان الذى تتجلى فيه مواهبه ، ولولا الثورة الفرنسية ورغبة الفرنسيين فى ثل عرش الاستبداد ، وهدم النظم العتيقة البالية ، وبناء النظم الحرة الحديثة ، وغرس مبادئ الحرية والمساواة والإخاء — لولا ذلك الغليان الفكرى لما ارتفع « ميرابو » من غمرة الخمول إلى ذروة الشهرة السياسية والمجد الخطابى . وما كان الزعيم الشاب مصطفى كامل لتتجلى مواهبه الخطابية ، فيلقى بالأسكندرية فى عام ١٩٠٧ خطابه الذى يعد برنامجاً وطنياً ، لولا رغبة المصريين فى الجلاء ، وتشديد صروح الاستقلال . والثورة العراقية هى التى برزت مواهب عبد الله نديم وملكاته الخطابية ، وفورة عام ١٩١٩ . ورغبة الشعب المصرى فى تقرير مصيره بنفسه ، هى التى جعلت من سعد زغلول خطيباً شعبياً معدوداً .

ولا مندوحة لمن ينشد الكلام ، سواء أكان فى الاجتماعات العامة ، أم كان فى دور مجالس البرلمان ، أن يدرع بالعلم ، فالخطيب ينبغى له أن يعلم ما يقول ، وأن يعلم جمهور سامعيه منه جديداً ، وإلا عد من تجار الكلام لامن الخطباء ، وكان قوله ثرثرة لا طائل تحتها ، لاخطابة تحقق حقاً ، وتبطل باطلا ، وتنصر دعوة وتخذل أخرى ، وتثبت مبدأ قوياً وتسكفح غيره فاسداً .

إن الخطيب الذى يقرأ شعر الشعراء ، ونثر النثرين ، وخطب الخطباء ، ويكون على اتصال بالحركة العلمية والأدبية والفكرية ، هو الخطيب الذى يعرف كيف يضفى على فكرته الثوب الذى يلائمها ، ويأتى بالصور الأخاذة والآراء الحقة ، والاستشهادات التاريخية الصحيحة التى تعزز فكرته وتؤيد دعواه ، وبذلك كله لا يلبث أن يملك شعور سامعيه .

والخطيب الذى لايعنى دائماً بتجديد ثروته الأدبية وتنمية معلوماته ، ومتابعة تطور الفكر الإنسانى ، والاتصال بكل جديد من الأفكار والآراء ، خليق ألا يسمع الناس منه إلا الرأى المبثذل ، والفكرة الغثة ، والألفاظ والعبارات الرثة المهلهلة .

على أن الإسراف فى المطالعة يوشك أن يصيب المرء بنوع من الشلل العقلى ، وإن شئت فانه يصيب الذهنية بضرب من الجذب ، فن يفكر برأس غيره دائماً ، وينظر بغير عينه ،

ينتهى بأن تشل حركة تفكيره فلا يفكر ولا يرى . ومن يرى العالم من ثنايا المجلدات ، ونوافذ الكتب ، لا يدب أن يكون رجلاً خيالياً لا يدرك من شؤون العالم شيئاً وأولى به أن يعيش في برج العاج فلا يتصل بحقائق الدنيا . ومن لا يقتصد في المطالعة ، ويفكر بنفسه خليق أن يصاب بالكسل العقلي الذي يعقبه انجود الفكرى ، ويدخله اليأس فيمتف : ليس في الإمكان أبدع مما كان ! وينادى : لا جديد تحت الشمس ، ويصيح : ماترك الأوائل للأواخر شيئاً ! والحق أن الأوائل خاضوا في كل شيء ، على أنهم تركوا للأواخر أشياء ، ومن يذهب غير هذا المذهب فانما ينكر حركة التطور العقلي والفكرى في العالم .

لقد عاش العالم أحقاباً طويلة على أمور ظن أنها لا يأتيها الباطل ثم تقدم الفكر ، وتطور العلم ، فأظهر بطلان تلك الأمور وزيفها ، وهدمها من أساسها ، وأقام على أنقاضها مسائل قد يهدمها العقل والعلم في المستقبل . وكمن الأوهام الموروثة ، والخرافات الشائعة ، قد بددها العلم . وكمن المسائل التي تمر بنا كل يوم تحمل في ثناياها الزيف ، أو تنطوى على غير قليل من الباطل ، ومع ذلك نسيغها ونهضمها ، أما لكسل العقل فلا ينبعث للتفكير ، وإما لأننا ألقناها فما عدنا نعمل الفكرة فيها ، وأما لأن الجبن الانساني يتراجع أمام مواجهة الناس بالحقائق مخافه أن يثير سخطهم ويستهدف لغضبهم . والخطيب العظيم ، الخطيب المفكر ، هو الذى يدع التهريج الرخيص لمن ارتضوا أن يكونوا من المهرجين ، ويتكلم ويقول شيئاً ، ويعلم الناس جديداً ، وينادى بالعاليم الصحيحة فيلقنها للناس ، ويهتف بالمبادئ الحققة فيغرسها في نفوس الشعب .

ومن الناس من يلتم الكسب التهاماً دون تفهمها والتغلغل في روحها ، وخير من هذا للخطيب الطامح أن يطيل النظر والفكر في خطب كبار الخطباء فيتذوق الأساليب التي يبرزون فيها أفكارهم ، والآثواب التي يسبغونها على آرائهم ، بغير أن يتعسف في محاكاة طرائقهم ، وتحدى أساليبهم ، فكل خطيب شخصية وطريقته في عرض أفكاره وآرائه .

ويجمل بمن يأنس في نفسه الاستعداد الخطابي أن يستمع إلى كبار الخطباء ليشهد وسائلهم في بسط آرائهم وإقناع جمهور السامعين ، على ألا يحاول تقليدهم تقليداً أعمى ، فإن أحسن التقليد أمسى من الممثلين لا من الخطباء ، وإن أساء أصبح سخرية الساخرين .

ومن نافلة القول أن نلفت نظر الخطيب إلى وجوب تفهم روح الجماعة التي يوجه الخطاب إليها رجاء إقناعها ، فالخطب البرلمانية تفتقر عن المرافعة في مجلس القضاء ، والكلام في اجتماع انتخاني ، يختلف عن التحدث في مجمع علمي ، والخطابة في اجتماع عام تغاير محاضرة طائفة من الأدباء والعلماء عن موضوع أدبي ، أو مسألة علمية ، على أن الخطيب الموهوب مطبوع على فهم نفسية الجماعة التي يخاطبها .

وفي كل حال ينبغي أن تتوفر في كل خطاب عناصر وضوح الفكرة ، وترتيب المنطق ، وروعة الأسلوب ، ولكن التأنيق في العبارة لا ضرورة له على الإطلاق ، بل قد يأتي التمنيق والصقل ، والسجع ، هادما لدعوى الارتجال الخطابي . والجمهور لا يتعنت ، ولا يرهق الخطيب من أمره عسراً فيطالبه بما يطالب به الكاتب ، والأسلوب الذي يخلو من الكلفة والصنعة يكون أفعال في النفوس من الأسلوب الذي تغلب عليه البهرجة والتأنيق . والخطيب الذي يترأى أمام السامعين وقد ضاق صدره بالعبارة التي يبرز فيها فكرته ثم يوفق إليها يكون شأنه في التأثير شأن من يلقي قنبلة ، أو من يشهد بركاناً ينفجر . وهل أخطأ العرب في التعبير عن التوليد ، وعن نبات الأفكار كما كانوا يشبهون إنتاج الأفكار ، بانجاب الأولاد : نعم إن الخطيب الملمهم وسط حرارة الاندفاع الخطابي ، قد يأتي بعبارات ، وإن لم تكن مصقولة ، إلا أنها كوحى يوحى ، لها قوة السحر ، وسحر القوة ، فلا تنفجر شفة الخطيب عن الانفجار بتلك العبارات البركانية حتى ينتزع من الأكف التصفيق ، ومن الأفواه الهمتاف ، ويدفع الجمهور إلى أروع صور البذل والتضحية . وإني لأذكر قول أحد النقادة الفرنسيين أنه يؤثر بربرية « جمبما » في الخطابة على تأنيق « جوريس » فالغابة الطبيعية أحب إلى القلب ، وأشهى إلى النفس ، وأمتع للنظر من الغابة التي نسقتها يد الإنسان .

ولقد ألف الكتاب تقسيم الخطباء إلى : قارئ ، وحافظ ، ومرتل ، فأما القارئ فهو الذي يتلو خطابه من ورقة يحملها بيده ، وأما الحافظ فهو الذي يلقي خطابه عن ظهر غيب كما يلقي الطلبة محفوظاتهم في المدارس ، وأما المرتل فهو الذي يتدفق من وحي الخاطر وحاضر البديهة .

ولقد دلت التجارب على أن السامعين يترمون بالخطيب القارئ ، وسرعان ما يشيع السأم في نفوسهم ، وخاصة حين يلحنون أكداً الورق أمامه ، وإذا لم يجد الإلقاء جاءت عباراته

بمناوبة قطع الثلج تتساقط فوق رؤوس السامعين ، وهم يؤثرون أن يتلوها حين يخلون إلى ضمائرهم ليمتدقوا جمال الأسلوب ، ونضوج الفكرة ، ودقة البحث فيها . والخطب المكتوبة تدعو للإطالة ولإسهاب فتبعث على الضجر والملل ، ولذلك جرت التقاليد البرلمانية على تحريمها بحق . ثم إن ما يغتفر للخطيب المرتجل الذى يلقي من حاضر البديهة لا يغتفر للخطيب القارئ الذى أمعن فى التحضير ، وأنعم النظر فيما كتب . فالأول ، خلال فورة الخطابة وغليانها ، إذا جرح أحداً ، أو فاه بعبارة نابية ، افترض فيه حسن النية ، وسقط عنه ركن العمد . وأما الثانى ، وقد ألقى عبارته فى دم بارد ، وضمير جامد ، فانه يتحمل عبء الظروف المشددة المترتبة على العمد وسبق الإصرار .

على أنه لامندوحة عن تلاوة الخطب الرسمية ، نخطورة الموقف ، ودقة المسؤولية ، تحتان وزن العبارات ، ولا تسمحان بمغامرات الارتجال الخطاى . وهنا تحضر فى رواية « فون بيلو » مستشار الامبراطورية الألمانية قبل الحرب العالمية الاولى إذ قال فى مذكراته إنه كان يعد لغليوم الثانى امبراطور المانيا السابق الخطب التى يزمع إلقاءها فى المواقف الرسمية الخطيرة ، مخافة أن يتورط ، وقت الاندفاع الخطاى ، فى عبارات قد تمس مسؤولية الدولة الألمانية ، أو تثير مخاوف الدول الأخرى فتبعثها على التشكك فى نوايا المانيا السليمة ، وتحملها على التآهب والاستعداد . ولكن الامبراطور كان كلفاً بالخطابة ، شغفاً بالارتجال الذى كان يزعم لنفسه قدرة عليه لاتجارى . وتحدد يوم ليلتى بقيصر روسيا على ظهر بارجة حربية ، وأعد له « فون بيلو » الخطاب الذى سيلقيه ، فما أن نهض غليوم للخطابة حتى ضرب صفحاً عن الخطبة الرسمية ، وفاه بعبارات أقامت الدوائر السياسية البريطانية وأقعدتها ، ففطنت الدبلوماسية الألمانية للأمر ، ونشطت لإنقاذ الموقف ، وإصلاح ما أفسده زهو الطاووس .

والخطيب القادر على الارتجال لا يلبث أن يشعر بثقل قيود التلاوة حتى فى أدق المواطن الرسمية وأخطرها . وكمن خطيب مرتجل ضاق بالتلاوة صدرأ ، فألقى الأوراق الرسمية من يده ، وعمد إلى الارتجال ، لخلق فى سماء البلاغة .

ولابد للخطيب الحافظ من ذاكرة جبارة لأنه إذا خاتته الذاكرة بات فى أدق المواقف وأحرجها ، فقد يروى أن نائباً من نواب الامبراطورية الفرنسية ألقى خطاباً شهد الجميع بأنه رائع فما لبث محرر صحيفة « الفيجارو » أن أماط اللثام عن أن الخطاب منتحل ، فأقر النائب بمصدر الخطاب ، وقال إن له ذاكرة قوية فيحفظ عن ظهر قلب أغلب ما يقرأ ، وأنه قرأ

ذاك الخطاب فوعته ذاكرته ، فلما حى وطيس الجدل فى المجلس ألقاه وهو يؤمن بينه وبين نفسه ، أنه له ، ودارت الأيام دورتها وأصبح عضواً بمجلس الشيوخ ، فقام للخطابة وظل يهدر ويتدفق حتى اصطدم بكلمة فما يدرى ما بعدها ، ولبت يحاول ثم يحاول فلا يجد ما يقوله كأن ما بذهنه قد تبخر . فأنقذ رئيس المجلس الموقف بأن رفع الجلسة ، فلما أعيدت نهض صاحبنا وعالج الكلام فلما بلغ تلك الكلمة أرتج عليه ، وما كان يغنى عنه شيئاً أن يبدأ الجملة من أولها إذ كان عند ما يبلغ تلك الكلمة يرتج عليه ثانية ، فبادر الرئيس إلى إنقاذ الموقف برفع الجلسة نهائياً ، وما ارتقى صاحبنا المنبر بعد ذلك أبداً .

والخطيب الحافظ إن لم يكن حسن الإلقاء ، لطيف الإيماء ، كان ضعيف التأثير فى سامعيه . وشعور الجمهور يهديه إلى اكتشاف الخطب المحفوظة عن ظهر قلب . فالألفاظ البراقة ، والصور الخالصة ، والعبارات المصقولة ، مضافة إلى الاندفاع الخطابى ، فلا يتلجلج الخطيب ، ولا يتعثر ، كل أولئك يمزق قناع الرياء عن وجه الخطيب الحافظ ويهدم دعوى الارتجال من أساسها .

أستغفر الله أن يفهم من قولى أن الخطيب لا ينبغي له أن يلبس فكرته ثوباً جميلاً ، وإنما أريد أن أقول إن الخطيب الجدير بحمل هذا اللقب لا يحمل به أن يكون أسيراً لألفاظ رصها ، وعبارات رصفها . فليس العيب فى إعداد الخطاب والعناية بإعداده ، وإنما العيب أن يكون الخطيب عبداً للاستعارات والمجازات والتشبيهات والكتابات وكافة المحسنات اللفظية .

كان « جان جوريس » الخطيب الاشتراكى العظيم يعترف صراحة بأنه يعد خطبه ولا يرى فى ذلك عيباً على الإطلاق . فى ٢١ نوفمبر من عام ١٨٩٣ كان يستجوب الوزارة الفرنسية عن سياستها العامة ، فلما فرغ من خطابه نهض « شارل ديوى » رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية للرد عليه فقال : أعتقد أنكم بعد أن سمعتم خطاب مسيو جوريس تجدون بعض العناء فى تصديق دعواه بأنى لم أدع له الوقت الكافى لإعداد خطابه ، فنهض جوريس وجهر بتلك العبارة : « إنى لأشعر قلبى الاحترام لمنبر الخطابة ولزملائى فأعد ما ألقىه » .

وكان « بربو » المحامى الفرنسى المدره يترافع يوماً فدفعت الصفاقة خصمه لأن يداعبه مداعبة ثقيلة ، فقال : أن رائحة الزيت تنبعث بشدة من ثنائى مرافعته ، كناية عن أنه أفنى الليل فى إعدادها على ضوء المصباح وهذا ما كان خصوم « ديموستين » الخطيب اليونانى العظيم

يأخذونه به . فأجاب ، ربو ، في غير لعنة بتلك الكلمة : « ليس يضيرني أن يسجل على أني أعد مرافعاتي بدقة ، وأن إجلالي للقضاء يحول بيني وبين التورط في العبارات الجوفاء ، والصيحات الفارغة التي تجد لها موطناً في ساحة أخرى غير ساحة العدل . » وكان المحامي الخصم عضواً بمجلس النواب فأختمته عبارة شيخ المحاماة .

ومن الأوهام الشائعة أن الارتجال في الخطابة يعني أن الخطيب ينهض ولم يكن قد أعد خطبته من قبل ، بل إن ذهنه خلو من كل ما يتعلق بالحديث الذي سيخوض فيه ، ولسنا نتردد في الجهر بأن مثل هذا الخطيب عاجز إلا عن الثثرة ، وكل بضاعته ألفاظ وعبارات رنانة ، لشد ما لا كما حتى حفظها عن ظهر غيب ، فأصبح يتجر بها في كل موقف خطابي . وصدقوني أن الخطيب لا يستطيع أن يرتجل في موضوع إلا إذا درسه دراسة عميقة ، ولا يقوى على مواجهة المفاجآت الخطابية إلا إذا كان قد قتل المسألة التي يثيرها بحثاً وتفكيراً . وليس بقادر على الارتجال في كل المواقف إلا الخطيب المثقف ثقافة عالية ، ومعلومات عامة ، واطلاع واسع في العلم والفلسفة والأدب والتاريخ ، وفي كلمة ، أن يكون عبارة عن « دائرة معارف » . ولا بد له من إعداد فكرته ، أستغفر الله بل لا بد له من إعداد ألفاظه وعباراته قبل إلقاء خطابه ، إنما لا ينبغي له أن يكون أسيراً للألفاظ بعينها أو عبداً لعبارات بذاتها وإلا انحدر إلى طبقة الخطباء الحافظين ولم يأمن العثار إذا جد الجد وحى وطيس الجدل ، بل لم يكن في المستوى الخطابي اللائق ، سواء في الاجتماعات العامة ، أم بين جدران البرلمان ، فلا يقوى على مواجهة العواصف التي تثور ، ولا على صد حملات ، واعتراضات ، خصومه السياسيين ، التي تنهال عليه من كل الجوانب ، والتي يمتطرونه بوابل منها كي يقطعوا عليه سلسلة أفكاره ، ويدفعونه إلى الشطط والخروج عن الموضوع .

ولقد سئل « بريان » يوماً عن طريقته في إعداد خطبه وكان من أمراء الخطابة البرلمانية في العصر الحديث فقال : « إنني أرتجل الصيغة التي ألقى بها خطابي ، وإذن فلم ينف الإعداد وإنما في العبودية للألفاظ والعبارات تأهباً لتطورات الموقف ، وهي كلمة تلخص معنى الارتجال . وليست تهم طريقة إعداد الخطبة وإنما تهم إجادتها ، فمن الخطباء من يفكر وهو يكتب ، ومنهم من يفكر وهو يمشي ، ومنهم من يفكر وهو يتحدث إلى صحبه ، ومنهم من يفكر وهو في مضجعه ، ومنهم من يفكر في الفترة التي تنقضي بين دعوته للخطابة ، وارتقائه المنبر ، وإنما يلتقي

الخطباء المرتجلون عند أمرين : سعة الاطلاع ، وهبوط وحي الفكرة وسط حرارة الاندفاع الخطابي فالخطيب الواسع الاطلاع تكون رأسه حافلة بالنظريات والمعلومات ، وتكون تلك الآراء والأفكار هاجعة ، أو كامنة ، أو منحدرية الى قرارة اللاوعي أو العقل الباطن كما يقولون في بعض عبارات علم النفس ، وتظل تلك الخواطر راقدة حتى تبعثها المواقف الخطابية ، وتحركها عواصف الاجتماعات ، وهو يحسب أن الوحي يهبط عليه ، وما هو بوحى يوحى وإنما هي معلومات نائمة تستيقظ وأفكار تهب من رقادها ، وصور وأخيلة تثور من مكانها .

وما إخالك بعد هذا الشرح الموجز إلا قد أدركت مغزى عبارة « برييه » الخطيب الفرنسى : العظيم : « إن سر الخطباء المرتجلين هو أنهم لا يرتجلون إطلاقاً » .

حقاً أن التدخل فى مناقشة برلمانية حامية قد يحفز الى الارتجال بكل ما تحمل كلمة الارتجال من معنى . وبعض المرتجلين قد يأتون بالروائع فى مثل تلك المواقف . ولكن ما كل مرتجل بكليمنصو أو لويد جورج . وفى كل حال فلا مندوحة عن دراسة الموضوع الذى تثار فيه المناقشة دراسة عميقة دقيقة ، وإلا هبط المرتجل إلى مستوى المهرج .

وربهة الموقف ، وجلال الذكرى ، واحتشاد الجماهير ، قد يجعل الخطيب يرتجى عليه ، والارتجاج ألهى بعض المتكلم والسامع على السواء ، وإذن فلا بد من الاعداد فمالك من يرق المنبر بعثمان بن عفان رضى الله عنه الذى ارتجى عليه فقال كلمة خالدة فى التاريخ وأبلغ من كل خطاب : « أتم إلى أمير فعال أحوج منكم إلى أمير قوال » .

إن ميدان الخطابة السياسية رحب فسيح ، فلها مجال فى الاجتماعات العامة والمعارك الانتخابية ، ودور النيابة .

ويجدر بالداعية السياسى الذى يبتغى بث فكرة ، ونشر مبدأ ، وترويج سياسة ، وتغليب مذهب ، أن لا يقيم وزناً لأن يكون الاجتماع واسع النطاق ، أو يكون محدود العدد ، فالفكرة قد تنبت فى دائرة ضيقة ثم لا تلبث أن تنتشر ، وتنقل من بيئة الى بيئة ، والاجتماع المحدود اليوم قد يهيء الجو لاجتماعات كبيرة العدد غداً ، والدعوة إنما تكافح بدعوة مثلها ، والعمل فى نطاق ضيق يمهّد الطريق للعمل فى نطاق واسع ، والشجرة تنبت ثم تنمو ثم ترعرع ، والوليد يصبح طفلاً ، فيغدو يافعاً ، فيصير شاباً ، ويمسى رجلاً يكافح فى الحياة . والمبادئ والآراء ، مثل الكائنات الحية ، أو لأنها مشتقة من الكائنات الحية ، خاضعة لنواميس التطور .

ولقد أورد هتلر في كتابه كفاحي التطور التاريخي للحزب الاشتراكي الوطني فروى أن أول اجتماع للحزب لم يحضره إلا سبعة ، ثم صاروا ثلاثة عشر في ثاني اجتماع ، ثم بات المجتمعون يعدون بالمئات وعشرات المئات ، والآلاف وعشرات الآلاف ، حتى أضحى عددهم الملايين .

والدعوة المحمدية ، وقد كانت ذات صبغة دينية وسياسية معا ، هل كانت في مستهل فجرها إلا قائمة على عصبة صالحة قليلة العدد ، عامرة القلوب بالإيمان ، على تمام الأهبة للتضحية بالنفس والمال . ثم تضاعفت العصبة الصالحة فهاجروا مع الرسول ، وانضم اليهم الأنصار ، وما زالت الدعوة تنبت بين الطبقات المختلفة ، وتجتاز حدود جزيرة العرب فينفذ شعاعها إلى صميم الامبراطوريات والممالك ، حتى عمرت بها قلوب مئات الملايين ، وأصبحت أقوى وأصلح دعوة عرفها التاريخ .

وإذا كان ينبغي لصاحب الدعوة السياسية أن لا يهتم بعدد من يختلفون لسماح دعايته ، فأولى له أن لا يقيم كبير وزن أو اعتبار لنوع الأشخاص الذين يحضرون . فما من شك أن الاجتماعات العامة تضم مجموعا متباين العقليات والميول ، فيه الألوان السياسية المتعارضة ، والمذاهب الحزبية المتنافرة . " بل أن الداعية السياسي الذي له إلمام بعلم النفس ، والذي تابع تطور الحركات الفكرية في التاريخ يؤثر أن يكون جمهور سامعيه من أصحاب العقليات المحدودة لا ليروج التهرج بينهم ، ولا ليسهل التغيرير بهم - استغفر الله - ولكن لأن تاريخ التطور الإنساني قد دل على أن النجاح لا يكون مكفولا لدعوة من الدعوات إلا إذا هبطت من قمة ألهرم الى قاعدته وبعبارة أخرى ليس فيها مجاز إلا إذا هبطت إلى مستوى الفكر العادي .

نعم ، أن الجماعة ليست قادرة على التفكير والإصلاح . فالتفكير والإصلاح من عمل النخبة المختارة الذين خلقوا لقيادة الشعوب فباهم الله بمواهب وملكات ممتازة . وقد تكون الجماعة أقدر على الهدم منها على البناء ولكن ، في كل حال ، لابد من اقتناع الجماعة بالدعوة الجديدة الصالحة حتى توثق تلك الدعوة ثمارها ، وإلا بقيت سحينة في الرؤوس الكبيرة المفكرة ، وفي أبراج العاج ، بدل أن تحقق قضية الإصلاح في الأمم .

والخطيب السياسي محمول على تفهم عقلية الجماعة التي يتوجه بالقول إليها . فاذا لم يدركه

العقل العادى فشلت دعوته ، واخفقت دعايته . وبين الإسفاف والتحليق حد يجب أن يقف عنده . فاذا خلق فى سماء الفكر كان فيلسوفاً أو مفكراً ولم يكن خطيباً سياسياً . وإذا أسف فى القول . إنحدر إلى مصاف المهرجين السياسيين . والكلام الطبيعى البسيط هو الذى يلتقى رواجاً فى المجتمعات .

ومهما تكن الجماعة بحاجة الى التعلم والدرس ، ومهما يكن فهمها بطيئاً ، وأدراكها محدوداً ، فإنها تذكره أن يقف منها الخطيب موقف المتعلم أو المهذب أو المرشد .

على أن بعض الدعاة ، فراراً من ذلك الاتهام ، يقفون من الجماعات مواقف أخرى ليست أدعى إلى الرضا . فهم يعلمون أن الجماعات تقبل على من يتملق شعورها ، ويصور لها المستحيل ممكناً ، ويقدم لها الأصنام التى تعبدوها ، والأوهام التى توارثتها ، ويهدم لها الرجال التى تدهلهم فتنكرهم ، والإنسان عدو ما جهل ومن جهل ، فيسرفون فى تمليقها ، ويضلونها بدل أن يرشدوها ، فيصيحون مهرجين من الطراز الرخيص . وإذا توجت دعوة المهرجين بالنجاح حيناً فلا تلبث أن يظهر زيفها فتبتدد لأن النجاح مؤقت .

والجماعة البرلمانية ، مثل كل الجماعات ، تذكره من النائب أن يقف منها موقف المعلم . على أن المستوى البرلمانى ، فى بعض الأحيان ، إذا لم يستطع متابعة الخطيب ، اسرف فى اتهامه أنه غير مفهوم ، ولا قابل للفهم ، أو ادعى عليه بغير الحق أنه يقف منهم موقف المعلم .

والخطيب المطبوع يقدر الموقف الذى يقفه ، ونفسية الجماعة التى يخاطبها ، فيلقى الكلام الذى يلائم الموقف والنفسية جميعاً . أرأيت الى على بن أبى طالب كرم الله وجهه كيف نقم من أحبابه تخذيلهم له فى الحرب فأراد أن يحرك النخوة فى نفوسهم ، ويستنفهم للقتال ، فبلغ غاية الإعجاز فى البلاغة ، إذ كان ينتقل بسامعيه بين التهكم اللاذع ، والتعريض الاليم فيناديهم : « إذا دعوتكم الى الحرب شتاءً أقتلهم قروصر ، فاذا دعوتكم اليها صيفاً أقتلهم حمارة القيظ . إذا كنتم من الحر والبرد تفرون ، فانتم والله من السيف أفر : يا أشباه الرجال ! ويا عقول ربات الحجال ! » ثم أرأيت الى الحجاج الثقفى كيف وقف من الفتنة العراقية يرغى ويربذ ، ويهدد ويتوعد حتى دانت البلاد لولايته . أولم يقل لهم : « أنى لأرى رؤوساً قد اينعت وحن

قطافها وأنى لصاحبها. أنى لأرى الدماء تترقق من العائى واللحى. والله لأحزمنكم حزم الثلمة، ولأضربنكم ضرب غرائب الإبل. أنا لا يقعقع لى بالشنان ، ولا يغمز جانبي كتنغاز التين . وأخيرا أرأيت الى زياد من أبيه فى خطبته البتراء كيف ينتقل بسامعيه من الترهيب والترغيب ، ويخاطب شعورهم « دون عقولهم ، وينذرهم بأن حكمه لهم شدة فى غير عنف ، ولين فى غير ضعف حتى استقام له الأمر .

وفى الاجتماعات السياسية لا يكون جمهور السامعين مواليا دائما للخطيب ، فقد يكون بعضهم أو كثير منهم من الأحزاب المخاصمة . بل لا تتورع بعض الأحزاب المناهضة له شخصيا ان كان مستقلا ، أو المناهضة لحزبه إن كان من رجال الأحزاب، أن تدس فى الاجتماع نفرا يعمل على إفساده بكافة وسائل الأفساد . وقد لا تتعفف تلك الأحزاب عن أن تصرف الناس عن شهود الاجتماع اذا كانت تشهد فيه الاقتدار الخطائى والقدرة على التأثير وتخشى من بث دعوته .

وأساليب مناهضة الخطيب لا تكاد تقع تحت حصر . ففريق يقاطع رغبة فى قطع سلسلة أفكار الخطيب ، ودفعه إلى الشطط والخروج عن الموضوع. والخطيب البارع لا يأبه للبقاطعة ، ولا يكلف نفسه مشقة الرد عليها ، بل يصمت حتى تتبخرفى الهواء ولو تولى الرد على كل مقاطع لالتوى عليه القصد ولم يستطيع أن يتم خطابه .

ولكن إذا كان للخطيب أن يغفل المقاطعات ويسقطها من حسابه فان بعض المقاطعات يجب التنبيه إليها بل وإبرازها وإسماعها لمن لم يسمعها لأنه قد يكون فى الرد عليها ، لدى البديهة الحاضرة المواتية ، افحاما للخصوم ، أو سبيلا للأجهاز على الدعوة المناهضة .

والبديهة الحاضرة سلاح لا بد منه لكل خطيب سواء أكان الاجتماع مواليا أم غير موال. وهو فى الاجتماعات غير الموالية ، أو فى الاجتماعات التى ينبث فيها الخصوم السياسيون أشد لزوما . فقد يكون الرد الموفق ، الرد المفهم ، كسبا للخطيب ، ومعينا على نجاحه أى نجاح. ولو استطاع الخطيب الحاضر البديهة أن يضحك السامعين من خصمه المقاطع لنال منه وقضى عليه . كان لويد جورج يخطب فى اجتماع انتخائى ويظهر أن « الساحر الواشى الصغير » قد أسرف فى العبث بعقول سامعيه ، ولم يقتصر فى التخمين أمامهم بالأمانى العذبة . وكان من شهود الاجتماع

امرأة ترى غير آرائه ، وتدين بغير مذهبه ، لابل تخاصمه في السياسة ، فضاقت تلك المرأة باقواله صدرا ، وبأسرافه ذرعا ، فصاحت به : « لو كنت زوجي لقتلتك بالسم ! » فأجابها لويد جورج على الفور : « وكنت أنا اتجرعه في الحال ! » فانفجر السامعون بالضحك من تلك الصورة صورة رجل يؤثر أن يتناول السم على أن يعاشر امرأة ، ويفضل الموت على الدمامة أو قبح المعاشرة . وما لبثت المرأة أن توارت عن الأبصار ومضى لويد جورج في خطابه لا يلقى على شيء .

وفي سبيل مناهضة الخطيب قد يعتمد بعض المأجورين على افساد الاجتماع ، فضلا عن الانهيار بالمقاطعة ، مناقضة الخطيب والنيل من شخصه ، ومن آرائه ومبادئه ، والهتاف ضده . وهنا لابد للخطيب من الثبات ورباطة الجأش وأن يصم أذنيه عن سماع السباب والشتائم والمطاعن والمغازم ، ويحسن به أن يصمت حتى تمر العاصفة ، ولا يجمل به أبداً أن يكره صوته على الإرتفاع ، ويحمل حنجرته على الدوى ، حتى يطغى صوته على الهرج والمرج ، وحذار أن يرد على المقاطعات بل عليه أن يصطنع عدم السماع لها ، وحذار ثم حذار من التدلى للرد على المطاعن والسباب وبذلك يفوت القصد على خصومه وإلا مكنتهم من مقاتله وخسر الموقعة لا محالة .

وعلى الخطيب أن لا يحاول انتزاع التصفيق والهتاف . فالخطابة تتطلب جوا يسوده الصمت والسكون أكثر مما تتطلب جوا يغلب فيه التصفيق والهتاف . ومن آيات امتداح الخطيب أن يصفوه بأنه : « يملك الصمت » أي إذا تكلم ساد السكون ، وتطلع الكل إلى سماع ما يقول . وإذا كان على الخطيب السياسي أن يدرع بالشجاعة ، فعليه أن يدرع باليقظة . فمن الوسائل الدينية لإفساد الاجتماع أن يتبدى بعض المدسوسين في ثياب الموالين والأنصار ، فيمطروا الخطيب وابلا من هتافات ، ويثيروا حوله عواصف من التصفيق الحاد المتواصل ، وأرباب النظر السطحي يحسبون أن الصائحين والمصفقين يشجعون الخطيب على المضى في كلامه وما يبتغى الصائحون والصاخبون الا تكميمه ، وشل فكره ، وإفساد جو الاجتماع عليه .

على أن من الارهاق للخطيب أن يطالبه بكل أولئك حتى تنظيم الاجتماع ، وضمان أن يكون

حافلا ، وأن يكون خلوا من المرتزقة المدسوسين ، وأن يسوده الصمت والسكون . والأحزاب التي تنشُد الحياة والقوة ، لا تعتمد على الجنود في حفظ النظام في اجتماعاتها ، وإنما تعتمد على سواعد رجالها ، وشدة بأسهم ، وتدريب فريقا من الشبان يتولون حفظ النظام ، ومقابلة القوة بالقوة ، والعنف بالعنف ، فمن أوليات السياسة أن تحارب خصمك بنفس السلاح الذي يحاربك به .

ومن العسير أن نعدد صور المناهضة التي تبدعها خيالات الخصوم السياسيين للخطيب . ففي سبيل التشويش عليه قد لا يعف ذبولهم وأذنانهم عن اهدار آدميتهم ، والحاق أنفسهم بالبهائم ، وتقليد أصوات الحيوانات . ولكن الخطيب العظيم يسخر منهم ، ويرد كيدهم في خورهم ، ويجعلهم هزأة الهازين . فلقد يروى أن النمر الفرنسي كليمنصو كان يخطب الناس يوما في اجتماع عام ، وكان بعض المدسوسين لإفساد الاجتماع يقلدون نخير الخنازير ، فهم بعض المناصرين للخطيب باسكاتهم . فقال لهم وقد انطبعت على شفتيه ابتسامة : « دعوهم ، فإن الله قد خلق الانسان وجعل الكلام اداة لفهامه . . . ! » فغرف الناخرون كالخنازير مكانهم الحق من أقفاص حدائق الحيوان فكفوا عن النخير ، وولوا من الاجتماع هارين .

والمعارك الانتخابية هي الميدان الفسيح لتجلى المواهب الكلامية ، والمسلكات الخطابية . ولا بد من تعمق في درس نفسية الجماعات ، وتفهم ميول الجماهير لكفالة النجاح في ميدان النضال الانتخابي . ولذلك ترى بعض الخطباء لا يتورعون عن بذل الوعود ، والإسراف في العهود . بل إنك لترى بعض زعماء الأحزاب وقادة الهيئات لا تتراجع ضائرهم أمام تصوير الخيالات حقائق ، والمستحيل مستطاعا . والنظام البرلماني يتطلب نجاح أكبر عدد ممكن من مرشحي الحزب الذي يخوض غمار المعركة الانتخابية لا نجاح فرد أو أفراد . فقد تعددت الأحزاب والهيئات في أمم الأرض جميعا ، وإذا كانت تختلف في البرامج والميول الشخصية ، فنجاح حزب من الأحزاب بالأغلبية في الانتخابات له أهميته وخطره . فإذا كانت التقاليد البرلمانية تقضى بأن الأغلبية هي التي تتولى زمام الحكم ، وتوجه السياسة العامة للدولة ، فنجاح هذا الحزب أو ذاك في الانتخابات له أهميته لأنه يدل على طريقة الحكم ، وأسلوب إدارة شؤون الأمة ، والطابع الذي تطبع به سياسة البلاد . وليس يستوى أن يكون على رأس

الأحكام المحافظون أو الأحرار أو العمال ، فسلح حزب أسلوبه في الحكم ، ومبدؤه في السياسة العامة . كذلك ليس من الظواهر التي لا تسترعى النظر أن يثب إلى الحكم الاشتراكيون ، أو يقفز إلى كراسيه الشيوعيون . حتى الدكتاتوريين لم يصبح لهم السلطان المطلق الا بعد أن وطنوا أنفسهم على خوض غمار الانتخابات وكسب الأغلبية فيها ، وإن عصفوا بعد ذلك بالهيئات النيابية ، أو جعلوها أشبه ما تكون بملاعب التمثيل .

ودور النيابة ميادين يتبارى فيها الخطباء السياسيون كل يحاول كسب الأصوات وجذب الأنصار إلى جانبه . ولئن قالوا بأن الخطب البرلمانية قد تغير الرأي ولكنها لا تغير الصوت ، فلا يمنع أن للخطابة شأننا أى شأن في مجالس التشريع . أو لم يكن كليمنصو يسقط وزارة بخطبة حتى لقبه مواطنوه الفرنسيون بالنمر وأسموه «هدام الوزارات» ؟ على أن النمر كان يعجب من أن الوزارة تسقط ثم تحلفها وزارة أخرى مؤلفة من نفس الأشخاص تقريبا كأن الوزارة احتكار انما يتداولها المحتكرون ؟ . أو ليس ينقذ سفينة الوزارة من الغرق خطبة من تملك الخطب الموافقة ؟ أرأيت كيف أن «بريان» يوم ضيق عليه خصومه الخناق واستجوبوه في مجلس النواب الفرنسي عن تصرفه إزاء العمال المضربين حتى أنذرهم بالتجنيد إن لم يكفوا عن الإضراب ، نقول أرأيت كيف أن «بريان» انتزع تصفيق المجلس وحصل على قرار الثقة بوزارته حين لوح بيده صائحا : « انظروا إلى يدي فهل ترون فيها أثرا للدماء ؟ » ومن ذا الذي يجادل في أن القادة في المجالس النيابية يتجاذبون الأغلبية ، ويبذلون الجهود الجبارة لانحياز الأنصار إلى صفوفهم ؟ بل إن غزو السلطة ، والتنازع على الحكم ، كل أولئك يهدد الأمم بالتقلقل الوزاري ، لا بل بالانقسام ، والخطابة بلاريب سلاح من أمضى أسلحة النضال .

ولا تستطيع المعارضة أن تؤدي واجبها في النقد البريء حيال الغالبية القابضة على زمام السلطة إلا بالكلام . بل لا يستطيع أى مجلس تشريعى أن يقوم بواجبه في الإشراف على السلطة التنفيذية بغير الخطب المدوية حقا . إن خطباء المجالس لا ينبغي لهم أن يحرصوا في خطبهم البرلمانية على إرضاء الجماهير وتمتق شعور الجماعات ، وإنما لابد لهم من الكلام المستمد من الشعور ، ومن الدرس العميق ، ومن مصلحة البلد ، ليؤدوا أمانة النيابة عن الأمة على الوجه الأكمل . لقد كان خصوم «لامرتين» يتهمونهم ظلما بأنه «يتكلم من النافذة» : أى يرمى بخطبه البرلمانية إلى إسماع صوته للجماهير خارج المجلس . ولكن الرجل كان بريئا مما افتروه عليه ،

وانما كان حراً في عقيدته ، معترفاً بشخصيته ، غير فان في شخصية أحد ، ولا خاضع لسلطان حزب من الاحزاب ، ولذلك كنت تراه يؤيد « تير » تارة ثم يخذله ويعزز « جيزو » طورا ، على بعد الشقة بين السياستين . وما كان المنصفون يرون عليه مأخذاً فقد جعل الخطيب الحق رائده ومصلحة الوطن قبلته .

واذا كانت الخطابة سلاح المعارضة في الهجوم ، فهي كذلك سلاح الأغلبية في الدفاع . وليس أمتع من قراءة الخطب التي يلقيها الخطباء البرلمانيون في الغرب هجوماً ودفاعاً ، ناهيك بسماحها ! وهل أروع وأبدع من قراءة بت وفوكس ودزرائيلي وجلادستون ولويد جورج وميرابو وجبستا وبريان وفيفياني وجوريس ؟ كان عام ١٩٠٦ أول عهد كليمنصو بالدخول في الوزارة ، ولطالما مزق النمر الفرنسي وهو في صفوف المعارضة خصومه تمزيقاً ، وأصبح وزيراً للدخلية وأمست سياسته حيال العمال المضربين هدفاً تصوب اليه جماعة الاشتراكيين أشد الحملات ، وكان على رأس المهاجمين جوريس ، وجوريس مدره مفوه ، بل لقد ذهب بعض المؤرخين الى اعتباره أعظم خطيب أنجبه القرن التاسع عشر في أوروبا بأسرها . ووقف كليمنصو في وجه العاصفة الاشتراكية لا يجد الروح سيلا الى قلبه . ثم صاح صيحته : « لقد لمست في الحال أن الحملة تنطوى على الرغبة في تضحيتي على مذبح الاشتراكية ، لكن وأسفاه ! فإنني لست من تلك الضحايا الطائفة المستسلمة ، المستعدة في كل حين لتقدم أعناقها البريئة الى سكين القصاب . إنني لأقاوم وأقاتل ، إنني لأصيح وأتمرد ، وما حفزني الى اعتلاء المنبر إلا الرغبة في إرسال صيحة الاحتجاج » .

والمؤتمرات السياسية وغيرها هي الأخرى مجال فسيح لظهور المواهب الخطابية ونحب أن نقول إن لون البلاغة السياسية يختلف كل الاختلاف عن لون البلاغات الأخرى وخاصة البلاغة القضائية وإن كانت الغاية واحدة وهي الوصول الى موضع الإقناع من النفوس . ومن الطبيعي أن تفترق هذه عن تلك ، فالجمهور غير الجمهور ، والبيئة ليست هي البيئة . وفارق بعيد بين أن تخاطب قضاة مروا على سماع مختلف أساليب الكلام حتى لا يخذعوا بالمتنق منه إن لم يعزز بوثيقة أو يؤيد بدليل ، وبين جمهور محدود المواهب والملكات يحكم بعواطفه لا بعقله وبون شاسع بين موقف محام درس ملف قضيته ، وتأهب للرد على كافة حجج الخصوم ، واستعد تمام الاستعداد لدفع اعتراضاتهم ، وبين خطيب برلماني أمامه منافسون أشداء ، وتهال عليه الاعتراضات والمقاطعات من كل جانب ، بل قد يحاول خصومه أن يغرقوه في طوفان

من المناقضات . ومهما يكن من شيء فالبلاغة هي البلاغة وسحر البيان هو سحر البيان ، ولا بد من التدرع بالبديهة الحاضرة ، والتدرع بالدرس العميق ، وعدم الاعتماد على شقشقة الكلام . قد يغتفر القصور في كل شيء إلا في الخطب البرلمانية فإنه لا يغتفر . وقد تحمل الثثرة من مهرج ، ولكنها لا تحتمل من رجل يزعم أنه ينطق بلسان الأمة . وأقبح من عدم إجادة الكلام عدم إجادة السكوت ، وقليل ما يأسف المرء على الاقتصاد في القول ، ولكنه كثيرا ما يندم على الإسراف فيه ، وقد لما قالت الحكماء : « إذا كان الكلام من فضة ، كان الصمت من ذهب ! » . حكمة يسقطها البرلمانيون من حسابهم لأن كثيرا منهم « يتكلمون من النوافذ » ابتغاء الإعلان عن النفس ، وإشعار الدوائر الانتخابية بوجودهم ، والبلاد بخدماتهم لها !

إن منصة المحاماة تعد المحامى لارتقاء منبر مجلس البرلمان ، على أن كثيرا من أعلام المحاماة قد أحققوا في حياتهم النيابية حتى دفعهم ذلك الإخفاق إلى تطبيقها ، فليس من الضروري مطلقا أن يكون المحامى المدرسه خطيبا برلمانيا مفوها . صحيح أن فريقا من أمراء الكلام في فرنسا ، أمثال « جيمتا » و « بيريه » و « فالديك روسو » و « بوانكريه » و « ميللران » و « بريان » و « فيفياني » وغيرهم ، قد وقفوا بين الموقفين ، وجمعوا بين الصناعتين ، ولا يمكن لم يكن توفيقهم في المواقف الخطائية في البرلمان لأنهم من أساطين المحاماة ، وإنما كان ذلك التوفيق وليد الاستعداد الخطابي ، وفي كل حال فلم يبلغ واحد منهم شأو « ميرابو » خطيب الثورة الكبرى الذى لم يكن يوما محاميا ولم يعالج صناعة الدفاع .

ويفتقر جو العدالة عن جو النيابة لأن المحامى يعد نفسه للدفاع قبل الجلسة . ويجد قضاة يتناسون فهم الخصومة التى تطرح أمامهم للفصل فيها وبذلك يكونون آذانا صاغية لكل ما يلقي عليهم ، والقضاة يتسمعون بسلطة واسعة لحفظ النظام بالجلسة ، ولهذا يستطيع المحامى المترافع أن يأمن جانب المقاطعة من طرف الخصوم ، والتشويش من الجمهور . فأما جو النيابة فيحقق فيه القول : « قبل العاصفة يكون الجو سخوا » . فقد ترى جو الجلسة في بدايته لا يندثر برعود وبروق ، ثم لا تلبث العاصفة أن تتجمع في أفق المجلس فتثور ، ولا بد من قسط وافر من ثبات الجنان للوقوف في وجهها . ومن الخير للخطيب عند هبوب العاصفة أن يلزم جانب الصمت حتى تمر بسلام ، كذلك كان يصنع كليم منصو فيقف في مكانه من المنبر كالصخرة العاتية فإذا هدأت العاصفة

عاد الى الاسترسال في الكلام مندفعاً كالسيل . والجو البرلماني جو خصومة حزبية فتحاول تلك الخصومة بثتي الوسائل أن تقطع على الخطيب سبيل الكلام .

ولا يهيئ منبر الصحافة الخطيب لمنبر البرلمان . فالكتابة شيء والخطابة شيء آخر . فقد يكون المرء كاتباً مجيداً ، ولكنه ليس خطيباً من الطراز الأول ، أو ليس خطيباً على الإطلاق . وقد يصح العكس فيكون الخطيب العظيم كاتباً مقتدرأ . وقل بين الناس من يجمع بين القدرة على الكتابة ، والقدرة على الخطابة .

والذي لا شك فيه أن منصة الخطابة في الاجتماعات العامة تعد الخطيب إعداداً أحسن للوقوف في منبر البرلمان . فروح الجماعة هو روحها تحت قبة البرلمان ، وخارج قبة البرلمان . على أن الكلام بين جدران المجالس التشريعية أدق وأصعب ، فشتان بين ما يلقيه رجل مسئول ، وما ينضح به رجل غير مسئول . وبون شاسع بين ما يسجل في المضابط للتاريخ فيعيه الجيل الحاضر والأجيال المقبلة . وهل من شك في أن الخطب البرلمانية الخالدة تراث قومي تعتز به الأمم . وقد يكون إقناع الجماعة اللابرملمانية أيسر وأهون من إقناع الجماعة البرلمانية ، فالأولى تقبل يحدوها حسن النية لتسمع وتقتنع ، فالأولى تقبل شعورها الخصومة الجارحة ، فهي لا تريد أن تسمع ، وإذا سمعت فلا تريد أن تقتنع ، وإذا اقتنعت فلا تريد أن تسير على هدى ما اقتنعت به ، وإنما تحيد عن الجادة إذا نادتها الحزبية ، وتتنكب سبيل الرشاد إذا دعته الخصومة .

والحزبية وسائل لا يستهان بها للمناهضة الخطيب البرلماني . وهي تكيل بسكيلين ، وتزن بميزانين . فإذا كان الخطيب من الأغلبية ، ولو كان يسكلم ولا يقول شيئاً ، مادام قوله على هواها فإنها تصطنع الإصغاء له والإقبال عليه ، رجاء أن تستزيد خطيبها من آياته البينات ! ، فإذا همت الأقلية بالمقاطعة ، أو اجترأ أحد المستقلين على المناقضة أو سعمته إخماداً ، وأشبعته طعناً وتجريحاً .

فإذا كان الخطيب من المعارضة ، فهناك ما شئت من مقاطعات ، ومن طعن وتجريح ، ومحال أن يظفي جرس الرئاسة على أصوات الصخب والاضطراب ، وإذا أعييت الأغلبية حنجرة الخطيب اصطنعوا مغادرة القاعة وتركه يخطب في كراسي شاغرة .

ووسيلة أخرى يتندرع بها المناهضون من حزب الاغلبية لإطفاء حرارة الخطيب ، تلك هي أن يوحوا الى متكلميهم أن يتكلموا فيطيلوا الكلام ، حتى اذا شاع الضجر في نفوس الأعضاء هجروا القاعة ثم يحتمون على الخطيب المعارض أن يتكلم في جو مشبع بالسأم والملل ، وفي مقاعد شاغرة .

والخطب البرلمانية الطويلة المملة وسيلة من الوسائل التي تلجأ اليها المعارضة الهوجاء المغرضة لتعطيل الأعمال في البرلمان .

وفي سبيل مناهضة الخطيب المعارض قد تعتمد الأغلبية الى تسليط بعض الأعضاء عليه يوسعون تهكما ، ويشجعونه تعريضا . وكما أن من الخطر على الخطيب أن يلقي باله للمقاطعات فيتولى الرد عليها وبذلك قد تنقطع سلسلة أفكاره ، ويشط عن الموضوع الذي يخوض فيه ، فكذلك من الخطر أن يكيل للمتجهمين عليه صاعاً بصاع فينحرف عن الخطابة ، وينغمس في حمأة الشتائم ، وذلك ما تودده الأغلبية في كل الأحيان لتفسد على الخطيب خطبته .

ومن حق من لا يقاطع أن يتمتع بعدم المقاطعة أو يطلب في رفق وهوادة أن لا يقاطع . ولكن مجالس البرلمان ، في كل بلاد العالم ، منيت بطائفة من النواب لا هم لهم الا المقاطعة ، وكما يكون هناك زعيم المعارضة ، يوجد زعيم المقاطعة ، وفي مجلس النواب الفرنسي عرف عن عضو من الأعضاء الإصراف في المقاطعة ، وفي ذات جلسة ضاق أحد الخطباء بمقاطعاته صدرا فقال له في تهكم لذاع . « لو أن حضرة النائب جعل من حلقات مقاطعاته سلسلة واحدة لألفت خطبة رائعة ، وكانت هي الخطبة الموعودة التي طالما منانا بها ! » فبهت المقاطع وأقلع عن المقاطعة بتاتا .

والصمم شر لاشك فيه . ولكن على الخطيب البرلماني الذي يود أن يظفر بالنجاح ، أن يصمم أذنيه عن سماع المقاطعات والمناقضات ، بل أن يتصام عن سماع التجريح المتعلق بشخصه حتى لا ينقل ميدان المناقشة ، واتقاء للقتال في جبهتين ، أستغفر الله ، بل القتال في جهات متعددة ، وفي مواقع لا تشرف حتى المنتصرين فيها ، وفي معارك يكون الشريف هو المهزوم فيها لا محالة .

والتزام جانب القصد والاعتدال في لهجة الخطب البرلمانية أمر لا بد منه للظفر بالصمت ،

واضمان النجاح الخطابي ، ولكيلا يفتح ثغرات ينحدر منها المقاطعون ، ويخلق مبرراً للمناهضين .
والخطيب البرلماني العظيم هو الذي « يملك الصمت » كما يقولون . ولكل خطيب وسيلة في
الإقناع ، وسيله الى الآذان والقلوب . ولكن الغلو والإغراق من نصيب المهرج . والقصد
والاعتدال من نصيب الخطيب البرلماني المقتردر . والحق المطلق والعدل المطلق ، والحقيقة
المطلقة ، لا وجود لها في هذا العالم ، وكل شيء نسبي في الدنيا . ولكثير من الأمور جانب
خير وجانب شر . فليس في الحياة خير محض ولا شر صرف . وإنما الخير والشر متزجان .
وليس في الدنيا رجل هو مجموعة فضائل أو مجموعة رذائل ، ولعل في أشد المجرمين إجراما بارقة
أمل للخير ، وعسى أن يكون فيمن نعتبرهم المثل العليا للفضيلة جوانب رذيلة ، وفرق بين من
يفكرون بطريقة عملية وبين طلاب المثل العليا والكمال الانساني ، ولا شيء أحب من التسامح ومن
تقدير الضعف الانساني والحكم على الأمور الانسانية بعين إنسانية ، ويمكن للخطيب البارع أن
يؤلم ولا يجرح ، وينتقد ولا يشهر ، ويبصر بالخير ولا يشنع ، ويهدى للإصلاح ولا ينسرك
الفضل على ذويه . وللحرب البرلمانية أساليبها كاللحروب أساليبها وأسلحتها ، فالتهم اللذاع قد
يكون أمضى سلاح في الخطب البرلمانية ، والهجو والافخاش ليس من شيمه الخطيب البرلماني .
وقد يكون المعنى سليما والتعبير غير سليم فيتألم السامعون . وقد يكون المعنى مؤلما ولكنه
مستساغ . خفيف على السمع أن تقول . « هذا غير صحيح » ، وثقيل على السمع أن تجاهر بأن
« هذا كذب صراح » . وبعض الخطباء يتلطف فيقول : « يظهر أنني لم أكن واضحا . أو يظهر
أنني لم أحسن التعبير عن فكري .. » فيعيد القول في صورة أخرى حتى يفهم من لم يكن يفهم ،
ولكن الخطيب المندفع الأهوج لا يراجع عن القول : « ليس الذنب ذنب .. » فان فكرتي في أقصى
درجات الوضوح « كأنما يقول إن الذين لم يفهموها هم في أقصى درجات الغباء ، وحتى الذين
غباؤهم سيك ، وحتى الذين هم كتل غباء لا يحبون أن يواجهوا بتهمة عدم الفهم .

وليس للخطيب البرلماني أن يطمع في إقناع البرلمانيين جميعا فمن بينهم المعتنقون الذين ليس
لاقناعهم من سبيل . ومحال أن تقنع من لا يريد أن يقتنع .

ومواقف البرلمانيين حيال الخطيب جد مختلفة ، ففريق يكون كلام الخطيب فوق مستواهم
العقلي فان كانوا حسنى النية تبرموا به ولكن أخفوا تبرمهم ، وإن عبثت الحزبية برؤوسهم
راحوا يضحون ويصخبون . وطائفة تدرك وتناهض ان أصاب الوزارة القائمة في الحكم من

قوله رشاش لأن لتلك الطائفة لدى الوزارة مزايا لا يستهان بها . وجماعة تدرك ولكنها تحقد ومبعث الحقد التنافس في الزمالة ، والتسابق الى منصب الوزارة ، وهذه الجماعة تتبع أساليب خفية وأخرى علنية لمناهضة الخطيب . وإذن فالخطيب البرلمانى ليس دائماً في موقف يحسد عليه .

والحياة ليست سلسلة انتصارات ولاهى مجموعة هزائم ، والموفق من يكبو فينهض ويتعثر ثم يقف على قدميه ، لا يطغيه النجاح ولا يملأ الإخفاق قلبه بأسا ، يكون شأنه شأن بطرس الأكبر فيتعلم من انكساراته أضعاف أضاعف ما تعلم من انتصاراته . وهكذا شأن الخطيب البرلمانى يضع نصب عينيه أن الخطيب الذى يقابل اليوم بالهتاف والتصفيق قد يقابل غدا بالصفير والاستهجان والعكس ، وأن الفكرة المهزومة في هذا الوقت لا تلبث أن يعقد النصر بلوائها في عهد قريب ، وأن الخطيب الذى يضفى على رأسه إكليل الغار في حين قد لا يلبث أن يرحم بالحجارة في حين آخر .

كم من مرة لاقى فيها ميرابو الأمرين من عنف خصومه السياسيين وهو فى المجلس الوطنى واقف يتكلم ، تنهال عليه الشتائم ويمطر بوابل من المطاعن الشخصية ويقاطع ، ولكنه كان يقف كالصخرة فى وجه العاصفة ، ولهذا فقد بلغ قمة المجد الخطابى .

وكان دزرائيل فى مستهل حياته النيابية تقابل أقواله بالضحك والسخرية فتجلد حتى وصل إلى ذروة المجد السياسى والخطابى . وقوبل موسولينى بعاصفة من الضحك والاستهزاء لدى إلقائه باكورة خطبه فى مجلس النواب الإيطالى ثم كانت ترهف الأسماع لسماع ما يليقه ثم قبض بيديه على مصاير بلاده .

والضحك والسخرية بين جدران البرلمانات من الخطباء البرلمانين قد يكون طبيعياً منبعثاً عن شعور صحيح ، وقد يكون صناعياً مفتعلاً دبره الخصوم ، رغبة منهم فى أن يضعوا الخطيب فى وضع يلقي اليأس فى قلبه فلا يمتضى فى حديثه . وللخصوم السياسيين وسائل لهذا الضحك المصطنع ، وأساليب لتلك السخرية الملفقة ، يبتئون بعضاً من ذبولهم وأذنانهم فى جوانب القاعة يصطنعون الضحك ، ويتكلفون السخرية رجاء ، أن تسرى العدوى فى المجلس بأسره فيجد الخطيب نفسه محاطاً بألوان من السخرية .

على أن الخطيب المقنن يضحك ويسخر من كل هذا ويمضي في قوله لا يتعلق بذيله غبار ، فيكتب له الفوز الخطابي .

لكن يجدر بالخطيب البرلماني أن لا يخطيء فهم مراعى الضحك في كل المواقف . فقد يكون الضحك مبعثه الإعجاب بالافتقار الخطابي ، والتقدير لقدرته على النيل من خصومه ، والظهور عليهم ، فمن الظواهر الغريبة في النفس البشرية أن الإعجاب الذي يبلغ حدود الإعجاب قد يصل بالمعجبين إلى الانفجار بالضحك .

وقد يكون مصدر الضحك بديهية حاضرة حين ينقلب الخطيب من الدفاع الى الهجوم ، أو نكتة بارعة تجعل المقاطع ضحكة الضاحكين . والمتهم اللذاع الذي يدع في الصور والأخيلة فيبعث على الإغراق في الضحك ، والسخرية الكاوية التي تستثير الإعجاب ، لوان من ألوان البلاغة قد تفرد بهما قليلون . والخطيب البرلماني الذي يستطيع أن يضحك المجلس من خصومه ، يستطيع أن يظفر بالنصر في المعركة البرلمانية .

على أن الإمعان في التهم والسخرية ، إن لم يكن هيناً محبوك الأطراف قد يضيق به صدر المجلس وقد ينقلب على الخطيب المتهم . فهما تكن شهوة الغلبة ، لا بل شهوة الافتراس كمينه في أعماق النفس البشرية فهي دوما تميل في ناحية الذين تحسبهم مجنياً عليهم .

وشهوة الكلام عند كثير من البرلمانيين هي الطامة الكبرى في العصر الحديث في كل بلاد الدنيا حتى باتت الثروة البرلمانية ، الى جانب الامسؤولية واللا كفاية ، علما عليه ، كل برلماني يحسب نفسه الخطيب المقنن ، وكل برلماني يود أن يتكلم من النافذة ليسمع دائرته الانتخابية ، ويسمع البلاد بأسرها إن كان الى سماع صوته الخافت المتلجلج من سليل . وكثير منهم يتكلمون دون سابقة تحضير فيجئ كلامهم غثا مهلهلا ، وبعضهم يعد في نفسه القدرة على الارتجال فيغرق المجلس في الكلام الأجوف ، والذين يحسنون الكلام يجيدون التحضير والدرس ، يلقون من إخوانهم عنتاً وبعض الذين يعتبر كلامهم في المجالس العادية عورة يجترئون على الكلام تحت قبة البرلمان اعتماداً على أن هناك سكرتيرية تصلح لهم أقوالهم ، لا بل تضع في أفواههم ما لم يقولوه ولو أنصفت المجالس لسجلت في المضابط كلام المتكلمين كما هو بذاته ، عسى أن يخجل المتهممون على منبر الخطابة حين يرون وجوههم الصحيحة في مرآة المضابط . فأما هذا التزييف . تزييف الكلام فيدفعهم إلى الإقدام في غير رهبة ولا خشية .

وليس يجدي أن تحدّد وقت الكلام ، وليس يغني شيئاً أن تمنع الخطب المكتوبة ، فشهوة الكلام جامحة وكأنها لازمة من لوازم النظام البرلماني .

لقد قيل إنه ليس في مستوى منبر الخطابة من لا يقدره فيدخله في ورع وخشوع . أو ليس الخطيب يعرض عقله ؟ أو ليس الخطيب يقف في مواقف جبايرة العقل البشري ؟ أو ليس يخوض في حديث الوطنية والقومية ، ويتكلم في شؤون المصلحة العامة ؟ ولكن دعاة الثروة وأبطال التهرج يرقونه في غير خوف ولا وجل ، بل لا يتهيبونه على الإطلاق فيندفعون فيه إندفاعا ، حتى ليحرق فيهم قول أحد رؤساء المجلس النيابي في فرنسا وقد رأى نائبا متعجلا يندفع الى المنبر في غير دوره فناداه : « إن الناس لا يدخلون هنا كما يدخلون في طاحونة ! »

عرف كبار الخطباء الخوف في موقف الخطابة ولبثوا طوال حياتهم يعرفونه . كان «ميرابو» يبدأ خطاباته بصوت متهدج من أثر الاضطراب النفساني ثم لا يلبث أن يكون قوة من قوى الطبيعة يهدر كالبحر وينفجر انفجار البراكين . وظل «والديك روسو» يعاني أشد ألوان الاضطراب الجثماني في موقف الكلام ، سواء في منصة المحاماة ، أو منبر البرلمان ، وهو هو المحامي المدره ، والخطيب البرلماني الفذ . بل إن «لابوري» ، الملقب بمارد المحاماة ، قد اعترف أن الاضطراب لديه ، غداة الدفاع في قضية هامة تثير شعور الرأي العام ، كان يصل الى حد الحمى ، فإذا وقف للدفاع ظل دقائق لا يكاد يعي مايقول ، ثم لا يلبث أن يتدفق تدفق السيل .

فلا يخف أحد من الخوف الذي يعترى الخطيب في موقف الخطابة . فهو شعور وقي يمكن التغلب عليه ، وهو إحساس برهبة الموقف يوحى للخطيب بأجل الخواطر وأسماها . ومنبر الخطابة امتحان للضمير أولا وللواهب والملكات ثانيًا ، وليس يطلب من الخطيب إلا الإخلاص ، وأن يكون خطيبا لا مثالا يلقي بشعوره قطعاً حية نابضة ، وأن لا يكذب على الله وعلى نفسه ، وعلى الناس .

ليس خطيباً من يتكلم في كل موضوع ، ويخوض في كل مسألة ، فذلك شأن المهرج الذي يتكلم دون دراسة أو بحث ، وإنما الخطيب من إذا تكلم تكلم عن فهم ، إذا تحدث تحدث عن علم وعلم الناس منه جديداً ، ويشعر نفسه الاحترام لمنبر الخطابة فلا يرتقيه إلا بعد تأهب واستعداد .

قد لا يكون الخطيب أعلم من سامعيه ، وقد لا يكون أذكى منهم ، ولكن إذا توفر على دراسة مسألة بعينها ، أو موضوع بذاته ، استطاع جل سامعيه إن لم يكن كلهم أن يجدوا في الإصغاء اليه فائدة ومتمعة عقلية .

وبعض الخطباء ، كى ينتزع التصفيق والانتجاب ، يعمد إلى التحكك بأسماء الشخصيات المحبوبة من الشعب ويتمسح في أقوياء الساعة ، وبعضهم رغبة في استدرار عطف الألف والحناجر يلجأ إلى الضرب على نغمة الوطنية والقومية ، ويصطنع المصارعة مصارعة الأقوياء ، ويتكلف المناضلة مناضلة أحباب الجبروت ويتبدى فى بطولة دون كيشوت فيحارب طواحين الهواء ، ويختال فى ثياب تتراران دى تاراسكون فيصارع الأسود ويصرعها . لئن كان هذا يستساغ من الخطيب الشعبي فهو ليس بمستساغ من الخطيب البرلمانى الذى يجب أن يزن ألفاظه وعباراته ، وأن يبحث فى سبيل المصلحة العامة لا فى سبيل الظفر بالتصفيق والهلثاف .

وفى ميدان البرلمان ، كما فى كافة ميادين الحياة العامة ، تشهد صراعا بين الشيوخ والشبان ، تارة عنيفا ، وطورا ليناً ، ومرة جهره ، وأخرى فى الخفاء . فالشبان يرحبون بكل جديد ، والشيوخ يحاولون الاحتفاظ بكل قديم . والأولون تحفزهم فورة الشباب ، وروح الطموح المتوثب ، إلى بلوغ عليا المراكز . والشباب لا يعرف العقبات ، ولا يعترف بالمصاعب ، إلا حين يصطدم بها . والآخرون يدافعون عن مراكزهم دفاع المستميت ، وقد يسترون هذا للدفاع بسنار الرغبة فى دفع أخطار الاندفاع ، ودرء غوائل التهور ، التى تبدو من الشبان ، والتى قد تجر الكوارث على الأمة . وهذا هو منشأ الصراع الظاهر والخفى بين الشبان والشيوخ .

ويؤمن الشبان إيمانا عميقا بأن البواهر والملكات ، والفرصة المتاحة حقها . وأن من حقهم أن يفسح الشيوخ أمامهم الطريق حتى يبلغوا الغاية . ويرى الشيوخ أن الشبان متعجلين وأن الزمن يلزمهم للنضج والتجارب .

ترى شبانا تغلى نفوسهم بالطموح ، فيتحرقون شوقا إلى اليوم الذى يبدأون فيه أن يشقوا طريقهم فى الحياة وإلى أن تكون أسماؤهم وأعمالهم ملء الأفواه والأسماع . والذى يعطى لنا صورة صحيحة صادقة عن ذلك الطموح الوثاب موقف الزعيم الشاب مصطفى كامل إبان الدراسة ، وقول جمبئا وهو طالب إلى والده : « إن لسانى يلتهب ... ! » أى شوقا للخطابة .

والشبان فى البرلمان يتوثبون على منبر الخطابة ، ويحسبون أن باكورة خطبهم ستكون أقوالا خالدة فى التاريخ ، والشيوخ قد لا يكتفون الرغبة فى إغراق هؤلاء المتوثبين فى اليم الخطابى والسياسى ، ولا شك أن البقاء للأصلح كما هو الحال فى التنازع بين كافة الأحياء .

وعلى الشاب الذى يخفق مرة بل مرات أن لا يجد القنوط سبيلا إلى نفسه ، بل يعاود الكلام الكرة بعد الكرة ، كلما وجد طريقاً وكلما أجاد التأهب له ، مادام يأنس فى نفسه الاستعداد الخطابى ، فلم يبدأ كل كبار الخطباء حياتهم الخطائية بداية باهرة ولا حسنة ، بل منهم من كانت أقواله تثير الضحك ثم ما لبثت خطبهم المدوية أن ملأت أذن التاريخ ، وتوارثتها الأجيال .

حقاً إن على الشيوخ أن يعاونوا الشباب على ارتقاء درج السلم حتى يبلغوا القمة بدل أن يتعلقوا بأرجلهم فيمنعوهم من النهوض والانبعاث ، فتلك سنة التطور التاريخى وهذا هو الضمان لرقى الشعوب ، ولكن على الشباب من جانبهم أن يقدرُوا حسن النية عند فريق من الشيوخ ، ويحسبوا حساب سوء النية لدى طائفة أخرى منهم . ومعادن النفوس تختلف ، والنجاح فى الحياة الخطائية مكفول لمن يقدر كافة الفروض والاحتمالات .

ولعل أغلى نصيحة تقدم للخطيب الناشئ بل لكافة الخطباء أن يغالبوا شهوة الكلام فى نفوسهم ، وأن يلتزموا جانب الإيجاز فى القول . فمن أسف أن الصمت عند كثير من البرلمانيين ، من أخس المعادن ، على حين أن الكلام من أثمن الجواهر وأغلاها . والإسهاب يثير الضجر فى النفوس . والإيجاز يحجب إليها الاستماع . والخطباء الفطاحل الذين ملأت أسمائهم الأفواه والاسماع كانوا يلتزمون الإيجاز .

صحيح أن عرض الميزانية ، أو بسط السياسة العامة الداخلية أو الخارجية ، أو عرض مشروع معاهدة أو اتفاق دولى للتصديق ، أو تقديم مشروع هام يتعلق بحياة الأمة السياسية أو الاقتصادية ، أو الاجتماعية ، قد يحتم الإطالة فى الشرح والبيان . ولكن على كل حال ينبغى تفادى التكرار والإسهاب فى تبيان الواضح ، وتركيز الأفكار ، وتجنب الضرب فى ييـداء الاستشهادات التاريخية ، والقصد فى إيراد الأرقام ، والإحصاءات . ولم يستطع الخطيب المقتدر أن يركز أفكاره ويقول فى ساعة واحدة !

وحسن الإصغاء قد يغرى الخطيب بالتدفق والإسهاب . على أن للصبر والاحتمال حداً ، والطاقة البشرية على كل حال محدودة ، ومن أطال لم يأمن إشاعة السأم فضلاً عن التورط فى الزلل .

إن إلقاء بيان وزارى ، أو الادلاء بتصريح ، أو تلاوة تقرير أو وثيقة ، كل أولئك قد يضطر الخطيب للقراءة ، ولكن على كل حال القراءة الطويلة مملة ، وأدعى من ذلك إلى الملل الإلقاء عن ظهر غيب والتوسل بالرياء الخطابى إلى الخديعة البرلمانية ، والبرلمانيون لا يغتفرون لمن يخدمهم بحال من الأحوال ، وخير للخطيب أن يسقط قناع الرياء عن وجهه ويتلو من ورقة مكتوبة فذلك خير له من الامعان فى الخداع .

والخطيب البرلماني الذى يأنس فى نفسه القدرة على الارتجال ينبغى له أن يجعل نصب عينه دائماً كلمة « ميرابو » : « إني » أرى كى يستطيع الارتجال فى موضوع ، أنه يجب البدء بمعرفته معرفة جيدة .

وعلى ذكر خطيب الثورة العظيم يحضرنا أن خصومه قد اتهموه بأنه لم يكن إلا بوقاً ينفخ فيه ، وصحيح أن من الحقائق التاريخية أن كثيرين كانوا يحضرون لميرابو خطبه ، وقد يكتبونها له ويتولى هو إلقاءها فى المجلس . ولكن كل هذا لا يقدح فى مقدرته الخطابية ، فلقد كان ينوء تحت أعباء المشاغل السياسية ، ويرزح تحت أثقال الحياة إلى حد أنه لم يكن فى طاقته ، بل لم يكن فى وسع أية طاقة بشرية ، أن تنهض بكل تلك الأحمال الجسام ، ولو اقتصر الأمر على جهده وحده لما أنتج كل تلك الروائع ، ولما أنجب كل تلك المبادئ السياسية العالية . ومن من العطاء لا يكون له مساعدون ومعاونون إذا أحسن اختيارهم ، ووفق فى تدريبهم جعلوا إنتاجه للبلاد أضعافاً مضاعفة ؟ ثم من من كبار الخطباء المثقلين بالمهام السياسية يستطيع أن يكتب كل خطبه ؟ ليس العيب أن يلجأ الخطيب العظيم إلى من يعاونونه فى درس المسائل التى تطرح على بساط البحث البرلماني أو السياسى ، وإنما العيب كل العيب أن يغير على تراث غيره فيدعيه لنفسه .

على أن ميرابو كان هو الروح الملهمة ، والرأس المفكرة ، الذى يرسم خطة الخطابة ، ويضع المبادئ التى ينبغى أن تكون عمادها ، ويشير بالأفكار والآراء التى يجب أن تتضمنها ، حتى إذا تناولها ، فهم بإلقائها فى قاعة المجلس ، طبعها بطابع شخصيته حتى تصبح وليدة تفكيره ، ونتاج عقليته ، وتنسك لمن يزعمون بنوتها لهم .

وما كان خطيب الثورة العظيم يسمو على نفسه ويصبح غير قابل للمقارنة والموازنة إلا حين يكون غير مدين لأحد بما يتدفق به . فقد كانت مواقفه الارتجالية الحافلة بروحه الملهمة تذكى

نيران الحماس بين جدران المجلس الوطني . وهناك تتجلى عبقرية الخطابية ، ويعترف خصمه « برناف » بأنه لم يكن أحد ليلبغ شأوه .

وما خاتمة شجاعته وسط العواصف يوماً ، ولا خذلته بديمته الحاضرة ساعة ، ولا نالت منه المقاطعات منالا . وإذا حمى وطيس الجدال في الجلسة حول مسألة قومية هامة فأمطره حزب اليمين وإبلا من الشتم ودعوه بالمفتري ، والدساس ، والفاسق ، والشرير ، توقف عن الكلام برهة ، فألقى نظرة رهيبة هائلة على أولئك الذين حاولوا أن يلطخوه بأوحال السباب قائلاً لهم في رفق ولين ، وفي تهكم وازدراء : إنى لا تنتظر ، يا سادة ، حتى تستنفد كل هاتيك اللطائف . ولو استفرغ حزب اليمين على خطيب من حزب اليسار عشر معشار ذاك السباب ما استطاع أن يمضى خطوة في سبيل الكلام .

وكما ينبغي تخير براعة الاستهلال في الخطابة البرلمانية ، كذلك ينبغي انتقاء براعة المقطع ، فالأولى تغرى بالسماع ، وتحمل على الاصغاء ، والثانية تمكن من كسب الثقة والتأييد . ومن حسن السياسة أن يتجنب الخطيب البرلماني الاستشهاد بأقوال الغير قدر المستطاع . فالبرلمانيون يودون أن يعرفوا آراء الخطيب لا آراء غيره ، والتلاوة تشيع السأم في النفوس ، وقل بين الخطباء من يحسن التلاوة ، وقل بينهم من يجيد الاستشهادات التاريخية ، وإذا كانت الرغبة من الاستشهاد متجهة إلى تعزيز الفكرة بمن يعتبر حجة ، وتأييد المبدأ بمن يعد ثقة ، فإن عدم التوفيق في الاستشهاد قد يهدم الفكرة الصالحة ، وقد ينجح البرلمانيون إلى اعتبار فزع الخطيب إلى كبار المفكرين ، واستصراخه بعطاء التاريخ ، وهنا في الحجة ، وقتوراً في الإيمان بالمبدأ .

ومن الحكمة السياسية أن لا يسرف الخطيب في تأكيد إخلاصه وحسن نيته ، وأن يقتصد في تأكيد أنه في أقواله يرمى إلى تغليب القومية على الحزبية ، وأنه يسمو بالسياسة العليا للدولة فوق شهوات السياسة الحزبية ، أو أن حزبه لا يعارض للمعارضة بل إن معارضته بريئة نزيهة ، وأنهم بريئون من تهمة السعي في إجلاء الوزارة عن كراسيها واحتلال تلك الكراسي من دونهم . فالإسراف في تأكيد الإخلاص قد يحمل على الظن بان الإخلاص مشوب ، والإعلان عن النزاهة السياسية قد يحمل على أن تلك النزاهة ليست فوق كل الشبهات .

وعلام التأكيد بأن الخطيب لا يبتغي وجه الوزارة وإنما يبتغي وجه الله والوطن ،
والوزارة غاية كل سياسى يرى في نفسه الكفاية لأن يملأ كرسيها ويحتمل أعباءها ومسئولياتها .
بل قد تكون الوزارة ضريبة يجب أن يؤديها الوطنى الكفء لوطنه ؟ وفيه إسهاد الأرض
والسما على أن حزب أو أحزاب المعارضة لاتعمل على تنحية الوزارة القائمة عن مقاعدها
والحلول فى الحكم محلها ، والانتقال من المعارضة إلى الحكم هو بمثابة الانتقال من نطاق
النظريات ، إلى دائرة العمليات . والحكم هو الذى يطوع للسياسيين الفعاليين لا القوالين أن
يحققوا برامجهم فى الإصلاح السياسى والاقتصادى والاجتماعى ، وقد يكون الفرار من تبعات
الحكم جريمة سياسية من الدرجة الأولى ، وقد يكون القائمون فى الحكم مفسدين فى الأرض ،
ومهددين لسيان الدولة ، وقد يكون ما بهم من عجز وقصور وإفلاس مدعاة لجر النكبات
والكوارث على البلاد ، ففيم إذن ترك أمثال هؤلاء يسرحون فى الحكم ويمرحون والقسم
بأغلظ الأيمان أن المعارضة لاتبتغى إسقاط الوزارة لتحل محلها . هذا رياء سياسى لاشك فيه .
وخير للمعارضة أن تجهر بأنها تريد إجلاء الوزارة القائمة فى الحكم لأنها أفسدت أو أفلست ،
وأنها ، أى المعارضة ، على تمام الأهبة لاحتمال التبعات وتحقيق وجوه الإصلاح .

ليست السياسة فن الكذب كما زعم المبطلون ، وإنما الصدق جوهرها كما هو جوهر الحياة
كلها ، والنزاهة والاستقامة من ضروراتها كما هما ضرورات كل شيء .

ولقد درج بعض الحكومات وأنصارهم على اتهام من يهاجمونهم بأنهم يبتغون الحكم ،
رجاء أن يفلوا من عزم المعارضة ، وأن يلقوا ظلال الشك على نواحيها ، وأن يستروا سوءاتهم
فى إدارة الشؤون العامة . وهذا الاتهام سلاح مفلول إذا ملكت المعارضة من الشجاعة الأدبية
ما يمكنها من الجهر بأنها حقاً وصدقا تسمى للحكم لتحقيق برنامج قومى ، وأن المعارضة لتستطيع
أن تخيب ذلك السهم المصوب إليها ، وترد كيد الحكوميين فى نخورهم إذا هى أعلنت على رؤوس
الأشهاد فى غير موارد ، أنها لاتسمى للحكم ، ولكن الحكم يسعى إليها ، لإصلاح فاسد ،
وتقويم معوج ، وإنقاذ البلاد من براثن الفوضى والطغيان .

ولسنا فى الحق ندرى لم تتبرم الوزارة القائمة فى الحكم بقيام معارضة قوية أمامها فى المجلس ،
والمعارضة تحفز الى العمل ، وتتأى بالحكوميين عن التورط فى الأخطاء وما هو فوق الأخطاء .
والإنسان بطبيعته ينجح الى الكسل والتراخى ، والنفس البشرية نزاعة الى الاثرة والاستبداد ،

وما ينجيها من التورط في كل أولئك إلا المراقبة الحية اليقظة . وقد تكون المراقبة النشطة السوط الذي يلهب المتوانين ، والمنبه الذي يحرك الغافلين . وحتى المعارضة المغرضة تؤدي تلك الخدمات كلها ، والسياسي الحق هو الذي ينادى بأنه لو لم توجد المعارضة لخلقها خلقاً ، وما يقبرم بالمعارضة البريئة النزيهة الا المرييون الذين يخشون لقاء الضوء على أعمالهم المريبة . والعاجزون المفلسون الذين يفرقون من افتضاح عجزهم وإفلاسهم .

وإنه لاتهم رخيص أن تعيا الحكومة بأمر المعارضة فتتبرع لها بتهمة التجرد من نزاهة القصد ، وشرف الغاية ، وإنما المسألة هي : هل نقد المعارضة في ذاته حق أم غير حق ؟ وهل أقوالها في ذاتها صواب أم غير صواب ؟ وهل عمل الحكومة محل للنقد والتجريح ؟ وهل إدارتها للشئون موسومة بميسم العجز والقصور أم لا ؟ .

قد يكيل الوزراء التهم بغير حساب ، وقد يرسل أنصارهم الشكوك جزافاً ، وقد يلتقي أشياعهم القول على عواهنه ، وكل أولئك رغبة في نقل ميدان المناقشة ، وتحزيب الأنظار عن مواضع النقد ، ومواطن الضعف . وخطباء المعارضة الذين لا تعوزهم اللباقة هم الذين يستطيعون أن يحصروا الجدل في دائرته الصحيحة ، فيكشفوا عن وجوه النقد ، ويسلطوا النور على مواطن الشبهات ، ويهدموا من الوازرات ما تستحق الهدم ، ويبنوا على أنقاضها حكماً صالحاً ينهض بالامة .

لعل الجوى البرلماني هو الجوى الوحيد الذي لا يصلح له مقياس . فقد يقبل الخطيب وهو مزود بالمعلومات ، مزود بالوثائق وإذا به يخفق أيما إخفاق . وقد ينقلب الصفو عاصفة ، وقد تكون العاصفة سلاماً . وقد يتقبل العضو وليس في عزمه الكلام ، ثم يجد حادث يكرهه على التدخل الفجائي فإذا به ينتزع إعجاب المجلس ويبلغ قمة المجد الخطابي . ولا شك أن مخرجي المسرحية البرلمانية يلعبون في الغالب أهم الأدوار .

والخطيب البرلماني الموفق هو الذي يدرك أن البرلمانيين جماعة مثل كل الجماعات فيخاطب شعورها أكثر مما يخاطب عقولها ، أو يخاطب العقل والشعور معاً

وخطيب الحكومة غير خطيب المعارضة . والرجل في الحكم غيره خارج الحكم . وما أصدق قول ميرابو : « إن منصب الوزارة يجمع — من الرجل رجلاً آخر . فيجبهه بفضائل لم تكن به ،

ويزوده بنقائص كان بمنجاة عنها . واليعقوبيون الوزراء ليسوا وزراء يعقوبيين ، فما من شك
أن حتمال المسؤولية يجعل الوزير يطلق التطرف ويعتزل الخيالات ، ويزن الأقوال والأعمال .
وإذا لم يكن الخطيب البرلماني أعمى اللسان يضرب كالثور الهائج في حانوت خزف فانه يصل
إلى كثير من أهدافه السياسية ، وإذا كانت الخطابة البرلمانية مؤسسة على الاخلاص ، مرتكزة
على العلم ، فانها تسمو بصاحبها إلى قمة المجد الخطابي والسياسي

الصحافة

في حرب السياسة ، تساهم الصحافة بأكبر نصيب ، كأوسع ميدان لها وأقوى سلاح من أسلحتها .

والتطور الذى شهده العصر الحديث فى ازدياد شدة وعنف النضال السياسى ، قد صاحبه تطور فى قوة الصحف واشتداد أثرها .

وفى ميدان الصحافة ، كما فى ميدان القتال ، هجوم ودفاع وضرب مكشوف وخدعة مستورة وأدوات للصراع مشروعة تقرها قوانين الحرب ، وغيرها محرمة يمجها الشرف . ولا تبيحها الوطنية الصادقة .

ويجول لدوائر صاحبة الجلالة أن يشيدوا بقوتها ، وعظم أثرها . والحق أن ليس من الحكمة السياسية أن ننزلها من فوق عرشها . ونغض من قدرها ، أو نفتقص من أثرها . فقد تكون بحق المدرسة التى يتلقى الشعب فيها تربيته السياسية ، ومن فوق منبرها قد تنحدر المبادئ والتعاليم التى تكون رأى العام . وعلى صفحاتها يقوم المرصد العام الذى يرصد الحوادث والأحداث الداخلية والعالمية التى تؤثر أياً تأثير فى رقى الأمة ونهضتها . أو تهز كيائها القومى عنيف الهزات . وقد تكون العين اليقظة التى ترقب القائمين فى الحكم ، والذين يتصدون للمسائل العامة . وقد تكون المعلم الخلقى الذى يسهر على الأخلاق العامة وهى التى تنافع عن العقائد وتكافح الاستبداد . وتدافع عن النظم السياسية . وترفع راية الإصلاح . وتدود عن المهضومين وتناضل فى سبيل الحريات السياسية — وعلى الجملة هى التى تعمل على نصرة الحق والعدل . ودفع الأمة فى طريق الرقى المنشود .

على أن مسألة الصحافة ، ككل المسائل الانسانية ، لها جانبها المضى ، وجانبها المظلم . وليس ينبغى أن يذهلنا الأول عن الثانى . فواجبة الحقائق خير من اللف والدوران حولها . ومن يغفل جانب الخطأ أو النقص خلىق أن لا يحقق وجوه الإصلاح . فالشعور بالفساد هو أول مراتب السير فى طريق الكمال .

من ذا الذى يستطيع أن ينكر أنه بفضل قوة الصحافة ، وتعدد أصواتها ، ونفوذها إلى

كافة طبقات الشعب ، أمكن لكثير من الأمم أن تثبت قدم حريتها في الداخل ، وتحقق استقلالها في الخارج .

في هذا الصراع الطويل بين الحرية والاستبداد في داخل الأمم ، رأينا الصحف تنضم إلى معسكر الأحرار ضد معسكر المستبدين . ولكم استهان حملة الأقلام بالمشانق والسجون والمنافي وظلوا يجاهدون حتى ظهرت الحرية على الاستبداد .

وفي ذاك الكفاح ، العنيف الحاد ، بين الغاصبين والمغضوبين ، كم شهدنا الكتاب الأحرار مسترخين كل تضحية ، يناضلون حتى خفقت راية الاستقلال فوق ربوع البلاد .

وما يزال للصحافة فضلها . ولكن إلى جانب تلك الصورة الزاهية ، وجدت ، مع الأسى ، في العصر الحديث صورة سوداء قائمة . فأصبح العالم يسمع ويتأذى بـ « صحف الأفاعي » ، « الصحف الصفراء » ، و « قرصان الصحافة » ، و « معامل الأكاذيب » ، و « أبواق المفتريات » و « أدوات التشهير » ، إلى آخر ما هنالك من الأوصاف التي يخلعها العالم المتقرز من الصحف التي تتجر برسالتها . ولعل موجة المادية التي طغت على العالم ، في الزمن الأخير ، هي التي عصفت بروح الصحافة ، وجعلت بعضها ينحدر إلى أعماق هاوية الفساد ، ومن الخير أن يعمل المصلحون على انتشالها من وهبتها حتى تؤدي رسالتها على أكمل وجه .

لقد كان الحكماء ، في الماضي ، ينادون بوجوب أن يكون المجتمع السياسي محدوداً بمقدار المدى الذي يبلغه صوت الخطيب . ففي هذه الصورة يمكن للبصاليح والقائمين بالأمر أن يبلغوا أمانهم وأوامرهم إلى جمهور المواطنين وأن يتعرف الأولون لرغبات الآخرين . أما وقد اتسع نطاق الصحافة في العصر الأخير ، وأمسست تستطيع أن تنقل مختلف الأنباء إلى أقصى أطراف الدولة لا بل تنقل إلى قرائها صورة لما يجري من الحوادث والأحداث على المسرح العالمي ، وباتت في متناول كل الطبقات ، ويقرأها الغني في قصره ، والفقير في كوخه ، كما يتصفحها العامل وهو ذاهب إلى معمله ، والفلاح وهو يختلف إلى حقله ، نقول أما وقد بلغت الصحف هذا المدى من الذبوع ، فقد باتت في وسع الشعب بأسره ، إذا بحيث منه الأمية ، أن يدرك كافة المسائل السياسية التي تضطرب بها بلده ، ويضطرب بها العالم ، والتي تهمة وتهم بلاده في حاضرها ومستقبلها .

نعم ، إن منبر الصحافة ، كمنبر الخطابة ، أصبح مصدراً للعلم ، ومبعثاً للشعور . مع هذا الفارق وهو أن قراء الصحيفة أوفر عدداً بما لا يقاس من الذين يخفون لسماع الخطيب ، اللهم الا أن يكون المذيع ، ومكبرات الصوت وسيلة الخطيب إلى عدد عظيم من السامعين قد يربو على قراء الصحيفة .

ولقد انعقد إجماع علماء الاجتماع والسياسة على أن الصحافة لا تنهض بعبء رسالتها إلا إذا أطلقت لها الحرية . ومن أجل ذلك رأينا تلك الحرية مكفولة في جميع الدساتير العصرية . صحيح أنه قد مرت بالصحف فترات سوداء تقيد فيها حريتها ، ويحد من نشاطها ، بل قد يخضعها الطغاة والمستبدون للرقابة المتعسفة ، والتعطيل الإداري التحكيمي ، بل قد ينجحون بها إلى التكميم . على أنها لا تلبث أن تكسر القيود وتعود إلى حرية الفكر .

وشعار الحكومة الصالحة ينبغي أن يكون : دع الحقيقة تتغلغل بين طبقات الشعب جميعاً . فالحقيقة ليست احتكاراً لطبقة ، ولا وقفاً على طائفة ، وحتى الحقيقة الرسمية لا وجود لها إلا في خيال المستبدين والمنطعنين . بل الحقيقة كالهواء والضياء ملك للجميع . نعم ، اترك الحقيقة تصل إلى كافة طبقات الشعب ، واطرك الناس يجادلونها بحرية ، فيبددون الأوهام التي تكتنفها ويجردونها من كل شائبة تشوبها ، دع الناس على تلك الصورة ينصلح حال الأمة ، وتمشي في طريق الرقي بأوسع الخطوات .

ومبدأ بقاء الأصلح ينطبق على الآراء والمعتقدات ، كما ينطبق على عالم الأحياء . وفي المعترك بين المبادئ المتطرفة ، والمبادئ المعتدلة ، ومذاهب البناء ومذاهب الهدم ، يتلاشى الخيال ولا يبقى الا ما ينفع الأمم .

والحقيقة باتت البحث لا بنت الصمت والجمود .

قد يرونا أن نرى زمناً ليس فيه شيء أخفى من الحق ، ولا أظهر من الباطل . ولكنها فترات تمر بالإنسانية المتعثرة في طريقها إلى الكمال ، تطول تلك الفترات أو تقصر ولكنها لا تدوم ، ولا تلبث الحقيقة أن تنهض من كبوتها ، فتشع على الناس جميعاً .

وهل من شك في أن الصحافة الحرة موصل جيد للحقيقة .

قد يترخص بعض الصحفيين في ضمائرهم فيغشون الحق بالباطل ولكن المنافسة بين الصحف

وقيامها بعضها بمثابة رقيب على بعض ، كل أولئك كفيل بأن يمزق قناع الرياء عن وجه الباطل فيفتضح وينفض الناس من حوله .

ومهما يكن من شيء ، فالشعب في النهاية قادر على التمييز بين الحق والباطل .
قد يجر التعرير والتضليل الشعب الى الخطأ . ويجعله يتنكب الصواب حيناً . ولكنه لا يلبث أن تقال عثرته ، ويمشى في طريق الحق ، وحرية الصحافة خير على كل حال من تقييدها كفضل الحرية على الاستبداد ، والنور على الظلام .

لقد كتبت الصحافة صحائف خالدة في تاريخ الجهاد الانساني في سبيل الحرية والكرامة . فأعملت معاولها في تقويض صروح الاستبداد ، وانتزعت الحرية من بين براثن الغاصبين ورفعت الغطاء عن كل سياسة هوجاء تحدوها الأنانية ، حتى سلكت الشعوب طريق الحرية والكرامة . ولكم حركت الجماهير النائمة الخاملة فهبت من رقادها تشعر بكرامتها ، وتطالب بحقوقها وعلى صفحاتها ، برزت إرادة الأمة ، وتجلت قوة الرأي العام ، في الساعات العصيبة ، التي تجتازها كل الأمم في تاريخها بين الحين والحين .

ولكم ظهرت الحق ، وخذلت الباطل ، وبفضائها انتصر الحق الأعزل على الباطل المسلح . ولكن إلى جانب تلك الحسنات قد اكتشفت حياة الصحف مصاعب ، وانطوت صفحاتها على أخطار ، لم يكذب تنبيه إليها أحد في بادئ الأمر ، أو أنها لم تبرز إلا في العهود الأخيرة أو أن التحمس لحرية الصحافة في مستهل عهد الانسانية بها ، قد حجب جل أو كل سوءاتها ، فلم ير الناس إلا حسناتها .

قد تكون الصحف أصوات الحق يرفعها المصلحون ، وقد يكون بعضها أبواق الباطل ينفخ فيه المبطلون .

وقد تكون بشير السلام يرفرف على العالم ، وقد تكون نذير الحرب تضطرم نيرانها . والاتجاه للجماهير لتوجيهها بواسطة الصحف يأخذ صوراً مختلفة ، ويجرى لأغراض متباينة . فالحكومة المستبدة لها صحفها الناطقة برأيها ولسان حالها كما يقولون ، قد تقول تلك الأبواق

الحق ، ويختلط الحق بالباطل ، ولكن المصدر الذى يغذيها ، يلقى ظلالا من الشك على كل ما تقول وتكتب .

لقد كان بسمارك يلعب لعبة غير مكشوفة واتاه النجاح فيها إلى حد كبير ذلك بأنه كان يكسب بأى شكل الصحف المعروفة بأنها غير موالية للحكومة ، فيسخرها لنشر البيانات والتصريحات حتى يمكن أن تصل إلى الجماهير فى أوسع محيط وأن تسيغها الجماهير وتضمها ، فكان هذا التسميم للحقيقة سبباً لأن تطلق الناس على تلك الصحف التى جعلت الرياء دينها : «صحف الأفاعى» وظهرت فى ميدان الصحافة صحف ديدنها التطرف ومهاجمة كل ما اصطلىح الناس على أنه دعائم النظم السياسية والاجتماعية والاقتصادية . ولقد أمعن بعضها فى التطرف إلى حد تبرير القتل السياسى .

إن الحكومة التى يتسع صدرها لمثل هذا التحريض ، مخافة أن يتهما خصومها بالبطش بحرية الصحافة ، لهى حكومة تنكر وجودها ، وتهدد النظام السياسى والاجتماعى ، لا بل تطلق الفوضى من عقالها ، فلئن صح أن تسمى هذه حرية فهى حرية الفوضى لا محالة ، وما كان لقبلة الفوضى ، أو مسدس القاتل ، أن يكسر قيда ، أو يشع نوراً .

وبدأت بعض الصحف المصطبغة بصبغة الاشتراكية . والتى تنزع نزعة المبادئ المتطرفة ، كالشيوعية مثلاً ، فى بلاد الغرب خاصة ، على إثارة حرب الطبقات ، وتاجيع نيران الثورة الداخلية أو العالمية ، رجاء هدم النظم الحاضرة التى تفيض جوانبها بالظلم واستعباد فريق لفريق . وتسخير طائفة لتحقيق أهداف طائفة أخرى ، واسترقاق رأس المال للعمل ، نقول يرتجون أن يهدموا تلك النظم العتيقة البالية ، وأن يقيموا على أنقاضها نظاماً تنعم الناس فيها بالسعادة ، لا بل يمنون الناس بالجنة فى الأرض .

والصحف الرخيصة جعلت همها إشباع فضول الجماهير بنشر صفحات تفيض بأخبار الجرائم ، وبالتشهير بنشر الفضائح ولو كانت مآسى خلقية ، عائلية ، لأنها لا ترمى إلى إصلاح فاسد ، أو خدمة مصلحة عامة وإنما تبتغى المال تبتزه من أى سبيل .

وإذا كانت حياة السياسي العامة ملك الجميع ، فإن حياته الخاصة ينبغي أن تبقى حرماً مقدساً لا ينفذ إليه أحد ، فإن صحف التشهير التي تضع أنفسها في كل شيء ، لا تتورع عن أن تتناول حياة السياسيين الخاصة بالتشهير .

وصحف لا تنقد ، ولكن تسب وتمعن في السباب ، وتفتري وتوغل في الافتراء ، وتلك سبيلها لا يتراز المال .

وصحف تمزق الأعراض السياسية لعطاء الدولة ، لأن التهديد والوعيد هو سبيلها إلى تحقيق الربح الحرام .

ليست هذه حرية ، وإنما هي إباحية في أسوأ مظاهرها ، وشر معانيها . ومن حق الأفراد على الدولة أن تعصمهم من أن يفرقهم الأفاقون في طوفان من المفتريات . سيقولون أن القانون ، يقطع الألسنة الوالغة ، ويقصف الأقلام الجاحمة ، ولكن البسطاء هم الذين يقعون تحت طائلة القانون ، فأما الأفاقون متحجرو الضائر فليدهم كثير من الوسائل ليفلتوا من قبضة العدالة .

وشهوة الافتراء في أعماق الطبيعة البشرية ، فكما كانوا ، في العصر القديم ، يجمعون الرومان في حفلات عامة ليشهدوا الأسود الجائعة تطلق على الأسرى - فكذلك نرى جمهرة القراء في العصور الحديثة يجدون سلوى حين يتابعون حملة صحفية يشنها صحفيون اجراء على فريق من رجال السياسة ولا يكلف عامة القراء أنفسهم مشقة البحث هل تلك الحملة صادقة ، أم أن سداها ولحمتها الكذب .

وسرعة التصديق ، وسرعة النسيان ، والكسل العقلي ، وانعدام ملكة النقد ، وتلك هيميزات الجماعة بصفة عامة ، تجعل افتراء المفترين سهل النفاذ إلى عقلية الجماهير .

وإنك لتذهب في العجب كل مذهب حين ترى رجلاً ، تظنه العقل مجسماً ، وتحسبه الحكمة قد تمثلت إنساناً ، يصارحك بأن الصحف جعبة أكاذيب ثم لا يلبث ذاك العاقل أو المتعاقل أن يقص عليك أنباء الحملة التي يوجهها أحد الصحفيين لرجل من رجال الدولة ، والتهم التي يزجها إليه بغير حساب ، فإذا كان هذا هو شأن الرجل العاقل أو المتعاقل فما بالك بعامة الشعب أو رجل الشارع .

والسكلام المطبوع سحر أى سحر ، فترى الرجل يروى لك خبراً ثم يقسم جهد يمينه أنه الحق الذى لامراء فيه ، ويدلل على صحة ذلك بأن الجريدة قد روته ونشرته ، ولو علم المسكين كيف تطبخ بعض الصحف لما صدق من قولها حرفاً واحداً .

وللصحفي البارع الفوسيلة كى ينحدر إلى مكان الاقتناع بل محل اليقين من نفوس السذج دون أن يناله القانون بعقاب على أنه إذا كان للعدالة أن تهوى بيدها على رؤوس قرصان الصحافة تهشمها ، وعلى أيدي المفترين تقلم أظافر الشرفها ، فليس للحكومات أن تتخذ شرور نفر ذريعة للبطش بحرية الصحافة الحرة وإلا كانت حكومات مستعبدة ، ففساد العضو يتطلب البتر ، وليس الأجهاز على الحياة طريق البرء من الداء

أن من المؤلم حقاً أن توجد صحف لا تتورع عن أن ترفع إلى القمة اشخاصاً لا يستحقون إلا أن تمرغ في التراب جباههم ، وتهوى إلى الحضيض باشخاص جديرين بأن يكون في الذروة مكانهم ، وتلك الصحف الضالة المضللة ، حين تنثر الزهور على رؤوس قوم ، وتلطخ بالوحل قوماً آخرين ، لاتخضع لوحى الضمير ، ولا ما تمليه مصلحة الوطن ، وانما تتأثر باعتبارات شخصية ، وتستلهم شيطان المادة .

وفي الحق أن حرية الصحف اخطارها التي لا يستهان بها . فالمواد السامة تصلح للتطهير ، كما تستخدم للقضاء على الحياة . والمواد المتفجرة ينتفع بها في السلام كما تستخدم في الحروب الدموية . ليس من شك في أن سوء استعمال الحرية من جانب كثير من الصحف في العهد الأخير ، قد جعل التحمس لتلك الحرية يفتر بعض الشيء واليقين المطلق في مزاياها يتزعزع ، ففي كل بلاد العالم ، تضاعف في ميدان الصحافة طوفان الصحف الرحيضة التي تغذى الجمهور اسواء غذاء وأقتله . ولقد اتسع نطاق الصحف اليومية ، والمجلات الأسبوعية ؛ إلى حد أنها تخصص حيناً كبيراً لغير المسائل السياسية . فهل تراها تشغل ذاك الفراغ الكبير بالمقالات الأدبية ، والبحوث العلمية والتاريخية ، والفصول الوطنية ، التي تغرس في النفوس حب التطلع نحو المثل العليا . وبجمل القول هل ترى تلك الصحف تهتم بنشر الوية الثقافة ، ورفع اعلام التهذيب ؟ مع الأسى كلا ! فان أكبر همها ، وغاية الغايات عندها أن تتسلط على هوى أكبر عدد ممكن من القراء ، فننشر

الفصول الطوال في بيان المآسى والمحازى التى تثير فضول الجماهير ، وتنشر الاخبار الضافية عن أروع الجرائم التى تحرك طلمعة الجماعات ، وتشيع أخط غرائزها ، وتلطخ صفحاتها بصور كبار المجرمين والإسهاب فى الكلام عن جرائمهم ، إلى حد قد أغرى ويفرى بعض طلاب الشهرة من أن يطبعوا على غرار كبار المجرمين . وتحسب الناس من الغفلة إلى حد أن يصدقوا أنها تخدم الفنون الرفيعة حين تزين صفحاتها بصور العاريات من النساء ، فى أوضاع مختلفة مشيرة للغرائز ، والحق أنهم يحنون شر الجنائيات على الفن ، وعلى الذوق العام ، ويخدشون الفضيلة ، ويشوهون الخلق ويسفون إسفاً يجعل الجمهور يرتكس فى حماة الفساد .

إن بعض الصحف التى تتبجح بأنها صحف أخبار تعنى أولاً وقبل كل شيء بنشر صور كواكب السينما ، والملاكين ، والسفاكين ، والوزراء . ذلك بأنها تخضع للروح المادى ولو شوهت الذوق ومسخت الشعور ، وأجمرت فى حق الأخلاق العامة .

يشعر دعاة الإصلاح بالآلم الممض كلما شهدوا ذاك الانحطاط فى الأدب الصحفى فى العصر الأخير هو الأدب التجارى فحسب . لم يعد معظم الصحف يحاول أن يرفع الجماهير إلى مستواها ، وإنما ارتضت طائفة أن تهبط إلى مستوى تلك الجماهير . فعلى سبيل التجوز يمكن للصحافة أن تحتفظ بصفة المدرسة لتعليم الشعب . فالواقع أن بعضها قد ظل حقاً مدرسة ولكن لتلقين الفساد .

والخطر الداهم أن القراء وجلهم إن لم نقل كلهم إلا القليل بسيط ساذج يلتمهم كل ما يلقى إليه فى غير وعى عن النافع والضار ، والصحيح والزائف — نادى بأن هذا القطيع الإنسانى البرىء لا يعرف فى أغلب الأحيان الكاتبين للمقالات ولا المورد الذى استقيت منه ، فودة الأفكار ، والأفكار مودة مثل الأزياء ، أن تكون المقالات غفلاً من الإمضاء أو يكون الكاتب مقنعاً ، مع أن الكاتب يعرض على القراء عقله ، فهو حين يبدو سافراً يتخرج ويتورع . لأنه يشعر بثقل وطأة المسؤولية . وإذن فقد لا يعلم جمهرة القراء أن وراء تلك الأسماء المستعارة ، والمقالات العارية من الإمضاء ، ضامراً متحجرة ، وماضياً ملوثاً ، وكائنات الالاميكروسكوبية . وهذا المتخفى والتعجب هو الذى جعل كثيرين من علماء الاجتماع والمصلحين السياسيين يشفقون بما يعتبرونه عدم مسؤولية الصحافة ، ولا تحدثنا حديث قبضة العدالة ، فلدى الصحفى البارع الف وسيلة للإفلات من تلك القبضة .

والخطر كل الخطر أن الصحافة « مهنة مفتوحة » تفتح أبوابها لكل طارق . ففيها الأبطال الذين كتبوا أجد الصفحات في تاريخ البطولة ، وفيها قطاع الطرق الذين يرتكبون أسود الجرائم . فيعجباً كيف يشترط المجتمع في المحامي والطبيب والمهندس والمعلم أن يحمل كل منهم شهادتين ، واحدة تنطق بعلمه ، وأخرى تنادى بخلقه . ثم إن هذا المجتمع لا يشترط في الصحفي الذي يتصدر لقيادة الرأي العام ، والذي ينصب من نفسه هادياً للأمة ومرشداً في شتى المسائل السياسية والاجتماعية والاقتصادية شهادة من علم أو خلق . اللهم إن هذا تناقض صارخ لا يرضى الحق والحقيقة ، وشذوذ يمجح ذوق القومية الصادقة يجب أن يمحى من صفحة التاريخ السياسي .

والآن نسأل : هل الصحافة مشروع تجارى أم مشروع وطنى ؟

يقول الذين يتبعون تاريخها ، ويرجعون إلى تكوينها ونشأتها وطبيعتها انها مشروع تجارى بكل معنى الكلمة تتوافر فيه كل العناصر التي تتوافر في المشروعات التجارية . أو ليست الصحيفة تباع الأخبار ، وتبيع أعمدها وصفحاتها لمن يبتغى الاعلان عن بضائعه أو مصنوعاته . وإذن فالصحافة مشروع تجارى .

وكيف ننكر على الصحفي الشريف أن يعمل على تغطية نفقات صحيفته ، ويسعى لتحقيق بعض الكسب . أو ليس انسانا ككل انسان يبتغى أن يجنى ثمرة عمله . ولا تسكلم عن الوطنية والقومية ، فالوطنية والقومية لا تتطلب حتما ودوما تحمل أعباء الخسارة . ولا تحدثنا حديث التضحية فقد لا يكون كل واحد تمكنه وسائله من احتمال تبعاتها ، والتضحية بطولة ، ومن الإغراق في الخيال أن نطلب من كل الناس أن يكونوا أبطالا . ومن الخير أن نقدر الأمور الإنسانية تقديراً انسانياً .

ليس الخطر أن تباع الصحف أنباءها وأعمدها للإعلان كما يبيع التاجر الشريف بضاعته . وإنما الخطر أن يبيع الصحفي كلامه وصمته أو أن يبيع نفسه لأعداء بلاده . . وليس البلاء أن تكون الصحيفة مشروعاً تجارياً ، وإنما البلاء كل البلاء أن يطفئ فيها الروح التجارية ، على الروح القومية فتجعل همها أن تتملق شعور الجماهير ولا تهديها ، وترجو وجه الربح ولا ترجو وجه الله والوطن .

ولعل الذى يغرى الصحافة العصرية بجمع المال انها أصبحت من الضخامة وسعة المدى بحيث تتطلب نفقات باهظة لا بد من سدها لتعيش وسط التنافس ، وتنازع البقاء ، ولعل الذى

يميل بها إلى تسلط الروح المادية عليها هو أنها أو بعضها أصبح مورداً عظيماً للكسب إذ تدر عليها الاعلانات أخلاف الرزق ، وكلما اتسع نطاقها تهافتت الإعلانات عليها ، وكلما قويت واشتد ساعدها ، ازدحم الناس على أبوابها ، وخطب أقوياء الساعة ودها ليزدادوا بها قوة على قوتهم الموقوتة ، وفتحوا لها خزائن الدولة تعترف منها بغير حساب ، وتعلق الطامعون بأذيالها بغية أن تحقق لهم ، أطماعهم وتشبث الطامحون إلى الحكم بأهدابها رجاء أن ترفعهم على أكتفها إلى كراسي الحكم ، وقصدها طلاب الشهرة ابتغاء ذبوع الاسم ، ومن خطب الصحافة العصرية لم يغفلها مهر ! وهذا هو الاغراء بعينه ، والانحدار المشروع بالتجاري البريء إلى مشروع للاستغلال البحث .

ومن أسف ان الرشوة لشراء الذمم يمكن أن تختفي تحت ستار الاعلانات . فلنكم شهد العالم مخفيين ، يساقون إلى دور العدالة تحت عبء الاتهام بأنهم تقاضوا من بعض كبار رجال المال والاعمال الذين يبتغون الترويج لمشروعات مالية وتجارية ، ومن المصارف الوهمية ، والشركات المالية المشرفة على الافلاس ، ومن بعض الدول الأجنبية التي ترى إلى بث الدعاية — تقاضوا من هؤلاء وأولئك مبالغ طائلة مصدرها اجرائى يسترونها بحجة أنها أجر للاعلانات . وهذا هو الاتجار بالنفوذ في أقبح صوره ، وأسوأ معانيه .

نعم ، ان مما يقضى بالأسف أن المغامرين والمقامرين ، والأفاكين الذين يغص بهم سوق المال والسياسة في هذا العصر المادى ، لا يحجمون عن أن يتخذوا بعض الصحف أداة طيعة لابتزاز المال ، واغتصاب السلطة ، ولا تتأني تلك الصحف التجارية البغيضة عن أن تسخر نفسها لتنفيذ تلك المشروعات الاجرامية .

أفما كان الواجب ان تظل الصحافة مدرسة للتربية السياسية للشعب بدل أن تصبح وسيلة لاستدراج الربح ؟ إن بين الأمانى والواقع تفصل هوة عميقة . والسبيل إلى تقايل الشرور إلى أدنى حد مستطاع أن تقوم بالاشراف والهيمنة عليها ، وعند الضرورة ، ولدى الساعات العصيبة في تاريخ الشعوب ، وزارة دعاية مستنيرة تستلهم في عملها العقل والمنطق ، وتستوحي في توجيهاتها روح القومية الصادقة .

ولا تحسن أن مبدأ بقاء الأصلح كفيل بتطهير الميدان السياسى من صحافة القرصنة . فبقاء الأصلح مقيد بالبيئة . فإذا كانت البيئة متعفنة لم تجد فيها رواجاً إلا الصحف الخليعة

المستهترة . وفي كل حال فان الفترة التي تنقضى حتى تفارق تلك الصحف الحياة ؛ ان كانت تفارق الحياة ، كفيلة بتسميم الجو ، وخلق الامراض السياسية والاجتماعية المستعصية .
وفي التنافس الصحفي ، تحقياً لمبدأ بقاء الأصلح ، توجد صحف من القوة والنفوذ بحيث تستطيع سحق عدد كبير من الصحف الصغيرة الجديرة بالبقاء بوسائل تعتبر مشروعة في نظر العرف والقانون .

ولقد دلت التجارب الطويلة على أنه لا ينبغي أن يترك لبعض الصحف الجبل على الغارب . بل لا بد أن تحمي الدولة القراء البسطاء من سموها . فالأغلبية الساحقة من القراء يصدقون كل ما يكتب لهم ، وقد لا يكون في هذا شر . بل قد يكون فيه الخير كل الخير ، لو أن الذين يمارسون صناعة القلم يكتبون ماتوحية اليهم ضمائرهم . وتمليه عليهم المصلحة العليا للدولة ، وليكن المشاهد المولم أن بعض حملة الأقلام يصدرن فيما يخطون عن شيطان المادة .

ونحن في عصر لا يقام للأقلية كبير وزن بل الأغلبية هي كل شيء ولو أنك وضعت مليوناً من الأصفار الى جانب بعضها فانها لا تساوى الواحد الصحيح ، وعلى الرغم من ذلك فان حكمة عصرنا تجعل الصفر البشرى في كفة ميزان ، والعبقرى في كفة أخرى ، ولا تفاضل بينهما !
وبعض الصحف التي تشيد بذكر الخاملين والعاطلين من المواهب لحاجة في نفوس كتابها ، تحارب النابغين والعبقرين بأساليب مختلفة ، وأسلحة غريبة ، ولعل أغرب أساليب المحاربة أن تدبر للواحد منهم « مؤامرة صمت » فلا تذكر شيئاً عن أعماله وأقواله حتى لا تسترعى إليها أنظار الناس وأفكارهم .

ولئن كان لا بد لكل حزب سياسي من لسان حال ، أى من صحيفة تهتف بمبادئه ، وتروج الدعوة اليه ، وتكسب الانتصار الى صفوفه ، وتبث له الدعاية في الانتخابات العامة عسى أن يظفر بالأغلبية ويتولى الحكم ، فاذا تولى الحكم عملت على تأييده ونصرته ، واذا كان حزبها الذي تنطق بلسانه غير قابض على زمام الأمور عملت على أن يصل إلى بلوغ السلطة ليحقق برنامجها في الإصلاح السياسي والاجتماعي والاقتصادي — اذا كان كل أولئك حقاً مشروعاً ، فان الصحافة الحزبية مشار شكوى من كافة المصلحين

لاجتاح على الصحف الحزبية أن تغلب مبادئ أحزابها ، ووجهات نظرهم على مبادئ ووجهات نظر الأحزاب الأخرى . ولا تترتب عليها أن تسمو بزعمائها وقادتها الى القمة ،

وتنقد أعمال وأقوال خصومها السياسيين بالحق . ولا إثم عليها أن تشيد ببرامج رجالها وتسלט النقد على برامج المخالفين . كل هذا حق مباح لا يجعل للمصلحين عليها من سبيل . ولكن الواقع المؤلم ، في كل بلاد الدنيا على التقريب أن الروح الحزبية الصارخة ، والمصلحة الذاتية ، تنزع بها إلى تصوير مبادئ أحزابها أنها الحق الذي لا يشوبه باطل ، وإن زعماءها وقادتها هم الأبطال ، وخصومهم هم أشباح الرذائل والجرائم ، وإن برامج احزابها حين توضع موضع التنفيذ تجلب للأمة السعادة والرخاء ، فأما برامج خصومها فلو نكبت البلاد بها فلا تجر في ذيلها إلا الخراب والويلات .

والويل كل الويل أن تستتر الصحف الحزبية على عيوب رجالها ونقائصهم ، بل وجرائمهم إذا كانوا قائمين في الحكم ، وتلتزم جانب الصمت على أساليبهم ووسائلهم المعيبة إذا كانوا خارج الحكم ، على حين أنها تختلق العيوب اختلاقاً لخصومها الذين في الحكم رجاء أن تجليهم عن الكراسي ليحتلها رجالها من دونهم ، وتلفق لهم التهم ، وتبتدع لهم المفتريات إذا كانوا يسعون إلى الحكم سعيهم المشروع .

هذا هو الكيل بمكيالين ، والوزن بميزانين .

وذاك هو النظر لأعمال وأقوال الأولياء على ضوء الرضا ، وللخاصمين في ظلام السخط والغضب .

وفي كل الأحوال تكون الصحف الحزبية مسرحاً للتناحر السياسي ، والتطاحن الحزبي ، وقد يصل شرها في بعض الأحيان إلى تفتيت الوحدة القومية .

وبعض الصحف قد لا يتراجع عن أن يحرق البلاد ، ويوقد نيران الفتنة في جوانبها . وبعض الصحف الحزبية قد يفحش في الهجو السياسي ، ويسرف في حملات الأكاذيب ، ويغرق الخصوم في طوفان من المفتريات فيهوى بالأخلاق السياسية إلى الحضيض .

وفي سبيل الظفر بالأغلبية في الانتخاب العام ، وفي دور النيابة ، قد تعتمد الصحف الحزبية إلى مناورات من الطراز الرخيص تنحدر بالخلق العام إلى الهاوية .

وقد تسرف في الحزبية إلى حد الإخلال وجر البسطاء إلى الإخلال معها بالمقاييس والمعايير .

وأقلية ضئيلة بين القراء هي التي تميز بين الحق والباطل ، ولكنها لا تجد الوسيلة دائماً لأن تجهر بالحق ، فإذا نادى به لم تأمن أن يسلط عليها الدهماء .

إن من التبجنى على الحقيقة أن تصور الصحف بأنها مرآة الرأى العام دوماً . فقد تكون ولكن مرآة شوهاء . فالصحفي الذي يستمع لصوت الحزبية ، لا لنداء المصلحة العامة يسود صحيفته ، بأن هذه هي إرادة الأمة . وتلك هي مشيئة الرأى العام ، والحقيقة أن هذه رغبته الجاحجة ، وتلك هي حزيته الصارخة ، والأمة بريئة مما يصورون .

ولو توافر للصحف الحزبية حسن النية فيما تذهب إليه وتنادى به ، لما كان للمصلحين عليها من سبيل ، أما ومعظمها لا يخضع إلا لما تمليه المصلحة الحزبية ، والمصلحة الحزبية وحدها ، ولو تعارضت مع المصلحة العامة ، فلا مندوحة عن منعها من أن تسترسل في الحزبية الهوجاء .

ولقد اصطاح السياسيون ، في الزمن الأخير ، على تقسيم الصحف إلى طائفتين : طائفة صحف الرأى ، وطائفة صحف الأخبار .

فأما صحف الرأى فهي التي تعلق على الحوادث ، وتنافح عن بعض المذاهب ، وتدافع عن بعض النظم السياسية ، وعلى الجملة تعمل على نشر راية السلام العام وخدمة المجموع .

وأما صحف الأخبار فهي التي تجعل السياسة في المحل الثاني وتعنى أكثر ما تعنى بنشر الأخبار ، الداخلية والخارجية ، التي تثير طلعة الجمهور ، ولذلك يكون همها منصرفاً إلى التسلية لا إلى التربية ، فتقبل عليها الجماعات أيما إقبال لا بل تنخطفها الأيدي ، إذ أن الجمهور يصدف عن مطالعة ما يحمله على التفكير ، وينصرف إلى ما يلهيه ، ويقتل به الوقت .

ولو أن صحف الأخبار اقتصرت على نشر الأنباء الصادقة لكان نفعها أكبر من إثمها . ولكن الصحف الصفراء التي ابتلى بها العصر الحديث في كل شعوب العالم ، تخترع أو هامها الأنباء ، وتلفق خيالاتها الوقائع ، وقد تعتمد إلى تشويه الحقائق ، وإلى الحذف والبت ، لتكون الأفاقيص والرويات التي تقدمها طعاماً للجمهور مشوقة مثيرة . وقد تسلق الجدران ، لتسطو على الرجال العموميين في مآمنهم ، وتسرق الأخبار المتعلقة بصميم حياتهم الخاصة ، ولئن عزت عليها الأخبار الصادقة ، لم تتورع عن الاختلاق . والأكاذيب والمفريات في المسائل السياسية تنحدر إلى العامة فتلتهم دون بحث إذ هي نزاعة إلى النفاذ في صميم حياة الرجال العموميين الخاصة .

ولقد بعث ازدهار الصحف الصفراء ، المصلحين السياسيين ، على التفكير في حرية الصحف ووضع حد للشور السياسية والاجتماعية التي تنجم عن إطلاق العنان لأبواق الافتراء .

والظاهرة المؤلمة أن صحف الرأي لا تلبث أن تذبل فتموت على حين أن صحف الأخبار تزدهر وتنشر حتى ليعد قراؤها في بعض الدول بالملايين . ذلك بأن الأولى دينها المصلحة العامة ، في حين أن الثانية مذهبها الكسب المادي ، لا يؤمن أصحابها والقائمون عليها إلا بأنها مشروع تجارى بحث ، لا يبحث عما يقدم للبلاد من خدمة .

وضاعف من أخطار صحف الأخبار ، تسلط رجال المال والأعمال عليها ، وتدخل الشركات المالية في إدارتها ، وتدفع الإعلانات من كل جانب عليها ، الأمر الذي يهدم استقلالها من أساسه إن صح أن لها استقلالاً . أوليس مما يقضى بالعجب ، أن كبريات الصحف في باريس ، قبل الحرب العالمية الثانية ، كانت مملوكة ، معظمها لثلاثة من تجار الورق ، ومدير مطبعة ، وتاجر سكر وتاجر روائح عطرية ، وتاجر منسوجات ، ومقاول !

وإذا كان انتشار الصحيفة الاخبارية يصطاد لها الاعلانات ؛ فأى عجب بعد ذلك في أن تملأ صحفاتها بما يروق في عيون أكبر عدد مستطاع من القراء .

على أن من الانصاف أن نذكر أن بعض الصحف الإخبارية ، إلى جانب بث الأنباء ، تجعل من نفسها هادياً للأمة ومرشداً ، وتعين على تكوين الرأي العام ، وتؤثر في الجمهور بالحق ، وتنتشر ألوية العلم والعرفان .

والصحف المستقلة أداة صالحة للترجمة عن شعور الرأي العام ، والاعراب عن إرادته .

والكاتب الحزبي نفسه الذي يلزم جادة الاعتدال ، ويبحر بالحقيقة ، يكسب الاحترام ويكسب الانصار لحزبه من معسكر الخصوم السياسيين أنفسهم .

وتخسر الصحيفة الحزبية ، ويخسر حزبها معها إذا تردت في حمأة السب وانحدرت في هاوية الشخصيات ، واتفق خصمها من هذا التردى والانحدار .

إن العقلاء ينظرون إلى الوقائع بغير التفات إلى التجريح يصب على رؤوس الخصوم ، والمديح يكال للأولياء ، وإذا كان العقلاء في الناس قليلين فلا شك أن الشعور الانساني يتجه نحو المجنى عليه الذي يهاجم بغير الحق .

إلى عهد قريب كانت الصحف تعبر عن آراء الأحزاب السياسية ، ولئن كان رئيس التحرير يتصل برئيس الحزب يتلقى منه الوحي السياسى إلا أنه كان فى الغالب صوتاً صادقاً من أصوات الرأى العام .

ولكن انقلبت الأوضاع ، حين أصبح صاحب الجريدة تاجراً همه تغطية النفقات ، وتحقيق الأرباح ، فيعتمد أول ما يعتمد إلى الغرض من أهمية رئيس التحرير ، ومن أهمية الدور الذى يلعبه فى حياة الجريدة وفى الحياة العامة كلها ، ذلك بأنه يؤثر السكسب على ترويج الإشاعات السياسية .

ولقد تضاعفت نفقات الصحف فى العصر الأخير ، بصورة أكرهت كثيراً منها على أن تتوارى من الحياة العامة ، وإذا احتجبت لم يبق فى سوق السياسة إلا عدد محدود من الصحف الكبيرة التى لا تقوى الصحف الصغيرة على منافستها ومزاحمتها ، والتى لا يكاد يتلو مقالها الافتتاحى وفصولها الأخرى إلا القليل على حين أن القراء ينهلون على أخبارها . فلا عجب أن ينحط الأدب الصحفى ، فى كل بلاد الدنيا .

وبلغ بعض الصحف من القوة حداً جعل القائمين فى الحكم يترضونها فيغذونها بالأخبار والمعلومات ، وهذا الاتصال بالوزارة يجعل الناس يسترسلون إلى أخبارها بثقتهم وتصديقهم ، فتزداد قوة على قوة . ولا يرض عليها السياسيون المتطلعون للحكم بالمعلومات السرية يغذونها بأنبيائها ، فطالع الجمهور بها بين الحين والحين ، فتصبح قوة فى الدولة لا يستهان بسخطها أو رضاها .

إن صحيفة قوية يمكنها أن تسقط وزارة وتقيم أخرى مكانها .

ولم يكن غريباً فى الغرب أن يرشح بعض رؤساء تحرير الصحف أصحاب النفوذ ، بعض رجال الأحزاب لمناصب الوزارة .

والثناء مقارضة ، كما يقولون . فإذا أغدق الصحفيون على السياسيين المدح ، وجوهم بالتأييد ، أغدق السياسيون على الصحفيين الهدايا والألقاب ، وجوهم بالمراكز ، وندبهم للقيام بالمهام السياسية .

ولا تقيم الصحف وزناً لسهام النقد تحاول أن تصوبها إليها أقلية ضئيلة لا تقدم ولا تؤخر . وماذا يخفيها وقد أصبح لها من النفوذ والسلطان أكثر مما لرجال الدولة أنفسهم ، وبات لها

من القراء أضعاف أضعاف ما للخطباء من سامعين . وإذا اشتبك عظيم من العطاء ، أو خطيب من الخطباء ، في معركة مع صحيفة قوية ، دارت عليه الدائرة ، إذ قد لا تلبث أقوال الخطيب ان تتبخر في الهواء ، على حين ان الصحيفة تكرر وتستمر في تكرار شيء واحد حتى تؤمن به الجماهير .

ولقد برزت أهمية الصحافة في الإعلان عن الأشخاص ؛ كما برزت في الإعلان عن البضائع . والحياة العصرية ، بما فيها من جلبة ، تحمل الكثيرين ، كي يلفتوا الأنظار إليهم وسط هذا المعترك الهائل ، أن ينفخوا في الأبواق ، ويدقوا أمام أنفسهم الطبل الكبير . وفي الإعلان عن النفس يجيده بعض الأشخاص ، ويحسنون اختيار الصحف التي تقوم به ، ولعل بعض الحاملين لأعباء النيابة ، في بعض الأمم ، هم أقدر الناس على حبك أطراف الإعلان . وتقوية الصلات مع الصحيفة أو الصحف المنتقاة لتكون مسرحا لذلك الإعلان .

يكفي أن تكون الروابط متينة ، بين الشيخ أو النائب ، وبين الصحف حتى اذا ارتقى صاحبنا المنبر . فألقى خطبته غثة تافهة . وأدلى بنظريات فجأة مهلهلة ، أن تحلى أجيادها بخطابه ، وتزين صفحاتها بصورته . نعم يكفي أن يصعد صاحبنا الى المنبر كي تصعد أسهمه في بورصة السياسة .

ومثل الأمة قد ينبغي أن يخاطب الأمة من نافذة البرلمان . واذا كانوا يسمون البرلمان المنزل بغير نوافذ ، فلا شك أن الصحافة نوافذه التي توصل الصوت الى خارج قاعة الاجتماع . وما من عجب أن يهد كثير من ممثلي الأمة في اللجان وأعمالها الصامتة ويرغب في المنبر وأصواته العالية المدوية .

وفي كل أمم العالم تجد الانسجام بين الصحافة وبين مستودع سلطة الأمة . فالمنتخب يرجو أن يغمره رضا دائرته الانتخابية فتعيد انتخابه . وقد يطمع بعض الممثلين في مناصب الوزارة . والصحافة في الحالين هي لسانهم الناطق .

قد تنزع الصحف إلى الشر فطوح بالرؤوس الصالحة تحت المقصلة . وتضع أكايل النصر فوق هامات الطغاة . وقد تميل الى الخير فتقوض دعائم الظلم . وتذك صروح الطغيان .

وآفة الصحافة أن تخاف الجمهور ، وتسرف في الخوف من انصرافه عن قراءتها ، وانفضاضه من حولها ، فيدفعها ذاك الخوف الى غير لائق بالسداد والصواب ، ويمنعها عن الجهر بالحق والحقيقة ، ويحبس أفلامها عن تبديد سحب الجهل والضلال .

وآفة الصحافة العصرية التي تبطش بحريتها ، وتعصف باستقلالها في الرأي تسلط رجال الأعمال عليها . ففي عام ١٩٢٥ كانت تصدر في أمريكا ٣.٠٠٠ صحيفة توزع أكثر من ٥٠ مليون نسخة ، فصور لنفسك كم من رجال الأعمال يقوم على ذاك العدد الهائل من الصحف .

وآفة الآفات أن يهيمن على بعض الصحف بعض الذين لا ضمائر لهم فيعمدون إلى سياسة « هز الشجر » ليساقط عليهم رطباً جنيماً ، فيغترفون من الأموال العامة ، ثم يسرفون في الطعن والتجريح ، ليصيبوا أكثر مما أصابوا غنماً . على أن بين القديسين وقطاع الطرق ، قوما صالحين للصحافة بين الحرية والإباحة ، حد هو النظام المشروع الذي تحققه وزارة دعاية توجه الصحافة وجهة صالحة لخير الدولة العام .

« طغيان المال على السياسة »

لم تكن الروح المادية وقفا على أمة دون أمة ، أو عصر دون آخر . وإنما وجدت في كل الأمم ، وكافة العصور . وما استأثرت برجال السياسة ، ولكن تسلطت على جميع الطبقات . ويقول الذين يظلمون المشتغلين بالسياسة ان الفساد أكثر شيوعاً بين صفوفهم ، وأنهم ، بصفة عامة ، دون المستوى الخلقى العام . وينادى الذين يشايعونهم أنهم ، فى الجملة أطهار أبرار ، وأن النعاج المصابة بالجرب لاتصيب القطيع بعدواها ، وأنهم من قوة الخلق بحيث يقاومون أشد وسائل الإغراء التى تتوافر فى السياسة أكثر من غيرها ، ومن المناعة بحيث يسلبون من عدوى الفساد . ويقول الذين ينصفون الحق والحقيقة أن رجال السياسة ناس ككل الناس ، فى المستوى الإنسانى العادى ، لاخيرهم ولاشرهم ، تجرى عليهم أحكام الطبيعة البشرية ، فمنهم أقوياء النفوس الذين يجاهدون انفسهم فيقهرون كل المغريات ، ومنهم ضعاف النفوس الذين يتسلط عليهم الروح المادى فيجعلهم يتردون فى هاوية الفساد . وإنما اشتهر السياسيون بالفساد أكثر من غيرهم لأن اعمالهم تجرى فى الغالب فى ضوء الشمس ووضوح النهار ، ولأن مشروعاتهم تتم بسمع الجمهور وبصره ، فتعرض للطعن والتجريح طوراً ، ويسلط عليها شعاع النقد نارة اخرى .

وتختلف صور الفساد باختلاف العصور والأمم ، ووفقاً للتطور التاريخى ، ولكن الفساد هو الفساد فى كل زمان ومكان ، وعيشاً حاولت شرائع السماء وشرائع الأرض ان تحثه من اصوله ، وعلى غير طائل جاهد الدعاة والمصلحون لاقتلاعه من جذوره ، وإنما حبطت المحاولات كلها لأن بذور الفساد متصلة فى أعماق النفس البشرية قد تساعد البيئة والتربية على عدم نموها ولكنها لاتستطيع القضاء عليها بحال من الأحوال . وقد تساعد الوراثة والبيئة على نموها وانتشارها . ذلك بأن الانانية هى مصدر الشرور الإنسانية كلها ، وجب المال مشتق من الانانية وإذن فهو مبعث الشرور جميعاً .

كل إنسان يطمع فى الرخاء المادى فيطمع فى مال أخيه وجاره ، وكل فقير يود أن يتخلص من براثن الفاقة ، فيرنو إلى مال الغنى ، وكل غنى يرجو أن يضاعف قسطه من الرخاء فلا يتورع

عن السطوع على من هو أغنى منه ، ولا يتعفف عن استغلال جهود الفقراء . والكل لا يتحرجون عن الإثراء على حساب المجموع . وقد وقع في روع الناس جميعا أن المال إن لم يكن هو السعادة ، فهو شرط لازم لتوفر تلك السعادة .

وكل أمة تستشعر من نفسها القدرة على الحرب ، وعلى انتزاع أموال الأمم الأخرى ، لا يتراجع ضميرها أمام إراقة الدماء ، وإزهاق الأرواح ، وإخضاع الغير لتحقيق أغراضها ومطامعها ، وجعل المقهورين بمنزلة العبيد الأرقاء تسخرهم كما تسخر الآلات ، وتطلق يد السلب والنهب في مواردكم ، ورغم كل أولئك تكبر الانسانية ، ويكبر التاريخ من يسمونهم الغزاة الفاتحين ، ولا يكبرون قطاع الطرق .

ويذكر التاريخ ان بعض الأمم اتخذ الحرب صناعة تدر اخلاف الرزق ولهذا كانوا كلوا فرغوا من استعباد امة ، هموا باسترقاق امة اخرى .

ولا يعدم المعتدى وسيلة يبرر بها عدوانه ، فاجتياح الأمم للمجد والسلطان يسمى تحقيقا لامن الدولة وسلامتها ، والسطوع على الشعوب لانتزاع خيراتها يدعى حربا دفاعية بحجة ، وتقميل الشعوب وتخريبها باسم الاستعمار يسدل عليه ستار الرغبة في رفع ألوية الحضارة ، ولقد يأتمر المستبدون بحرية الأمم ، فيأتمر رجال الحرب والسياسة على ان يشنوا غاراتها ، وما كان نابليون يتأثم إذ يقول أنا أعلن الحرب ومسيو تاليران يوجد ما يبررها .

وأخذ الاستغلال صورة أخرى ، في عصور الظلمات ، وعهد الاقطاعات ، إذ كان النبلاء يلحقون الناس بالأراضي كالعبيد يستغلونهم في أسوأ مظاهر الاستغلال .

وفي العصور الحديثة أخذ الاستغلال صوراً متباينة ، وأشكالا مختلفة ، فرأس المال يستغل العمل ، وتجار السياسة يستغلون الشعب ، والشعوب يستغل بعضها بعضا .

والمال قوة أى قوة . وهو ليس عصب الحرب فحسب كما كان يقول نابليون ، وإنما هو عصب السياسة أيضا . لا بل هو عصب كل شيء . ولعل قوة المال هي التي جعلت التفاني فيه والتهاك عليه ، مصدر كل شر .

كان فيليب ملك مقدونيا يتبجح بأن في وسعه الاستيلاء على أى بلد إذا هو استطاع أن ينفذ له حماراً يحمل ذهباً .

واذ قال السائلون للمعز : أين حسبك ونسبك ؟ التي عليهم سيفه ، ونثر فوق رؤوسهم ذهبه ، وقال هذا حسبي ، وذاك نسبي ! وتحت سلطان الرهبة والرغبة آمن سائلو المعز بما قال . ومن عهد فيليب والمعز نرى كثيرين يفاخرون بأنهم عمليون ، وأنهم يفكرون على هذا النحو ، ويذهبون ذاك المذهب .

لقد كان أحد ملوك الإنجليز يزعم أن النزاهة لا وجود لها ، وإنما تختلف أثمان الرجال صغوداً وهبوطاً .

ويقول الإنجليز ويقول الفرنسيون في أمثالهم : لكل واحد ثمنه ! وهم يقصدون أن هذا يشتري بالمال ، وذاك بامارة ، وغيره بوزارة ، وآخر برتبة أولقب ، ورجل يكتسب بمنصب وغيره يكتسب بامراة ، وغير هؤلاء جميعاً قد يكتسب بالملق والدهان .

وملاً لوبيد جورج فه بتلك الكلمة : السياسة عمل قدر في أيدي قدرة ! على أنى أعتقد أن للإنسانية ما زالت بخير ، وأنه لا تزال فيها قيم أخلاقية تملأ القلوب حباً وإعجاباً ، وأن أولئك الذين ينظرون إلى العالم تلثم النظرات السوداء إنما هم من جماعة المتطيرين .

لكن لعل الذى حملهم على هذا الإسراف فى التشاؤم هو ندرة أمثلة النزاهة بين رجال السياسة فى كل العصور وفى كافة الأمم ، إلى حد أن كثيرين من الذين ذاعت شهرتهم فى السياسة إنما كان مبعث تلك الشهرة النزاهة والاستقامة أكثر من أى شىء آخر ، وأن « روبسبير » لم يكسب ما كسب من قوة وسلطان إلا بان الثورة الفرنسية إلا لأنهم كانوا يدعونه « الزيه » وأن الناس اليوم إذا تحدثوا بالاعجاب عن أحد رجال السياسة وصفوه بالنزاهة كأن القاعدة فى الميدان السياسى الرشوة والفساد والاستثناء النزاهة والاستقامة .

والحق أنه طالما وجدت الملكية الفردية فسيكون بين الناس أغنياء يلوثون غيرهم بالرشوة واغنياء فقراء النفوس ، وفقراء من المال على تمام الاستعداد لهذا التلوث ، فحب المال كمين فى أعماق النفس البشرية لا يستطيع انتزاعه بحال ، وهو منبع الشرور الانسانية جميعاً .

ولا نعلم عهدا فنقول انه انفرد بالرشوة ، ولا نتجنى على شكل من أشكال الحكم فننادى
أن الفساد ازدهر تحت ظلاله ، وانما وجد ابان كل عهد ، وفي ظل كل حكومة ، لأنه جزء
لا يتجزأ من الطبيعة البشرية ، ولا يمكن القضاء عليه الا إذا خلق الناس خلقا جديدا ، وانما
تختلف العهود ، وتتميز أنواع الحكومات ، بشيوع الفساد ، أو انحصاره في دائرة ضيقة ،
فأما العهد الذى برىء من شبهة الرشوة والحكومة التى خلت صحيفتها من كل شائبة للفساد ، فلا
وجود لها إلا في خيال الحالمين ، وكل شيء نسبي في هذا العالم .

لقد كان اليعقوبيون غلاة الثورة الفرنسية أشد الناس تطلخا بأحوال الرشوة والفساد ، ولم
تبرأ منها إلا صحيفة « روبسيير » فلقبه مواطنوه بالنزيه اكباراله .

ودب الفساد في روسيا القيصرية ، وتفشت الرشوة في الدولة العثمانية ، واستشرى الفساد
حينما في إنجلترا وفرنسا والمانيا وإيطاليا وعلى الجملة فقد وجد الفساد في كل بلاد الدنيا
وتحت سلطان مختلف الحكومات .

لكن لا يمارى في أن الفساد قد عم في العصر الحديث أكثر من كل العهود السابقة ولا
تعليل لتلك الظاهرة إلا أنه قد وجدت ثروات طائلة تطوع لأصحابها ضروبا من اللهو ،
لم يدر بخلد أحد في الماضى ، وأتيحت فرص كثيرة لحيازة تلك الثروة الضخمة .

ان لعبة ساعة في بورصة الاوراق المالية والعقود تجعل صاحبها من أصحاب الملايين . ،
وأن رجال الصناعة اذا ترخصوا فى ضمائرهم واستباحوا لانفسهم استغلال جهود العمال
ليصبحون من أصحاب الثراء الطائل ، وان امراً ، لا فضل له إلا أنه ولد ، قد تهبط عليه
بالميراث ثروة ضخمة ، وان محظوظا يضارب فى الاسهم والسندات أو يحصل على ورقة
رابحة من أوراق اليانصيب ليصبح ويمسى من السراة ، وإن سياسيا متحجر الضمير يستحل
لنفسه الاتجار بنفوذه والاستغلال لسلطانه ليغترب ومن يلودون به المال .

والآن ما هى الرشوة ؟ لا يحسن أحد اناسنخوض فى جدول مدرسى أو بحث فقهي قانونى ،
فعندنا أن الرشوة فى العرف السياسى أوسع حدودا من تلك التى تقع تحت طائلة القانون ، ومع
ذلك أو ليس القانون نفسه يعنى من العقوبة أعمالا يستنكرها الخلق أشد الاستنكار ، ولمقاييس

والموازنين في تقدير الفساد السياسى تختلف باختلاف الخلق العام ، ففي الأمم الفقية الناهضة التى لم تملوث بعد بأدران الفساد ترى الضمير العام يثور ويتقزز لدى اكتشاف حالة من حالات التنكب لطريق النزاهة والاستقامة ، فإذا بلغت الأمم دور التعفن ، ثم جاوزته إلى طور التحلل ألقت الفساد ، ففترت حرارة استنكارها له ولمركبيه .

الرشوة فى العرف السياسى تشمل مجموعة الوسائل السياسية التى يستخدمها المترخصون فى ضمائرهم جرياً وراء منافع ذاتية بوسائل إجرامية أو على العموم بأساليب غير مشروعة يمجها الخلق القويم لأنها تحمل القائمين بالأمر على أن يخونوا واجبه أو يسيئوا استعمال السلطة المخولة لهم .

وما أردنا أن نأتى بالتعريف الجامع ولا حسبنا أن عبارتنا خلو من الغموض ولكننا نسترعى النظر والفكر إلى أن القيم الأخلاقية تختلف باختلاف البيئات وتبعاً للطور التاريخى وفى كل حال فإن الأمثال التى سنضربها للناس والصور التى سنسوقها أمام أنظارهم ستلقى كثيراً من الضوء .

ونبدأ بالبداية كما يقول الفرنسيون فنتكلم عن أفساد الناخبين .

الحقيقة التاريخية أن التأثير فى الناخب ليعطى صوته لناحية معينة لم تكد تخلو منه أمة من أمم العالم غنيا وفقيرها على السواء .

فى أمريكا وهى موطن الملايين والمليارات لا يتعفف بعض كبار الزراع عن أن يمدوا أيديهم لبضعة دولارات لأعطاء أصواتهم ، وإذا كان الضعف الإنسانى يحاول بكافة الوسائل أن يستر نفسه ترى أولئك الأثرياء الأدياء يتفلسفون فيقولون أن دولارات المرشح حل لهم لأنها بمثابة تعويض عن الفترة التى أضاعوها فى إعطاء أصواتهم !

وفى إنجلترا ، ضج الناس بالشكوى ردحا طويلاً من الزمن من أولئك الذين يكونون الثروات الضخمة فى المستعمرات ثم ينقلبون إلى بلادهم يمعنون فى الناخبين أفساداً أبان المعارك الانتخابية ولئن كانت الرشوة الانتخابية قد خفت وطأتها فى ميدان الانتخابات البريطانية فلا تزال آثارها باقية ولم تستطع القوانين المختلفة أن تقضى عليها القضاء الأخير .

وعجزت العقوبات فى كل بلاد الدنيا عن أن تقضى على الرشوة الانتخابية فوجدت فى جميع الأمم على التقريب وإنما تختلف اتساعاً وضيقاً تبعاً للخلق العام والشعوب التى قلت فيها تلك الرشوة تذكر بالمتعين وهى سويسرا وأستراليا وزيلندة الجديدة .

وتقع الرشوة الانتخابية في صور مختلفة غير إعطاء المال وترى الراشون يتفننون في ابتكار الرشى التي تتمشى مع طبيعة كل ناخب ولا يحجمون عن استئجار الخطباء الذين يروجون لهم الدعوة والهاثفين والمصنفين الذين يهيئون لهم الفوز في المعركة الانتخابية .

وليس في الإمكان حصر صور الرشوة الانتخابية . على أن من الجنائية على الحياة العامة تضيق دائرتها بتقديم المال فحسب . وقد يكون المشرع مسوقا إلى التحديد ولكن السياسي الذي يبتغى أن ينزه السياسة عن شوائب الفساد مكره على اعتبار رشوة انتخابية كل ما يفتك بضمير الناخب . إذ يؤثر في ارادته . فيجعله يصوت في غير الجهة التي اختارها من قبل . وإن كان غير حالة الدفع نقداً .

ففضاء حاجة غير مشروعة في جهة حكومية او غير حكومية تعتبر رشوة من أسوأ مظاهر الرشوة وتعيين الأقارب والأصهار وجلب الدرجات والعلاوات والاستثناءات يعد رشوة انتخابية وإيثار الناخب في أرضه او زراعته لا يفلت من قيود الرشوة . وبذل الوعود ، وقطع العهود ، قد لا يخلو من شوائب الرشوة .

وإنما نشرد في توسيع محيط الرشوة الانتخابية لأن لها أشأم النتائج ، فإذا كانت الرشوة الحكومية تفسد أداة الحكم فإن الرشوة الانتخابية تشوه ارادة الأمة وتلوث أداة الحكم معا إذ تخرج نوابا لا يمثلونها ، ويعيشون في الحكم فسادا ومن كانت الجريمة وسيلته إلى مقعد النيابة لم يتورع عن ارتكاب أى اثم سياسي .

وهنا لا نستطيع أن نغفل الكلام عن نفقات الحملة الانتخابية ففي تلك النفقات شبهات قد ينطوى في ثناياها كل معاني التأثير في الناخبين .

يبتغى كل حزب أن يظهر على منافسه ويفوز بالأغلبية في الانتخاب رجاء أن يتسلم مقاليد الحكم فيطبع الشؤون العامة بطابعه وينفذ برنامجه في الإصلاح السياسي والاجتماعي والاقتصادي . وإذن فمن حقه أن يستخدم كل وسيلة مشروعة لبلوغ غايته .

وليس من شك في أن الحملة الانتخابية تكبد نفقات باهظة وخاصة مع قيام الانتخاب المباشر . ولما كان بعض الكفايات الفقيرة لا يقدر على النهوض بأعباء الحملة الانتخابية فلا حرج

على أحزابهم أن يمدوا إليهم يد المساعدة كيلا تحرم البلا من كفايتهم ، وهذا الذى تجرى عليه أحزاب العمال فى أمم الغرب على أن تقتطع ، فى كل شهر ، جزءاً من المكافأة البرلمانية لتسد نفقات الحزب والمصاريف الطارئة وفى هذه الصورة يكون الإنفاق على الانتخاب مباحاً .

على أنه ينبغى أن يلاحظ أن الإنفاق بسخاء إنما يكون فى مصلحة المرشح الغنى ، ومن مصلحة الحزب الغنى ، وقد يكون المرشح غير أهل للنياحة ، وقد يكون الحزب غير عامر بالكفايات التى تستطيع الاضطلاع بأعباء الحكم ومسئوليته ، وكل أولئك يزيغ نتيجة الانتخاب ويجعلها فى الواقع غير معبرة عن مشيئة الأمة .

فمن يقوى على إقامة المآدب والحفلات وينفق عليها بغير حساب ؟ ومن يقدر على أن يث الدعاة فى كل جانب ، ويزجى سمسرة الانتخاب فى كل مكان ، ويمطر الناخبين وابلاً من النشرات اجتذاباً لتأييدهم وكسباً لأصواتهم ؟ ومن يستطيع أن يشتري كلام الصحف وصمتها ليكسب تأييدها ، ويتقن تخذيلها ؟ ومن فى وسعه أن يهيئ للناخبين سبل الوصول إلى محال الانتخاب ، وهم يعدون بالآلاف ولهم تحكم فى المطالب ليس إلى الفرار منها سبيل ؟ .. كل تلك النفقات الجزافية لا يقوى عليها إلا الأثرياء أفراداً كانوا أم أحزاباً ، وهذا الذى جعل بعضهم يجترئ على الدعوى بأن سلطة الأمة إنما هى إلا إحدى الخرافات .

والخطر كل الخطر أن يشعر بعض البيوت الصناعية والمالية والتجارية أن له مصلحة فى توجيه الانتخابات وجهة معينة فيهب لنصرة الحزب الذى يعتنق وجهة نظره ويساهم بنصيب كبير فى نفقات الحملة الانتخابية فيرجح كفة الحزب الذى يناصره على كفة الأحزاب الأخرى ويجعل نتيجة الانتخابات العامة غير معبرة عن الإرادة الحقيقية للبلاد .

وفى الواقع فقد يكون لتلك البيوت الصناعية مصلحة فى تشريع خاص أو فى سياسة مرسومة أو فى فرض ضريبة جمركية واقية ، وتلاحظ أن هذا الحزب أو ذاك يذهب هذا المذهب فتتولى الدعاية له وتشتري الأبواق لنصرته فتعزز سياسة اقتصادية قد تكون فى غير مصلحة الأمة وإنما هى فى مصلحة حفنة من الممالين .

والبيوت المالية والشركات التجارية هى آفة السياسة فى العصر الحاضر ، ورجال المال

والأعمال اذا اقبحموا انفسهم على المسائل العامة أو احتالوا للنفذ اليها فهناك الخطر الداهم الذى يهدد نزاهة الحكم ، ويهدد النزاهة السياسية بوجه عام .

والرشوة الانتخابية قد تكون سابقة على الانتخاب للظفر بكرسى النيابة وربما إلى كرسى الوزارة ، وقد تكون لاحقة له لضمان العودة إلى مقعد النيابة والتأهب دوما لمنصب الوزارة . ولذلك يكون الإغداق على الناخبين أولاً وآخرأ .

ولا تؤمن الدوائر الانتخابية بالمبدأ الدستورى القائل بأن النائب أو الشيخ المنتخب ، لا يمثل دائرة بالذات بل يمثل الأمة بأسرها ويجرها عدم الإيمان بهذا إلى الغض من جهود النائب الذى يكرس نفسه لخدمة الأمة بأسرها ، لا لخدمة دائرة بالذات وتكون كل أعماله ونظراته البرلمانية عامة لا محلية .

ويشير الناخبون إلى هذا النائب أو ذاك إشارة الإكبار لأنه كما يقولون يخدم دائرته فيعنى بريها وصرفها ، وعمدها ومشايخها ، ويترك باب المدير والمأمور وملاحظ البوليس ، ويتسلل فى دور الإدارة وينساب فى دواوين الحكومة ويثقل على رجال الحكومة وخاصة الوزراء ويعين هذا فى وظيفة حكومية فان عزت فى شركة أجنبية ويأتى لذلك بدرجة ولغيره بعلاوة أو استثناء ، وجملة القول يشتمغل واسطة لقضاء الحاجات .

من الطبيعى بل من الواجب أن يعنى النائب بالمشروعات الخيرية فى دائرته ولكن أن يكرهه الناخبون على المساهمة فى أعمال الترف فهذا ما يدخل فى نطاق الرشوة الانتخابية ويمجه ذوق السياسة الصادقة .

وقضاء الحاجات والتكاليف على مقاعد النيابة ومناصب الوزارة والتهالك على الاحتفاظ بها والعودة اليها ، كل أولئك قد خلق فى الأمم طبقة محترفى السياسة الذين لا ينظرون إلى كم أدت على الشعب من فائدة ، وإنما كم أغلت وتغل عليهم هم من مزايا لا يستهان بها .

وكسب تأييد أعضاء البرلمان ، والتأثير فيهم لقضاء المصالح المختلفة يأخذ صوراً شتى غير العروض المالية . وإذا كان العضو من ذوى النفوذ كما اصطلاح على هذا الوصف فى البيئات المصلحية لم يستكثر عليه ثمن . وفى هذه الحالة يختلط الأمر فلا يدرى أحد هل العضو ممثل المصالح العامة أم المصالح الخاصة ، وهل هو نائب أم سمسار .

ولقد تفنن ذوو المصالح وأصحاب الحاجات فى كسب تعضيد أعضاء البرلمان ذوى النفوذ فى

كل بلاد العالم حتى لتقدم الشركات الأهلية على منح بعضهم اشتراكات مجانية للسفر على خطوط الطرق الحديدية أو لاستخدام وسائل المواصلات الأخرى ولا تعدم تلك الشركات المبررات التي تستر أغراضها .

والشركات بصفة عامة وسائل جهنمية لاصطياد نفوذ ذوى النفوذ . فهي تغدق عليهم الأسهم والسندات بغير مقابل أو بمقابل ضئيل لا يتسكافاً مطلقاً مع قيمتها الحقيقية . وهي تعرض عليهم رياستها أو عضويتها ، لا لكفاية مالية أو اقتصادية ، ولكن لنفوذ فعال في مختلف الجهات الحكومية يأذن بتأسيس الشركات التي لم تؤسس ويعين الشركات الوليدة الناشئة على أن تنمو وترعرع ، ويساعد الشركات القائمة على أن تزدهر وتتضاعف مواردها . ومن أجل تظليلها بتلك الحماية القوية المجدية تبسط الشركات أيديها كل البسط لذوى النفوذ من وزراء ومستوزرين وسياسيين وبرلمانيين ، لا لاستغلال مجهوداتهم بل لاستغلال اسمائهم ، ولا لعمل قاموا به بل لنفوذ بذلوه .

والمصلحة العامة هي التي تضارب تلك الأوضاع الشاذة المريبة . فإذا تعارضت مصلحة الدولة ومصلحة الشركة المظلمة بحماية بعض البرلمانيين فائئة في المائة سيؤثر البرلمانيون الثانية على الأولى . وإذا اصطدم الدفاع عن الشركة بالدفاع عن مصلحة الجمهور فأكبر الظن أن يضحى بمصلحة الجمهور .

وأمران لاثالث لهما : فاما ان رئيس الشركة أو الشركات ، وعضو مجلس الإدارة ، أو مجالس الإدارات ، من المستوزرين والبرلمانيين ، يعمل أو لا يعمل ، فان كانت الأولى فأغلب الظن أنه لا يقوى على الاضطلاع بأعباء النيابة وأعباء الشركات ، ويوفق بين العاملين . وإن كانت الثانية فهي رشوة سافرة لا يغني عنها حجاب من أعالي في أباطيل .

ولئن كانت الشركات ، في كل أمة تضع مصالحها فوق كل اعتبار ، فلا شك أن خطر استثمارها لنفوذ البرلمانيين ، يشهد ويتفاقم ، في الأمم التي يتسلط فيها العنصر الأجنبي على معظم المرافق القومية ، إذ لا يحجم عن التضحية بمصلحة الدولة في سبيل مصالحه الخاصة لانعدام الروح القومية .

والجمع بين رداء المحامي وشارة النائب يضاعف من خطر الاتجار بالنفوذ . فالحد الفاصل بين القضية التي يبلح للمحامي أن يترافع فيها ، والمصلحة الذاتية التي يرحى قضاؤها ، والتي

لاتدخل في نطاق المحاماة ، وإنما يلحظ فيها نفوذ النائب ، حد دقيق يصعب بل يتعذر في معظم الحالات تعيينه . بل هو خط مرن يزيده الترخص في الضمير مرونة . وكـم من ذوى الحاجات ، وطلاب المصالح الذاتية ، يلبسون حاجاتهم أثواب القضايا ، ويصبغون المصلحة الخاصة بصبغة المصلحة العامة ، ثم يتقدمون بها إلى المحامى النائب رجاء أن يغالط نفسه إذا كان هش الضمير ، أو إبتغاء مرضاة كبريائه إن كان من ذوى الكبرياء الكاذب ، أو ليحتالوا على أن يخذعوه عن شرفه و ذمته كلها وجدوا إلى الخداع سبيلا .

وتحقيق مصلحة خاصة في أية صورة ، وجر مغنم بأى شكل من الأشكال ، سواء للبرلمانى أو الوزير أو رجال السياسة بصفة عامة ، يدخل في دائرة استغلال النفوذ الذى لا يحدى فيه الدفاع الملقق ، والذى يجب الضرب على أيدي القائمين به حتى تبرأ البيئة السياسية من أدران الفساد ، ويؤمن السـكل بأن مصلحة الدولة فوق كل المصالح

ولا يدخل في طوق أحد أن يحدد أنواع استغلال النفوذ ، فنجتزئ ببضعة أمثلة والقياس بعد ذلك يهـدى إلى الصواب .

فالزعيم الذى يزجى الى دار النيابة أشخاصاً لا يمثلون حتى أنفسهم ، سواء أتناقضى على هذا الازجاء جعلاً أم لم يتفاض ، هو زعيم يجمع بين استغلال النفوذ والاستتمار بالمصلحة العليا للدولة .

والرئيس الذى يحشد معه فى صعيد الوزارة من ليسوا من الكفاية الوزارية على شئ لاعتبارات اقتصادية مجتمة ، إنما هو رئيس يضم إلى الاتجار بالنفوذ ، اذى المستوى الوزارى ، واذى المصلحة العامة .

والقائد الوطنى الذى يغترف المكافآت البرلمانىة من خزانة الدولة ليملأ بها خزانة حزبه ، تحت ستار أى دعوى ، إنما يتورط فى استغلال النفوذ .

والداعية السياسى الذى يأخذ من خزينة الدولة باليمين والشمال لقضاء مهمة رسمية ثم ينفق على نفسه والمحيطين به بغير حساب ، ثم يأبى تقديم الحساب ، هو متجر بنفوقه لاحالة .
والوزير الذى ينتهز فرصة وجوده فى الحكم فيصلح معاشه بغير الحق لا يبرأ من إثم استغلال النفوذ .

والوزير الذى يتصيد الأعمال الخاصة التى تدر عليه اخلاف الرزق ، وان كانت تلهيه عن

الحكم ، فضلاً عن الحرج الذى تخلقه اذا اصطدمت تلك الأعمال بمصالح الحكومة ، أو أثقلت ضمير العدالة ، فشابت نزاهة الحكم ، وأثارت غباراً حول العدالة . هو وزير منغمس فى الاتجار بالنفوذ .

والوزير الذى يسهل لمن يلوذون به سبيل الكسب على حساب المصلحة العامة إنما هو غارق فى جريمة استغلال النفوذ سواء أ كان شريكاً فى الكسب أم لم يكن .

والوزير أو البرلمانى الذى يسخر من يبسط سلطانة عليهم من الموظفين أو غيرهم لقضاء مصالحه ، وإنجاز أعماله ، يقع فى جريمة الاتجار بالنفوذ .

والسياسى الذى يستدر أسباب الرزق ، أو أسباب اليسر والرخاء بطرق غير مشروعة لاتباعها الشرائع السماوية والوطنية ، لمن يتعلقون بأذياله ، فتكون التعيينات محاباة صارخة والترقيات والدرجات والعلاوات والاستثناءات ، محسوبية كريهة ، إنما هو سياسى يسطو على مال الدولة ، ويستغل نفوذه فى أقبح صور الاستغلال .

والسياسى الذى يتصل برجال المال والأعمال فيجلب له هذا الاتصال مزايا جمّة هو سياسى ليس فوق شبهات الاتجار بالنفوذ .

وقصارى القول إن كل مصلحة ذاتية تحقق على حساب المصلحة العامة تتوافر فيها كل أركان جريمة الاتجار بالنفوذ .

وفى المدنية الحاضرة ، ساعد تقدم وسائل النشر والدعاية ، على ابتكار أساليب جديدة لاستغلال النفوذ . فقد يكون لطبقة من الطبقات أو جماعة من الجماعات أو هيئة من الهيئات مصلحة فى إقرار مشروع من المشروعات ، أو إصدار تشريع ، فينشط الذين لهم مصلحة فى الترويج للمشروع ، أو الدعاية للقانون ، ويسخرون الأبواق الصحفية لذلك الترويج ، وتلك الدعاية ، ويخفون مقاصدهم الشخصية فيصورون أنفسهم وقد بلغت حرارتهم للمصلحة العامة درجة الغليان ، ويقدمون المشروع للرأى العام على أنه يوفر للدولة أعظم الفوائد ، وبذلك يخلقون تياراً مصطنعاً لمعاوضة المشروع ، أو بعبارة أخرى يلفقون رأياً عاماً صناعياً قد يكون تحمسه بريئاً إذ هو لا يدرك ما يجرى وراء الستار .

وقد يكون لبعض البيوت الصناعية مصلحة فى تقرير تعريفية للحماية الجمركية لمنع تدفق السلع والمصنوعات الأجنبية التى تغمر السوق الأهلية وتحقيق أرباح فاحشة على حساب الاقتصاد

القوى فتستعين تلك البيوت الصناعية ببعض الصحف وأبواق الدعاية الأخرى على تليفق رأى عام مصطنع يهيء الجو السياسى والبرلمانى لفرض التعريفة المنشودة .

بل إن سلطان المال على السياسة لا يكاد يقف عند حد . فترى بعض الذين تحجرت ضمائرهم من بين المشتغلين بأسلحة الحرب ، ينشرون الذعر ويصورون الحرب واقعة لا محالة رجاء ان يحولوا الجزء الأعظم من الموارد القومية الى صنع آلات الفتك وأدوات التخريب ، ويحملون البرلمانات على فتح الاعتمادات الحربية تلو الإعتمادات ، وبذلك تروج تجارتهم وإن كان فى ذاك الرواج تهديداً بالتدمير والهلاك .

وبعض الذين لهم مصالح مادية فى إثارة الحرب الشعواء ، يوغلون فى الإجرام السياسى الى أقصى حدود الإيغال ، فيعملون على إضرار نيرانها ، فإذا أضربت سعوا الى مدأجلها وتوسيع نطاقها ، ولو جرت دماء الإنسانية أنهاراً ، وأصبح كل عامر خراباً طالما قد عمرت خزائنها ، وشبعت شهواتهم . ووسائل استفزاز الشعب ، واستثارة الرأى سهلة ميسرة بفضل الصحف المأجورة والمرترقة من الدعاة السياسيين . ولئن كان حقاً ما يقولون من أن المال يصنع الحرب فمن الحق ان يقال إن المال يثير الحرب .

ويسجل الميدان السياسى ، فى بعض الأمم ، وفى غير قليل من الأحوال ، أن بيوت الصناعة والمال والتجارة إذا كانت لها مصلحة ظاهرة فى مشروع أو فى قانون لم تبخل بالمال تبذله لكسب الوزراء والبرلمانيين ، وقد تكون الرشوة ملفوفة فى غلاف شفاف كأن تجعل لهم نصيباً فى المشروع ، أو تقدم لهم أسهماً وسندات ، فى سبيل تقرير المشروعات وإجازة القوانين التى تدر الأرباح الوفيرة .

ولقد تختمر فى رؤوس بعض المالىين أو دجاجة المال جريمة النصب والاحتيال السياسى فى أوسع نطاق فيستعينون بدجاجة السياسة لتحقيق أغراضهم الإجرامية ، فيلقون فى روع الجمهور أن مشروعاً مالياً أو صناعياً أو تجارياً يحقق الأرباح الطائلة يوشك أن يرى الضوء بعد أن قلبوه على كل وجه ، وقدروا كل الفروض والاحتمالات ، وأن هذا المشروع الجبار لا يعوزه إلا رأس المال الضخم ، ثم يحتالون على اصطيد الإدخار القومى . وفكرة التقسيم إلى أسهم وسندات تمكن الذين يقطعون من قوت يومهم ويقتصدون من عرق جبينهم لليوم العصيب أن يساهموا فى أى مشروع يغرى بالكسب .

وإذا كانوا في الحرب يمهدون للهجوم العام بإطلاق المدفعية على طول الخط ، فإن الذين يحاربون الإدخار الوطني يمهدون بحملة صحفية واسعة النطاق ، ثم يغدقون على الأمة الكسب ويغرقون الجمهور في طوفان من النشرات ، ويضمنون تأييد هذه الصحف للمشروع ويشترى ما يمكن شرائها منها ويسرفون في الإعلانات ولا يقتصدون ويشترى ضامراً المترخصين في ضمائرهم من رجال السياسة لمعاوضة المشروع حتى إذا حبكت أطراف المؤامرة ، وأتموا نصب حبالهم لتصيد الأغرار والبسطاء ، طرحوا الأسهم والسندات في الأسواق ، ومهما يكن المشروع خيالياً ، أو صعب التحقيق ، أو مكفول الخسارة دون الكسب ، لم يعدموا أن يجدوا طائفة مسكينة تخدع بدعايتهم المنظمة المتقنة ثم لا تلبث الأيام أن تكشف عن أن الجمهور المخدوع لم يكن إلا ضحية لدجاجة المال ، وفريسة لتجار السياسة . ثم لا تلبث المأساة المالية أن تنقلب الى مهزلة فيموت أبطال الرواية ميتة مريية ليدفن السر معهم ، ويرى الناس وقد امتزجت الدهشة في نفوسهم بالأسى ، مجرمي المال والسياسة في غير غيابات السجون يسرحون ويمرحون .

لقد اعترف « شارل دي ليسبس » في فضيحة قناة بناما انه أنفق على الإعلانات للمشروع ما لا يقل عن مائة مليون !

وتكشفت فضيحة « ستافسكي » وغيرها من الفضائح في فرنسا في عهدها الأخير قبل الحرب العالمية الثانية عن تلويث غير قليل من رجال السياسة من بينهم الوزير الحالى والسابق ، والشيخ والنائب ، والصحفي ، بل لقد أصابت بعض الذين يسمونهم حماة العدل برشاش منها . وفي غير فرنسا من أمم الدنيا القديمة والجديدة وقعت سلسلة من الفضائح تعلق غبارها بسمعة كثير من رجال السياسة .

ويطيب للبيئات السياسية أن تعالج الفضائح البرلمانية بعلاج يزيد في مضاعفات المرض ، فاما ان يؤلفوا لجانا للتحقيق ، واما أن يفزعوا الى القضاء ، فإذا استنفروا لجان التحقيق لم تتحرك ساكناً ، وظل التحقيق يجر ذيله طوال الشهور أو طوال السنين ، حتى تهدأ نائرة الرأي العام ، ويعني الزمن على آثار الجريمة ، ويفلت المجرمون من قبضة العدالة ، وإذا استصرخوا عدالة القضاء ترامت الأيام والشهور ولا يتم الفصل في القضية ووضع العدالة يدها على الآثمين ، وإذا طرح على البرلمان سؤال أو استجواب نام نوما عميقاً بدعوى انه لا يجوز إثارة السؤال أو الاستجواب طالما ان التحقيق لا يزال بين يدي العدالة ، ولجان التحقيق البرلمانية تتنصل من

شبهات التأخير والتعطيل بأعذار واهية واهنة هي وجود أوراق التحقيق تحت أيدي حماة العدل ، ويتملص حماة العدل من المطاولة أو التراخي بوجود الأوراق في لجان التحقيق . وهكذا تمضي الشهور والسنين حتى تسقط الجريمة بمضي المدة .

وكيف السبيل الى اكتشاف الحقيقة ، وعقاب المسؤولين ، وقل ألا يوجد في تضاعيف كل فضيحة كبرى وزير أو شيخ أو نائب يجمع بين الشارة والرداء ، وله زملاء برلمانيون يشايعون ويجاملون ، يخاف بعضهم أن يمسى ويصبح في مثل هذا الموقف ، ويصطنع بعضهم الخوف من المساس بسمعة الدولة ، ويعتقد نفر بسذاجة أن المتهمين ضحايا الكيد الخصوم السياسيين ، والجمع بين الرداء والشارة قد يجمع بين الرغبة والرغبة لبعض ضعاف النفوس من القائمين على توزيع العدالة بين الناس .

وحيلة مكشوفة ولكنها قد تكون غير مألوفة للرأى العام المضلل به ، لإنقاذ سفينة الوزارة من الغرق وتهدة ثورة الرأى العام وإفلات المجرمين الحقيقيين من قبضة العدالة ، هي أن يقدموا بعض الذين لا وزن لهم ولا اعتبار إلى المحاكمة ظناً منهم بأن صدور الأحكام يسدل الستار على الفضائح .

والرأى العام الذى نضجت تربيته السياسية فلا تنطلي عليه الخيل يعاقب المسؤولين والمثولين عقاباً أسرع وأنجع من لجان التحقيق ومن العدالة ، فيطوح بالوزارة إن كانت تستحق التطويح ، ويسقط اعتبار البرلمانيين إن كانوا يستحقون الإسقاط حتى يزووا عن السياسة ويتواروا عن ميدان الحياة العامة ويبرأ الميدان السياسى من أدرانهم .

ولعل من أعظم مجد الصحافة أنها تسلط أضواء نقدها وتنقيها الى عش الجريمة ، وأوكار المتهمين ، ولا تزال تتبعهم وتبث عليهم العيون والأرصاد حتى تكشفهم للرأى العام متلبسين بالجريمة فينالوا من الجزاء ما يستحقون .

والمتقاضى الماثل يعتمد للتأجيل وتأخير الفصل فى الخصومة قدر المستطاع عسى أن ينهك قوى خصمه أو أن يتيح الزمن له فرصة للخروج من القضية بالغنيمه فى أية صورة كانت . والمتهم الذى يشعر انه مأخوذ بالاتهام يعتمص بالإنكار ظناً بأن الإنكار ينجيهِ وهاتان الوسيلتان ، التأجيل والإنكار ، هما اللتان يلجأ اليهما المأخوذون بالشبهات فى الفضائح السياسية رجاء أن يخرجوا منها سالمين .

ويحلو لبعض الذين تحوم حولهم الشبهات السياسية أن يصطنعوا العجب من هجر اصدقائهم لهم في أوقات الشدة وساعات الضيق ناسين أو متناسين أن عند الشدائد يعرف الأصدقاء .

ومن الفلسفة الفجة لا بل من نوع الاشتراك السلبى فى الجريمة ان يبشر المبشرون بضرورة الرفق بالمتهمين بل بالتستر عليهم وستر مخالقاتهم الخطيرة ضناً بسمعة الدولة أن تضار بالتشهير وقد فات هؤلاء ان الجسم القوى لا يخشى العملية الجراحية وإن الأحكام الرادعة تجعل المستهترين يكفون عز استهتارهم وإن التستر على الجرائم يضاعف من انتشارها .

ومن الوسائل التى يعتمد اليها المأخوذون بتهم سياسية أن ينقلبوا من الدفاع إلى الهجوم فيهاجموا خصومهم السياسيين الذين كانوا يهاجمونهم من قبل أخذاً بقول نابليون : « أن خير خطط الدفاع الهجوم ! » ولذلك تراهم يكيلون لخصومهم التهم جزافاً ويلصقون بهم المآخذ بغير حساب ، وهم يحسبون ان رأى العام من الغفلة بحيث لا يدرك أن ارتكاب شخص جريمة لا يبرر لغيره ارتكابها بل لا يخفف عنه مسئولية اقترافها .

ولا تتورع السياسة الآثمة حتى عن محاولة تسخير العدالة لأهوائها فكما تحاول تسخيرها فى التنكيل بالخصوم السياسيين والبطش بمخالفىها فى الرأى ؛ وهى تحسب الا حرج عليها ان تضرب بسيف العدالة وتلوث السمعة بكلمة العدالة وتقتل خصومها قتلاً مدينياً بحكم العدالة تحاول التأثير فيها بكافة وسائل التأثير لإفلات المتهمين من صنائعها ، وإذا لم يكن للقضاء عاصم من خلقه فلا جدوى فى تقرير مبدأ عدم قابلية القضاء للعزل ، ولا فى التخيل بأن تعيينهم وترقيتهم إنما يكون بواسطة لجان مؤلفة من العنصر القضائى وحده . على ان القضاء فى كثير من الأمم ، قد وقف فى وجه عواصف السياسة يصد عن كرامته ويدفع عن استقلاله .

نعم ، لقد تمعن السياسة فى الكيد للخصوم ، وتلطىخ سمعتهم ، والقضاء عليهم أدبياً ، حتى تجعل الجلادين ضحايا ، والضحايا مجرمين ، فتعيد تمثيل المأساة الخالدة ، مأساة تجنى الذئب على الحمل .

وخيال السياسة خصب فى ابتكار التهم ، فلقد اخترعت أوهامها لسقراط الحكيم تهمة إفساد الشيبية الاثينية وحملته على تجرع السم للإجهاد على نفسه .

وأخوف ما تخافه السياسة هو استقلال القضاء ، وتأليه الإذعان لأهوائها ، والخضوع لتنفيذ ارادتها ، ولهذا فكثيراً ما تعتمد إلى تشكيل أو على الصحيح تلفيق محاكم استثنائية تكون

طوع إشارتها تملى عليها من ضروب البطش بالخصوم ، وألوان التكنيل بالذين تتوجس منهم خيفة ، ما تسميه أحكاماً قضائية ، وتحاول عبثاً أن تصبغه بصبغة الحق والمشروعية .
والعدالة هالكة لا محالة إذا استطاعت السياسة أن تسخر لأهوائها قضاة سياسيين . والمستبد الأحمق هو الذى يسلط السيف على رقاب خصومه للإجهاد عليهم ، وللطغيان المنظم عن ذلك مندوحة بأن يضربهم بسيف العدالة الزائفة .

أراد بونابرت أن يضرب الملكية فى شخص الدوق دانجان ، فأخذ يلفق له التهم ، ويزعم باطلاً أنه يضع يده فى أيدى خصوم الوطن ، ويأتمر بأمن الدولة وسلامتها ، ثم لفق له محكمة عسكرية ما لبثت حتى قضت عليه بالإعدام ، فأعدم رمياً بالرصاص .

ومن الأساليب التى تتبعها السياسة لتتخلص من القضاة الذين تحس منهم النزعة إلى الاستقلال بالرأى ، والاحتفاظ بالكرامة ، وعدم الطوعية لأغراضها ، أن تعتمد إلى ما تسميه باطلاً عملية التطهير فى القضاء ، لتحشد صنائعها ، وتحشر مخلوقاتهما ، الذين تصدر اليهم الإشارة فيذعنون ، أو الذين يسبقون رغبات السياسة إلى ما تريد .

لقد شهدت الإنسانية مجازر بشرية لم يكن مثارها الحديد والنار ، وإنما كان مبعثها القضاة السياسيين الذين سلطتهم السياسة على من تبتغى الخلاص منهم فكانوا عليهم سوط عذاب .
ولا تحفل السياسة بأخطاء القضاء ، وإنما تحفل بشيء واحد هو أن يسرع القضاء فى القضاء على خصومها ، ومخالفيها فى الرأى ، والذين تهب عليها ريح الخطر من ناحيتهم .
ولا تأبه السياسة لأن يكون حكم القاضى مطابقاً أو غير مطابق للقانون والعدالة وإنما يهمها أمر واحد هو أن تجمع بين مظهر الشرعية وبين الإجهاد على المناهضين .
ولهذه الاعتبارات مجتمعة ، كان ولا يزال المطلوب من القاضى خلقه قبل علمه .
إن سلطان المال على السياسة لشديد . وإن السياسة الفاسدة لتحاول لإفساد كل شيء حتى القضاء .

ولقد اخترع العصر الحديث كلمة «بلوتقراطية» إشارة إلى النظام الذى تسود فيه قوة المال ونفوذه على رجال السياسة . والبرلمانيون ، وهم سياسيون بكل ما تحمل كلمة السياسة من معنى ، ليسوا جميعاً بمنجاة من تأثير المال .

إن اتخاذ إجراءات عامة أو خاصة من جانب البرلمان قد تحمل في طياتها الأرباح والخسائر للأفراد .

وإن تعريفه جرمية قد تحمل الثراء الطائل لفريق ، وتجبر الفقر المدقع على فريق آخر .
وإن مشروع مد خطوط حديدية ، أو إنشاء طرق أخرى للمواصلات قد يرسم في الأفق آمالاً صادقة لأرباح وفيرة .

وإن الثروة العقارية لتتضاعف قيمتها بمجرد صدور قرار له صبغة المنفعة العامة .
وفي تلك الحالات ، قد يتقدم خلسة أولئك الذين لهم مصلحة ، إلى الذين يملكون سلطة التشريع ، يبتغون أن يتخدعهم عن ضمائرهم ، والحياة البرلمانية السليمة هي التي يكون فيها السلطان للضمير لا للمال .

تدر الصفقات الحكومية أرباحاً طائلة . لذلك نرى البرلمانيين الذين لا يتورعون عن التورط في استغلال النفوذ ، يحاولون بكافة الوسائل أن يحصلوا على تلك الصفقات لأنفسهم أو لذويهم ، وقد يتخذون الغير دريئة لهم .

إن المقياس الصحيح لسلامة الحياة العامة من شوائب الفساد هو معرفة عدد الأغنياء وطلاب الحاجات الذين ينحدرون إلى البرلمانيين حيث يجدونهم ، وينزلون إليهم في ممرات المجالس التشريعية ، ابتغاء التوصل بنفوذهم إلى تحقيق ما يشتهون من أعمال مشروعة وغير مشروعة .

ولا يقف سلطان المال على السياسة عند حد . فتراه ، إذا فسدت الحياة العامة ، يتغلغل في دور الحكومة ودواوينها ، يبتغى أن يحصل على صفقة ، أو يرسو عليه مزاد . فالمال يقول دائماً هل من مزيد .

ومع تقدم الحضارة أخذت الرشوة صوراً دقيقة مختلفة قد تكون الشبهات قائمة فيها ، ولكن قد تعوزها الأدلة المادية ، أو البراهين المقنعة ، ولذلك يعز في كثير منها اتخاذ طرق المحاكمة ، وحتى عند طرحها أمام القضاء تكون فرصة المتهم للإفلات أقوى من فرصة توقيع العقوبة عليه .

فهل ترى أن المال من البله أو السذاجة بحيث يضع النقود في يد السياسة ، أو يكتب على نفسه صكاً بإفساد ضميرها ، وله عن ذلك ألف مندوحة ؟

ويضعف من إفساد المال للسياسة أن كثيراً من الأعمال التي تعتبر محل مؤاخذه من الوجهة الخلقية البحتة لا تقع تحت طائلة القانون ولذلك نرى بعض رجال السياسة يستهترون في الإقدام عليها .

والرذائل مثل الحشائش التي تنبت من تلقاء ذاتها دون أن يتعدها أحد بسقياً أو خدمة ، على حين أن الفضائل مثل النبات الذي لا ينمو ويتزعرع إلا بشق الأنفس من جانب متعديه .

والآن نسأل : ما هي أسباب تقشي الفساد بين صفوف رجال السياسة ؟ والجواب أن حب النعيم والترف ، مضافاً إلى ضعف رقابة الرأي العام ، يجر إلى كل الشرور السياسية . وإذا وقعت جريمة تصايح الفرنسيون : « قتش عن المرأة ! » إشارة إلى أنه قد يكون للمرأة أصبع في كل جريمة ، ولقد كشفت الحرب العالمية الثانية عن أن المرأة قد يكون لها أصبع في كل فساد سياسي يهد كيان الأمم ، ويعجل بانهارها ، وحب الإغداق على الزوجات أو الخليلات قد جر ويمجر إلى أوحش العواقب السياسية .

لقد اعترف أنصار الديمقراطية أن المال خصمها اللدود . ولكن من الإنصاف أن نقول إن الفساد السياسي وإن كان قد تضعف في كل الأمم في العصر الأخير ، إلا أنه ليس وقفاً على الديمقراطية وإنما يمكن أن يبعث في ظل أي نظام آخر .

وفي الحق ، كيف أن الضعف الإنساني ، وحب الشهوات ، يمكن أن يزول تحت أي نظام خاص من نظم الحكم !

ولكن إلى جانب ذلك يجب أن نبهر بالحقيقة الواقعة وهي أن الرقابة البرلمانية في مختلف مظاهرها ، ورقابة الرأي العام في شتى صورها ، قد أفلست في صد موجة الفساد السياسي ، وأن هذا الإفلاس قد جر إلى تصدع النظام البرلماني في بعض الأمم ، وقيام الدكتاتورية فيها .

وما جعل بعض الناس يؤثرون المستبد العادل ، رغم غرامهم بالحرية ، وشغفهم بكرامة الشخصية الإنسانية ، إلا لتبرمهم بطغيان المال على السياسة طغياناً قد قوض دعائم ممالك ، وهد أركان حضارات .

على أننا لسنا في معرض المفاضلة بين نظم الحكم فعندنا أن خير النظم هو الذي يحكم الناس فيه حكماً صالحاً دون اعتبار للصيغ والأشكال .

ليس يكفي أن يتجنب رجال السياسة الأعمال التي تجعلهم هدفا للقوانين الجنائية ، بل عليهم أن يتفادوا كل عمل يثير الشبهات ، ويمجه الخلق القويم .

إن الذى ينصب نفسه للسياسة العامة ، ينبغي له أن يخدم المجموع بماله ، لا أن يضاعف ماله على حساب المجموع ، فإن كان فقيراً فعليه أن يكون غنى النفس .

المستوى الخلقى لرجل السياسة يجب أن يكون أسمى وأرفع من المستوى الخلقى للفرد العادى ، فإن الثانى إذا أضر فإنما يضر بنفسه ، وأما الأول فيضر بالمجموع .

للعلاج للذين يدخلون الحكم فقراء ويخرجون منه أغنياء ، والذين يستغلون السياسة فيثرون على حساب الدولة ، إلا أن تهوى عليهم يد العدالة غير مترفة فتزنع من أيديهم كل ما استغلوه .

والمجتمع المتهدم البنيان ، المتداعى الأركان ، هو الذى يخشى أن تضار سمعة الدولة بالمحاكمات العلنية .

فأما المجتمع السليم البنية فهو الذى يحتمل بتر كل عضو فاسد .

وإذا كانت التضحية بالجزء مشروعة فى سبيل بقاء الكل ، فأولى أن يكون التطهير من الأدران مشروعاً .

وإذا أخذت المجتمع بأبناء العابثين شفقة أو رحمة ، فليتكفل المجتمع بهم دون أن يبقى على العابثين .

فليس أضر على سياسة الشعوب من أن تأخذ بمبدأ : الرحمة فوق العدل !

السيادة الشعبية

الشعب مصدر السلطات جميعاً . عبارة تنادى بها الحكومات الحرة ، حتى الحكومات المستبدة تزعم أنها تستمد السلطان من الشعب .

وترتكز السيادة الشعبية على أساس أن رأى المجموع يسمو على رأى الفرد ، وإذن فالشعب مصدر الحكمة ، وعلى أساس آخر وهو أن الفرد يؤثر مصلحته الشخصية ، على المصلحة العامة ، فى حين أن الجماعة لا تنظر إلا إلى المصلحة العليا للدولة .

قد يندفع الشعب ، عن حسن نية ، فى تيار الضلالة ، إما لسوء تقدير للأمر ، وإما بفعل نفر من السياسيين الذين لاضمائرهم ، ولكن إرادة الشعب ، حقة كانت أو باطلة ، يجب أن تطأ لها الرؤوس . وليس يغنى عن الحق شيئاً أن تقول إن الشعب مجموعة أفراد ، وأن الإنسان يذعن للعاطفة أكثر مما يخضع للعقل .

يجب أن تذهب إلى قرارة النفس البشرية لتلبس مبعث هذه السيادة الشعبية . إن مبعثها عبادة القوة . فالفرد يقيس ضعفه بقوة الشعب ، وضآلته بعظمته ، فلا يلبث أن ينكسر ويتضاءل ، ويذعن لتلك الإرادة .

والآن نسأل : بمن يتألف الشعب ؟ يتألف من كافة السكان ، أم من الذين لهم حق الاشتراك فى المسائل العامة ؟

لقد كان الناس ، فى الماضى ، يربطون بين حق الفرد فى مباشرة المسائل السياسية ، وواجبه فى حمل السلاح دفاعاً عن الوطن ، فكانت الجندية ، وحق الانتخاب ، يمشيان جنباً إلى جنب ، وكان جيش الدفاع يكون جيش الناخبين فى وقت واحد . أما اليوم والعسكريون ممنوعون من مباشرة الانتخاب ، وأصبح للنساء حق الانتخاب ، فى بعض الأمم ، وإن كن لا يؤدين الخدمة العسكرية ، فقد انقطعت الرابطة بين حمل السلاح وحق الانتخاب .

وسؤال آخر : هل يجب أن يؤبه لآمال الأجانب ؟ إن الأجانب لا يتمتعون بالحقوق السياسية ، ولا يحتملون أعباء الخدمة العسكرية ، وإذن فمن غير المعقول أن يساهموا بنصيب فى السيادة الشعبية .

ومن المواطنين أنفسهم فريق لا يهتمون بالمسائل العامة فى قليل أو كثير ، فمن غير الإنصاف أن يعدوا جزءاً لا يتجزأ من الشعب .

ولا يزال الانتخاب ، في العصر الحديث ، هو الصورة التي يعبر بها الشعب عن إرادته ، ويختار ممثليه الذين يجعل سلطته وديعة مقدسة بين أيديهم لا يستطيع أن يحاسبهم عليها حساباً عسيراً إلا إذا عادوا إليه في الانتخاب كرة أخرى وأكرههم على أن يقدموا له حساباً عن وكالتهم . حينذاك يحكم لهم أو عليهم . فأما والنيابة قائمة فقد تذهب صيحات نقده واستنكاره في الهواء .

وقد عجزت حكمة عصرنا عن ابتداع وسيلة أخرى غير العدد يكون مقياساً لإرادة الشعب على الرغم من أن الناخبين قد يتأثرون بمؤثرات شتى تنأى بهم عن الاختيار الموفق . ولقد جرى الغرف السياسي على أن الأغلبية تمثل إرادة المجموع ، وإن ليس على الأقلية إلا الإذعان والخضوع . فهل الحق في جانب الأغلبية دائماً ؟ وهل الأقلية على الباطل في كل الأحوال ؟ أسئلة يتشكك فيها علماء النفس الذين يقررون أن الشعور يطغى على التفكير ، وإن أرقى شعب في العالم يتكون من أفراد أكثرهم خالي الوفاض من العلم والفكر ، وإن سلسلة الأخطاء التي يرتكبها الناخبون في اختبار ممثليهم ، وسلسلة الأخطاء التي يتورط فيها أولئك الممثلون ، لا يجعل الضمير يرتاح دائماً إلى احتكار الأغلبية للحقيقة ، وتجريد الأقلية من كل حق .

على أن الشعب في جميع تصرفاته ، وكافة اتجاهاته ، لا ينطوى إلا على أطياب النيات . وإذا تورط في الخطأ حيناً لا يلبث أن يعود إلى الصواب ، وإذا آثر قوماً على آخرين بغير الحق لا يطول به الزمن حتى يعيد الحق إلى نصابه .

ولا ينصب نضال الشعب إلا على المستبدين الذين ينزعون إلى تجريده من حريته ، ولا يتجه إلا إلى الطبقات التي تبتغي التميز والتفرد . وتختص نفسها بالخيرات ، وتحتكر لنفسها بعض الحقوق والامتيازات .

لقد شهد التاريخ صفحات من جهاد الشعوب في سبيل التحرر من ربة الطبقات المتميزة ، سواء أكان هذا التميز سياسياً أم اقتصادياً . وفي العصر الحاضر أصبح الصراع حاداً وعنيفاً بين أصحاب رؤوس الأموال والذين يعيشون من ثمار عملهم ، وأصبحت النزعة واضحة في التقريب بين حدى الغنى والفقر ، وتحقيق العدل الاجتماعي بالمساواة في فرص الحياة ، وبات من أقدس واجبات الدولة الحديثة أن تكافح الفقر والمرض والجمل ، وإن تحمى الضعفاء من

طغيان الأقوياء ، وتجتث الأنانية من اعماق النفوس فتشعر الفرد بالتضامن الإجتماعى ، وإن الفرد للمجموع . والمجموع للفرد ، وتكرهه على أن يقدم مصلحة الدولة على مصلحته الذاتية ، وأن تسكفل لكل فرد بقسط عادل من الرخاء .

ولسكن تغنى الشعراء ببراءة الشعب ونزاهته واستقامته فالفقر فى عرفهم قرين السذاجة والظهر . والترف فى نظرهم مرادف الفساد . على أن هذا الإغراق فى الخيال يؤذى من ناحيتين ، إذ يحمل الفقراء على الرضا بالفقر والاستسلام له ، مع أن الفقر من الشرور الاجتماعية التى تجب مكافئها بكافة الوسائل الفعالة ، ووجه آخر لأذى تلك الدعاية أنها تؤجج حرب الطبقات . نحن فى عصر ينبغي أن توضع امتيازات الطبقات فى دور العاديات التاريخية ، ولا يجب إلا النظر للمصلحة العامة .

ولا يستحق الاحترام والتقدير إلا رجل الشعب الذى يمتاز بحسن التقدير ، وصحة الحكم على الأشخاص والأشياء ، ويغلب عقله على عاطفته ، ويقدم الصالح القومى على كل مصلحة ذاتية ، ولا يتأثر بالدعاية الحزبية ، ولا ينصر فريقاً على فريق إلا بالحق ، ويجاهد فى سبيل تحقيق السلام الاجتماعى ، وفى إبلاغ وطنه قبة القوة والمجد .

إن الشعب الذى تكثر فيه صورة مثل هذا المواطن لا يندفع ، ويكون مصدراً للسيادة الشعبية حقاً .

ألا فليجعل السياسيون نصب أعينهم كلمة ابراهيم لنسكولن : « انك لتستطيع أن تغفل شعباً بأسره حيناً ، وبعض الأشخاص طوال الزمن ، ولكنك لن توفق بتاتاً فى تغفل جميع الناس فى كل حين » .

الحرب في البرلمان

الحرب السياسية لها ميادينها خارج البرلمان وداخله . والحرب بين جدران البرلمان قد تكون حرباً في سبيل المصلحة العامة ، أو تكون حرباً عليها .

وحرب السياسة ، كحرب الدم والحديد ، تتطلب التعبئة العامة للقوات المقاتلة ، ووضع الخطط ، وإحكام المناورات ، وتوزيع القوات في مختلف جهات القتال .

ومتى وضعت الحرب الانتخابية أوزارها ، وتألف المجلس الجديد ، وعرف لمن الأغلبية فيستأثر بالحكم ، أو يتفضل فيجعل له شريكا في الحكم ، وعرف توزيع الأحزاب وقوتها ، وفرغ من إلقاء خطاب العرش ، لاتلبث أن تشب نيران حرب أخرى لاتقل هولاً عن الحرب الانتخابية ، تلك هي الحرب البرلمانية .

وكما تبدأ الحرب الدموية بمناوشات على الحدود يختبر بها المحاربون قوة أعدائهم ، فكذلك تبدأ الحرب البرلمانية بمعركة الرئاسة ومكتب المجلس فتعجم الأغلبية عود الأقلية ، وتستوثق من قوة النظام الحزبي ، وقدرته على الثبات في وجه العواصف والأزمات .

وفي النوادي السياسية توضع قوائم الترشيحات ويراعى في وضعها الصالح الحزبي أكثر مما يراعى الصالح البرلماني . فهذا يختار للرئاسة ، لا لأنه راجح العقل ، غزير العلم ، واسع الخبرة ، قوى الشخصية لا يرضى أن يكون مهبط الوحي لغيره ، ولا يقبل أن يصبح للمعارضة سوط عذاب ، ولا يستسيغ أن يسمى موقفه من المخالفين لحزبه سيفاً مصلتاً على الرقاب ، وخاصة يختار للرئاسة لأنه يجمع بين حسن التقدير ، وبين العدل والإنصاف ، فلا يتحمل ميزان العدالة في يده بل يسوى بين الخصوم والأولياء . وذاك يرشح للوكالة لأنه فات أرضاؤه بوزارة . وثالث يزين اسمه قائمة الترشيح لمكتب المجلس لأن له نفوذاً في الحزب . وغير أولئك جميعاً برز اسمه في طليعة المرشحين ، لأنه من الأقارب أو من المقربين ، أو لأنه أدى وارتقب أن يؤدي خدمات مالية للحزب .

وليست رئاسة الجلسات البرلمانية من الهبات الهيئات . ولا إدارة أعمال المجلس بأهون منها . فإذا لم يكن الرئيس صعب التشكيمة لاتلين قناته للغامزين شديد الوطأة على من يعيبه بالنظام سواء أكان من الأولياء أم كان من الخصوم ، يرضى ضميره ويرضى مصلحة وطنه ، ولا يجرى

وراء حب النواب له وإعادتهم لانتخابه طغت الأغلبية على الأقلية أو ضاقت الأقلية بالإرهاق ذرعاً وبالحجابه صدرأ فعمدت إلى افساد الجو على الأغلبية ، واختل نظام الجلسات ، وطفى سبل المقاطعات وعمت الجلبة والضوضاء ، وعطلت حرية الكلام ، وقل إنتاج المجلس أوجاء إنتاجه قاصراً معيباً ، وفوق كل أولئك انعدمت الرقابة البرلمانية في مظهرها الحق .

والإنسان انسان . قد يكون الشعور بالإنصاف ، والشعور بالواجب ، مستقرين في أعماق نفسه ، وقد تكون له ميوله الحادة ، وأهواؤه الجاحمة . وروح الحزبية تجعل العاطفة تطفئ على العقل لذلك أصاب بعض الأمم شاكلة الصواب إذ رشح لرياسة المجلس واحداً من المستقلين دائماً .

فالرئيس الذى يعمل زعماء الأغلبية على انتخابه ، أستغفر الله ، بل الذى يكون مديناً بكرسيه لحكومة الأغلبية ، قد لا ينجو من وفاء الدين ، ورد الجليل ، وخاصة أنه يبتغى أن يرضى أقوياء الساعة ليضمن إعادة انتخابه ، ومن أجل ذلك كله قد يميل إلى جانب الحكومة كل الميل . .

ولا تحسن المخاوف التى تساورنا من نسج الخيال . فالواقع فى كثير من الأمم يؤيدها . فالرئيس يستطيع أن يحاى الحكومة ويحاملها فى كثير من الصور . فالتشريعات المقدمة منها ، يعمل على ترويجها ، وإقرار المجلس لها ، وإن كانت تشريعات جفة ، أو استبدادية بحتة . والأسئلة المحرجة لها قد تستبعد أو تغط فى نوم عميق . والاستجابات الخطيرة التى يمكن أن تزلزل الكراسى الوزارية قد تستبعد أو يهيء لها جو يسمح فيه بتسليط الأغلبية على الأقلية فتكتمها أو تخمد صوتها . والتشريعات المقدمة من بعض الأعضاء والتى لا تكون على هوى الحكومة قد تدفن فى مراقد اللجان إلى غير بعث وإذا قدر لها أن ترى ضوء الجلسات طوح بها من جلسة إلى جلسة حتى تنتهى الدورة البرلمانية أو حتى يختم الفصل التشريعى وكل أولئك هو الذى أسقط هيبة البرلمان فى كثير من الأمم ، وجعل تشريعاتها فى كثير من الأحيان معيبة ، وقضى على روح المبادأة بالتشريع من جانب ، وأعدم الرقابة البرلمانية فى صورتها الصحيحة الحية .

وفى جلسة اختيار مكتب المجلس نشهد انتخاباً هو إلى التعيين أقرب ، التعيين الذى اختمرت فكرته فى رؤوس زعماء الأغلبية وقادتها ثم أملوه على نوابهم أملاء . والويل لمن

لا ينزل على هوى الزعماء فيختار قائمة الترشيح من رأسها إلى ذنبها . ولئن لم يفعل واستصرخ الضمائر والإيمان بمصاحبة الوطن ، ليهتمن بأنه خارج على النظام الحزبي ويهدد بالإقصاء عن حظيرة الحزب . وما هذا التهديد بهين ، فلسوف يصور للرأى العام بأنه من الخوارج المنشقين ، ويحرم من سند الأغلبية وخاصة من عون الحكومة بقضاء مصالحه ومصالح دائرته الانتخابية ليضمن العودة إلى حظيرة المجلس في الانتخابات القادمة .

والنظام الحزبي نظام حديدي لا يتسع صدره للغفران ، ولا تجد الرحمة سييلا إلى قلبه . ولكي يجعل السياسيون لهذا الاستبداد الحزبي شبهة من حق ، قالوا إنهم يفرقون بين المسائل المتعلقة بالسياسة العامة ، والمسائل الخاصة بسياسة معينة . فأما الأولى فمن واجب العضو الخضوع فيها لرأى أغلبية الحزب خضوعاً اعمى ومن ارتضى الحزبية ارتضى فناء شخصيته في شخصية الحزب الذى ينتمى اليه ، ويقا تل تحت رايته ويقبل تطبيق استقلاله فى الرأى . وإما الثانية فيتاح له ان يتحلل بعض الشيء من قيود الحزبية الثقيلة .

ولا يقتفر للعضو التمرد فيما يسمى المسائل المرتبطة بالسياسة العامة . والغفران وعدم الغفران يعنى الوجود فى الجنة أو الحرمان من خيراتها ، والاعتزاز بالأغلبية ، أو التجريد من ذلك الاعتزاز . وقل أن تجد بين الناس من لا يمشى وسط القطيع الإنسانى ، والشخصيات القوية ، العريزة الوجود ، هى التى تمشى فى طليعة الصفوف أو تسوق الصفوف أمامها .

وسل الساسة المتحذلقين ، عن الحد الفاصل بين المسائل المرتبطة بالسياسة العامة ، والمسائل المتعلقة بالسياسة الخاصة . إن قواميس السياسة خلو من بيان تلك المعالم والحدود ، ولهذا فلن يجيب المتحذلقون . والحقيقة التى لا يرقى الشك إليها هى أن تلك المصطلحات من مخترعات أوهامهم ليحملوا ضعاف الشخصية على الخضوع للنظام الحزبى مهما بلغ من العنت والإرهاق . وهذا تفريق تحكى محض ، والقادة والزعماء هم الخصم والحكم فى التفريق بين السياسة العامة والسياسة الخاصة ، وهم الذين يجعلون مقياسها صالح الحزب ، وهم الذين إن شاموا غمروا العضو بعطفهم ، وإن أرادوا أخرجه من رحمتهم .

وما هذا المنطق بأعرج . وإنما هو منطق مستقيم . ونحسبه يهديك إلى تعرف قوائم الترشيحات هل هى من صميم السياسة العامة ، أم هى من حواشى وذيول السياسة الخاصة ، ونحسبه يهديك الى أن تنكب العضو جادتها ، وخروجه عليها ، لا ينجيه من غضب الزعماء ، ولئن كانت رحمة الزعماء واسعة ، فهى لا تسع هذا الخروج .

ولكيلا يحتج عضو ، في حالة الثورة على قائمة الترشيح ، بان ذا كرتة ضعيفة لا تعي
الاسماء كلها ، ومخافة أن يتعلل آخر بأن وحى الحزب لم يهبط عليه ، ورغبته في إنقاذ المظاهر
وحبك التمثيل ، وخشية أن يكون ثوب الرياء السياسي كثوب الرياء العادى يشف عما تحته
ترى القوائم المباركة توزع على النواب خلصة ، فيجهدون قرائحهم الى حد الاحتقان في
استيعابها ، ثم يعانون نصبا كثيرا في نقش الاسماء التي تزدان بها على صفحات الأوراق التي
تتناثر على رءوسهم من موزع المجلس ، ويمر مراقبو الحزب بين الصفوف ، بين الفينة والفينة
ليستوثقوا من أن نواب حزبه يجيدون النقل ، ولا يمنع كل اولئك ، النواب المحترمين ، من
أن يطووا أوراق الانتخاب فيحكوا طيها ، ثم يحملوها في قداسة إلى الصندوق ، ثم يفرزها
الفارزون في ورع وخشوع ، حتى إذا أعلنت النتائج دوت جوانب القاعة بالتصفيق والهماف
وضجت الأغلبية اذا ما تم لها ما تريد من إجادة التمثيل ، وزفت التهانى للفائزين ، وتقارض
الناجحون الثناء ، أو ليس هؤلاء قد ضمنوا فوز مرشحهم ، أو ليس اولئك قد فازوا بنقصة
زملائهم ، وثقة الزملاء غالية !

والآن هيا إلى العمل !

ينقسم العمل في البرلمان إلى قسمين: القسم الأول في اللجان ونخب أن نسميه العمل الصامت ،
والقسم الثانى في الجلسات ، ونخب أن نسميه العمل الصاخب . فأما الأول لا يعلن عن نفسه
فالإقبال عليه قليل ، وأما الثانى يتطاي من النوافذ ، فتتلفقه الصحف ، وتزفه إلى الرأى العام
فيتزاحم عليه القادرون وغير القادرين .

وتألف اللجان من أعضاء يظن فيهم الإلمام بالمسائل التي تطرح للبحث فيها ولكن الظواهر
كثيرا ما تخدع الرائي . فالخزية تسرب الى تلك اللجان ، وتقحم عليها شخصيات ليسوا منها في كثير
أوقليل ، إذ تريد الأغلبية أن تكون لها الغلبة في اللجان ، حتى تغلب سياستها ، ووجهات نظرها
وتكفل إقرار القوانين والمشروعات المقدمة من الحكومة أو من أنصارها ، وقبر المشروعات
والمقترحات المقدمة من الخصوم السياسيين إلى غير بعث . فترى في لجنة الخارجية أعضاء لا
يدرون من الشؤون الخارجية إلا بقدر ما يدري مهندس في علوم ما وراء الطبيعة . وترى في
لجنة الحربية أعضاء من السياسيين الذين لا يعلمون شيئا في فنون الحرب ، والحربيين الذين لا
يعلمون شيئا في السياسة والحرب معا . وترى في لجنة العدل أعضاء لا يحيطون بشيء من معمل

القوانين . ونرى في اللجان جميعها شخصيات لا تدرى من أمور السياسة والاقتصاد والاجتماع كثيرا أو قليلا .

وهل الاشتراط على عضو البرلمان ، في بعض الأمم أن يحسن القراءة والكتابة ، إلا دليل على المستوى البرلماني ، وعلى مبلغ اجترأ بعض الناس على المجالس التشريعية وهم خليقون اذا تسربوا اليها أن يخنقوا في جوها ، أو يصبحوا على الكراسي كراسي مثلها ؟ وهل عقد امتحان في القراءة والكتابة هؤلاء إلا برهان على هول الفضيحة التي تشوب صحيفة النظام البرلماني في العصر الحديث ؟ وهل رسوب البعض في الامتحان دون أن يكون لهم ملحق إلا حجة ناهضة على مبلغ الاستمثار بالسياسة العليا للدولة ؟

والحزبية الصارخة التي تدس في اللجان أعضاء ليسوا منها على شيء ، هي هي بعينها الحزبية الجاححة التي تفتح أبواب البرلمان على مصاريعها للنكرات التي لا تحسن القيام على شؤونها الخاصة فكيف بالشؤون العامة .

ولكم زهدت الكفايات في المعارك الانتخابية وما ينعقد في اجوائها من غبار ، ومن ذا الذي يهدر آدميته إذ ينحى على نفسه بالمدح ، وينال على خصمه بالطعن والتجريح ، ويلصق كل الفضائل برجال حزبه ، ويجرد منها رجال الأحزاب الأخرى ، ويبدل الوعود رخيصة ويشيد ببرنامج حزبه الذي سوف يشيد صرح العدل والنظام ، ويهدم برامج الأحزاب الأخرى لأنها تهدد كيان الدولة بالانهيار ، وفي كلمة يحارب بالأسلحة التي تضمن له الفوز . ثم من ذا الذي يرتاح إلى البيئات البرلمانية وما فيها من حبائل تنصب ، ومكائد تدبر ، وتناحر في السياسة ، وتطاحن بين الأحزاب ، إذا كان لا يحبذ هذا الضرب من القتال .

لذلك هجرت الكفايات السياسية دور النيابة ، وهبط المستوى السياسي والبرلماني . وفي كل أمم العالم ضج الناس بالشكوى من انحطاط مستوى التشريعات التي تتمخض عنها البرلمان ، ومن ضعف الإنتاج فيها أو فساده بصفة عامة ، ومن أن حركة الإصلاح في شتى نواحيه السياسية والاجتماعية والاقتصادية تزحف كالسلحفاة .

وجر هبوط المستوى البرلماني إلى هبوط المستوى الوزاري حتى ودت طائفة من المصلحين أن تعالج هذا المرض باختيار الوزراء من بين الفنيين .

وحفرت الحرب البرلمانية بعض المفكرين إلى التفكير في اختيار الوزراء من غير أعضاء البرلمان ، وأن لا يكون للمجالس النيابية حق إسقاط الوزارات .
على أن هذه كلها مسكنات وقتية ، وعلاجات غير شافية ، فالمرض متأصل في السياسة ذاتها في كل بلاد الدنيا ، وما الذي نراه في البرلمانات ، وفي الحياة العامة إلا أعراضاً لهذا المرض .

وعندنا أن العلاج الوحيد لهذه الأدواء جميعاً أن تقضى العناصر الطيبة على العناصر الفاسدة غير متعقدة بالصنغ والأشكال ، فقد تكون الصنغ والأشكال هي المباءة التي تنمو فيها جرائم الفساد فتصيب الأمم بالضعف والانحلال .

قد لا يكون العيب في ذات النظام البرلماني بقدر ما هو في أشخاص القائمين على تنفيذه .
فالحق أن النظام البرلماني ، من الوجهة النظرية البحتة هو المثل الأعلى للنظم جميعاً . وليس المفروض أنه يحقق سلطة الأمة ؟ أو ليس المفروض أن يحكم الشعب نفسه بنفسه ، فإذا كانت هناك استحالة مادية في هذا الحكم ، حكم نفسه بواسطة ممثليه الذين يختارهم بمحض إرادته الحرة ؟ فإذا ظهر في التطبيق العملي أن سلطة الأمة ليست إلا كذوبة ضخمة ، وأن حكم الشعب نفسه بنفسه ليس إلا وهماً خادعاً ، وأن الذين يتحكمون في الشعوب ولا يحكمونهم هم نفر من الدعاة الطامحين ، فليس العيب في ذات النظام وإنما العيب في القائمين عليه .

إن ديناً في عتق النائب الذي نصب نفسه لخدمة المجموع من طريق النيابة أن يكرس جزءاً عظيماً من ماله ، وجهده ، ووقته ، لتلك الخدمة . على أن الشئمة بعيدة بين الأمل المرجو ، والواقع الملبوس .

فالواقع أن نفراً ممن يضعون أنفسهم أو تضعهم الأقدار الساخرة في تلك المراكز يتجرون بنفوذهم بدل أن يضجوا ، ويستغلون نيابتهم في شر صور الإستغلال بدل أن ينفقوا على تلك المراكز من أموالهم .

أستغفر الله أن يظن إني أقصد إلى حرمان ممثلي الأمة من المكافأة البرلمانية أو أني استكثرها عليهم . فالحق أن النائب الذي ينتج يستحق المكافأة التي قررتا الشعوب بل يستحق أضعاف أضعافها . ومهما أنفقت الدولة فقد تكون هي الراجحة . ولكن الحق أيضاً أن النائب العقيم الذي لا ينتج لا يستحق أن يتقاضى شيئاً على الإطلاق لا بل تستحق الدولة تعويضاً قبله عن

الأذى الذى أصابها من جراء شغله المركز النيابى ، وحرمانها من كفاية خصبة مشمرة ، بدل
نيابته القاحلة المجذبة وعن تعطيله للإصلاح وإخلاله بالنيابة فى أقبح صور الاستغلال

ولا تحسبن أن جعل النيابة بدون مكافأة يصد الأدعياء عن ورود مناهل العذبة . فلقد ترى
فى كثير من الأمم بعض المراكز يجب أن تشغل بدون أجر يتقاضاه شاغلوها ومع ذلك يقتتل
فى سبيلها المقتتلون . فللجاء ضحاياهم وللأبهة الفارغة صرعاها ، ومن أختمرت فى رأسه جريمة
استغلال مركزه لم يبال أتقاضى عنه أجراً أم لم يتقاض .

وللاتجار بالنفوذ صور مختلفة لا يمكن حصرها والإحاطة بها . فخيال المتجرين خصب
يبتدع كل يوم ، بل كل ساعة ، أساليب جديدة للاتجار . واستغلال النفوذ جريمة من أبشع
الجرائم التى تلوث النظام البرلمانى ، ومن أجل ذلك وجبت مكافحتها فى غير هوادة ولا لين .

والنظام البرلمانى فى مظهره الحق يسدى للأمم أجل الخدمات . فأما إذا فسد وتعفن فإنه
يكون ترفا باهظ النفقات على عاتق الدولة ، ثم لا يلبث أن يعصف بكيانها .

والنائب الذى يتقاضى المكافأة البرلمانية ثم لا يعمل بها يكون فى حكم المختلس للأموال العامة
سواء بسواء مع هذا الفارق وهو أن الثانى يقع تحت طائلة العقاب أما الأول فيفعلت من
قبضة العدالة .

وفى اللجان ، وفى الجلسات . ترى كثيراً من ممثلى الشعوب لا يكادون أن يعملوا عملاً .
والشكوى عامة فى كل الأمم ، من تخلف ممثلى الأمة عن حضور اللجان وعن شهود
الجلسات ، ففى اللجان كثيراً ما لا يتوافر النصاب العددى فلا تنعقد ، أو يحتالون على تصوير
انعقادها بشتى الوسائل وفى طليعتها الحصول على توقيعات أعضائها منفردين . ومن الأعضاء من
لا يحضرون اجتماعات اللجان على الإطلاق حتى أن اخوانهم لا يعرفون بوجودهم فى
عضويتها وقد يحصل أن لا يتكامل النصاب العددى فى اجتماعات المجالس التشريعية فلا تنعقد
ويكون هذا بمثابة فضيحة من الدرجة الأولى للنظام البرلمانى .

ومن البرلمانيين من تنقضى الدورة البرلمانية ولا يشرفون اللجان ولا المجلس وتشغلهم
صناعتهم عن الحضور حتى لا يكاد يعرفهم زملاؤهم اسماً ولا رسماً ، فإذا قذفت بهم الأقدار
الساخرة إلى مناصب الوزارة راح اخوانهم يتساملون : من هم هؤلاء المحظوظون .

وليس سراً من الأسرار أن المراقبين أو كما يسمونهم «الكراييج» فى مجلس العموم البريطانى

وفي الجلسات الهامة التي يطلب التصويت فيها على أمور جسام، يروحون يتصيدون الأعضاء للتصويت من هنا ومن هناك ومن محال هي مشار الشبهات .

وروى تارديو انه إذ كان على رأس الوزارة الفرنسية وكان يقدم مشروع « يونج » عن التعويضات لمجلس النواب ، لم يكن يشهد الجلسة الا سبعة أعضاء لا أكثر ولا أقل .

ويلاحظ تارديو ، في مراره ، انه فيما عدا الجلسات التي تقرر مصير الوزارة ، لا يشهد الجلسات الا نفر قليل من النواب ويكون معظمهم في شاغل عما يدور في الجلسة بما يحزره من الخطابات الى دأثرته الانتخابية اذ قد شاءت التقاليد البرلمانية الصالحة في فرنسا أن تكون رسائل شيوخ الأمة ونوابها بدون أجر للبريد .

وفي تسرب ممثلي الأمة من اللجان ، وفي تسلمهم من قاعة الجلسة قبل انفضاضها ، ما يدعو للدهشة . ومعظمهم يكتفون بأن يزينوا قوائم الحضور بتوقيعاتهم ثم يلقوا على قاعة الاجتماع نظرة خاطفة ثم لا يلبثوا أن يذوبوا كما يذوب الجليد أمام حرارة الشمس . وما يمكنهم في مقاعدهم إلا الحزبية الصارخة إذا أخست أن في الجو السياسي رعوداً وبروقاً وأن العاصفة توشك أن تهب على الوزارة فتقتلعها من كراسيها أو أن المعارضة قد اتخذت من ضعفها قوة فهتت أن تهاجم الوزارة ، أو أنها من القوة بحيث تستطيع ، بتقاييب صفحات الوزارة ، والنبدش عن أعمالها ، أن تجعل الأرض تتمد بها ، والكراسي تنزل من تحتها . حينذاك يحشد كل من المعسكرين ، الوزاري والمعارض ، رجاله تأهباً لخوض غمار المعركة الحاسمة .

ولقد اخترعت مخيلات أطباء النظام البرلماني علاجات مختلفة لداء عدم الحضور ، وآخر اكتشاف وفقوا إليه ، ولم يوفقوا فيه أن تكون المكافأة البرلمانية بالجلسة ، وقد حسبوا أن ذلك يكره ممثلي الأمة على الحضور ولكن فاتهم أن لأولئك الممثلين حيلاً وأساليب تغلب على محاولتهم تضيق الخناق عليهم ، فهم يحضرون ولا يحضرون أعني يشرفون قوائم الحضور بإمضاءاتهم ثم يتسللون . والمسألة مسألة اخلاق لا نظم ولا قوانين .

وفي اللجان لا ينهض بالعمل إلا عدد قليل من الأعضاء فأما الباقون فلا يحضرون الاجتماعات وإذا حضروا فلا يعملون . وكثير منهم لا يحيطون بشيء مما يدور في الاجتماعات .

ولعل هذا هو السبب الحقيقي في انحطاط مستوى التشريع الذي يخرج من أيدي البرلمانات فلقد اندثرت نظريات غلاة المذهب الفردي الذين كانوا ينادون بوجوب أن تقتصر مهام

الدولة على صد كل غارة خارجية على البلاد ، وحماية الأمن في الداخل ، وتوزيع العدل بين الناس ، واتسعت دائرة اختصاصات الدولة الحديثة فأصبح من أقدم واجباتها أن تكافح كافة الأمراض الاجتماعية وأن تضمن قسطاً من الرخاء لكل من يستغل برايتها وكذلك كثرت التشريعات التي ترمي إلى تحقيق العدل الاجتماعي . وإلى حماية الضعفاء من بطش الأقوياء والعاملين من غائلة المستغلين ونشطت حركة الإصلاح وفطن المصلحون إلى ضرورة استغلال موارد الثروة القومية حتى يستطيع التقريب بين حدى الغنى والفقر فلا يكون قوم متخمين وفريق جائعين .

ومن أجل ذلك ثقلت أعباء المسؤوليات الملقاة على كواهل البرلمانات . فإذا كانت القلة الضئيلة هي التي تعمل ، والكثرة الساحقة تجهل ولا تعمل ، جاءت التشريعات فجأة ، وأقبلت مشروعات الإصلاح غير ناضجة .

والصورة التي ترسم في الأذهان عن الأعمال في جلسات البرلمانات غير الصورة الحقيقية التي تجري وراء الستار .

وفي الواقع فلنكني تتمثل هذا العمل تمثلاً صحيحاً ، وتدرك كنهه ما يجري في قاعات الاجتماعات ينبغي لك أن تضع نصب عينيك حقيقتين : الأولى أن مصادر الوحي ، والذين يوجهون السياسة العامة ، هم حفنة من الدعاة قد لا يتجاوزون أصابع اليدين عدداً . والثانية وهي مرتبة على الأولى أن ما يجري في الجلسات ليس إلا تمثيلاً في تمثيل ولا يكتفي تحيط بكسبه فتم من الحتم أن تعرف الأدوار التي تمر بها مسرحية من المسرحيات .

وحقيقة ثالثة لا نحب أن نسقطها من حسابنا هي أن الحرب المشبوبة النيران بين جدران البرلمان هدف المعارك الفاصلة فيها الحكم ولا شيء غير الحكم .

والآن نسوق الأدلة على صحة ما نذهب إليه حتى لا نتهم بأننا نلقي بحقائق تحكيمية نتمسك بالطريق لأن نفرضا على الناس فرضاً .

ونرجو أن نقول بداءة ذي بدء أن حفنة الدعاة لا تتألف عادة من عبقرين ونوابغ بل هم في المستوى العادي ، وكثيراً ما يكون بعضهم تحت المستوى العادي ، وإنما رفعتهم ظروف خاصة إلى مكان الزعامة من بني وطنهم .

حقاً إن الزعيم يجب أن يكون من أذكي الناس، وأوفرهم علماً، وأكثرهم شجاعة وإقداماً، وأقواهم شخصية، وأعظمهم استعداداً للبذل والتضحية. ولكن في العصر الحديث طغت موجة المهرجين على الزعماء الحقيقيين، وتغلب المغامرون الأدعياء على الأكفاء أصحاب الضمائر، ومكنت الانتخابات المباشرة «اللاشيئين» لأن يصبحوا «أشياء» ويتسلطوا على الجماهير، ويتسلطوا الدهماء على العقلاء. ويتسلطوا في النهاية قياد الشعب.

أجل، كم من «لاشيء» أصبح شيئاً، ورجل لا يصلح لقياد نفسه، بات في الذروة من قياد الأمة.

لا يتطلب التسلط على الجماعات واغتصاب الزعامة الزائفة أكثر من جرأة وإقدام وخلافة في اللسان. وقد تبلغ الجرأة حدود التهور. ويجاوز الإقدام حد المغامرة. وتكون الخلافة لا فصاحة ولا بلاغة وإنما هي ألفاظ تنمق، وصور مزجاة تقدم طعاماً سائغاً للجماهير، والجماهير تؤخذ بالمغامرين والمهرجين.

والعبقرية والنبوغ أو حتى التميز البسيط والارتفاع فوق المستوى العادي قد يحدث الفرة بين الرجل الممتاز وبين الجماعات، فلا هو بقادر على أن يترخص في ضميره فيسلف إسفاف المهرجين وينحدر إلى مستوى الجماهير العقلي، ولا هو بقادر على أن يرفعهم إلى مستواه.

وقد يكون محض الصدفة هو الذي يجعل الرجل في محل الزعامة. فكما أن النبوة لا تورث فكذلك الزعامة لا تورث. ولكن قد تكون الصفوف مقفرة من الشخصيات البارزة، وقد تكون هناك اعتبارات خاصة لإيثار فرد، فتحمل تلك الظروف مجتمعة، على أن يحل «لاشيء» محل زعيم، ويشغل نكرة مكان قائد، ويتبدى قزم في ثياب عملاق.

وتركيز السلطات في أيدي الدعاة، واستئثارهم بتوجيه السياسة العامة، هو الذي دعا المفكرين إلى التشكك في سلطة الأمة واعتبارها خرافة سياسية، وإلى الاعتقاد بأن الشعوب لا تحكم نفسها بنفسها وإنما الذين يحكمونها هم الدعاة السياسيون.

ولو كان أولئك الدعاة من أصلح الناس للقيادة لما كان لأحد أن يعترض على تصدرهم للزعامة، تصديهم لتوجيه سياسة الدولة، فقد ذهب شبنجلر بحق إلى أن الشعب لا يقود نفسه بنفسه، كما أن الجيش لا يقود نفسه بنفسه. ولكن الظاهرة المؤلمة في عصرنا الحاضر أن الذين يضعون

أنفسهم أو تضعهم الأقدار الساخرة في مكان القيادة ليسوا من القيادة في كثير أو قليل وحرام بل إجرام أن تكون مصائر الأمم في أيدي أشخاص سفهاء يستحقون الحجر السياسي .

وترى الدعاة السياسيين في كل الأحزاب يتقاذفون بالتهم ، ويترامون بالنقائص والشبهات ، وهم جميعاً يستحقون أن يهاب بهم ، من كانوا منكم بلا خطايا فليرموا الزناة بالأحجار . وقد لا تسفر تلك الحرب السياسية الحامية الوطيس عن بقاء الأصلح في الميدان ، وإنما كثيراً ما تتجلى المعركة عن بقاء البارعين في التهريج ، المترخصين في الضمائر ، القادرين على كسب تأييد الجماهير بوسائل تمجها شريعة الوطنية الحققة .

ولأولئك الدعاة سلطان على أنصارهم وأشياهم أى سلطان . فإذا كان عصر عبادة الأصنام قد مضى وانقضى فقد أمسينا في عصر عبادة الأصنام السياسية ، وإذا كانت الأوهام الدينية التي سادت في عصور الظلمات قد تبددت بنور العصر الحاضر ، فقد نبئت فيه أوهام سياسية من طراز جديد غريب هو الإيمان بالزعامة المقدسة ، والمناداة بأن من خرج عليها وجب أن يقبع في عقر داره .

وإذا كان في أعماق الطبيعة البشرية أن تعبد شخصاً أو شيئاً ، وإذا كانت عبادة البطولة تراث الإنسانية الشائع في كل العصور كما ذهب إلى ذلك كارليل ، فمن أسى أن الناس كانوا في الماضي يعبدون الأبطال أما اليوم فيعبدون الأقزام .

وما من شك في أن طغيان الروح المادى في العصر الحديث هو الذى جر إلى الرضى بعبادة الأقزام . فقد كان الناس بالأمس يعجبون بشخصية البطل وتضحياته فيحملهم الإعجاب به على رفعه إلى مصاف الآلهة ، فأما اليوم فقد تغلبت المادة على كل شيء ، ووطئت الانانية في كل مكان ، وأصبح كل شخص على التقريب ينصب من ذاته صنماً ليعبده ، فلا عجب أن يعبد الصنم السياسى ، أو القزم الذى يحقق أغراضه ومطامعه .

وقد لمس الدعاة هذه الروح في أنصارهم فعملوا على الإغداق عليهم ، وإشباع أهوائهم وشهواتهم ، حتى يسلسوا لهم قيادهم ، ويسترسلوا في الركون إلى الثقة بهم ، والواقع الملموس أنهم في أيدي أولئك الدعاة أكثر من الشمع ليناً وطواعية .

كان أحد الطغاة من ملوك فرنسا إذا أكل فاكهة بالطعام ، وشرب فامتلاً بالشراب ، ربت على بطنه في رضا ورفق ، قائلاً : « الآن قد شبعنا فرنسا ! » . وفى الماضى كانوا يقولون

في بولندا : « إذا ثمل الملك فكل البولنديين ثمانون ! » . وأما اليوم فإن الدعاة يشبهون أنفسهم ويشبهون أنصارهم .

وكلما قل عدد الدعاة قويت شوكتهم ، واتسع نطاق سلطانهم ، وأصبح ذيوهم وأذنبهم يعدون بالملايين ، وكأنما قدر على هذه الإنسانية البائسة ، التي تطلب العدل ، وتنشد الحرية ، أن تتراوح بين استبداد الفرد واستبداد الجماعة ، وتنتقل من طغيان الطبقات إلى الطغيان البرلماني .

ومكافحة الطغيان الفردي قد يكون أهون بكثير من مكافحة طغيان الجماعة ، فالجماعة أقدر على البطش والتنكيل ، وطغيانها أوسع دائرة ، وأبعد أثراً .

والطاغية الفرد قد يتورع بعض الشيء ، أو يتأثم في بعض الأحيان ، أو يهاب ويرهب ، وقد يتحرك ضميره من غفوته ، ذلك بأن يواجه المسؤوليات سافراً غير مقنع ، أما في طغيان الجماعة فإن المسؤوليات موزعة لا يدري أحد أين مستقرها فهل السلطة التنفيذية أي الوزارة هي المسؤولة أمام الأمة . أم ان السلطة التشريعية هي المسؤولة ، وأين هي حدود مسؤولية السلطة التشريعية ؟ ، أم أن السلطة التشريعية تجعل من نفسها في كثير من الأحيان درئية لتحتمي السلطة التنفيذية من احتمال المسؤولية ، ولذلك سمى هذا النظام البرلماني بأنه نظام « اللامسؤولية » كما أنه نظام « اللاكفاية » واضطراب المسؤولية وعدم استقرارها في أشخاص معينين وفي جهة بذاتها هو الذي جر إما إلى التقلقل الوزاري وإما إلى التقلقل البرلماني وكثرة الإقدام على حل المجالس النيابية .

ولقد كان ينبغي ، كي تستقيم شؤون الأمة ، ان تكون مثل الهرم ، القادة قمته ، والشعب قاعدته ، ولكن ، في العصر الحديث ، انقلبت الأوضاع ، وانعكست الآيات ، فأصبح الجمهور بفضل الانتخاب المباشر في قمة الهرم ، والقادة الحقيقيون في قاعدته ، أو ان الدعاة المغامرين يحتلون القمة ويسوقون من في القاعدة إلى حيث يشتمون .

والتشريع الذي يرضى عنه الدعاة هو الذي يمر ولو كان بالغاً في الاستبداد والمشروع الذي يصادف هوى في إفتدتهم هو الذي يقرر ولو كان يضر بالأمة سياسياً او اجتماعياً او اقتصادياً ، ذلك بان للدعاة الأمر وعلى الأنصار السمع والطاعة .

وإذا أريد حماية الوزارة ، أو أريد مهاجمة الوزارة ، سلط الدعاة من هؤلاء الوزراء أو من أولئك المعارضين ، الطلائع من معسكرهم لمناوشة الطلائع من المعسكر الآخر وحينذاك تشهد الجلسات المقاطعات على أشدها ، وتكهرب الجو في منتهاه ، وقد تشتد الخصومة والاضطراب إلى حد الأخذ بالتلايب وتبادل الضربات بقبضات الأيدي ، وحتى طلقات المسدسات .

وهذا الجو الخائف لحرية المناقشة ، وضيق صدور كثير من الأعضاء بسماع اقوال الخطباء والباحثين والإسراف في مقاطعتهم وتسلسل الأعضاء في خلال الجلسات هو الذي يجعل التشريعات التي تتمخض عنها البرلمانات غير مبسوطة جيداً ، والمشروعات غير مستوفاة .

ولا ينبغي أن تحددك الظواهر والمظاهر . فما يجري في الجلسات هو صورة طبق الأصل مما وضع في النوادي السياسية . وما أقرب الشبه بين المسرحية الروائية والمسرحية السياسية ، وأن الأدوار والمراحل التي تمر بها الأولى هي هي الأدوار والمراحل التي تمر بها الثانية .

فالروايات التمثيلية لها مؤلفوها ومخرجوها ولاعبوها ، والروايات البرلمانية كذلك لها مؤلفوها ومخرجوها ولاعبوها . وكما توزع الأدوار في الأولى ، توزع في الثانية . فالرعاة هم الذين يضعون والدعاة هم الذين يخرجون ، والبرلمانيون هم الذين يقومون بأدوار التمثيل ، فهذا دوره أن يخطب ويمدح الوزارة ويسب المعارضة إن كان من الحكوميين ، أو يهاجم الوزارة ويمدح المعارضة إن كان من المعارضين ، وذلك دوره أن يقاطع ويفسد الجو على المعارضين أو على المؤيدين ، وهذا يحشد الأصوات عند التصويت ، والآخر يسمم الجو في الجلسة إن دعت الضرورة إلى فضها أو يبت فكرة الانسحاب بين المنسحبين ، والخطب التي تأتي قد تقنع كثيرين ، وتغير آراء غير قليلين ولكنها لا تغير بحال من الأحوال وجهة التصويت التي اتفق عليها في النوادي السياسية .

لقد كان ينبغي ، توفيراً للأعباء على خزينة الدولة ، أن تعفى الأمم من هذا التمثيل ، وأن يؤجر الدعاة أجراً حسناً على وضع التشريعات وابتكار المشروعات ، فنفقات الآحاد غير نفقات المئات وأكلاف العصبية غير أكلاف أداة متشعبة النواحي ، تنجح إلى الآبهة ، أكثر مما تنزع إلى النفع والصالح العام .

وإمعاناً في التمثيل ترى، في بعض الأمام، أن الوزارة القائمة في الحكم توعز إلى أحد أنصارها أن يصطنع تقديم استجواب ودى إليها ينتهى دائماً بالثقة بالوزارة وهي تحسب أنها بذلك توطد مركزها وتحيط دسائس الخصوم السياسيين .

وقد تكون الأسئلة كذلك مصطنعة أو موحى بها يراد منها تبجح الوزارة بحسنات مزعومة ومفاخرتها بإصلاحات موهومة .

ومبالغة في التمثيل قد تدبر الوزارة وأنصارها طرح الثقة اذا شعرت أن المعارضة قد بيتت الشر لها أو دبرت مهاجمتها أو اعتقدت أن البلاد قد انصرفت عنها ، فعمدت الى اسقاطها ، والوزارة لا تقدم على تلك الخطوة الجريئة إلا اذا كانت قد استعدت للمعركة التمثيلية ، وعبأت لها كل قواتها ، وضمنت الفوز بالثقة الغالية الشبه إجماعية التي تطير بها كل مطار ، وتلوح بها أمام ناظرى البلاد وهي تحسب أنها قد ضمنت البقاء في الكراسى .

وجلسة الثقة بالوزارة ، لا جلسات التشريعات والمشروعات الهامة ، هي أخطر الجلسات وأجلها ، سواء كانت جدية أو تمثيلية وهي التي تسمع فيها الخطب من جانب المؤيدين والمعارضين على السواء ، وهي التي يسدل فيها الستار على وزارة صرعى وطامحين يتحركون في الممرات ، ودسائس تحاك وتحبك .

وأي مصلحة الدولة من كل أولئك ؟ لقد جعل تجار السياسة مصالحهم فوق مصالحها . فالكلمة للامم التي يقضى وجودها بأن تضع حداً لتلك المآسى والمهازل .

الوزارة

لابد للجيش من هيئة قيادة . كذلك لابد للأمة من هيئة وزارة . وكما ينبغي تخير القيادة العليا من بين أعلى القواد كعباً في الفنون العسكرية ، وأثبتهم قدماً في مواطن الصدام ، كذلك ينبغي انتقاء الوزراء من صفوة العناصر في الأمة ، وطنية ونزاهة وحسن تدبير للأمور . والقيادة الحربية قد تقود الجند إلى النصر أو الهزيمة ، والقيادة السياسية قد تقود الشعب إلى الإصلاح والمجد ، أو تسوقه إلى هاوية الفوضى والخراب .

لقد وجدت الوزارة في كل عصور التاريخ ، وإن تكن في صورة تخالف صورتها في العصر الحديث ، تمشيّاً مع نوااميس التطور التاريخي ، واختلاف البيئة ، واتساع دائرة اختصاص الدولة العصرية . فكان صاحب السلطان في الماضي يختار من بين أبناء مملكته رجلاً يعده من أعظمهم حكمة ، وأوسعهم تجربة ، وأحسنهم إدارة ، فيوليه زمام الشؤون العامة وهو بدوره يشير باختيار من يعاونونه في مهمته . حتى الطاغية المستبد كان يختار وزيراً ، إذ يستحيل عليه مادياً أن يراقب جميع الشؤون بنفسه . ولقد كانت المملكة تزدهر أو تذبل وفقاً لصلاحية الوزير أو عدم صلاحيته .

وتغير وجه المسألة بعد ظهور النظام البرلماني . صحيح إنه لا يوجد دستور من دساتير العالم بأسره ينص على إلزام رئيس الدولة بأن يختار هيئة الوزارة من بين صفوف الأغلبية البرلمانية ، بل لقد قامت في فرنسا حركة تطالب أن يكون الوزراء من غير أعضاء البرلمان . وفي كثير من الأمم اقترح أن يؤخذ الوزراء من بين الفنيين بدون نظر إلى صفتهم الحزبية ، وبغير اعتبار إلى وصفهم البرلماني . ولكن جرت التقاليد البرلمانية بأن يكلف رئيس الدولة زعيم الحزب الذي أحرز الأغلبية في الانتخابات أن يؤلف الوزارة .

من الوجهة النظرية البحتة ، قد يكون هذا التقليد البرلماني خير التقاليد بل المثل الأعلى لها جميعاً . فمن حق الغالبية أن تحكم ، ومن واجب الأقلية أن تقبل حكمها . وللأغلبية أن تعمل ، وليس للأقلية أن تتجاوز دائرة النقد البريء . ومن يحتمل أعباء المسؤولية له كل الحرية في أن يختار من يعاونونه على إدارة دفة الشؤون العامة ، ومن الطبيعي أن لا يختارهم إلا من الذين يتفقون معه في العقلية ، وفي المشرَب السياسي ، وبذلك يستطيع تحقيق الانسجام الوزاري كمقدمة منطقية لتحقيق البرنامج الحزبي .

لكن هل حقق هذا التقليد البرلماني الثمرة المرجوة منه ، في كل أمة ، وفي كل زمان ؟
الجواب نستخلصه من قتال الأحزاب في سبيل الكراسي ، ومن كثرة قيام الوزارات
وسقوطها ، ومن نشر الدسائس السياسية غيومها القائمة ، ومن ارتفاع الشكوى من انحطاط
المستوى الوزاري في العصر الحديث ، وفوق ذلك كله ، وقبل ذلك كله ، من عجز الوزارات
البرلمانية وقصورها عن تحقيق برنامج قوى ترصاه الأمة .

وليس أدل على إفلاس الوزارات البرلمانية ، في معظم الأمم ، من أنها ، إبان الأزمات ،
تلتجأ إلى الوزارات القومية ، وفي غير الأزمات تهجر الوزارة السياسية ، إلى الوزارة الإدارية ،
وتتوسل بوزارة انتقال ، إلى وزارة ثبات واستقرار ، وتزعم عن وزارة حزبية إلى وزارة
محايدة . وكل أولئك إن دل على شيء فأنما يدل على التبرم بالتناحر السياسي ، والتطاحن الحزبي
في طريق السطو على مناصب الحكم .

ابتدع خيال السياسيين كلمة موفقة تلك هي كلمة « مستوزر » وسرعان ما نقشست في قاموس
السياسة العصرية . ذلك بأنها تعطي صورة صحيحة صادقة عن الحالة التي سادت في العصر الحديث .
ينبغي أن ننظر إلى الأمور الإنسانية بعين إنسانية . فما الإنسان بملك ، ولا هو بشيطان
رجيم ، ولكن قد يكون بين ذلك قوام . فمن الحق إذن أن نقول إن الرغبة المتعقلة الرزينة
في الحكم ، والشهوة المضطربة للاستيلاء على السلطة ، والطموح للوثبة إلى كراسي الحكم ،
كل ذلك ليس من خصائص العصر الذي نعيش فيه ، ولا هو مادة غير قابلة للتصدير من الشعوب
بعضها لبعض ، وإنما هو مغروس في الطبيعة البشرية .

وما كانت الدسائس ولن تكون ، وما أصبحت المعارك ولن تسمى ، في سبيل غزو سلطة
الحكم ، قاصرة على عصر دون عصر ، أو على أمة دون غيرها .

وقد يكون السعي بل الجهاد في سبيل الحكم رغبة مشروعة . وقد يكون شهوة جامحة . ففي
الصورة الأولى يرمى الاتجاه إلى إصلاح النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية بما يحقق
التقدم ومبادئ العدل الاجتماعي ، وتعديل القوانين حتى تساير روح العصر . وفي الصورة
الثانية تكون النية مبيتة على استغلال الحكم .

ود ميرابو ، أعظم خطباء الثورة الفرنسية على الإطلاق ، أن يكون وزيراً . وأبى عليه
لويس السادس عشر هذا المطمح المشروع . وكانت للخطيب العظيم كل صفات رجل الدولة
ومؤهلاته . ولو قد صعد إلى كرسي الوزارة لما هوت رأس لويس تحت المقصلة ، ولأنقذت
الثورة بما آلت إليه في النهاية .

وطلب بسمارك الحكم وسعى اليه . فلما استتب له قاد بروسيا إلى الانتصار على الدانيمرك والنمسا ، وفرنسا ، وحقق الوحدة الألمانية .

وزحف موسولينى على روما وانتزع الحكم انتزاعاً ثم حقق كثيراً من الإصلاحات فى إيطاليا ، ورفع اعتبارها الدولى .

وخاض هتلر أكثر من معركة انتخابية رجاء الظفر بالأغلبية وتولى الحزب الوطنى الاشتراكى الحكم . وأكبر هندنبورج فى بادىء الأمر أن يكون هتلر فى منصب مستشار الريخ ، وأن يشغل فراغ بسمارك ، ولم يشأن أن يحبوه إلا بوزارة البريد والبرق ، وحتى حين فاز بأغلبية ساحقة ، وأصبح تولى السلطة حقاً مشروعا للنازى ، لم يقبل رئيس الدولة الشيخ ، هتلر فى مركز المستشار إلا أن يفرض عليه فون بابن نائب مستشار ، وأن لا يكون معه فى الوزارة من حزبه إلا ثلاثة وزراء .

ولم يحجر تشرشل بأنه يبتغى الحكم . ولكن ما من شك فى أن أعماله وأقواله وحركاته وسكناته ، كانت تكشف عن رغبة مشروعة فى الحكم . ولقد فرضته أحداث الحرب على رئاسة الوزارة ، فقبض بكلتا يديه على مصائر الامبراطورية البريطانية .

ومن عجب أن تجد سياسياً ، هو الخطيب المفوه ، ومن أمراء الكلام المعدودين ، وسط نظام قائم على الكلام ، ومعركة سلطة الحكم هى ثمنها الحق ، ويحيى الناس فى شخصه الزعيم ، والقائد ، ثم لا يدعوه رئيس الدولة إلى الحكم ، أو يدعره متأخراً ، بعد أن تكون الدسائس قد مزقت جسمه كل ممزق ، وأحقاد خصومه السياسيين قد تطايرت من حوله ، حتى إذا أقبل أخيراً على الحكم لم يكن فى وسعه أن يبدى كل ما يملك من مواهب سياسية ، ولم يعد جهده قادراً على أن يهب وطنه كل ما يملك من ثمرات .

يخال لى أن حكمة سقراط و اعرف نفسك ، كانت أكثر شيوعاً بين الأمم قبل أن أهل عليها النظام البرلمانى ، وإن الناس فى الماضى كانوا أصح تقديراً ، وأعظم تواضعاً منهم اليوم . فلم يكن كل واحد يعتقد فى نفسه أنه صالح للحكم .

كانت الأمم فى الماضى تحسن اختيار الوزراء . أما فى العصر الحديث فقد ضج الناس بالشكوى من سوء اختيار الوزراء ، وانحطاط المستوى الوزارى .

فى الماضى ، كانت قائمة المرشحين والطامحين محدودة ، فأما فى عصرنا فقد طغى سيل

الطامعين والطامعين ، حتى أصبحت قائمة المرشحين ضافية الذبول .

لقد كان ينبغي أن تكون كلمة «مستوزر» صريحة في الدلالة على صلاحية الرجل للوزارة أى أن تتوافر له المؤهلات التي ترشحه للاضطلاع بأعباء المسؤوليات ، والنهوض بإدارة الشؤون العامة ، من كفاية ليست مشار نزاع ، ووطنية لا تحتمل الجدل ، ونزاهة سياسية ، واستقامة خلقية ، لا ترقى إليهما الشكوك . أما اليوم فقد انحط مدلول الكلمة وبات يشير إلى المتهالكين على الحكم ، المتكالبين على كرسى الوزارة ، أو بعبارة أخرى « المستوزر » هو الذي يصلح لأن يكون ضمن « تشكيلة وزارية » .

نعم لقد هانت الوزارة ، في العالم بأسره ، حتى طمع فيها ، واحتل كراسيها ، من لا يصلح أن يكون الموظف الإداري ، أو العمدة النابه ، وحتى جاهر « تارديو » ، في فرنسا ، بأنه أهون على البرلماني وأيسر ، أن يكون وزيراً للمعارف ، من أن يكون معيداً في كلية .

ومن ذا الذي لا يكون ، أو لا يعتقد في أعماق نفسه أنه يصلح لأن يكون ضمن أية « تشكيلة وزارية » ؟ وما عليه أن لا يكون قد اكتسب مركزاً برلمانياً بأعماله المتواصلة ، وأقواله المتتالية ، وأن يكون قد عمل العمل الصامت في اللجان ، وكتب التقارير المبحوثة المدروسة ، وقام بالأعمال التي أنتجت للبلاد أبرك الثمرات ، ماذا عليه أن لا يكون قد صنع شيئاً من ذلك ، مادامت الأعمال المنتجة ، والأقوال المثمرة لا توصل العامل . إلى منصب الوزارة ليجعل مواهبه وملكاته وجهوده رهناً بخدمة الوطن ، وإنما الذي يوصله أشياء أخرى لا يستهان بها .

بل قد ينجى عليه اجتهاده ، ويحفر بينه وبين الوزارة هوة عميقة لا يمكن اجتيازها بحال ، إذ تثير أقواله سخط الزعماء حين يحسبون أنه ثائر متمرد . فيهمون بإخماد ثورته ، خيفة أن تسرى عدواها إلى الحزب فتهدد كيانه بالتصدع والانحيار . وما بالرجل من تمرد وإنما به عزة واستقلال في الرأي وإخلاص للحق والعدل . وإذا لم تصادف أقواله هوى في نفوس الزعماء ، أخرجوه من رحمتهم ، وبات من المنشقين والخوارج المقصيين ، لاعتن الوزارة فحسب ، ولكن من المنبوذين من حظيرة الوطن .

ونشاطه قد يجعل نيران الأحقاد تتطاير من حوله ، والخاوف تحيط به ، وشباك الدسائس تحاك له ، والمصاعب تقام في وجهه ، فيباعد بينه وبين النجاح في خدمة الوطن .

ولعلنا لا نكتم الحق شيئاً ، إذا جهرنا ، مع غيرنا من مفكرى الأمم الأخرى ، بأن عصرنا يضيق صدرأ بالشخصيات القوية المستقلة ، ولا يحتضن إلا الشخصيات الفانية المائعة .

حين آثرت فرنسا « بول دومير » على « جورج كليمنصو » فى الاختيار لرياسة الجمهورية ، وحببت بها « جاستون دومرج » دون « أرسيتيد بريان » وقد استحق النمر تقدير الوطن ، وخدم بريان قضية السلام ، ولم يكن واحداً من منافسيهما شيئاً مذكوراً إلى جانب صاحبه — حين فعلت فرنسا ذلك هل كانت تدل على شيء إلا على أنها تهاب الشخصية ، وترهب الاستقلال ، وأنها قد أذنت بالاضمحلال ؟

وروح غريبة تلك التى سرت فى عصرنا . فترى الأقزام ترتدى أثواب العالقة ، وترى بعض العالقة لا يودون بجانبهم إلا أقزاماً !
لقد أبت عبقرية موسوليني إلا أن يستأثر بسبع وزارات ، وقليل هم معاونون له الذين يرتفعون فوق المستوى العادى .

وخصوم تشرشل يتهمون به بأنه يجمع حوله فى الوزارة طائفة من « رجال نعم » أو وزراء من « حزب آمين » أو رجال صغار كما يسمونهم ، أو أطفال كبار كما يقول الفرنسيون .
وهتلر ، خصم الانجليز ، هو الذى أبت عليه عبقريته ووطنيته ، إلا أن يطبق مبدأ الانجليز ، فيضع الرجال اللاتقين فى المحال اللاتقة بهم .

وفى أمم أخرى غير ألمانيا وإيطاليا وإنجلترا وفرنسا ترى الزعماء والقادة لا يحتضنون إلا النمر البشرية على الرغم من أنهم يؤمنون بينهم وبين أنفسهم أن نجاح السياسى فى مهمته موكول ، لا بقدرته فحسب ، ولكن بقدره العصبة الصالحة التى تشد أزره ، وعلى الرغم من أنهم من قوة الشخصية بحيث لا ينبغى أن يخافوا أن غيرهم يمكن أن يحدث « كسوفاً » لشموسهم ! فترى الوزراء الذين يضطلعون بالحكم معهم بمثابة التوابيع التى تدور حول كواكب أكبر منها !

ليس من الضرورى أبداً ، كى يقفز « المستوزر » الى كرسى الوزارة ، أن يكون من دهاقنة السياسة ، أو أساطين العلم ، أو فطاحل الإدارة ، لابل ليس من الضرورى على الإطلاق أن يكون قد فعل أو قال شيئاً ، فقد يكون عبقرى الجهل ، وقد يكون من أبطال

الصمت وعظماء الجلود الذى يشارف الموت ، ولكن كل أولئك ليس من الموانع للوثبة الى كرسى الوزارة ، وإنما تكفى أشياء أخرى لا تمت إلى المؤهلات الوزارية بسبب .

يكفى ، كى يغدو المستوزر وزيراً ، أن يكون من حزب ، أو من شعبة ، أو من « شلة » ، أو أن تربطه برئيس الوزارة رابطة صداقة ، أو مصلحة ، أو يكون قد أدى خدمات مالية أو يرجى منه أن يؤدي خدمات مالية لحزبه ، إلى آخر هذه السلسلة الطويلة التى يجب أن تبعد لا أن تدنى من الوزارة .

مجرد الصداقة برئيس الوزارة تطفئ شهوة السلطة فى نفس المستوزر وتصيره وزيراً ولو أن شبح الوزارة لم يكن قد طاف بخياله ، أو مر بأحلامه ، ولو كان توزيره مفاجأة للأمة . نعم ، من الوزراء من وثبوا الى منصب الوزارة ، والبلاد لاتعرف عن أشخاصهم وأعمالهم كثيراً ولا قليلاً ، وقد تكون تجاربهم فى السياسة والادارة غضة أو لاتجارب لهم على الاطلاق . والناس لا يعبدون الا الشمس المشرقة كما يقول الانجليز ، وإذا رأوا القمر بازغا قالوا هذا ربنا ، فإذا أفل قالوا لانحب الآفلين . وكذلك صاحبنا المنكرة ، إذا بات فى دست الوزارة صاغت له الصحف أكاليل المدح كما تصاغ للغزاة الفاتحين ، ونثرت عليه الورود كما تنثر على العاملين المجاهدين ، وقالت الصحف ، أو أوحى لها أن تقول ، أنه من الشبان البارزين فى محيط السياسة والاجتماع .

ولمجرد تأدية خدمة مالية للحزب فى صورة أو فى أخرى ، او لمجرد مداعبة الأمل بتلقى معونات مالية ، نرى شخصيات تطفرف إلى كراسى الوزارة دون ان تعرف البلاد عن أشخاصهم فضلاً عن أعمالهم شيئاً ، ومع هذا فلا يعدمون أبواقاً تطير باستيزارهم كل مطار ، فيقول بعضها إنهم نجوم لامعة ، ويفتح البعض الآخر المزاد فى المديح ، ولا تدرى كل تلك الصحف كيف يكون المحاق !

وقد تهدر كرامة الوزارة ، ويعين فيها من ليست نزاهتهم السياسية فوق كل الشكوك لاعتبارات حزبية بحجة لا تمت إلى مصلحة الدولة بأية صلة .

ويراعى فى تشكيل الوزارات الحزبية مصلحة الحزب أكثر من مصلحة الوطن ، فيختار للوزارة من يهيم رضاه وسخطه لامن يصلح لها ، وقد يكون رائد رئيس الوزارة ، المحب إلى تركيز كل السلطات فى يده ، أن يجمع حوله نفراً يؤمرون فيطيعون . ولقد كان يقال فى عصر هنرى

الرابع في فرنسا ، إن الوزراء ليسوا إلا تابعين . وإذا كان في تلك التسمية قسوة ، فليتلطف في التعبير ، ولنقل أن بعض الوزراء ، في عصرنا ، سكرتيرون لا وزراء .

وعند تشكيل الوزارات الائتلافية ، يراعى رئيس الوزارة ، أو يراعى له ، أن يكون ملحوظاً في التشكيل اعتبارات حزبية ، واعتبارات برلمانية ، أما الاعتبارات الوطنية ففي المحل الثاني أو الأخير . فيقع اختياره على العضو لأنه ذو نفوذ في الحزب ، وإن لم يكن ذا مؤهلات للوزارة ، فالمهم كسب التأييد الحزبي لا كسب شخصية منتجة للوطن . ويقع اختياره على ذلك العضو لأنه من ذوى قربي رئيس الحزب الذى يهيمه رضاه وغضبه . ويؤثر هذا المستور على قائمة المستورين جميعاً لأنه من الناس الطيبين الذين لا يؤذون بعوضة ، ويخذ هذا الآخر لأن نزاهته السياسية واستقامته لاترتقى إليهما الشكوك وإن كانت كفايته للوزارة مثار جدل غير قليل . وتكرهه الملبسات البرلمانية على أن ينتقى وزراء حزبين أثير حولهم غبار ، أو أصابهم رشاش من اتهام . وقد تفرض عليه الأحزاب شخصيات لا يرضاهم ، ولا يتم بهم التجانس الوزارى . وقد تملى عليه إرادة الأحزاب المشتركة في الوزارة أشخاصاً برلمانيين ، لم يعرف عن أحدهم أنه ارتقى منبر البرلمان مرة واحدة ، أو وضع تقريراً لمشروع من المشروعات ، أو سأل أو استجوب أو قدم اقتراحاً أو مشروع قانون ، لابل لم يحضر الجلسات البرلمانية إلا مرات معدودات الى حد أن تعيينه في الوزارة يكون مفاجأة غريبة ازملائه أعضاء البرلمان الذين حين يسمعون عن اسمه يزين القائمة الوزارية يتساءلون عن شخص ذلك الذى حباه الحظ ، أو رضا الأقوياء ، بهذا المنصب الخطير .

وليس تأليف الوزارات القومية بأسعد حظاً من الوزارات الائتلافية . فالذى يعهد اليه بتشكيل الوزارة القومية يراعى في الغالب تأييد الأحزاب أكثر مما يراعى أن تكون الوزارة متجانسة ومؤلفة من شخصيات مقتدرة تقوى على مواجهة المواقف الدقيقة .

وكثيراً ما يكون من عشاق الشخصيات الفانية فيحشد في صعيد واحد تشكيلة وزارية إن كانت متجانسة في شيء فإنما هى متجانسة في الضعف والقصور . وقد تملى عليه الأحزاب أشخاصاً ليسوا من الكفاية الوزارية في شيء . وأبلغ من كل أولئك في الإضرار بالمصلحة القومية أن يغفل الشخصيات التى لاتظلمها رايات الأحزاب ، ويسقط من حسابه الرجال المستقيمين الذين لا يذل الحرص أعناقهم .

ولا نريد أن نشرف الوزارات الادارية، والمحايده، والانتقال، بالكلام عن تشكيلها، فان
هى إلا أسماء اخترعها السياسيون، وبدع ابتدعوها سداً للذرائع، أو انفاذاً للموقف، أو ظناً
منهم بأنهم يمثل تلك الطرق الملتوية، يهربون من تطاحن الأحزاب، ووسائل مثل هذه إن
دلت على شيء فانما تدل على مبلغ الأذى الذى يلحقه التناحر السياسى بالبلاد. فلسنا فى الحق
ندرى كيف تكون الوزارة إدارية وهى بطبيعة المهام الملقاة على عاتقها سياسية بكل ما فى
كلمة السياسية من معنى. ولو صح أن تكون الوزارة إدارية لكان تأليفها عبثاً فارغاً، وحملها
ثقيلاً على عاتق الحزاة العامة، فوكلاء الوزارات يصلحون للقيام بالادارة، ويوفرون على
الامة المرتبات الضخمة، والمزايا الأخرى التى لا يستهان بها التى يتمتع بها الوزراء ولا تسبخ
افهامنا، وإذا أسأغت فلا تهضم أن تكون الوزارة على الحياد، ولعلمهم يعنون بذلك أنها
تسوى بين الأحزاب، ولا يحتل ميزان العدل فى يدها، فلا تؤثر حزباً على حزب، ولا تحبو
هيئة على حساب الهيئات الأخرى. ووزارة الحياد فى هذه الصورة إنما هى عبث لا طائل
تحتها وفراة مكشوف من تقاتل الأحزاب على الحكم، وإلا فالمفروض، بل الواجب الوطنى
أن تكون كل وزارة على الحياد فلا ترجح كفة أحزاب على أخرى، بل المفروض، والدين فى
عنى كل وزارة حتى الحزبية منها أن يكون الانصاف شعارها، فلا تحابي، ولا تجامل، ولا
تشايح أحداً حتى أنصارها وأشياعها. وإن كانت أو هام السياسة قد اخترعت هذين الاختراعين
لضمان إجراء الانتخابات فى جو حر لا تشوبه شوائب التطاحن الحزبى، فالواقع لا يشجع
كثيراً فان هذه الوزارات المقول إنها إدارية أو محايدة تنزع جبهة، أو فى الخفاء إلى مناصرة
الحزب الذى يرتسم فى الأفق السياسى انه سيطفر بالحكم لا محالة. فأما وزارات الانتقال فهى
أقل الوزارات جدارة بالتقدير لأن الرجل، أو الرجال، الذين تطوع لهم كرامتهم ان يكونوا
بمجرد جسور يعبرها الساعون إلى الحكم، يكونون من النفر المسلوب الارادة، الضعيف
الشخصية، الذى لا يقدم فى السياسة ولا يؤخر.

لم تحقق الوزارات، سواء أكانت حزبية أم قومية، أم ائتلافية، أم إدارية. أم محايدة
إلى آخر تلك السلسلة الطويلة من الأسماء — الأمل المرجو منها فى كفالة السلام الاجتماعى
فى الداخل، والسلم فى الخارج، وخاصة لم تحقق ما يرجى فى الإصلاح فراح المصلحون السياسيون
والاجتماعيون يفكرون فى أن يكون الوزراء من الفنيين. على أن هذه الفكرة تبهر لأول

وهلة ولكن عند النعم النظر فيها ، وخاصة عند التنفيذ ، يتبين أنها غير عملية ، وأنها لا تحل مشكلة تأليف الوزارات ، ولا تدنى الأمم من الإصلاح المنشود ، فالملاحظ في الوزير الكفاية السياسية والإدارية أكثر من الفن ، والحكم ذاته فن . ولو أتيحت للوزير الكفاية في صورتها . وقام على وزارة ليست من فنه لاستطاع أن يضع من المشروعات وينفذها ما يربو على أضعاف أضعاف أعظم الفنيين . ذلك بأنه يستعين بكبار الفنيين ، وقد لا يكونون من السياسة أو الإدارة في قليل أو كثير . ولقد يذكر التاريخ أن نابليون أعجب بمواهب أستاذه رياضة ، وظن أنه يحسن القيام على وزارة المالية ، فوضعه على رأسها . فما لبث أن أوقع الخلل والاضطراب في ميزانيتها فلم ير نابليون بداً من أن يعنى وزارة المالية من مواهبه الرياضية ويعيده سيرته الأولى ، أستاذ رياضية كما كان !

ليست العبرة بشكل الوزارة ، وإنما العبرة بالرئيس الذي يؤلفها ولا تؤلف له ، ويطبّعها بطابعه ، ولا يصطبغ بصبغة الذين يحركونه من وراء الستار ، ويجمع حوله الصفوة والخيرة من رجال السياسة ، ويختار نخبة صالحة ممن اشتهروا بحسن الإدارة ، وبرزت مواهبهم في عالم العلم والفن .

فأما كيف توفق الأمم إلى أمثال تلك الوزارات ، فنجاهر بأن من الضروري ، بداءة ذي بدء ، أن تطرح الفكرة الحزبية جانباً ، وتوضع المحسوبة على الرف ، ويختار الوزراء لكفائتهم دون التفات إلى ألوانهم السياسية ، أو نزعاتهم الحزبية ، ولو من بين المستقلين . ورئيس الدولة هو الذي يدعو أصلح رجل في الدولة لتأليف الوزارة ثم يترك له ملء الحرية في تأليفها ويحمّله كل المسؤولية عن أعمالها وتصرفاتها في الحكم .

لقد ضاق بعض الأمم ذرعاً بفساد النظام البرلماني ، فهب نفر يفرضون أنفسهم على حكم البلاد فرضاً . والانقلابات السياسية هزات عنيفة ينبغي للأمم أن تعقّمها بكافة الوسائل وخير الوسائل وضع الرجال الصالحين في الأماكن الصالحة طوعاً بدلاً أن يضعوا أنفسهم كرها .

يقولون إن تقاليد النظام البرلماني تقضي أن يكلف زعيم الأغلبية في الانتخاب بتأليف الوزارة وأن يترك له الخيار في تكوينها من صفوف حزبه ، ليمّ التجانس الوزاري ولتتمحمل الأغلبية مسؤولية السياسة العامة . ولعلّكن هذا الكلام بديع من الوجهة النظرية ، ومن الوجهة العملية تحملت الأمم من آثاره التعسفة شيئاً غير قليل . فقد يكون رئيس الغالبية غير قادر على الاضطلاع بتبعات الحكم . وقد يسمى اختيار الوزراء من حزبه ليعاونوه في الحكم . وقد يكون حزبه فقيراً ومقفرأ من الكفايات ، فيجىء تشكيل الوزارة ضعيفاً مهلهلاً . وفي كل حال فإن وزارة الأغلبية وزارة حرية لها كل عيوب الوزارات الحزبية .

لدى تشكيل الوزارة الحزبية تراعى مصلحة الحزب أكثر مما تراعى المصلحة القومية .
فيدمج في الوزارة أشخاص أدوا أو يؤدون للحزب خدمات مالية ، وعلى التحقيق ما أدوا ولا
يمكن أن يؤدوا للبلاد خدمات . ويقع على الوزارة وزراء يلحظ غضبهم ورضاهم أكثر
بكثير مما تلحظ كفائتهم لتبعات الوزارة .

وفي الحكم يكون همها الاحتفاظ بالسكراسى بأى ثمن وإحباط دسائس الأحزاب الأخرى
التي تحاول أن تغلبها عليها ، وتحملها من دونها ، ولذلك تشهد التناحر السياسى فى أسوأ مظاهره ،
والتطاحن الحزبى فى أقبح معانيه ، وتطل الفتنة بقرنيها وقد تشب نيران الحرب الأهلية ،
وفى كل الأحوال ترى المزايدات السياسية التى تضر بالطوائف والطبقات أكثر مما تنفعها ،
وعلى التحقيق تلحق أكبر الأذى بخزينة الدولة .

وفى البرلمان ، وخارج البرلمان ، تنصرف الوزارة الحزبية عن العمل الجدى إلى المهاترة
والمسكارة ضد الخصوم السياسيين .

وتقتل الحزبية روح الإنصاف فترى الوزارات الحزبية تغدق على أنصارها وتحرم الأكفاء ،
ولكسب الحظوظ والتصفيق بغير الحق تسطو على الخزانة العامة لترضى الطبقات رضاءاً
سطحياً مؤقتاً .

والوزارات الحزبية مرعى خصب لتفشى المحسوية ، والمحسوية تلقى الخلل والاضطراب
فى الأعمال العامة ، وتشل إرادة الأكفاء عن العمل ، وتزهق فى الإنتاج ، وطغيان الروح
المادى يسود فترى كل فرد يقول : وبعدى الطوفان ! وترى كل واحد لا يسعى إلى انقاذ
ما يمكن انقاذه ولكن إلى اختطاف ما يمكن اختطافه .

ليس المهم أن تنتصر الثورة ، ولكن المهم أن ينتصر الزعماء على الثورة . وبعبارة أصرح
وأوضح أن يعرف الزعماء بعد تسلم غارب الحكم كيف يكبحون جماح أنصارهم ، ويغضون من
أطاعهم . نعم ، فكل ثورة ، وكل انقلاب ، يكون فيها الصالح والطالح ، والخيالى والعمل ،
والمغامر والمضحى ، فأما الخياليون فيبتغون العدل المطلق ، والسكالم المطلق . وأما المغامرون
فيريدون استغلال آثار الثورة لأنفسهم فيحتلون المناصب والمراكز .

وقد لا يفكر المنتصرون أول ما يفكرون إلا فى التنكيل بالخصوم السياسيين ، والبطش
بمخالفهم فى الراى . وقد تتورط الوزارات الحزبية فى إظهار ذوى القربى ، ومحابة الأنصار ،

وحرمان الكفايات من الأحزاب الأخرى ، وتحطيم الأفلام ، وتكليم الأفواه ، وتعطيل الحريات السياسية في كل صورها .

وتحسب الوزارات الحزبية خطأ أن ديناً في عنقها يجب أن تؤديه ، بعد الفوز في الانتخابات أن تكافئ أنصارها والذين عاونوها بمختلف صور المكافأة ولو أرهقت الذين من غير حزبها ولو أقفرت الخزانه العامة ، ولو ألحقت الضرر بمصالح البلاد .

ليست نزاهة الحكم أو النزاهة السياسية أن لا يكون الوزير مرتشياً ، فهذا هو معناها الضيق فأما النزاهة في معناها الواسع فتلخص في أن الوزير لا يجر لنفسه مغنا بالذات أو الواسطة . ولا يؤثر قريباً ، ولا يحايي نصيراً على حساب المصلحة القومية ، ويسوى بين الخصوم والأنصار في الحقوق والواجبات .

إن إثارة ذوى القربى هو الذى عصف بحياة عثمان بن عفان وخلافته . وإن المحسوبية الصارخة هى التى أطلقت الفوضى من عقالها في كل الأمم ، وأيقظت الثورة من رقادها ، في كثير منها .

وإن الوزارات الحزبية هى مثار الشكوى في العصر الحديث ، وفي كل مكان . فهى التى تمد المستوزرين في حبال المطامع حتى ليشرب بأطاعه اليها من لم ياق في حياته خطبة ولا كتب تقريراً ، وكل ميزته انه تربطه بكبير الوزراء صلات قوية ، أو أنه يجيد حبك أطراف الدسائس ، وأن حاسمة الشم لديه قوية ، فيتمسك ما يجرى في أفق السياسة ، وما تنسج خيوطه في ممرات البرلمان .

إن لاصطياد الوزارات صيادين مهرة بارعين ، يعرفون كيف يطرحون الشباك ويلعبون في كل لعبة ، ويأكلون على كل مائدة ، ويمشون على كل حبل . وإذا عز عليهم الجلوس على مائدة الوزارة قنعوا بسفارة ، أو مفوضية أو وكالة وزارة ، وإذا اعوزهم أن يأكلوا مع الآكلين ، لم يعوزهم أن يلتقطوا الفتات المتساقط في صورة وظائف في مظهرها متواضعة ولكنهم يعرفون كيف يستغلونها حتى تدر عليهم اخلاف الرزق .

وكما أن النوتية القدماء يتحسسون الجوفيتيون عن اتجاهات الرياح ، وعن موعد هبوب العاصفة ، فكذلك المستوزرون يعرف أكثرهم متى تقع الأزمة الوزارية ، حين يرون مقدماتها وبوادرها ، ويخبرون بنتيجتها المحتومة ، ولو خيل إلى البعض ، وخاصة أن الجو ضحو

والارض لا تميد بهم ، والكراسى لا تنزل من تحتهم ، والذين لديهم حاسة الشم من المستوزرين ينبئون عن المحظوظ المجدود الذى سيعهد اليه بتأليف الوزارة ، ويعرفون كيف يتقربون منه ، ويبعثون الرسل اليه ، يقترحون ولا يشعرون انهم موفدون ، ويسترعون النظر والفكر إلى الذين تزد ان بهم صحيفة الوزارة !

وإذا بات المحظوظ فى المركز الذى يحزى منه ويجازى عرف الوصوليون كيف ينحدرون إلى موضع الرضا من نفسه ، فيكيلون له المدح ويعظمون أعماله ويفخمون أقواله ويصورونه السياسى الذى يتضامل أمامه أساطين السياسة والادارى الذى ينكش أمامه دهاقنة الادارة ، فهو العبقري الفذ الذى لا يشق له غبار ، وهو النزاهة مجسمة ، والاستقامة تمثلت انسانا ، وفى نفس كل عظيم ناحية ضعف للبدع ، فما بالك إذا كان كبير الوزراء ممن وضعتهم الأقدار الساخرة فى هذا المركز .

وينضوى المستوزر تحت لواء من يطلبه فى غيرة وحماسة ، ويظهر نفسه فى مظهر الاخلاص للرئيس الموعود ، ويبدى أنه موضع الثقة ، وانه يجيد الوساطة لدى المقربين والأقوياء ، ذلك بأنه يريد ان يشترك فى الحكم .

وهذا المستوزر صديق لذلك المسكف بتشكيل الوزارة واذن فليهرع وليذكره بنفسه وكبير الوزراء يعد ويسرف فى الوعود ، ولكن اذا عزت على المستوزر الوزارة هذه المرة فليرقها كرة أخرى ولا داعى مطلقا لاستشارة غضب الذين اسقطوه من حسابهم .

ولو أنك درست نفسية المستوزرين ، ابان أزمة وزارية ، لاخذ منك العجب كل مأخذ فهذا يعتقد أن صداقته تشفع له وأنه لن يخذع ، أو يخيب له رجاء رغم أن المعروف عن الرئيس إنه يبنى كل واحد ، ويطيّل قائمة المرشحين ، وذلك يؤمن إيماناً صادقا وعميقاً بأنه واصل الى كرسى الوزارة لا محالة ، ويسخر من ذلك المخدوع الذى لم يرشح إلا ترشيح جرائد أو ترشيح مجالس ومننديات .

وحين ترى القائمة الوزارية الضوء ترى وجوها ضاحكة مستبشرة ، ووجوها عابسة مكفهرة ، فبين اختيار هؤلاء ، والتضحية بأولئك يقع الابتسام والعبوس ولكن العابسين يكظمون الغيظ لأنهم إذا عز عليهم الاندماج هذه المرة فليستبقوا الرضا والأمل عسى أن يتسم لهم الحظ فى تعديل وزارى مقبل .

ولتأليف الوزارات جانبها المحزن ، كما أن لها جانبها المضحك . فترى بعض الذين اعتقدوا
إن الحظ قد أخطأهم في الدخول ضمن تشكيلة وزارية ينهالون بالطعن عليها ، والنقد والتجريح
لرجالها ، ثم لا يلبثون أن يكونوا في حظيرتها ، فينقلب طعنهم اكباراً وتجريحهم مدحاً وإعجاباً !
والتشكيلة الوزارية تأخذ لون الرئيس الذي يعمل على خلقها . فهذا رجل تفرضه الحوادث
فرضاً فيجهد أن تكون الوزارة قوية يستطيع مواجهة الصعاب . وإذا جاءت الحوادث فوق
مقدور الرجال فحسبه أنه عمل جهده . وهذا شخص يجمع بين رضا ذوى السلطان ، ورضا
الأقوياء ، فيختار تشكيلة الوزارية من بين صفوف الذين يجمعون بين الحسينين ، رضا السلطة
الشرعية ، ورضا القوة الفعلية . وشخص يفرضه الأقوياء فرضاً فيراعى في تشكيل وزارته
رضاهؤلاء .

وتوزيع المناصب الوزارية يخلق للرئيس من المتاعب والمصاعب شيئاً غير قليل فالرئيس
لا اعتبارات لها وجاهاًتها ، وإن لم يكن لها وزنها عند الأحزاب ، يريد أن يحتفظ لنفسه بالداخلية
ويعطى المالية لمستقل ، ولكن الأحزاب تتنازع المالية والداخلية معاً ، وفي سبيل التوفيق
بين المطامع المتصادمة ، يقول قائل منهم ، لنا وزارة ولكم وزارة . وفي العرف الوزارى ،
بعض الوزارات رئيسى . وبعضها ثانوى ، وفي صراع الأحزاب يبتغى كل حزب أن يظهر
بالاولى ، ويتخلى عن الثانية . ولا بد من إرضاء أكبر عدد مستطاع من المطامع ولو على
حساب خزينة الدولة وإذن فلا بد من خلق وزارات جديدة ، ولا عليهم من بأس ، فإذا كانت
الوظيفة تخلق العضو ، فأى منطق أعرج هذا الذى يمنع أن العضو يخلق الوظيفة . ولكن
الحرج أن الطعام يقوى شهوة النهم ، وخلق الوزارات الجديدة يكثر من عدد الطامعين .

فى أية وزارة نضع محمداً . ان له نفوذاً كبيراً فى حزبه ، وحزبه ذو جلال وخطر ، واذن
فمن الخطأ انتخاب حزبه فلمنضعه فى المالية وان كان الرجل ليس من الشؤون المالية فى كثير أو قليل .
ومحمود فى الحرية أم فى العدل أم فى الأشغال العمومية نضعه . إنه شخصية متعددة نواحى
العظمة . أو ليس العظيم يصلح لكل . واذن فهو يصلح لكل شىء . وان كان محمود لا يصلح
لشىء على الإطلاق .

وبعد مشقة ، وبعد رضا وسخط من جانب الأحزاب ، ومع بقاء تيارات السخط والغضب
تحت سطح الماء ، تتم التشكيلة الوزارية .

وتوزيع الوزارات هو أول خطوة في حياة المولود الجديد .
ثم يحبو الوليد الى الحكم . ثم تكون أول صرخة له البيان الوزارى . أو خطاب العرش .
وليست هناك فى قاموس السياسة تسمية تثير الحيرة مثل هذه التسمية الأخيرة . فخطاب
العرش هو البيان الوزارى أو هو برنامج الوزارة الذى تطالع به المجلس التشريعى ، وتعاهد
عليه البلاد .

وخطاب العرش إما أن يضعه رئيس الوزراء ، وإما أن تضع كل وزارة الجزء الخاص
بها . وفى الحالين يكون ، غالبا ، ضافى الاذنان ، وخاصة فى الحالة الثانية حيث تطنطن كل
وزارة بمشروعاتها الإصلاحية التى نفذت ، والمرتبب تنفيذها ، ثم تحاول أن تطفى ، فى
الكلام عن نفسها ، على كل الوزارات الأخرى .

ويتناول الخطاب الكلام على السياستين ، الداخلية والخارجية ، ويقدم حسابا عن
الماضى ، ويقطع العهود ، ويبدل الوعود ، للمستقبل . وهنا تتجلى روح المزايدة السياسية فى
العصر الحديث . فكل وزارة جديدة يحبوها الحظ بالحكم تجهد قريحتها فى ابتداع الإصلاحات ،
واختراع المشروعات ، وتحسين العلاقات بالدول الأجنبية ، وتقوية أسباب الدفاع الوطنى فى
الداخل والخارج ، وتشهد الأرض والسماء على انها ستقضى على الفقر والمرض والجهل ،
وتداوى كافة العلل السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، وتكون المثل الأعلى للانصاف ،
فتسوى بين الطبقات ، وتعديل بين خصومها وأوليائها على السواء ، وفى الجملة تحقق للامة
الرقى والرخاء .

وإذا كان الكلام هينا فليس العمل من الهنات الهيئات . فحاضر الوزارات الناشئة الوليدة
أن تسرف فى العهود ، وأن تنثر المشروعات الإصلاحية على رأس الامة وان لم تكن إلا
مشروعات على الورق . بل ما ضرها أن تصور الذين تقدموها فى الحكم وقد خفت موازينهم ،
وأما هى فقد ثقلت موازينها ، ما دامت تتبغى كسب التأييد البرلمانى ، والتأييد البرلمانى بحمد
الله مضمون ما دامت تتمتع بالأغلبية .

والبرنامج الوزارى الذى يخلع عليه العصر الحديث ثوب خطاب العرش ، ويسبغ عليه
صبغة العهد المقدس ، والذى ترسم الوزارة الوليدة حدوده ومعالمه ، وتبسطه ، أمام الممثلين
البرلمانيين ، بل أمام البلاد عامة ، جملة وتفصيلا ، لا ينال إلا قسطا ضئيلا من التنفيذ ، وقد لا
ينفذ منه شىء على الإطلاق ، والكلام شىء ، والتنفيذ شىء آخر .

وقد لا تلبث الوزارة الجديدة أن تحيي سيرتها في الحكم مغيرة تمام المغيرة لتلك الصورة الزاهية الألوان التي رسمتها لنفسها في خطبة العرش . فالمشروعات الإصلاحية التي تحدثت عنها وأطالت الحديث تبقى نائمة نوم أهل الكهف في اضاير الوزارات المختلفة ، والحريات السياسية التي تكلمت عنها وأسهمت في السلام تكون معطلة أو كالمعطلة ، والاستقلال القومى الذى ملأت فيها بالحفاظ به وتقديسه يصبح ميهض الجناح ، والنزاهة السياسية لا تمشى فوق كل الشكوك ، ونزاهة الحكم تظاير حولها غبار الشبهات ، والمحابة والمحسوبية تنشران ظلالهما السوداء . ولكى تأمن الوزارة النقد ، وتتق الحملات الشعواء ، تعصف بالحريات العامة ، وتزهد فى تأييد العقلاء ، بل قد تحارب العناصر الرشيدة ، وترضى من غنيمة الحكم بما يدره عليها وعلى من اليها ، ومن التأييد الشعبي بتصفيق وهتاف جماعة الدهماء الذين أغدقت عليهم . وخزينة الدولة هى التى تتحمل ثمن هذا التأييد الزائف . وخزينة الدولة هى التى ترزح تحت أعباء مشروعات الدعاية .

ومن الغريب أن كل الوزارات التى تزعم أنها شعبية لا تقيس قدرتها بالوعود التى تكيلها للامة ، ولا تقيس قدرة الخزانة العامة على احتمال أعباء المشروعات الخيالية ، وتفكر فى المصروفات ولا تفكر فى سد النفقات ، وتخترع خيلتها المشروعات ، ولا تتبكر الموارد القومية التى تغذيها ، بل قد تهمل المرافق القومية كل الاهمال ، وتغفل البحث عن موارد جديدة ، واذا فاءت الخزينة تحت أثقال سياسة الاسراف مدت يدها إلى الاحتياطى ، فاذا نفذ الاحتياطى لم تنفذ الحيل فى القروض الأهلية والقروض الأجنبية .

وقد تكون الوزارات البرلمانية من العجز بحيث يقدر لها الاخفاق سلفاً فى تنفيذ البرنامج القومى . ويضاعف من الآثار السيئة لهذا العجز أن تستغل الحكم لنفسها وأنصارها ، فتضيف الى تعطيل مشروعات الإصلاح ارهاق الخزانة العامة وتهديدها بالافلاس .

وتعلم بعض الوزارات البرلمانية يقيناً أن المشروعات الإصلاحية التى اكتظ بها خطاب العرش ، والعهود التى تشبع بها البرلمانيون ، والوعود التى تتخمر بها الأمة ، لا تقصر عن تنفيذها جهودها وحسب ، ولكن يتعذر تنفيذها نظراً لحالة خزينة الدولة ، ولأن موارد البلاد محدودة اذ مازالت بكرأ لم تستغل مرافقها كلها ، ورغم هذا العلم الأكيد ، فإن تلك الوزارات تحشد المشروعات حشداً وتعبئ الإصلاحات تعبئة ، فترتكب اثم الرياء السياسى عمداً ومع سبق الاصرار .

قد يعترض علينا بأن المخاوف التي تساورنا من جراء الإهمال والمخالفات الخطيرة التي قد تقرب من الآثام القومية ، والاستغلال في أبشع صوره ، والقصور في الشؤون العامة ، يمكن أن يعالج كله أو بعضه بالرقابة البرلمانية والسلطة المخولة للمجالس التشريعية في إسقاط الوزارات ، قلنا بأن التجارب القاسية الطويلة في كل الأمم التي اخذت النظام البرلماني ، قد دلت على أن هذا العلاج ليس بحاسم ، فإن كانت للوزارة الأغلبية في البرلمان ، شايعتها تلك الأغلبية وسندتها أن تهوى من كراسيها ، أخطأت أم أصابت ، والتزمت جانب الحق والعدل ، أم تنكبت الجادة ، فإما أن روح التغلب الحزبي تطغى عليها فتفسدها كل اعتبار قومي ، وإما أنها تخشى أن تسقط الوزارة المشايعة وتحل محلها وزارة مخاصمة ، وإما أنها تخاف حل البرلمان وخوض غمار معركة انتخابية جديدة ، وفوق هذه الاعتبارات جميعاً لأن المشاهدات البرلمانية قد دلت على تبادل المجاملة بين النواب والوزراء ، فالنواب يبتغون رضا دوائرهم الانتخابية ورضا الدوائر في أيدي الوزراء واذن فلا بد للنائب من كسب رضا الوزير . والوزراء بحاجة إلى أصوات النواب ليقبوا في مقاعدهم واذن فلا بد من الاغداق في صورة خدمات وقضاء مصالح .

قد تكون الرقابة الشعبية أجدى ولكن يشترط لتحقيقها أن يكون الرأي العام قد بلغ من نضج التربية السياسية حداً جعله قادراً على أن يتجلى غضبه وسخطه في صورة تحمل الوزارة العاتية على أن تغادر كراسيها تحت سلطان ضغطه واستنكاره .

وصحيح أن صاحب السلطان ، في النظام البرلماني ، يملك حق إقالة الوزارات التي ساءت سيرتها في الحكم ولكن لا ينبغي أن ننسى أن أمثال تلك الوزارات ، رغم قبح سيرتها ، قد لا تكون ما برحت مؤيدة من الأقوياء ، وقد لا تكون ما زالت مستندة إلى أغلبية برلمانية تسندها بالحق وبالباطل ، فتصبح إقالتها وقد أخذت صبغة الانقلاب السياسي ، وتسمى مغادرتها للكراسي وقد أحدثت هزة في البلاد ، ومن الصالح القومي تفادي الأزمات قدر المستطاع وإلا فقد تكون عمليات البتر لامعدى عنها لنجاة حياة المرضى .

ولئن كانت الوقاية خيراً من العلاج ، وكان أحسن السبل لحفظ الأمن منع الجرائم قبل وقوعها لا قمعها والعقاب عليها بعد ارتكابها ، فعندنا أن خير وسيلة لتحقيق الحكم الصالح في الأمم اختيار الوزارات اختياراً موفقاً من بادئ الأمر ، أو أن يفرض الصالحون أنفسهم ماداموا يؤمنون أن خدمة الوطن ضرورية يؤديها الأكفاء ، وأن الحكم أعباء وتكاليف لا مقامات وأسلاب .

قد دلت التجارب الطويلة على أن المسؤولية السياسية ليست كافية لإصلاح أداة الحكم . ولا نحسب أن المسؤولية الجنائية للوزراء قد تكون أكثر منها في إصلاح تلك الأداة توفيقاً . فالعنصر الذى يباشر المسئوليتين يكاد يكون فى الحالين واحداً . والتواطؤ والتستر قد يتوافر وجودهما فى الصورتين . والعابثون اللاعبون يعرفون كيف يخفون عبثهم ولعبهم بحيث لا تمتد يد العدالة اليهم . واللاحقون قد يجمالون السابقين مخافة أن يصبحوا فى مثل موقفهم . والخلف قد يشايع السلف لأنه تورط فى مثل ما تورط فيه أو شر منه . والسفوسة الفارغة قد تسدل الستار على المخالفات الخطيرة ، لابل قد تغطى على الجرائم القومية خشية ان تكون فى إثارتها إساءة إلى سمعة البلاد . مع ان الإساءة الى الوطن ابلغ الإساءة فى ترك العابثين يفلتون من قبضة العدالة . والشعب القوى فى وطنيته ، المتين فى خلقه ، هو الذى يحزى المحسن بإحسانه ، ويجازى المسيء على إساءته . وما فى الدنيا أمة تخلو من العابثين ، وما من حركة شعبية خلت حقيقتها من المستغلين ، والكمال المطلق فى هذا العالم مستحيل ، والخير كل الخير فى الضرب على ايدى العابثين اللاعبين .

وإذا تعذر تحقيق المسؤولية الجنائية تعذر تحقيق المسؤولية المالية التى تتبعها ، فاذا استحال الاثبات على الوزير الذى يرتكب الجناية فى حق الدولة ، استحال الحصول منه على التعويض المالى الذى ترتب على تلك الجناية .

وسواء كان التعويض المدنى المترتب فى ذمة الوزير ناشئاً عن عمل جنائى او عن إهمال خطير يضر بمصلحة الدولة ، فالواجب الوطنى يقضى فى كل حالة أضر الوزير البلاد بعمله أن يصحح ذلك الضرر وأن لا يتهاون معه فى الحساب حتى يدير كل قاتم بالأمر الشؤون العامة مثل أو أحسن مما يدير شؤونه الخاصة .

ولقد ذهب بعض الباحثين إلى أن الوزير قد يسيء إدارة شؤونه الخاصة ويحسن إدارة الوزارة التى يتولاها والعكس بالعكس وعندنا أن الوزير الذى لا يحسن القيام على أموره الخاصة من باب أولى لا يحسن القيام على الأمور العامة .

ولا بد لنا هنا من التنبيه إلى خطأ شائع ذلك هو الاعتقاد بأن الحياة الخاصة شئ والحياة العامة شئ آخر فالمشاهد المحسوس أن حياة الفرد الخاصة تنعكس صورتها على حياته العامة .

فالمغامر تنصب مغامراته على الحالين، والمستهر ينسحب استهتاره على جميع الصور، والاضطراب والتشويش يحاوز دائرة الحياة الفردية إلى دائرة الحياة الوزارية .

والمسؤولية الوزارية في جميع صورها، من سياسية ، وجنائية ، ومدنية ، قد لا تكفي لحماية الدولة من استغلال المستغلين للحكم وخاصة أن ذهنياتهم خصبة في ابتكار أساليب الاستغلال . ولو كانت الفكرة عملية لوجب جرد ثروة الوزير حين دخوله الحكم وبعد خروجه منه ، ورد الزيادة إن وجدت إلى خزينة الدولة اللهم إلا إذا أثبت الوزير ، وتلك حالة عزيزة المنال ، أنه نمي ثروته من وجوه مشروعة .

ولا نحسب أن وزيراً ، يلتزم جانب النزاهة والاستقامة في الحكم ، يستطيع الاحتفاظ بثروته ، إن كانت له ثروة ، كاملة غير منقوصة فضلاً عن أن يزيدا أو يضاعفا . فالحكم النزيه يفقر ولا يغنى . والسلطة تضحية لا استغلال . وتبعات الحكم ومشاكله تصرف عن تنمية موارد الثروة الخاصة إن لم نقل تصرف عن القيام عليها وإدارتها . ولقد يذكر التاريخ أن اللورد بركنهد ، وقد كان المحامي الذي يربح من صناعته أكثر من خمسين ألف جنيه في العام ، ألم أن يعفوه من القيام على وزارة العدل ، ليعود إلى صناعته فيخلف شيئاً لأولاده .

بل إن كل مشغول بالمسائل العامة ، إن اشتغل ولم يستغل ، لم يلبث أن يشعر بأن الثروة المشروعة التي جمعها من جده وكده تتضاءل وتنكش ، وأن التركة التي خلفت له قد باتت تركة مثقلة مهددة بالضياح ، أو تضيق فعلاً . ولسوف يحفظ التاريخ صورة الزعيم الوطني محمد فريد حية خالدة .

والمقياس الصحيح لنزاهة السياسي هو ثروته قبل وبعد الحكم . فإن كانت قد تضاعفت فهو المحلل المضحي وإذا تضاعفت فهو محترف لا سياسي .

وناهيك بما يغله الاحتراف السياسي على صاحبه من المغنم . فرجال المال والأعمال يزدهمون ببابه إن كان من ذوي النفوذ ، والشركات المالية تخطب وده سواء أكان في الحكم أم خارج الحكم . فالمستوزر لا يلبث أن يصبح وزيراً فيحقق الوعد المرتقب ، ونفوذ التاجر السياسي ينفع في الحالين ، وطلاب المراكز ، وأصحاب الحاجات ، يبسطون أيديهم إليه كل البسط ، ومن ذا الذي يرجو نفعاً ، أو يطلب صيداً ، ثم يجعل يده مغولة إلى عنقه فلا ينفج محترف السياسية ، وتلك هي الوسيلة المضمونة لقضاء الأمان والحاجات .

لأندرى إذا كان العصر الحديث كثير التسامح مع محترفي السياسة وإنما الذى ندرىه أن الروح المادى قد تفشى ، وموجة الاستغلال قد طغت ، وأن خير وسيلة للقضاء على كل تلك الشرور ، فوق المحاكمات الجنائية ، والزج فى أعماق السجون ، هى تجريد المستغلين من كل ما استغلوه .

ليس الزهد من روح عصرنا ، فأين نحن من تلك الصورة الرائعة التى يرسمها التاريخ لأبى بكر الصديق رضى الله عنه . فما يروى عن زهده ورضاه بالكفاف من العيش أن زوجته اشتت حلواً ، فقال : ليس لنا ما نشترى به . فقالت : أنا أستفضل من نفقتنا فى عدة أيام ما نشترى به . قال : افعلى ، ففعلت ذلك ، فاجتمع لها فى أيام كثيرة شئ قليل ، فلما عرفته ذلك ليشترى به حلواً أخذه فردده إلى بيت المال . قال : هذا يفضل عن قوتنا ، وأسقط من نفقته بمقدار ما نقصت كل يوم وغرمه لبيت المال من ملك كان له .
هذا هو المثل الأعلى للنزاهة السياسية .

ولما ولى الخلافة رأى أن يستمر على استغلال ملكه والارتزاق من وراء عمل يده ولا ينفق على نفسه من بيت مال المسلمين شيئاً . وأصبح يوماً وعلى ساعده أبراد وهو ذاهب إلى السوق فلقيه عمر فقال : أين تريد ؟ قال : إلى السوق . قال : أتصنع ماذا وقد وليت أمر المسلمين ؟ قال : فمن أين أطعم عيالى ؟ فقال . انطلق يفرض لك أبو عبيدة ، فانطلقا إلى أبى عبيدة فقال : افرض لك قوت رجل من المهاجرين ليس بأفضلهم ولا بأوكسهم وكسوة الشتاء والصيف ، إذا أخلفت شيئاً رددته وأخذت غيره ، ففرضا له كل يوم نصف شاة وما كساه فى الرأس والبطن .

تلك هى نزاهة الحكم فى روعتها .

وأخرج ابن سعد عن ميمون قال : لما استخلف أبو بكر جعلوا له ألفين فقال : زيدونى فإن لى عيالا وقد شغلتمونى عن التجارة ، فزادوه خمسمائة .

وجمع عمر الناس بالمدينة حين انتهى إليه فتح القادسية ودمشق فقال : إني كنت امرأ تاجراً وقد شغلتمونى بأمركم هذا فماذا ترون أن يحل من هذا المال ؟ فأكثر القوم وعلى رضى الله عنه ساكت . فقال : يا على ماتقول ؟ فقال : ما يصلحك ويصلح عيالك بالمعروف ليس لك من الأمر غيره . فقال : القول ما قال على بن أبى طالب .

يقولون إننا في عصر عملي يكره الأحلام والخالدين .
نحن في عصر مادي فترت فيه حرارة الناس في التعلق بالمثل العليا وانعدم إيمانهم بالمبادئ
السامية أو كاد وأصبح من يتشبث فيهم بتلك المبادئ يسمى خيالياً يعيش في السحاب .
لسنا نطمع في مثل زهد أبي بكر وعمر رضي الله عنهما وإنما نطمع بحق ان يترفق السياسيون
في مس خزينة الدولة .

كان موسوليني لا يتقاضى شيئاً من مال الدولة وإنما يعيش مما تنتجه كتاباته في الصحف
الانجليزية والأمريكية .
وكان هتلر يتبرع بمرتبه لحزبه .

ولسنا ، علم الله ، نطالب السياسيين بأن لا يتقاضوا شيئاً من مال الدولة وإنما نطالبهم أن
لا يأكلوا أموالها إلا بالحق .

ليست المسألة مسألة نظم ، وإنما هي أخلاق قبل كل شيء .
والآن ، ماذا يحصل بعد أن تلقى الوزارة خطاب العرش ؟ يناقش الرد على الخطاب في
جلسة يصفون عليها ثوب الاهمية .

ويتألف البرلمان عادة من حزبين مختلفين ، واحد يؤيد الحكومة ، والآخر يعارضها ، أو
من احزاب مختلفة ، ومن جماعة المستقلين .

ويسير النظام البرلماني سيراً لا بأس به إذا لم يكن في الميدان السياسي إلا حزبان ولقد عاش
هذا النظام ردحا طويلا من الزمن في إنجلترا وليس فيها الا حزبان يتساويان الحكم ، حزب
المحافظين وحزب الاحرار . ولقد كان النصر في الانتخابات يعقد بلواء أى الحزبين يكون على
رأسه زعيم قوى الشخصية يوحى الثقة في نفس الشعب البريطاني وبذلك يتسلم الحزب الغالب
مقاليد السلطة ويشرف على مصائر الامبراطورية .

ولم يخل هذا النظام من العيوب ، ولم يكن بمنجاة من النقد . فإستثمار الأغلبية بتشكيل
الوزارة كان يحرم الأمة من الكشفايات الحافل بها معسكر الأقلية . وكثيرا ماتكون الغالبية
فقيرة في الرجال على حين تكون صفوف الأقلية عامرة بالكشفايات . ولاشك ان كيان الامة
يهتز هزات عنيفة ، بين الحين والحين من جراء انقسام الامة الى معسكرين . المعسكر الوزاري

الذى قد يشتغل بإحباط دسائس الخصوم السياسيين أكثر بكثير مما يشتغل بالمسائل العامة .
والمعسكر المخاصم للوزارة الذى ينزع الى سياسة الهدم أكثر مما ينجح الى سياسة البناء .

ولعل الرغبة فى خدمة الأمة ، لاروح الثقلب هى التى دفعت ببعض زعماء الانجليز لأن يهجروا احزابهم وينضموا للأحزاب الأخرى . فالتاريخ السياسى فى انجلترا يذكر ان جوزيف تشمبرلن مرق من صفوف الأحرار الى صفوف المحافظين وتولى وزارة المستعمرات فى الوزارة المحافظة واصبح من غلاة المستعمرين بعد اذ كان من متطرفى الأحرار ومع هذا فلم يأخذه الشعب البريطانى بهذا الخروج على حزبه مادام قد استبان له ان صالح الامبراطورية ، لا جر المنفعة الذاتية ، هو هدف تشمبرلن ورائده . واقرب من ذلك عهداً ان تشرشل انشقى على الأحرار وانحاز الى المحافظين وتولى وزارة المالية فى حكمهم ثم مالبت فى الحرب العالمية الثانية ان تقلد رئاسة الوزارة فتبدى فى ثياب الدكتاتور ، وما يدرى العالم ، هل ظروف الحرب القاسية هى التى حفزت رئيس الوزارة البريطانية لأن يجمع فى يده سلطات مطلقة أم أن النظام البرلمانى قد شاخ حتى أوشكت الدكتاتورية أن تغلبه على أمره .

وما من شك فى أن النظام البرلمانى ، بما يكتنفه من عيوب . ويتغلغل فيه من فساد يهيم الجولقيام الدكتاتورية ، ويمهد الطريق لظهور الدكتاتور . حتى الذين يعمر الحكم البرلمانى قلوبهم قد ضاقت صدورهم به حيناً . فلقد يذكر التاريخ أن بوانكاريه ، ابان أزمة النقد فى فرنسا ، وقف فى مجلس النواب ، فصاح النواب ، بأنه يستطيع أن يحكم فرنسا بهم إذا أرادوا وبدونهم إذا لم يريدوا ، ولقد سارع النواب إلى تأييد بوانكاريه إذ لحوا فى ثنايا كلامه المصير المحتوم الذى ينتظرهم إذا هم لجوا فى مناهضة القائمين فى الحكم ، وأوغلوا فى خصامهم .

ومهما اتسعت مسافة الخلف بين لهجة الدكتاتور ولغة البرلمانى فلاشك أن عبارة بوانكاريه فى تهديده للنواب الفرنسيين ، تشابه عبارة موسولينى للنواب الإيطاليين ، إذ صارحهم بأن فى وسعه أن يجعل أبواب المجلس التى يخرجون منها أوسع من الأبواب التى دخلوا منها .

وإذ قال هتلر أن مجلس الريشستاج مؤلف من قطع من الأغنام خاوية رؤوسها لم يكن أقسى من تارديو إذ قال أنه وهو رئيس وزارة كان عليه أن يتعامل مع تسعمائة متسول يقصد أعضاء مجلسى البرلمان من شيوخ ونواب ، وأن الزعيم الشيوعى مارسيل كاشان بعد أن رسب

في الانتخابات النيابية أقبل عليه وهو ينتحب ويناديه : لقد انتزعت الخبز من فمي ! حتى رق تارديو لحاله فعمل على أن يعين عضواً في مجلس الشيوخ . ولم يكن كل أولئك أعنف من كلممنصو إذ كان في سياحة في الأرجنتين فرأى في مصحة للأمراض العقلية ببيونس ايريس العاصمة المجانين مطلق السراح فقال بعبارة اللذاعة : « ليست هذه أول مرة أرى فيها بعض المجانين مطلق السراح ، فتلك هي الحالة في ... »

ونسوق على سبيل الفكاهة قصة يتندر بها الألمان . فقد زعموا أن مجلساً ضم ثلاثة أحدهم الماني والآخر انجليزي والثالث فرنسي وأحب كل منهم أن يفاخر بقومه . فقال الفرنسي : لقد بلغ التقدم العلمي لدينا شأواً بعيداً إلى حد أن الذي تقطع يده تتركب له يد خشبية يستطيع الكتابة بها . قال الانجليزي : لقد بلغ التقدم لدينا شأواً أبعد إذ أن الذي تبت ساقه يضعون له بدلها ساقاً صناعية يضرب بها الرقم القياسي في سرعة العدو ! قال الالماني : بل لقد تقدم العلم عندنا بما لا يقاس فإن الذين تقطع رؤوسهم تتركب لهم رؤوس خشبية . وهاهم أعضاء في البرلمان !

ويميل النظام البرلماني في العصر الحديث إلى تعدد الأحزاب . حتى ان إنجلترا التي عاشت طويلاً على نظام الحزبين قد شهدت أخيراً مولد حزب العمال ، والنشق الأحرار على أنفسهم ففريق مال إلى جانب العمال ، وفريق انحاز إلى جانب المحافظين ، وإذا أخذنا مأخذ الجد شعبة أوزولد موزلي وشيعة الشيوعيين ، لقلنا ان فيها جماعة تمثل الفاشية ، وأخرى تمثل الشيوعية . وتفرق الفرنسيون شيعة وأحزاباً ، وأخذت تلك الأحزاب تتطاحن ، والشيوع تتقاتل حتى أعطت فرنسا صورة من العرب حين قارب ملكهم الزوال وآذن مجدهم بالاضمحلال . وآذنت فرنسا في الحرب العالمية الثانية بالانهيار .

والنظام البرلماني يتراوح أو يترنح بين الثقل الوزاري والاستبداد الحكومي . ففي بعض الأمم حمى وطيس القتال بين الأحزاب في سبيل الكراسي الوزارية إلى حد أن الوزارات لا تعمر طويلاً . ففي الفترة بين ١٧ فبراير عام ١٨٧١ وأول نوفمبر عام ١٩٣٧ شهدت فرنسا مائة وزارة وزادوها ثلاثة ! ولسنا بحاجة لأن نذكر ما جرّه عدم الثبات والاستقرار من نتائج وخيمة على فرنسا .

يقول تارديو : لو أن بسمارك أمهل في الحكم ثمانية شهور فقط ، وریشليو أربعة لسكاد

انتاجهم أن يكون معدوما . فما بالك بالوزارات التي يسودها الأقزام ولا تعمر إلا بضعة شهور
إنها تخرب ولا تعمر ، وتهدم بدل أن تبني .

ويتنقل النظام البرلماني بين التفريط والافراط ، ومن الثقليل إلى الاستبداد الوزاري .
ففي بعض الأمم ، ليست البرلمانات هي التي تراقب الوزارات وإنما الوزارات هي التي تتسلط
على البرلمانات ، وإذا لم تظهر المجالس النيابية الطاعة العمياء بطشت بها يد الحل وساعت
أصحابها الى حومة الانتخابات .

ولعل عدد الوزارات في حالة الثقليل تعادل عدد الانقلابات في حالة الاستبداد الوزاري
والشر في الحالين واحد .

وكل وزارة تلي الحكم تعتذر مقدما عن عجزها عن تحقيق وجوه الإصلاح فتنادي بأنها
تلقت تركة مثقلة ، وتجعل همها أن تعزو لنفسها كل الفضائل ، وتجرد خصومها منها ، وتنظر
إلى الماضي بمنظار أسود ، فأما أفق المستقبل فتراه مشرقا . ولا يلبث الحكم بما فيه من تبعات
جسام ، وما يحيط به من مشاكل أن يكشف عن زيف هذا الكلام .

والمغامرون الذين يحيطون بالوزارة الجديدة يجعلون بالهم إلى أمرين : الأمر الأول جر المغام
إلى أنفسهم ، والأمر الثاني التكنيل بالخصوم السياسيين ، والخلق القوى الذي يمكن أن يتحلى
به رئيس الوزارة ، ويتحلى في صحبه الوزراء هو الذي يمكن من إخماد نزوة النفع ، وإطفاء
شهوة الانتقام .

وإذ يناقش الرد على خطاب العرش تنور معركة كلامية بين المعارضين والمؤيدين للوزارة
والمعارضون إما أن يكونوا من الحزب الذي يلي الحزب الغالب ويداعب الأمل في نيل الحكم
إذا سقطت الحكومة القائمة ، وإذن فهم يخاصمون الوزارة خصومة لا هوادة فيها والمعارضة
قد تكون بريئة ترمي إلى خدمة المصلحة العامة ، وإما أن تكون معارضة تملأها الشهوات
الحزبية وإذن فهي معارضة جامحة تنتكس سبيل المصلحة العليا للدولة . وأما أصوات المستقلين
فقد تفرق في طوفان الثروة الحزبية .

وترى المعارضين ، في أغلب الأحيان ، يحملون على الوزارة الحملات الشعواء بالحق
وبالباطل ، ويسمون لأعمالها صحيفة سوداء ، ويسمون بها بميسم العجز ، ويصفون مشروعاتها
بأنها مشروعات دعاية ، وعلى الجملة يجردونها من كل فضل ووطنية .

وكلا طرفي كل الأمور ذميم . وليس في الدنيا خير محض ولا شر محض وإنما الخير والشر مختلطان . والكمال لله وحده وفي الناس فضائل ، ولا يخلو واحد منهم من الرذيلة . فالفضيلة والرذيلة متزجتان . ولكن تلك حكم أولية يسقطها من حسابهم البرلمانيون . فالمعارضون قد لا يرون إلا سواداً ، والمؤيدون المناصرون قد لا يرون إلا بياضاً . أولئك يرحمون الوزارة بالحجارة ، وهؤلاء ينثرون على رؤوس رجالها الورود ، وبين الغلو في الذم ، والاغراق في المدح تضعيف الحقيقة ، وبين سهام الناقدين ، ورباب المداحين ، تذهب المصلحة العامة ضياعاً . لم تكن قد مضت إلا ساعات على وزارة ريبو في الحكم في فرنسا فلما واجهت مجلس النواب استقبال الزعيم الاشتراكي جوريس رئيسها بتلك العبارة اللاذعة : « إنك كالشجرة الباسقة التي لا ثمرة فيها ، فأجابه ريبو في بديهة حاضرة : « ولكني لا أغتصب ثمار غيري ثم أدعيها لنفسى » .

وفي عام ١٩١٢ اضرب عمال السكك الحديدية في فرنسا فلم يشأ بريان ، وقد نشأ نشأة اشتراكية ، أن يخذم الاضراب بالشدة والعنف ، فتراق الدماء ، وتزهق الأرواح ، فعمد إلى تجنيد المضربين ، فثارت عليه نائرة الاشتراكيين ، وقدم له استجواب في مجلس النواب ، وكان أكبر الظن أن يطوح ذلك الاستجواب بالوزارة . على أن بريان ، الخطيب البرلماني الفذ ، وقف في وجه الزوبعة كالصخره العاتية وأهاب بخصومه وسط جلسة صاخبة ، وجو عاصف ملوحاً بيده . « هذه يدى ليس فيها أثر لقطرة من دم ، فكسب المعركة ، وظلت الوزارة في مقاعدها .

وأحزات الاشتراكية ، وفرق الشيوعية ، تجعل جو البرلمان ، في العصر الحديث جواً عاصفاً . فالعنف في الغالب شعارهم ، ونضال الطبقات دينهم ، والثورة العالمية ، أو الثورة المحلية ، هي الهدف الذي يرمون إليه .

وتتوج جلسة مناقشة الرد على خطاب العرش بقصيدة في مدح الوزارة والاشادة بذكرها وما ثرها وينسج المناصرون على منوال مادح نفسه يقرئك السلام ، ويسدل الستار على بقاء الوزارة متربعة في دست الحكم وعلى المعارضين يحرقون الأرم على الفريسة التي أخطأهم اصطيدادها ، وعلى أقوالهم التي ذهبت أدراج الرياح .

ويقولون إن الرقابة البرلمانية تتحقق بالسؤال والاستجواب . ولكن الأسئلة في الغالب ذات صبغة محلية بحتة ، وإذا كان لها شيء من الخطورة احتال الوزير المسئول على الخلاص

منها أما بالتفاهم مع السائل ان كان إلى التفاهم سبيلاً فيسحب السؤال أو يغط في نوم عميق وأما بالهروب من مجابهة الحقائق . ولا يكاد مصير الاستجواب يختلف عن مصير السؤال . اللهم الا أن الثاني يثير ضجة ، وقد يستحق أن تدق له الطبول ، وينفخ له في الأبواق ، ولكنه ينتهى دائماً بالانتقال إلى جدول الأعمال كما كان زوبعة في فئجان .

ولا تحسبن السادة الذين يؤلفون مجلس الوزراء يبحثون دوماً المسائل الهامة وأنهم يتصورون مهمة مجلس الوزراء تصوراً صحيحاً الا وهو توجيه السياسة العليا للدولة ، وابتكار مشروعات الإصلاح ، والعمل على تنفيذها ، وأنهم يفهمون الحكم على أنه لصالح المحكومين لا لصالح الحاكمين ، فقد يترسمون خطوات مجالس المديريات ، ويقتفون آثار المجالس البلدية والمحلية والقروية ، ويعتدون على اختصاصات وكلاء الوزارت ، ومديرى الادارات ، قنشد وطاة الجدل والنقاش بينهم من أجل تافهات الأمور ، ويشغلهم استثناء المخطوط ، أو علاوة المجدود ، أو تحسين معاش وزير ، أو إعفاء منشأة من دفع رسوم جمركية — تشغلهم هذه التوافه عن أمور الدولة الجسام .

والمثل يهبط من أعلى ، فيهبط من مجلس الوزراء على كل وزير في وزارته ، فيأبى الوزير أن يعترف أن مهمته ان يوجه السياسة العامة لوزارته ، فيضع المشروعات ويعمل على تنفيذها وان ليس من حقه ان يسطو على اختصاصات وكيل الوزارة ، او يعدو على ما هو من شأن مدير الادارة . فينشغل بالتعيينات والدرجات والعلاوات والاستثناءات اكثر مما يشغل بالسياسة العامة لوزارته . ويهمه تعيين ساع اضعاف ما يهمه من تحقيق مصلحة عليا للدولة .

والعدوى تسرى من قمة الهرم إلى قاعدته . فترى الشعب يحذو حذو الوزراء فى الاهتمام بالصغائر ، وتغليب المصلحة الذاتية على المصلحة العامة .

الحكم امتحان دقيق لمقدرة السياسى وهل هو رجل اعمال ام رجل اقوال . وكما تكونوا يولى عايكم . وكل شعب يعطى نوع الحكومة التى يستحقها . وكذلك كل سياسى يعطى المساعدون الذين يستحقهم .

والفارق بين السياسى ومحترف السياسة كالفارق بين المخلص والخادع هذا يمكن أن يكون ضحية للخداع ، وذلك له من خداعه ضحايا عديدون .

ويتخذ بعض الساسة الدسائس شعاراً لها غافلين عن ان الصراط المستقيم هو اقرب الطرق واضمنها في الوصول إلى الغاية وان الاتواء والتعريج لا يغني في الوصول الى الهدف شيئاً .
والانتاج الوزاري يجب ان يكون انتاجاً في الأعمال لا الأقوال . فليس يكفي ان يلوک الوزير عبارات الانشاء والتجديد ، وانه قد اطعم الشعب من جوع ، وكساه من عرى ، وأمنه من خوف على حين ان الحقيقة تخالف كل أولئك تمام المخالفة .

وينبغي الترفق بالجزانة العامة وان يجعل الوزير نصب عينيه كلمة لابرويير : « كم من الاقارب والأصدقاء يولد للوزير الجديد في ذات اليوم الذي يعين فيه وزيراً . »

ولعل أهم عمل للوزارة هو الميزانية . على أن معظم الوزارات يجعل همه موازنة الميزانية كأن الموازنة هي كل شيء . مع أن ميزانية الدولة تختلف عن ميزانية الفرد . فالفرد ينبغي له أن يبحث موارده قبل أن يبحث مصروفاته ، ثم يجعل الثانية بقدر الأولى . على حين أن الدولة يجب أن تضع المصروفات ثم تبحث عن الموارد الضرورية لها . فما دامت المشروعات حيوية فالسياسة الاقتصادية الحكيمة تدبر الموارد اللازمة .

ومعظم الوزارات ينجح إلى فرض ضرائب جديدة بدل البحث عن موارد جديدة وخاصة بدل ضغط المصروفات ، لأن ابتكار ضرائب جديدة أهون وأيسر من استغلال المرافق القومية ، ولأن سياسة البذخ والاسراف هي التي تشجع الأقارب والأنصار .

وغريب حين يكون الامر أمراً إصلاحاً حيوى أن يملأ الوزير فمه بأن حالة الميزانية لاتسمح ، في حين أنها تبدد بالاغراق على الاقارب والمحاسيب .

وتخرج الميزانية من أيدي كثير من الوزارات حكومية لا شعبية ، للمرتبات والمعاشات والمصروفات أكبر نصيب ، على حين أن ليس للإصلاحات الشعبية أدنى نصيب .

ورغبة في بث الدعوى لنفسها ، تحاول بعض الوزارات أن تصبغ ميزانيتها بالصبغة الشعبية ، فتحشوها بالوعود ولكنها عود خيالية ، وتحشد المشروعات فيها وإنما هي مشروعات على الورق ، ثم تملأ أفواه بعض الطبقات الصاخبة على حساب خزينة الدولة لتسكتها عن الصياح .

الفضائل التي يجب أن يتحلى بها السياسى كثيرة وخيرها فضيلة الشجاعة ومن اسف أن توافرها بين صفوف المشتغلين بالمسائل العامة نادر . فقليل بين السياسيين هم الذين لا يهربون من الاضطلاع بالمسؤوليات ، ويهربون من مواجهة الحقائق . وقليل هم الذين لا يميلون إلى إرضاء الجماهير بالباطل . وأقل ممن تقدموا جميعاً أولئك الذين يصمدون لثورة الرأى العام ماداموا يعتقدون في أعماق نفوسهم أنهم على الحق ، وان المصلحة العليا للدولة تتطلب هذا الثبات .

المسئولية

المفروض أن الحكومة الشعبية تقوم على مبدأ أن من حق كل مواطن ان يراقب سير الأمور العامة ، ويستوثق من أن الأداة الحكومية تدار على خير صورة ، وأكمل وجه ، فتدراً الشرور عن المجتمع ، وتكفل له أعظم قسط من الرخاء .

ولكن العمل قد دل ، بأجلى بيان ، على اتساع مسافة الخلف بين الأمانى والواقع . فمن الوجهة النظرية ، مفروض أن كل من يستظل براية الدولة ، ويتمتع بالحقوق المدنية والسياسية ، سواء أكان غنيا أم فقيرا ، عالما أم جاهلا ، ينهض بواجباته المدنية نهوضا يحقق الثمرات المرجوة للمجموع . فان كان ناخبا أحسن اختيار ممثلى الأمة . وإن أصبح نائبا حمل أمانة النيابة عن الشعب . وإن أمسى موظفا آثر مصلحة المجموع على مصلحته الشخصية . وإن بات محلفا لم يحتل ميزان العدالة فى يده . وجملة القول إن أضحى مكلفا بخدمة عامة أداها كاملة بالقدر الذى تسمح به كفايته .

ويقول الذين يتشيعون للحكم الشعبى ان قوة الديمقراطية كامنة فى طيات مبدأ المسئولية الذى يساهم فيه كل مواطن بنصيب .

ومن الناحية العملية لم يحقق مبدأ المسئولية العامة كل ما كان يعقد به من آمال كبار ، ونشأ عن بعثرة المسئوليات ، وتفطيت التبعات ، شيوع الفساد فى الحياة العامة ، واختلال الادارة الحكومية . وما لبثت التجارب القاسية ان كشفت عن موطن الضعف ، وآمن المتحمسون للحكم الشعبى ، من عهد بعيد ، بأن ما هو شأن الجميع ليس شأن أحد .

اذا تولت الحكم جماعة محدودة ، او قبض على صولجان الدولة فرد ، تركزت المسئولية فى عدد محدود من صالحه ادارة الشؤون العامة إدارة حسنة .

واذا كانت الجماعة على شىء من الكفاية ، وعلى قدر من العقل وبعد النظر ، وإن كان صاحب السلطان مستنيراً يقدر أين مصلحته ، انتظم سير الأمور العامة ، وتقدمت الامة إلى الامام بأوسع الخطوات .

وإن كان العكس أصبحت الحياة العامة ، أسوأ منها فى ظلال الحكم الشعبى ، فالرقابة تصد تيار الفساد بعض الشىء .

حقاً لقد يكون حكم الجماعة المحدودة مشوباً بإيثار مصالحها الذاتية على امتيازات الطبقة التي هم منها ، ولكن من المسلم به أن نصيب كل فرد من افراد تلك الجماعة المحدودة في الادارة العامة الحسنة يربو على نصيب كل مواطن في الحكومة الشعبية .

ومن البديهي ان الأرباح في شركة لا يتجاوز مساهموها بضعة عشرات ، يزيد اضعاافا مصاعفة على أرباح شركة أخرى يعد مساهموها بالآلاف .

وإذا كان المجتمع مؤلفاً من عدة ملايين جنح كل فرد الى قياس عمله وواجبه ، بعمل وواجب جاره ، ووزن تعهداته والتزاماته بميزان أقل الناس استمساكاً بأحكام الضمير ، ولم يشعر من نفسه الميل الى الموازنة مع من هم اعظم مثابة ، واكثر شعوراً بالواجب .

ولعلك اذا تسمعت الى مواطن يناجى نفسه لسمعة يقول : لماذا اعطى للشؤون العامة أهمية أكثر من غيرى من المواطنين ؟ إن جارى لا يهتم إلا بشؤونه الخاصة واره ناجحاً في أعماله ، موفقاً في حياته ، فلماذا لا أحتذى مثاله ؟ وفيم العمل للمصالح العام ، وما يشتغل به إلا الذين لديهم وقت ليضيعوه ؟ وعلام التعب في سبيل المصلحة العامة ، وهناك نفر من الموظفين يتقاضون اجراً كفاء نصيبهم أما أنا فلا أتقاضى كثيراً او قليلاً ؟

وقد ينسى هذا المواطن الذى يناجى نفسه على تلك الصورة ، ان من بين المكلفين بخدمة عامة كثيرون يضعون مصالحهم الذاتية فوق مصالح الدولة ، بل منهم من يثرون على حسابها .

ولا تقل إن تلك المناجاة من مخترعات الأوهام ، فهى صدى لصوت غريزة الانانية المتأصلة في اعماق النفس البشرية .

وكل نظام من نظم الحكم لا يجعل نصب عينيه ان المصلحة الشخصية هى الحافز لكل الناس إلا قليلاً ، لم يامن العثار ، بل لم يامن على مصالح الدولة من البوار .

ولندع صانعى النظم يصنعون من النظم ما يشاؤون جرياً ورامسعادة الإنسانية وتقدمها ، فالامانى شيء والواقع شيء آخر ، والمثل العليا فى واد ، وحقائق الإنسانية فى واد غيره ، والواجب ان توضع النظم لهذا العالم الذى نعيش فيه ، لا لعالم تنخيله .

وليُجهد الدعاة والاجتماعيون والأخلاقون قرائحهم لا ابتكار أساليب لتغذية روح التضحية ، وتقوية الشعور بالواجب ، فإلى أن يوفقوا في مهمتهم الشاقة ينبغي للإنسانية الرزينة المتعقلة التي تنشد السعادة والرقى بالقدر الذي يتمشى مع نوااميس الكون أن تواجه الحقائق بدل أن تلف حولها وتدور .

والآن يجدر بنا أن نجابه الواقع .

إن أول واجب للمواطن أن يختار الذين يقومون بالأعمال العامة . ولقد يكون ذلك سهلاً ميسوراً في دائرة شعبية ضيقة ، فالمواطنون يعرفون بعضهم بعضاً ، ويقدر من يستطيع الاضطلاع بالمسؤوليات العامة ، وضيق النطاق يجعل في الطاقة مراقبة المكلفين بالوظائف العامة ، ومن أخل منهم بواجبه يكون جزاؤه الفصل من وظيفته .

واليوم ، وقد اتسع نطاق الدولة ، وأصبح المواطنون يعدون بالملايين بدل الآلاف ، وانقطعت الصلات بينهم ، وانعدمت المراقبة بينهم أو كادت ، لم يعد الاختيار سهلاً ميسوراً ، ودب ديب الفساد في الحياة العامة .

وبالنظر إلى تعذر مساهمة كل مواطن في إدارة دفة الشؤون العامة ، واحتمال المسؤولية ، ابتكرت قرائح السياسيين الحكومة النيابية ، وتدرج سلم المراقبة من قاعدة الهرم إلى قمته ، ووضع مبدأ المسؤولية لضمان حسن سير الأداة الحكومية من أصغر موظف في الحكومة ، إلى رئيس الدولة ، إلى الشعب بأسره .

فالترقى في المسؤولية يجعل الموظف مسؤولاً أمام رئيسه ، والرؤساء مسئولين أمام الوزير ، والوزارة مسئولة أمام البرلمان ، والبرلمان مسئول أمام الأمة .

والعامل في الشؤون العامة إما أن يجزى أو يجازى فللمحسن إحسانه ، وعلى المسيء إساءته .

ومعادن النفوس تختلف . فمن الناس ، وهم الأقلون ، من يتنبه فيهم الشعور بالواجب ، فيكون لهم ترضية أدبية أى ترضية أن ينهضوا بالواجب على أكمل وجه .

والأغلبية تدين بالمصلحة الذاتية ، فلا تنهض بالواجب إلا تحت سلطان الرهبة أو الرغبة . فمنهم من يخاف أن يطرد من عمله . ومنهم من يعمل على الاحتفاظ بمركزه . ومنهم من

يرجو الترقية . وضعاف النفوس من الادين يساعدهم الخوف من الاعلين على مغالبة وسائل الاغراء ، والتورط في الآثام .

وبعض الناس يرجو الجزاء . والبعض الآخر يخشى العقوبة . ولو أن الناس جميعاً لم يخضعوا إلا لسلطان ضمائرهم ولو كان لديهم كلهم الشعور بالواجب لكان ذلك هو المثل الأعلى للحياة العامة ولم تكن هناك ضرورة لتقرير مبدأ المسؤولية ، بل لم تكن هناك ضرورة لثواب أو عقاب . ولكننا لا نفل من تكرار أن الخيال شيء والواقع شيء آخر .

والواجب أن تفرض الرقابة الحية اليقظة من رأس السلم إلى قاعدته ، من الوزير إلى أصغر عامل في الدولة .

ومن المرجع في تقرير المسؤولية وتقديرها ؟

لقد كان الحاكم المطلق يركز مبدأ المسؤولية على عامل الخوف ، وكما يسرف في الجزاء لا يقتصد في العقاب ، وقد يكون حز الرقاب جزاء الذين يعشون بمصالح الدولة في أضال صور العبث .

وإذا انتقل الاستبداد من فرد إلى جماعة لم يتغير وجه المسألة ، ولهذا لم يكن عجباً أن يملأ أحد غلاة الثورة الفرنسية فمه ب تلك الكلمة : « بالمسؤولية أريد أن أقول الموت ! »

وفي العصر الحديث حل الشعب محل الحاكم المطلق فبات هو المرجع في المسؤولية .

ولا يمكننا تأكيد وتقوية المسؤولية الا بالاعتماد على عامل الخوف وعنصر الضمير معاً . وفي عالم الصناعة والتجارة ليست المسؤولية إلا مسألة حسن تقدير . والحال كذلك في كل فرع من فروع الادارة العامة .

فالوظف مسئول أمام رئيسه المباشر ، وفي آخر الأمر أمام الوزير ، ثم إن الوزير مسئول أمام المجلس النيابي .

ولو تحققت المسؤولية على هذه الصورة لانتظمت اداة الحكم في الدولة . ولكن عالم النظريات شيء والتطبيق شيء آخر .

فالوزير يركز كل السلطات في يده ، ويسلب السلطة من مديري المصالح ، ورؤساء الادارات . وإذا كانت الحرية هي أساس المسؤولية فمن الظلم ، بل من غير المعقول تحميل التبعة لمن ليست ارادتهم مختارة .

والشعور بالمسؤولية يخلق من الرجل رجلاً آخر يزن أعماله وأقواله ويقدر النتائج المترتبة على كل تصرف من تصرفاته ، ويضع المقدمات الصحيحة لنتائج النتائج الصحيحة .

وضعف المسؤولية أو انعدامها يزيد المترسخ تراخياً في عمله ، والمستتر إمعاناً في استهتاره . فتكوين الرجولة ، وتكوين الشخصية ، وتقوية الخلق ، كل أولئك لا يكون إلا بريضة النفس على احتمال التبعات .

أفلا ترى أن الشاب حين يتزوج ، ويضطلع بأعباء المسؤوليات العائلية ، يطلق النزع والطيش .

بل ألا ترى بصفة عامة أن الذين ينزلون إلى ميدان الحياة يشعرون بثقل المسؤولية فيودعون الخيالات ويفكرون بطريقة عملية ، وتصبح تصرفاتهم وتسمى في ضوء التفكير العملي .

وعظماء الرجال الذين كأنهم صبوا في قوالب حديدية هل تراهم اكتسبوا ذاك الخلود في التاريخ إلا لأنهم اضطلعوا بأعباء مسؤوليات جسام .

وهل يستطيع فهم كلمة « ميرابو » في أن منصب الوزارة يجعل من الرجل رجلاً آخر إلا على ضوء مبدأ المسؤولية . فالوزير الذي يشعر بالتبعات الجسام الملقاة على عاتقه ، قبل ضميره وقبل الدولة ، لا يألو جهداً في النهوض بواجبه ويزن كل تصرف من تصرفاته ويقدر كل إشارة أو حركة من حركاته ويحجم حيث يخشى النتائج السيئة أو المريبة ، ولا يقدم إلا حيث يتحقق الفائدة للمصلحة العامة ذلك بأنه يعلم أن كل شيء محسوب عليه . ولعل الشعور الصحيح بالمسؤولية هو الذي يفسر كيف أن رجالاً يخفون في إدارة شؤونهم الخاصة ويلازمهم التوفيق في إدارة الشؤون العامة .

وهل يقولون هذا رجل مسئول إلا لأن أعماله وأقواله معدودة عليه فلا يحمل أن يتورط في التصريحات الطائشة أو الأعمال الضارة بمصلحة الدولة .

وهل يقولون عن رجل عمومي أنه غير مسئول أو نصف مسئول إلا لأن أعماله المريبة أو الضارة ، وأقواله الجذافية أو الجنونية ، تحمل في تنابها معنى الشك في سلامة تفكيره وصحة تقديره .

وأخيراً أو ليس المختل الشعور قد رفعت عنه التكاليف .

كل تلك الآراء لا يجهلها ولكن يتجاهلها أو لئلك الذين تضعهم الأقدار الساخرة في مناصب الحكم فيستأثرون بالسلطان ، ويهربون من المسؤوليات ويجردون الذين تحت إمرتهم من الحرية ثم يمعنون في الجناية والتجنى فيحملونهم التبعات ، ويفرون هم أنفسهم من التبعات. وإذا كان المثل ينحدر من عل ، وإذا كان الفساد يتطرق إلى رؤوس الاسماك قبل أن يدب في أجسامها ، فلا عجب إذا كانت الرؤوس في الدولة فاسدة أو كانت نخرة خاوية ، أن تتعفن أداة الحكم ، وتدخل الأمة في دور الانحلال .

إن التصور الصحيح لمعنى الحكم وأنه لخير المحكومين ، لخير الحاكمين ، يقضى بأن يعطى كبار الموظفين ملء الحرية ، ويحملون كل المسؤولية ، فإذا حاد بعد ذلك أحدهم عن طريق الحق ، أو تنكب جادة الصواب ، أو ارتكب أخطاء فاحشة ، أو تورط في مخالفات خطيرة ، أو انغمس في الاثم ، أو أظهر من ضعف الكفاية وفناء الشخصية وتخاذل الإرادة ما يجعله غير صالح للقيادة والإدارة . وجب أن ينحى عن عمله في الحال ومؤاخذه أو معاقبته إن كان هناك مجال للمؤاخذه أو المعاقبة .

وليعلن الذين يشفقون أو يصطنعون الإشفاق على سمعة الدولة أن تضار من مساءلة كبار الموظفين المتورطين في الاثم أو المرتكبين للمخالفات الخطيرة ، ان التستر على الإثم ضرب من الاشتراك فيه وليس ستاراً يحجب الضعف الخلقى ، وان التراخي في معاقبة الجانى يغريه ويغري غيره بالاندفاع فى طريق الجناية . وان الابقاء على الفاسد يشيع الفساد ، والتطهير يبرىء الجسم الاجتماعى ويضمن سلامته .

ولكن الانانية السياسية — قاتلها الله — قد تتخذ عملية التطهير وسيلة لمجابهة الانصار والأشباع فتعشرهم فى المراكز الشاغرة ، وللكيد للخصوم السياسيين بضربهم فى أشخاص الذين تزعم مناصرتهم لهم ، وتروح تحتزع الأوهام والأباطيل فتصالح بأن المقصيين عن مناصبهم لهم مذهب سياسى ولون حزبى وأنهم يقيمون الحزبية فى عملهم ، ويزجون بالسياسة فى تصرفاتهم فيميلون إلى مناصرتهم كل الميل . ثم تمنع فى الجناية والتجنى فتلصق بهم تهماً باطلة أو تجعل دعواها لإقصائهم أنها لاتمنحهم ثقتها الغالية أو أنها لاتنسجم معهم وأن من حقها أن تحشد الذين يطاوعون هواها فى المبدأ .

إن المصلحة العليا للدولة تقضى بأن يؤمن الموظفون على وظائفهم فلا يكونون عرضة للتقلقل كلما حصل تقلقل في ميدان الحياة العامة ، ولا يكون الموظف الكفء ريشة في مهاب العواصف السياسية يدخل في رحمة هذا الزعيم فيرفعه إلى السماك ، ويخرج من رحمة ذاك الزعيم فيهوى إلى الحضيض أو يقذف به إلى الشارع .

والمبدأ الصحيح أن الموظف حر في اختيار اللون السياسي الذي يروقه ، واعتناق المبادئ التي يؤمن بها ، ولا يجوز أن يضار من أجلها ، طالما كان موقفه سلبيا لا إيجابيا ، فلا يعمل على الدعوة لها وترويجها بمختلف وسائل الدعوة والترويج ، وعلى شريطة ألا يخلط بين عقيدته السياسية وبين عمله ، فيجعل المحسوبة والمحابة وسيلة لكسب التأييد لمذهبه السياسي ، ويكيل للأولياء بكيل وللخاصمين بكيل آخر .

لكن لا يفوتنا أن نذكر أن بعض الموظفين تصطبغ أعمالهم ومراكزهم بالصبغة السياسية لا بحالة كالسفرام والوزراء المفوضين والكلاء البرلمانيين والسكرتيرين وهؤلاء لا تثريب عليهم أن تبرز صفاتهم السياسية ولا خطر من ذلك إذ أن مصائرهم مرتبطة بمصير الوزارة المشايعة لهم في الرأي .

ولا حرج على وزارة من غير مذهبهم السياسي أن تنتفع بالكفايات الفذة بينهم إذا أمنت انتهاجهم للسياسة القومية لا للسياسة الحزبية والتاريخ يذكر أن نابليون انتفع بمواهب تاليران الدبلوماسية وملكات فوشيه الإدارية على الرغم من أنهما كانا من رجال العهد القديم ، ومن ألد خصومه .

على أنه ينبغي التفريق بين الوكيل البرلماني والوكيل الدائم . فالأول مهمته سياسة بحثة ليكون الصلة الدائمة بين الوزارة والبرلمان فلا يصح أن يتدخل في الأعمال الإدارية التي هي من اختصاص الوكيل الدائم والا اختلط الأمر واحتالت السياسة على الاستشارة بالسلطة وتوجيه الإدارة الحكومية وجهة الصالح الحزبي .

والآن كيف السبيل إلى تأمين الموظفين على وظائفهم ، واتقانهم شئور الزواج السياسية والشهوات الحزبية ؟ يذهب بعضهم إلى وجوب ألا يعزل الموظف من عمله إلا نتيجة لمحاكمة جنائية أو تأديبية . ولا ننكر أن في هذا بعض الضمان لا كل الضمان ، فلا يصح أن نسقط من حسابنا أن السياسة الجاحدة ، والحزبية الصارخة ، لا تتورع عن تسخير العدالة ، في بعض

الاحيان ، إلى تحقيق أغراضها واهوائها ، وإشباع شهوة الانتقام في نفسها ، واذن فقد لا تتعفف أن تلفق مجالس تأديب أو توحى إلى المجالس المشكلة بما تشتهى وتريد .

ويرى بعضهم أن في إنشاء مجلس الدولة وجعله مختصا بالنظر في كل خلاف يقوم بين الموظف والحكومة ضمانا للثبات والاستقرار في بيئة الموظفين أى ضمان ، لا بل يسرف بعضهم في الآمال المعقودة على ما يسمونه مجلس الدولة فينادون بأنه كفيل بالقضاء على المحسوبية والمحابة . وقد فات هؤلاء المتفائلين أن السياسة تضع انفعها في كل شيء ، ويتسرب نفوذها إلى كل إدارة ، فلا يعز عليها ان تنشئ مجلس دولة على هواها ، ثم توحى إليه بما تشاء ، وإذا كان الثناء كما يقولون مقارضة فكذلك الخدمات مبادلة .

ولا جدوى من ابتكار الضمانات لتأليف مجلس الدولة ، ولا احاطته بسياس من النظم يحميه من تدخل السلطتين التنفيذية والتشريعية ، ما لم يكن لأعضائه من خلقهم عاصم ، فالمسألة مسألة أخلاق قبل كل شيء .

لقد كان في فرنسا مجلس دولة على أحسن صورة يمكن أن تؤلف منها مجالس الدولة في العالم ، ومع هذا فلم يستطع الحيلولة دون نفثي المحسوبية والمحابة ، وطغيان موجة الفساد ، وتزعزع مرا كز كبار الموظفين .

ليست مناصب المديرين سياسية وإنما هي إدارية بحتة وعلى الرغم من ذلك فقد وجد في فرنسا وزير داخلية اكتسح منهم ستمين مديرا على أثر تعيينه في منصب الوزارة ودعوى الانسجام قد ثار في الشرق والغرب تبريرا لمحابة الأنصار على حساب الدولة .

وفي الولايات المتحدة الأمريكية يدخل بعض الموظفين الإداريين والقضائيين الوظائف بطريق الانتخاب ، ولما كان الفوز والسيطرة للحزب الظافر بالأغلبية في الانتخابات العامة ، ولما كان الناخبون لا يعرفون قليلا أو كثيرا عن مؤهلات المرشحين لتلك الوظائف ، فالحزب الغالب هو الذى يتولى الترشيح وهو الذى يساعد الموظف المرشح على الفوز في الانتخابات ، فإذا تولى الحزب الديمقراطي السلطة رأيت الموظفين ديمقراطيين ، وإذا جاء الحزب الجمهورى إلى الحكم وجدت غالبية الموظفين من أصحاب اللون الجمهورى .

ولا تحسد أمريكا على هذا النظام لأنه فضلا عن التقليل الإدارى والحكوى ، فإن الموظف الذى يكون مدينا بمركزه لحزب من الأحزاب لا يستطيع أن يتخلص من نفوذه ولو حرص .

وإذن فالضمان للقضاء على المحسوبة والمحابة ، وتأمين أبحاث الكفايات من الموظفين على مراكزهم ، أن يقوم في الحكم رجال يجمعون بين الشعور بالعدالة ، والشعور بالواجب ، ويستندون إلى رأى عام قد نضجت تربيته السياسية فيجمع بين تعصيدهم ومراقبتهم وبذلك يملكون القوة التي تخولهم أن يعيدوا إلى مراكزهم أولئك الموظفين الذين أخرجوا منها بغير الحق ، ويقصوا عنها الذين حشرتهم الحزبية فيها حشرا ، ويصححوا المواقف ، ويردوا الظلامات ، فيقذفوا من النوافذ جميع الذين عينوا على هوى المحسوبة والمحابة ، ويلغوا الدرجات والعلاوات والاستثناءات التي اغدقت بغير حساب ، وينصفوا المظلومين المحسوبين على الله وحده ، ولا يحجموا عن تطهير الأداة الحكومية من كل ما علق بها من أدران ولا يقفوا عند هذه الحدود بل يضربوا على أبدى الوزراء الذين أوغلوا في الفساد ، وأمعنوا في المحسوبة البشعة ، والمحابة الشنيعة ، ويكرهوهم على أن يردوا الحقوق إلى أربابها ، والأمانات إلى أهلها ، ويردوا كل ما استغلوه بطريق مباشر أو غير مباشر ، ويعوضوا تعويضا كاملا من أصابوهم بأذى .

والآن تتكلم عن مسؤولية الوزير أمام البرلمان .

الوزير مسئول عن كل عمل في وزارته ومسئول بالتضامن مع الوزارة عن السياسة العامة أمام المجلس النيابي .

والسؤال والاستجواب والتحقيق البرلماني ومحاكمة الوزراء كلها وسائل لتحقيق إشراف وهيمنة السلطة التشريعية على السلطة التنفيذية ، وتحريك المسؤولية الوزارية لوزير بالذات أو للوزارة كلها .

هذا من الوجهة النظرية . فأما من الوجهة العملية فيحقق لنا أن نسأل : هل الرقابة البرلمانية قد أدت رسالتها ؟ وما من شك في أن التطبيق العملي قد هدا من حرارة المتحمسين للنظام البرلماني وأولا فليس من الهنات الهيئات أن يعلم البرلمانيون بما يجرى بين جدران الوزارات من خروج على القوانين ، وثورة على مبادئ العدل ، وتمرد على النظام وحسن الإدارة ، فإذا علموا شيئا غابت عنهم أشياء ، وإذا أدركوا سوءة لم يستطيعوا الإلمام بكل ملاساتها وتفصيلها حتى يكون في وسعهم أن يلقوا عليها الضوء في البرلمان ، وإذا تقطرت اليهم أنباء مخالفات ، أو ترامت اليهم أخبار فساد ، لم يكن من الميسور أن يجدوا من يطلعهم على بيان

شاف يرتاح اليه ضمير الرجل المسئول فلا يجازف بأقوال جرافية ، ولا يدلي بمعلومات خاطئة ، ولا يرسل الكلام على عواهنه إرسالاً .

ثم أنسيت ان المرتكب يحاول بكل الوسائل إخفاء سوءاته ، وأن الموظفين الذين تقع السوءات تحت أنوفهم ، أو يعلمون بها من طريق أعمالهم ، أو يشتركون فيها اشتراكاً فعلياً ، يسكون عن الإدلاء بالمعلومات ، خوفاً من الوزير المسئول ، ورهبة من مسئوليتهم هم ، وفرقا من أن يحل عليهم غضب الوزارة فتطوح بهم من مراكزهم .

والسؤال إما أن يكون من نائب موال أو مخاصم ، ففي الحالة الأولى لا يكون فيه أى إخراج للوزير المسئول ، وكثيراً ما يصطبغ بصبغة الموالة للوزارة إذ يتيح لها البيان عن إصلاح تزعم إجراؤه ، أو فساد تدعى القضاء عليه ، وكثيراً ما يأخذ شكل أمنية أو التماس لإجراء إصلاحات محلية ترضى الدائرة الانتخابية .

وإذا كان السؤال من مخاصم للوزارة عز عليه الحصول على البيانات الصحيحة الوافية ، فإذا كانت معلوماته فجأة انقلب السؤال وبالا عليه ، وإذا وفق إلى المعلومات فمن الميسور للوزير المسئول الخلاص من الإجابة بصورة أو بأخرى ، أو تشويه الوقائع ، وتعذيب الحقائق ، لتنتطق عن الهوى ، ومن السهل اللعب بالألفاظ حتى الأرقام ، والإحصاءات يمكن تحميلها مالا تحتمل ، وانطافها بما يراد ، وإذا أخرج الوزير المسئول أخرجه أغلبيته الصاخبة من الورطة .

كثيراً ما تطرح على الوزراء أسئلة محرجة لأنها مرتكزة على وقائع صحيحة فيها مخالفة صريحة للقوانين واللوائح ، ويدور في خلد البعض أن من المستحيل الإجابة عليها ومع ذلك يجاب عليها في غير مشقة ولا عسر ولا يعوز الوزير المسئول قسط من جمود الخد ، ووهن الضمير ، وغير قليل من السفسطة الفارغة ، تسندها ضجة مصطنعة من جانب الأغلبية تخذ صوت النائب المتسائل ، وصوت الحقيقة المعذبة ، والفضيحة الصارخة .

وفيم الإخراج للوزير المسئول ، والأمر هين لين . أو ليست قد قالت شريعة البرلمانيين أن الشأن في السؤال بين السائل والوزير ؟ أوليسوا قد حرموا التعقيب على السائل وسمحوا له على استحياء ، أو على كره منهم ، أن يستوضح الوزير مرة أو مرتين ، ولو زاد زادته الرياسة تكمياً .

هذا ما يكون من أمر السؤال ، فأما ما يكون من أمر الاستجواب فشيء آخر مختلف كل الاختلاف في المظاهر المحيطة ، لا في النتائج المترتبة .

السؤال متواضع لا يحاط بضجة ولا يسرف في الاعلان عن نفسه ، فأما الاستجواب . ففروض انه يحرك المسؤولية الوزارية ، ولذلك يحاط بالضجة والمظاهر ، إذ يبلغ التنافر السياسى غايته ، ويظهر التطاحن الحزبى على أشده ، فأصحاب الأغلبية يبتغون الاستمسك بكراسى الحكم ما استمسك الأمر ، والمعارضون يودون اقتلاعهم منها والحلول محلهم فيها . وتكثر الدسائس ، ويطنى تيار المناورات البرلمانية .

ولا تحسب الاستجواب يحرك المسؤولية فى كل حين ، فقد اخترع خيال البرلمانيين ضرباً من الاستجوابات يثبت أقدام الوزارة بدل أن يززع مركزها ، أو يزلزل كراسيها ، ويبان ذلك أن يحصل التواطؤ بين الوزارة وبين نائب موال ، فإذا تم لها اصطناعه أوحى إليه باستجواب تحسب انه يمكنها من الدفاع عن سياسة تكون محل نقد ومؤاخذه ، أو يطوع لها تبديد شكوك تثور فى الجو السياسى ، أو يتيح لها تنقية الجو من غبار بعض الفضائح ، أو يمهّد لها السبيل لمهاجمة خصومها السياسيين .

وإذا كان الاستجواب مقدماً من أحد المعارضين ، سعت السياسة الموالية للحكومة الى تعطيل نظره ، وحسبت الوزارة المعلومات عن النائب المستجوب ، وأمعنت الأغلبية الحكومية فى مناهضته ، ومناهضة الخطباء المؤيدين للاستجواب ، وكثرت المناورات البرلمانية وانتهى الاستجواب غالباً بالانتقال إلى جدول الأعمال وكأنما كانت زوبعة فى فنيجان .

وفى الأمم التى تطوح فيها الاستجوابات بالوزارة تكون الغاية ، لا توكيد المسؤولية الوزارية ، ولكن انتزاع الحكم من الوزارة القائمة فلا يكون ثبات أو استقرار فى السياسة العامة ويكثر التقلقل الوزارى بما يصحبه من الاضطراب فى جو السياسة ، ومن تعطيل حركة الإصلاح ، ومن إثار لسياسة الهدم على سياسة البناء لأن كل وزارة تهدم ما بنت الوزارة التى أخلقتها فى الحكم .

وقد ينتهى الاستجواب باللوم لوزير أو للوزارة بأسرها ، أو بالتحقيق والاقتراع على عدم الثقة بالوزير أو الوزارة .

فاذا انتهى الاستجواب باللوم وبقي الوزير أو بقيت الوزارة في كراسيها فهذا لمعان في الاستمرار بالمسئولية الوزارية .

فأما التحقيق فيظل يجر ذيله شهوراً بل سنين ولا يفضى إلى نتيجة ما .
وأما الاقتراع على الثقة بالوزارة فلا يؤدي حتماً إلى إسقاطها وخاصة إذا كانت مؤلفة من حزب الأغلبية في المجلس التشريعي ، فالمألوف ان تناصرهما الأغلبية ، أخطأت أم أصابت ، وأفسدت أم أصلحت .

وللأغلبية في الابقاء على وزارتها في الحكم حجج غريبة فهي تتسامح عن مخالفتها ويكون أصلح منها ، كأن البلاد عقيم لم تنجب إلا ساداتها الوزراء ، وكأن الأمة اقفرت من الكفايات وكان الحكم تخليد لا تقليد .

وتصبح الأغلبية في وجه الأقلية : من كان منكم بلا خطيئة فليرم الوزارة بحجر ! وتنتقل من الدفاع للجحوم ، وتكيل الاتهامات للمعارضين كيلا ، كأنما جريمة بكر تبرر جريمة خالد .
وقد تلوح الأغلبية في وجه الأقلية بشبح حل مجلس النواب رجاء ان تبعث في قلبها الروع وتصددها عن الاقتراع بعدم الثقة .

وخوض معركة انتخابية جديدة ليس من الهنات الهيئات بما فيه من متاعب ونفقات .
ومن تأدية حساب للناخبين ، لا عما تأدى للوطن من خدمات ، ولكن عما تأدى لهم هم أنفسهم من خدمات ، وبذلك تنجح المناورة البرلمانية ، وتخرج الوزارة من معركة الثقة سليمة معافاة ، لا عليها ولا لها .

والأقلية إن لم يكن لها أمل في احتلال كراسي الحكم بعد مغادرة الوزارة القائمة لها ، لا ترى لها مصلحة في التصويت بعدم الثقة ، والمغامرة في معركة انتخابية جديدة وبذلك ترهق الوزارة ما استطاعت إلى ارهاقها دون ان تعرضها الى خطر السقوط .

والتلويح بحل مجلس النواب ، والتخميل بالاحتكام الى الأمة في انتخابات عامة ، واستفتاء الشعب في سياستها وموقف خصومها منها ، سلاح ماض في يد الوزارة كثيراً ما يلزم المعارضين والساخطين جانب الطاعة والهدوء .

وبين الإفراط والتفريط يترنح النظام البرلماني فاما أن يسرف المجلس التشريعي في إسقاط

الوزارات ، وإما أن تسرف الوزارات في حل المجالس النيابية . وبين التقلقل الوزارى وهزة الانتخابات تداس مصالح الأمة بالأقدام .

ولقد أسرف بعض الوزارات في التهديد بالحل أو الحل الفعلى حتى مشى الناس بعضهم إلى بعض يتساءلون: هل الوزارة مسئولة أمام مجلس النواب ، أم مجلس النواب مسئول أمام الوزارة؟ والخلاصة إن الوزارة إما أن تكون مؤلفة من أحزاب مختلفة إذا لم تتوافر الغالبية البرلمانية لحزب واحد، وفي هذه الحالة تكون في كل حين عرضة للسقوط كما كان الحال في فرنسا قبل الحرب العالمية الثانية ، وإما أن تكون مؤلفة من الأغلبية ، وإذن يكاد يكون من رابع المستحيلات الاقتراع على عدم الثقة بها والتطويع بها من كراسى الحكم نتيجة لاستجواب برلمانى لأن الأغلبية تسندها مهما كانت متداعية للسقوط .

وإذن فالمسئولية الوزارية مسألة نظرية بحمة يبدى فيها علماء الفقه الدستورى ويعيدون ولا يحقق لها من الواقع ، لأن الفقهاء يعيشون في دنيا الكتب ، ويطلون على دنيانا من نوافذ المجلدات ، ولا يختلطون بحقائق هذه الأرض .

والاحتكام إلى الأمم إن كان ينتج نوابا يضطلعون بأمانة النيابة عنها ، لا يمكن أن يحسن الفصل فى الخصومات المطروحة عليه بين الوزارات والمجالس التشريعية على السياسة العامة وفى قضية الإصلاح .

وإذا كان الناخبون فى كل الأمم لا يحسنون فى العادة ، الموازنة بين المرشحين والمفاضلة بين المتنافسين ، فكيف يحسنون الفصل فى الخصومة القائمة بين الوزارة الهادمة والمجلس المهذوم . وهم إن توافرت لهم عناصر الحكم فى الخصومة لم تتوافر لهم عوامل فهمها وإدراك كنهها وأسرارها .

وترجيح كفة أحد طرفى الخصومة ، والقضاء فى الخصومات بالحق والعدل ، موهبة قد أوتيها قليل من القضاة ذوى الخبرة والمران ، فما بالك بقوم لا خبرة لهم ولا مران . وإذن فلا عجب أن الذين يهاجمون النظام البرلمانى فى عنف وشدة يدعونه نظام عدم المسئولية .

والظاهرة الغريبة الشائعة فى عصرنا أن رجال السياسة بصفة عامة يتصلون من المسئوليات ، ويهربون ما استطاعوا من التبعات .

وإذا نزعَت الأغلبية في المجلس التشريعي إلى بقاء الوزارة في الحكم بأى ثمن ، باتت دريئة لها ، وشريكه لها في الإثم ، ومشاطرة إياها في المسؤولية .

لكن من هم المسؤولون بين أعضاء المجلس التشريعي ؟ إن عددهم في كثير من أهم العالم يبلغ بضع مئات وإذن فالمسؤولية بين هذا العدد الوافر تكون موزعة لا يدري أحد أين مستقرها ومآتاتها ، ولا يكاد يشعر بها إلا نفر قليل بين جماعة البرلمانيين .

ولا يمكن تعليل صدور كثير من القرارات الطائشة والتشريعات الفجة ، من بعض البرلمانات ، إلا على ضوء أن البرلمان جماعة ، وأن المسؤولية في الجماعة موزعة لا يكاد يحس بوطأتها أحد من المجتمعين ، ولذلك ترى الجماعة تنزع إلى الاندفاع ، وإلى التطرف ، وإلى التورط في الأعمال الإجرامية في بعض الأحيان ، وروح الجماعة توحى بعدم المسؤولية ، وتبعث الشجاعة في القلوب ، وتنفى الخوف من النتائج والمسؤوليات ، لأن كل واحد من المجتمعين إما أنه يعتقد بعدم مسؤوليته بتاتاً ، وإما أنه يشعر بأن نصيبه في المسؤولية ضئيل .

وفي عصرنا الحاضر ألفت الشعوب أن تحمل البرلمانات أهون قسط من المسؤولية ، ولكنها تلقى بأحمال المسؤولية الثقيلة على كاهل الوزارات . وتعليل تلك الظاهرة ، أن الوزارات تؤلف عادة من قادة الحزب الذى له الأغلبية في البرلمان ، وتواجه البلاد بتنفيذ السياسة العامة وتطبع الشؤون بطابعها الحزبي ، وتتقدم إلى البرلمان بالدفاع عن سياستها ، لأنها هى صاحبة تلك السياسة ، وكأن البرلمان لا ناقة له فيها ولا جمل !

والشعب الساخط ، إذا رأى الأمور تخرجت ، والأفكار اضطربت ، والفساد تغفل ، وحركة الإصلاح شلت ، والهدم أربى على البناء ، فإنما يصب جام سخطه وغضبه على الوزارة أولاً ثم على البرلمانيين .

ولسائل أن يسأل : أمام من يكون المجلس التشريعي مسؤولاً ؟ والجواب أنه مسئول أمام الناخبين وحدهم وهذه المسؤولية لا تتحقق إلا في الانتخابات العامة حيث يؤدى الممثلون حساباً عن وكالتهم .

لكن متى تكون الانتخابات العامة ؟ يقول النظام البرلماني إن الفترة التى تمضى بين إجراء انتخابين هى خمس سنوات ، وأن عمر المجلس التشريعي منذ أن يولد ، إلى أن يلفظ أنفاسه الأخيرة يجب أن يكون خمس سنوات لا تزيد ولا تنقص . ولئن سئل بحق عن عمر المجلس

التشريعي ، وعن موعد إجراء الانتخابات العامة لوجب أن يكون الجواب : عليها عند الوزارة !

وفي الفترة التي تمضي بين انتخابين يمكن أن يصدر المجلس النيابي قوانين ، أو يوافق على إجراءات للسلطة التنفيذية لاتوافق أغلبية الشعب عليها .

ولا يستطيع دائماً إجراء انتخابات عامة ، وإذن فالضرر محقق ، والشر واقع لا محالة . وإذا افترضنا حصول انتخابات عامة فهل حقاً أن الشعب يحاسب النواب حساباً عسيراً ؟ إن الناخبين يعنون أكثر ما يعنون بإعادة انتخاب النائب الذي يواسيهم ويهنئهم ، ويؤدي لهم خدمات شخصية ، ولا يحفلون في كثير أو قليل بالنواب الذين يكرسون كل جهودهم لخدمة الصالح العام وفي الاستفتاء الشعبي لاتأتي نتائج التصويت بالثمرات المرجوة إلا إذا كان الشعب محدود العدد ، وكان قد بلغ مستوى رفيعاً من نضج التربية السياسية . وفي كل حال ، فأبان الانتخابات العامة ، واستفتاء الشعب ، تروج أساليب التدجيل والتهريج ، فيخدع الناخبون عن ثقتهم وأصواتهم .

إن بعثرة المسؤولية وتفتيتها يجعلها تتوارى بتاتاً .

وأن توزيع المسؤوليات يدفع كل فريق لأن يطرح على عاتق الفريق الآخر ، وقد يتهاون أو يتغافل عن الحساب مخافة أن يصبح في موقف المسؤولية .

وقد تكون يقظة الرأي العام ، وتنبه الصحافة ، ضماناً لتوكيد المسؤولية أجدى وافعل من كل الضمانات الظاهرة .

إن المسؤولية في الإدارة سهلة ميسرة مادام كل امرء يكون مسؤولاً أمام رئيسه .

أفلا ترى أن رئيس العمال يفرض رقابة حية على جميع العمال في المصنع .

وكذلك الوزير في وزارته يستطيع أن يحزى ويجازى فتمتتحقق الطاعة والنظام .

ولكن المسؤولية موزعة على عدد كبير من أعضاء المجلس التشريعي ، وليس في الواقع من يراقبهم أو يحاسبهم ، ولهذا يكون إلتاجهم ضعيفاً ، أو مشوهاً مشوباً ، وتقل عنايتهم بالمصلحة العامة .

إن الوزير في الحكم المطلق يكون مسؤولاً أمام المستبد ، ويعلم علماً ليس بالظن أن حريته أو

رأسه هي الثمن الذي يدفعه حين يحدد عن الطريق ، فأما الوزير في النظام البرلماني فمدين بكرسيه إلى الجمعية التي هو عضو فيها ، فيجاملها لتجامله ، ويشايعها لتشايعه ، والوزير بحاجة إلى النائب ليصوت على الثقة به ، والنائب بحاجة إلى الوزير ليقضى له مطالب دائرته الانتخابية .

وهب أن مسؤولية البرلمان أمام الشعب تحققت ، وجد من الأمور ما يستحق اللوم ، فعلى رأس من من أعضاء البرلمان ينصب اللوم ؟

ومن يكون لسان الشعب الناطق ، فيحاسب من يستحق الحساب ؟ ستقول الصحافة . ولكن إن تنس فلا ينبغي أن تنسى أن الصحافة وإن أدت رسالتها وفي كثير من الأمم ، وفي كثير من الأحيان ، على خير وجه ، وأكمل صورة ، إلا أنها ليست بمنجاة من تأثير البرلمانيين ، فيستطيعون تكميمها بوسائل الترغيب والترهيب .

وتحتل الأحزاب شطراً كبيراً من المسؤولية فإذا صلت صلت الحياة العامة ، وإذا فسدت دب فيها ديب الفساد .

ولعل في مراقبة الأحزاب بعضها البعض أعظم ضمان لتوكيد المسؤولية .

فالحزب الذي يتولى مقاليد الحكم من صالحه أن يسير سيراً حسناً فيحقق وجوه الإصلاح في جميع نواحي الحياة العامة ، ويحتفظ بحرية الأمة وكرامتها ، ويؤثر المصالح العامة على مصالحه الخاصة ، ويعدل بين أوليائه وخصومه ، ويتفادى الفضائح من أي نوع كانت .

قد يكون الشعب مخدوعاً ولكنه لا يبقى مخدوعاً إلى الأبد ، وقد يصبر الشعب ويصابر ولكنه في النهاية يضيق صدره ، وينفد صبره ، وإذا تنبه الشعب فهب ، حطم الاصنام التي عبدها حيناً .

وقد يمل الشعب الفوضى ، ويسأم الفساد فيصبو إلى النظام ، ويذهب في الحرية الزائفة ، فيسلم قياده طائعاً إلى دكتاتور ينقذه من مخالب الفوضى ، وينزعه من براثن الفساد ، كما صنعت فرنسا مع نابليون ، وإيطاليا مع موسوليني ، وألمانيا مع هتلر .

والشعوب تسقط الوزارات قبل أن تسقطها البرلمانات ، ولذلك فن الحكمة السياسية ألا يغتر الحزب القائم في الحكم ويعتز بالثقة البرلمانية ما لم يكن حائزاً على ثقة الشعب وتأييده .

ولا يستهين الحزب الغالب الحاكم بقوة المعارضة ، فقد يحسبها هزيمة ضئيلة وهى فى الواقع قوية مقتدرة ، وقد تكون اليوم محدودة وغداً تتسع دائرتها ، وخاصة اذا غذاها بأخطائه فلا تلبث أن تكشف عنها وتستغلها فى الدعاية ضده .

ولا يركن زعيم من الزعماء الى دوام ثقة الامة ، ولا يستهين بقوة خصومه ، فانما يبقى الزعيم قوياً مهيباً طالما كانت أعماله فى دائرة المصلحة الشعبية . فإذا تنكب عن جادة الحق والصواب لم يأمن أن يسقطه الشعب من حلق .

لقد دلت التجارب السياسية على أن المواطن لا ينبغي أن يعطى إلا القليل من المشاغل العامة ، وكما أن فى الحروب تتركز المسؤولية فى أيدى القادة وأركان الحرب ، فيكون من العدل أن يسألوا عن النصر والهزيمة ، فكذلك يجب ، فى سياسة الشعوب ، تركيز المسؤولية فى عدد قليل من الرؤوس يستطيعون النهوض بالامة إلى الأمام .

الزعماء والأمم

توجد الزعامة في كل البيئات الحية . إذ هي جزء من الحياة النابضة . فحيثما وجدت جماعة من الكائنات الفيت الزعامة على رأسها ، وفي قيادتها .

أرأيت إلى جماعة الطير كيف ينظم بعضها أسرابا فيكون في طليعة كل سرب بعض الطير يتولى الإرشاد والقيادة ؟ ثم أرأيت إلى الحيوان الذى يؤلف قطعانا كيف أن كل قطيع يكون على رأسه قائد يحنبه المهالك ويهديه إلى الهدف ؟

بل الزعامة موجودة في عالم النحل والنمل ، وهى تفرض على الجماعة النظام والطاعة ، والجماعة تدين لها بالطاعة والنظام .

ولم تشذ الجماعة الإنسانية عن تلك الظاهرة الحيوية . فحيثما وجدت شعرت بالحاجة إلى الشخصية القوية التى تتسلم قيادها فتدبر أمورها . وحيثما وجدت تلك الشخصية القوية أحست من نفسها طموحا لأن تفرض على الجماعة إرادتها لتدير شئونها .

وسواد الناس يميل بطبعه إلى السير وسط القطيع الانسانى . فأما الذين يمشون عليه ليسوقوه إلى الغايات طوعاً أو كرهاً ، أو يمشون فى طليعته ليرسم خطاهم سعياً وراء الأهداف التى يتطلبها ، فأولئك هم الذين حباهم الله بمواهب القيادة ، وملسكت الزعامة ، فأصبحوا قادة وزعماء .

وإنما ينجح الإنسان إلى المشى فى غمار القطيع الإنسانى لأنه اتكالى بطبعه ، يعتمد على الغير ، ويلقى بأحماله على ذلك الغير ، ولأنه هياب وجل يخاف الاخطار والمجازفة ، ويخشى الاضطلاع بالمسؤوليات ، فيكسب وسط المجموع قوة وشجاعة ، ولأنه فى الغالب محدود الذكاء أو معدومه ، فقبر فى المواهب والملسكات ، فيشعر من نفسه الضعف فى التمييز بين النافع والضار والعجز والقصور عن إدارة شئون نفسه فضلاً عن إدارة شئون الجماعة .

والذين خلقوا لقيادة الرجال هم أولئك الافذاذ الذين توافرت لهم الصفات التى يفقدها الأفراد عادة .

والطبيعة ضئيلة بالمواهب والملسكات ، فقد تمر على الأمة عصور قبل أن يظهر فيها - زعيم سياسى يشار اليه بالبنان ، ويخدم بلاده ، فيخلد اسمه فى التاريخ .

والرجال قليل . والعبقريون في التاريخ أقل . فقد تميز أحقاب ولا يظهر عبقرى واحد في عالم السياسة أو العلم أو الفن .

بل لقد تجنى بعضهم على العصر الحاضر فقال إنه لا ينبغي عبقریات . وعندنا أن هذا ظلم له ، فهو حافل بالعبقريين في مختلف فروع الحياة العامة . وإنما جر عليه هذا الجور في التقدير ، أنهم أحياء بيننا . والحياة مشارالاحقاد ، والتنقص من الأقدار . ولا كرامة لنبي في بلده . ومعنى الحى لا يطرب ، والصورة لا تقدر روعتها ، وجلال الفن فيها ، إلا إذا وقف الرأى بعيداً عنها ، والعبقرى بعد أن يموت تنطفئ الاحقاد من حوله فيقدر تقديرأ منصفاً ، وإن كان سابقاً لعصره فلم يفهمه عصره فهمته العصور القادمة وقدرته الاجيال المقبلة . والعظيم كلما ترمى التاريخ على موته أحيطت ذكراه بهالة من المجد ، وأحيط اسمه بغير قليل من الأساطير .

والطبيعة مقصدة في الحسن إلى حد الشح والكرازة ، مسرفة في القبح إلى درجة السخاء والسفه . وهذا القانون في علم الحياة لم يفهمه قريحة الشاعر الجاهلى القائل :

بغات الطير اكثرها فراخا وام الصقر مقلاة نزور

وفى أسفل سلم السكائنات نجد الطبقات الدنيا منها تمكث بالملايين ، فاذا ارتقيت قليلا فى درج السلم هداك البحث إلى أنها تتوالد وتناسل بكثرة ملحوظة حتى إذا بلغت إلى قمة السلم حيث توجد الأحياء العليا وجدتها لا تنتج إلا قليلا .

ومن أقسى قوانين الحياة أن العبقرين لا ينجبون كما أنما قد استنفدوا كل حيوية فيهم ، أو كأنهم قد أدوا ضريبتهم للحياة كاملة فلم يعودوا مدينين لها بشيء . فاذا انتجوا لم ينجبوا ، ولم يأتوا للجمع إلا بانباء لا يدانونهم فى المواهب والمسلكات .

وللطبيعة حكمة لا تلو عليها حكمة ، فلو أن الناس كانوا متساوين فى المواهب والمسلكات لاختل نظام المجتمع إذ يصبح شأنه شأن أركان حرب بلا جيش . والزعامه طبيعیه فليس يمكن تصور جيش بغير قيادة عامه .

والذين تتوافر فيهم صفات الزعامه قليلون فأنتم تجد الجيش المؤلف من ملايين الجنود على رأسه قائد واحد .

وأية بيئة لا تخرج إلا قليلا من الزعماء ، وكثيرين فى المستوى العادى أو تحت المستوى العادى . فالمعهد الدراسى يخرج مئات من الطلبة بينهم نابغ واحد . أو ليس من بينهم نابغة على

الإطلاق . والكليات الحربية تخرج العديد من العسكريين ولا يصلح منهم للقيادة إلا القليل .
والزعيم يولد زعيماً بمعنى أن تكون فيه الصفات التي تهيئه للزعامة . فليس من الإسراف
في القول أن بعض الزعماء لو شاءوا ألا يكونوا زعماء ما استطاعوا إلى ذلك سبيلاً .

وإذا اختلفت المواقف اختلفت مظاهر الزعامة ، ولكنها زعامة في كل الأحوال . فلقد
قيل لو أن « دانتون » لم تهيم له الظروف الثورة الفرنسية ليكون زعيماً فيها ، لكان من كبار
قطاع الطرق ، لأن شخصيته القوية تفرض نفسها على كل مجتمع ، ولأن طبيعته تجعل منه زعيماً
في كل الأحوال أراد أم لم يرد .

ولذلك تستطيع أن تلمح مظاهر الشخصية ، وآيات الزعامة ، في صفوف الناشئة . فإذا
أراد الصبية والأطفال أن يلعبوا ، فوزعوا أنفسهم إلى فرقتين أو فرق ، سمعت فاني الشخصية
يخافت : أنا مع من ! بينما قوى الشخصية يرسل الصيحة : من معي ! ذلك بأن الأول من الذين
يعطون زمامهم لغيرهم ، ويلقبون قيادهم إلى من هم أقوى شخصية . وأما الثاني فمن طائفة الذين
خلقوا للقيادة الرجال .

والرجل ابن الطفل . فلا حرج علينا أن نعود بالفكر والنظر إلى عهد الطفولة لنلمح مخايل
الزعامة . أرأيت إلى الأطفال كيف يأخذ الواحد منهم دور الفارس يمسك بعنان الجواد فيسوقه
إلى الأمام ، ويرتضى الآخر أن يكون الجواد يوضع له العنان فيساق ؟ ذلك بأن فريقاً من الناس
خلق للقيادة وفريق خلق ليقاد .

والزعامة طبيعية فهي لا تورث . وصفاتها مختلفة بلحم الزعيم ودمه ، تمتزجة بروحه
وعقله ، فلا يمكن اكتسابها بحال ، إلا إذا استطاع العاقل من مله الشعر أن يصبح شاعراً ،
والخلو من موهبة الفن أن يسمى فناناً .

والزعامة فوق أنها تولد مع شخص الزعيم فانها تقوى بالتجربة والإعداد ، وتصل بالمهارة
والممارسة ، فلا يمكن أن ترتجل ارتجالاً .

والنتيجة الطبيعية لهذا التدليل المنطقي المؤيد من الواقع ، أن من كان عاطلاً من صفات
الزعامة ثم أراد أن يتلقى ميراثها ، ويملاً فراغها ، بات كالقزم يتبدى في ثوب العملاق ، وظهر
بمظهر قصير السكر نفال . ومن تكلف أن يسلك مسلك الزعيم ، ويسير سيرته ، وهو ليس من
الزعامة في شيء ، لا يكون أكثر من اللاعبين في مسارح التمثيل ، ولا خيراً من المهرجين في

الاجتماعات العامة ، وجزاؤه الحق أن يصبح ويسمى ضخمة الضاحكين ، وسخرية الساخرين .
والعوامل التي تهيم للزعامة السياسية ثلاثة : الوراثة والبيئة والتربية . ثم لابد من الظروف
المواتية ، والجو الملائم .

ولئن ذكرت الزعامة ذكرت الشخصية إلى جانبها في الحال . فلا مندوحة للزعيم عن
الشخصية القوية .

ولكن ماهي الشخصية؟ مسألة حيرت علماء النفس وأراقت كثير آمن فكرهم وجبرهم على غير
طائل .. فلا تطمع منهم في تعريف يكشف عن سرها وكنها أو وصف يرسم حدودها ومعالمها
ومظاهرها ، واقنع مني بهذا القول المتواضع : الشخصية تفوق يجعل لبعض الناس سلطانا على
مواطنيهم بصفة خاصة وعلى الناس كافة بصفة عامة .

ولكننا لم نخرج بهذا القول من ظلمات الابهام إلى نور الإيضاح .

فهل الشخصية سحر اختص به فريق من الناس ولم يكشف علم النفس إلى اليوم سره ؟
ولكن علم النفس مازال وليدأ ناشئا يتحسس الطريق في مجاهل النفس الإنسانية ويضرب في
بيداء الحدس والتخمين ليهتدى إلى العوامل التي تحرك الأفراد والجماعات .

أم الشخصية جاذبية ، ومغناطيسية ، تمكن أصحابها من التسلط على هوى الغير ؟
إن التنويم المغناطيسي يقدمنا خطوة بل خطوات في هذا السبيل ، ويقرب إلينا فهم الشخصية
بعض الشيء . أليس هو النتيجة المحتومة لتغلب إرادة قوية على إرادة أضعف منها .

ولكن لماذا يكون قوم أقوياء الإرادة وآخرون ضعافها فيتسلط الأولون على الآخرين ؟
عدنا إلى الابهام فلمتنع بنتائج وآثار الشخصية دون الامام بها ، كما قنعنا إلى الآن بآثار
الكهرباء دون أن نصل إلى إدراك كنهها ولهذا فلا ننسكرك الشخصية كما لا ننسكرك الكهرباء .

تري رجلا فتكبره وتهيبه قبل أن يتكلم . وتشهد آخر يتصدر المجلس فيحاط بالإجلال
والاعظام . وتنظر غيرهما يقبل على اجتماع عام فيفسح له الطريق ، ويخلى له المسكن اللائق .
وهذا خطيب يتكلم فيتسلط على مشاعر السامعين فيهزهم إلى الخير أو يستثيرهم إلى الشر ، وقد يبلغ
من تسلطه عليهم أن يدفعهم إلى الاجرام أو ينج بهم في أتون الحرب أو الثورة . وذاك كاتب
يكتب فيتسلط على أهواء القارئ فيوجههم الوجهة التي يريد .

قد تكون الشخصية كهرباء تسرى من صاحبها إلى غيره من الناس .
وما هي عناصرها ؟

أهي بسطة في الجسم تجعل صاحبها ملء السمع ملء البصر ، وجمال في التقاسيم ، وجلال في الملامح ، يملأ العين روعة وجلالا ؟

ولكن نابليون كان ضئيل الجسم زرى الهيئة ، تكاد تقهجمه العيون إلى حد أنه حين دخل على « باراس » ليقدم له الخطة العسكرية التي وضعها لضرب النمساويين في سهول لومبارديا بإيطاليا ، أشفق أن يكون صاحب الجسم الناحل الذابل ، وذاك الوجه الشاحب الحائل ، وتلك الهيئة الغثة الرثة ، بعقله مس من الجنون . ومع هذا خفين تولى نابليون قيادة الحملة ، واثمر القواد على قيادته ، كان يلقي على الواحد منهم النظرة الهائلة الرهيبة فيرده عن التمرد والعصيان إلى الطاعة والنظام ، بل كان يأخذ بعض القواد من آذانهم جهرة وعلانية فلا يجأرون ولا يتململون بل يعدون ذلك من الإمبراطور شرفا لا يعادله شرف .

وكان ميرابو دميم الخلقة أحدث الجدرى بوجهه تشويهاً أى تشويه ومع ذلك فقد كان إذا نهض للخطابه ملك القلوب والأسماع .

أم الشخصية فيض في الذكاء ؟ ولكن التاريخ يقول لنا إن بعض الزعماء الذين كان لهم على أنصارهم سلطان اى سلطان لم يكونوا في الذكاء فوق المستوى العادى .

أم هي وفرة في العلم ، وسعة في الإطلاع ، وخصب في الفكر والإنتاج ؟ يحدثنا التاريخ ، وينادينا الواقع الملبوس ان كثيراً من الزعماء الذين يلعبون بأشباعهم كما يلعب بالدمى والشخوص ويدين لهم بالطاعة والولاء أعظم الرؤوس نضجاً ، وأحفلها بالعلم والعرفان ليسوا من العلم في كثير او قليل .

بل ليس من الشذوذ في شيء ، وان كان خروجاً على ماتواضع الناس عليه ، ان يقال إن التبسط في العلم لا يتمشى مع الزعامة الجريئة المقدمة . فالزعامة الحققة هي التي تتزود بالارادة القوية ، وتسليح بالإقدام و يعضى إلى غايتها مستهينة بالعقبات ، مستخفة بالمصاعب ، لاتحفل برضا الناس وسخطهم ولا تعباً بالأوهام الموروثة ولا تقيم وزناً للتقاليد العميقة البالية . وقد لاتتخرج ما دامت الغاية شريفة ، عن اللجوء إلى وسائل قد تخدش الضمير الحى الحساس . فأما تدرك العلم فيعلم صاحبه أن ينزع عن الغرور ، وأن أن الإنسان لاحول له ولا قوة أمام نواميس

الطبيعة الثابتة ، وأن كل شيء نسبي في هذا العالم ، وأن الحوادث كثيراً ما تأتي فوق مقدور الرجال ، وأن الحظ يلعب دوراً هاماً في حياة الأفراد والشعوب ، وألا بد للنجاح والتوفيق من الظروف المواتية ، والبيئة الصالحة لنمو الدعوة ، وأن النفس البشرية معقدة غاية التعقيد خبيثة إلى أقصى حدود الخبث ، وأن المسائل الإنسانية ليست من البساطة بالحد الذي تبدو به ، وإنما هي معقدة متشابكة ، وإن التاريخ يعيد نفسه ، وإلا جديدي تحت الشمس ، وتلك الأمور وأشبابها لو قلبها الزعيم على وجوهها المختلفة لأحجم بدل أن يقدم .

والتفكير العميق الدقيق يحمل على الشك ، وعلى الاعتقاد بأن الأمور هباء ، والدنيا كلمة جوفاء ، والتشكك يحمل على التردد والاحجام ، والاستخفاف بالجماعات وبالأشياء يشل الإرادة عن العمل ، ويصيب المجهود بالعقم ، وقد يخلق التفكير فيلسفواً حكماً أو مفكراً عظيماً أو متصوفاً كريماً ولكنه لا يخلق زعيماً .

والناس بين فريقين : فريق المتأملين وفريق رجال العمل .

فأما المتأملون فهم الذين يكتبون التاريخ ، وأما رجال العمل فهم الذين يصنعون التاريخ . وقد يكون الغرور من نصيب الأولين ، فأما الطموح فمن حظ الآخرين وفي كل حال فإن قيادة الشعوب والنهضات والثورات لرجال العمل لا للمتأملين .

طائفة رزقت غزارة الفكر وخصب الخيال ، تطلق لفكرها وخيالها عنان التأملات ، وتسلب أعضاؤها على مشكلات هذا العالم ، وتمضي العمر في الدرس والبحث والتنقيب ويكون منها الفلاسفة والحكماء والعلماء والشعراء وأولئك هم المتأملون . وطائفة أخرى لرجالها عزيمة جبارة وإرادة لاتنتهي ولا تلين وإقدام يتخطى العوائق ويذلل المصاعب ، ويستعين بالأخطار حتى الموت في سبيل الغاية ، وأولئك هم رجال العمل الذين يتولون قيادة الشعوب ويغيرون وجه التاريخ .

رجال الفكر يوجهون أفكارهم إلى النقد والتحليل وربما جعلوها لتوجيه الأفراد والشعوب . فأما رجال العمل فهمتهم التنفيذ ومجهودهم ينصرف للهدم والبناء .

والطموح هو الصفة التي تميز كل الزعماء السياسيين ، ولكن الطموح إلى ماذا ؟ إلى إظهار قوتهم وأشعار مواطنيهم بتفوقهم بالمجهود الشاق المضني بل المجهود الجبار . وفي أي سبيل يكون

الطموح؟ في سبيل التسلط على شعوبهم ، وتسلم قياد الحكم والسلطان فيها ، وتوجيههما لخير الشعب إن كان الزعيم صالحاً ، أو لتحقيق المطامع والأغراض الشخصية إن كان الزعيم غير صالح . وما الذي يحفز الزعماء إلى التوثب والطموح؟ روح التضحية وحب الخير للمجموع إذا كانت وجهة الزعيم الخير ، والأناية وشهوة التسلط وإشباع الأهواء ، إذا كانت وجهته للمصالح الشخصية .

ولا يكون الرجل خليقاً بلقب الزعيم الوطني حتى يجعل قبلته المصلحة العليا للدولة ، وحتى يحجج بجهوده وآماله إلى كعبة الوطنية ، فإذا اتخذ من ذاته صنماً ليعبده ، وآثر مصالحه الذاتية على المصالح العامة ، بات مهرجاً لا زعيماً .

والمهرج السياسي يترخص في ضميره فيستحل كل وسيلة ، ويستطيع كل محذور في سبيل تحقيق أغراضه وأهوائه ، وإشباع مطامعه وشهواته .

لا يتورع عن أن يضع يده في يد سالب حرية بلاده إن كان يرى في هذا السبيل الوثبة إلى كراسي الحكم أو البقاء فيها ، ولا يعدم السفسطة الفارغة التي يبرر بها هذا الاثم القومي ولا الرياء السياسي الذي يظن أنه يحجب التورط في الإثم ، فينادي ، في غير ورع ولا حياء وباعلى الصوت وملاء الفم ، أنه قد أنقذ الموقف ، أو أن الحكمة السياسية والمصلحة العليا للدولة توحيان بتلك المرونة .

ولا يتعفف عن أن يصبح للجماهير مقزواً لا قائداً مادام يتخذ من اكتافها سلماً يصعد عليه ، ومن أكتافها وحناجرها ، معاول للهدم والتخريب ، لا للبناء والتعمير ، ومادام يستطيع أن يتخذ منها أدوات طيعة يسلطها على خصومه السياسيين تسوهم سوء البطش والتنكيل .

ولا يتراجع ضميره عن أن يحشو خطبه وبياناته وأحاديثه بالهجو والاقذاع والافخاش فيفسد الذوق العام ، ويحني على الأخلاق الشعبية ، والفضائل القومية ، وينصر الباطل ويخذل الحق ، ويسىء إلى الحرية ، وإلى الحياة النيابية ، بدل أن يضمن أقواله المبادئ الصالحة ، والتعاليم الحقة التي تكون نبراساً للحياة العامة ، وللشعب هادياً ومرشداً .

ولا يحجم عن أن يحارب خصومه السياسيين بكل سلاح غير مشروع مادامت الحرب اتكفل له الغلبة عليهم ولو على حساب الكفاية والوطن .

ولا يتخرج ، إشباعاً للأثرة ولو بإيذاء الوطن ، عن أن يقضى الكفايات ، ويحتضن
النكرات .

ولا يتأنم ، إرضاء لهوى الأقارب والأشياء ، من أن يشيع المحسوبة والمحابة ، فيفسد
أداة الحكم أيما إفساد .

وقد تنتصر الثورة ولكن لا ينتصر هو على الثورة ، فلا يكبح جماح أنصاره ، ولا يقمع
شهوات أذنابه وذبوله ، بل يحشرهم في المناصب والمراكز ، ويؤثرهم بكل مغامر الحكم على
حساب الكفايات المهضومة التي تحتقر تمريغ الجباه تحت أقدام الأقوياء .

ولا يرعوى عن هدم الوحدة ، وشق الصفوف ، مادام في ذلك انتصار له على الجماعات
المناهضة له ، والأحزاب المخاصمة إياه .

ولا يستنكف من جعل الهدم ديدنه ، بدل أن يكون البناء غاية جهوده ، بهدم الرجال
والأشياء ، ويقوض صروح الحق والعدل والحرية ، وبشل حركة الإصلاح ، لأن معبوده
شخصه لا الوطن .

وشر ما تنكب به الحركات الوطنية ، والنهضات القومية ، هو تسلط العبقريات الهدامة .
وفي الناس العبقري الهدام ، والعبقري البناء . كما أن فيهم الرجولة الشريفة والرجولة
الخيرة ، والأثرة شعار الأولين ، والإيثار عقيدة الآخرين .

والعبقري الهدام ، اذ تبدى في ثياب الزعيم السياسي ، جعل عبقريته . ومواهبه الخطائية
ومملكاته السكتائية ، وإرادته الحديدية ، وجهوده الجبارة . وقفاً على إزهاق الحق ، وإحقاق
الباطل ، وقلب الحقائق والدقائق ، وإشاعة الأخطاء ، وقلب الصواب خطأ والخطأ صواباً ،
وإلهاء الشعب بالقشور دون اللباب ، وتوجيه المجهود الوطني لا إلى مجاهدة الغاصبين ومناهضة
ولكن إلى التطاحن الحزبي والقناحر السياسي ، والانصراف عن قضية الحرية والإصلاح إلى
الاقتتال ، والاهتمام بالأشخاص ، ويسخر بلاغته وفصاحته لهدم خصومه لا لهدم معاول
الاستبداد ، وصروح الاستعباد .

والمهرج السياسي يمد الطريق للدكتاتورية أو لطغيان الجماعات .

والعبرى الهدام يهدم الكفايات ولا ينشئ كفايات غيرها ، فإذا خلا مكانه لم يوجد من تملأه فتمضات الفوضى التي كانت سائدة في عهده .

ونعود الى الزعيم السياسى الحقيق بهذا اللقب

من البيان السابق يتجلى أن المزايا التي يحب توافرها في كل زعيم هي : الشخصية ، والارادة والإقدام . فاما الشخصية ، وان شئت فالهيمية ، فهي سر التسلط والسلطان ، وسريان العقيدة من نفس صاحبها ، الى نفوس أصحابه ، ومن انطباع عواطفه وانفعالاته على وجوه أنصاره وأشياعه إلى حد أن يستطيع توجيههم الوجهة التي يريد . وأما قوة الارادة فهي التي تبسم للخطوب والصعاب ، والفشل والهزيمة ، ولا يجد اليأس إلى قلب صاحبها سييلا . بل يعود فيكرر المجهود أو يضاعفه حتى يبلغ الهدف أو يموت دون الغاية . وأما الإقدام ، فهو الذي يسهل الأخطار ، ويستخف بالعقبات . ويجاهد ثم يجاهد حتى يصل الى المطمح الاسمى . قد يمكن تقوية الشخصية ، وتربية الارادة ، وإذكاء روح الإقدام ، ولكن من الخيال المحض الظن بإمكان خلقها خلقاً ، وإيجادها من العدم .

ولهذا الاعتبار ، فلا بد للزعيم السياسى ، فوق تلك المواهب الطبيعية ، من المران والممارسة لاستكمال أسباب الزعامة .

وقوة الإرادة أظهر في الشبان منها في الشيوخ ، ولذلك نجد أن معظم الزعماء السياسيين الذين تصدروا النضات الشعبية ، أو تصدوا لقيادة الحركات الوطنية ، أو نصبوا أنفسهم لتوجيه الثورات القومية ، كانوا من الشبان . لكن ليس معنى هذا أن الشيوخ لا يصلحون للزعامة السياسية فمنهم من هم أقوى من الشبان ارادة ، وأصلب منهم عوداً ، وأكثر اقداً ، مضافاً الى كل أولئك التجارب الناضجة ولذلك يتولون قيادة أممهم في أدق الأوقات ، وأحرج الساعات ، التي تمتازها في تاريخها .

ولا مندوحة للزعيم السياسى عن عقيدة سياسية تملأ جوانب نفسه ، فيجاهد في سبيل نصرتها ولو كلفه ذلك الجهاد التضحية بالنفس والمال والإيمان هو الذى يزرع الجبال عن أمتائها . ولا بد أن يكون الزعيم مقتنعا بالفكرة ، مؤمناً بالعقيدة ، حتى يستطيع أن ينفذها إلى قلوب أصحابه وأنصاره ، ويجعلها تتغلغل في نفوسهم . فان كان ينادى بغير معتقد ، ويقول خلاف ما يفكر ، فهو أدنى إلى الرياء السياسى منه إلى الزعامة السياسية ، وان كان قلبه مقفراً

من الإيمان الوطنى ، ونفسه خواء من العقيدة السياسية بحق بلاده فى الحرية والإصلاح فهو ممثل لا زعيم سياسى .

أفيؤ من باستقلال بلاده ؟ إذن فليوطن نفسه على احتمال كل تضحية حتى الاستشهاد فى سبيل تلك العقيدة السياسية . ولا يهادن الغاصبين الذين يتسكرون للاستقلال فينسكرونه ، ولا يتراخى ولا يحامل ، ولا يلبس الحق على مواطنيه ، فيحل اليوم ما حرم بالأمس ، ويلعب بالألفاظ ، ويعبث بالصيغ والأشكال ، ويحمل العبارات ما لا تحتل من المعانى ، ويعذب النصوص لينطقها بما لا تنطق به ، ويصور لهم الحرية الزائفة حرية صحيحة والاتفاق المشوب استقلالا لا شك فيه والحماية المقنعة تحرراً سافراً فليس من الزعامة السياسية فى شىء أن تكون خادعا لشعب مخدوع ولو صح أن الاخلاص فوق الكفاية لكانت هذه القاعدة أصح ما تكون فى الزعامة السياسية فاخلص الزعيم أولاً وقبل كل شىء .

والصراحة والشجاعة هما الفضيلتان السياسيتان اللازمتان لكل زعيم سياسى ، ومن الأسف والأسى أن توافرهما نادر .

والإخلاص يمل على الزعيم أن يصارح الشعب بالحقائق وأن يسمى الأشياء بأسمائها ، والشجاعة توحى إليه أن يجهر بالحق ولو كان مر المذاق وعرضة لسخط الشعب ونقمته .

أجل إن الزعيم السياسى الذى لا يعرف كيف يضفى ، عند الضرورة ، بحب الشعب له ، وإعجابه به ، وتقديره إياه ، فى سبيل الأخذ بيده ووضعها على الحقائق ، لا يستحق أن يكون زعيماً قد يكون الشعب ضحية للتضليل ، فريسة للتغدير ، وقد يكون من الضرورة إخراجه من العاية والغواية وتجنبيه طرق الشر والضلالة ، فالزعيم الذى يحجم عن النصيح والإرشاد ، والهداية بالحق مخافة أن يفقد حب الشعب له ، هو دخيل على الزعامة لازعيم .

إن الجماهير سريعة التصديق ، سريعة التأثر والتقلب ، منعدمة ملكة النقد سريعة النسيان ، سهلة القياد لمن يداعب أهواها سلسلة العنان لمن يتملق شعورها وعواطفها لا تحب مواجهة الحقائق فتتفر من يبصرها بها ، وتجنح إلى تبسيط الأشياء فتتمج من يوقفها على المصاعب والمشكلات والتعقيدات ، السبيل إلى إقناعها مخاطبة شعورها دون عقلها ، فالرجل الذى يجارى الجماعات على أهوائها ، وهو لا شك يعلم روح الجماعات فى سبيل تصفيقها وهتافها ، وحبا إياه أولى به أن يكون فى عداد المهرجين لا فى صفوف الزعماء السياسيين .

أفيؤمن الزعيم السياسى بالحرية ؟ إذن فهو يجاهد الاستبداد فى أية صورة ظهر . يكافح الحكم المطلق ولولا لاقى فى هذا السبيل شر ضروب العنت ، وأسوأ ألوان التعذيب والتنكيل . ويناضل الطغيان ، طغيان الفرد وطغيان الجماعة ، ولو استهدف لعواصف السخط والبغضاء ، وتحمل مضض الحرمان .

أفيؤمن الزعيم بالإصلاح ؟ إذن فهو يجاهد فى سبيله رجاء أن يبلغ بأمته المسكان اللائق بها ، ولو أصبح هدفا لحملات التشنيع والافتراء ، وأمسى يلاقى من جمود الشعب واستمسك بالقديم البالى عتقا ونصبا .

إن الذى ينصب نفسه لنصرة قضية الإصلاح يقدر أن له خصوما يقيمون فى جهة المصاعب وينثرون فى طريقه العقبات وينسجون له خيوط الدسائس والمؤامرات ويتبرعون له بالاتهام ، ويلصقون به العيوب ذلك بان الإصلاح ينتزع المغانم من بين أيديهم ونجاح الزعيم يضرهم نار الحق فى صدورهم ويفوت عليهم استغلال النفوذ وأذن فهو يمضى قدما يرضى الحق والضمير . وقد يكون الزعيم السياسى سابقا لعصره فلا يفهمه عصره ومن جهل شيئا عاداه ، ومن لم يفهم زعيما ناصبه العداء ولذلك يلقى عتقا ومشقة من الجود أكثر من المناهضة . ولعلنا لانجنى على الحق والواقع إذا قلنا إن الزعيم غاندى جاء متقدما لأمته ولهذا فان جهوده الوطنية ومسايعه السياسية لم تنتج الثمرات المرجوة منها .

وهنا يبدو لنا خاطران : الأول التساؤل عن موقف الزعيم من خصومة والأسلحة التى يحاربونه بها ، والكيد الذى يشهرونه فى وجهه ، أيحاربهم بالأسلحة التى يحاربونه بها أم يتعفف فلا يحارب إلا بالأسلحة المشروعة ، ويحاربهم فى وسائلهم أم يتورع عن اللجوء إلى الوسائل التى لا تشرف صاحبها .

المسألة شائكة وتثير فى الذهن كل ما يتصل بالسياسة الما كيا فيلية ، فقد يقال إن الغاية تبرر الوسائل ، ومادامت غاية الزعيم وقبلته هى المصلحة العليا للدولة فلا جناح عليه أن يحبط كيد خصومه بكل الوسائل . وقد يقال إن التعفف عن منازلة الخصوم بنفس أسلحتهم قد يكون مدعاة للهزيمة ، ومدرجة للخذلان .

ولكن الفوز للحق فى النهاية ، والحقيقة لا بد أن تظهر مهما غشت عليها سحب الباطل ، ولئن تكبو العدالة اليوم فهى لا بد ناهضة غدأ سنة الله فى خلقه ولن تجد لسنة الله تبديلا .

وأذن غير للزعماء وأبقى أن يلتزموا جادة الشرف في نضالهم ولو هزموا مؤقتاً، وقد تكون الهزيمة مشرفة وإن تركت في النفس مرارة، والتاريخ حكم عدل، فلا يلبث أن يقيم الميزان فيحكم للزعماء أو عليهم .

هالت «جمبتا» وأقضت مضجعه الشروط الفادحة التي فرضها بسمارك على فرنسا للصلح بعد أن وضعت حرب السبعين أوزارها فأراد الوطني الفرنسي الكبير أن يسعى لتخفيف آثارها فقابل المستشار الحديدي ، أو رجل الدم والحديد كما يلقبونه ، فطلعت الصحف الفرنسية الناطقة بألسنة خصوم جمبتا تنذر بالويل وتحمل على المواطن الفرنسي العظيم الحملات الشعواء ، وتتهمه جبهة وعلانية بالخيانة العظمى للدولة ، وأنه يأتمر بالوطن مع أعدائه ، ولكن ما لبثت سحب الباطل أن تبددت ، وظهرت شمس الحقيقة في روعة جمالها، وقوة جلالها ، وتجلي أن جمبتا عرض سمعته الوطنية لأن تمس ، وحب الشعب له أن ينشق أو يزول في سبيل تحقيق مصلحة بلاده .

فأما الخاطر الثاني فهو واجب الزعماء ألا يقحموا الدين في السياسة ، فالدين هو الوتر الحساس ، وقد يتخذ أعوان السوء أداة لأضرار نار الفتن السياسية ، وإذكاء جذوة الحرب الأهلية ، وقد تكون في الوطن عقائد متباينة فلا ينبغي أن يعمل أحد على استئثارها وتصارعها . والزعيم الذي يوطن نفسه على تحقيق الإصلاح يوطنها في الوقت نفسه على احتمال كل المناهضات ، علما منه بأنه لا بد أن يأتي يوم يؤتي الإصلاح ثمراته فيقدره مواطنوه قدره ويذهب في الهواء كل ما أثير حول اسمه وعمله من حملات شعواء هو جاء .

نعم ، قد يصطدم المصلح بمصالح بعض الطوائف التي تتنكر لكل جديد تحسبه يعصف بمصالحها الذاتية ، فتدافع الإصلاح والمصلحين بكل ما فيها من قوة .

في عام ١٩٠٩ كان لويد جورج وزيراً للمالية في إنجلترا ، فتقدم بميزانية حرب والسلام للعالم . ولكنها كانت حرباً أجج نيرانها على دهاقنة المال ، وجعل لهم الخيار بين أن يرفعوا راية التسليم أو يصطلوا نيران حرب لا رحمة فيها ولا هوادة . وإشرأب العالم بعنقه يتطلع ، وأرهدف سمعه ليسمع ما يهتف به ذاك الذي خرج من بين صفوف عامة الشعب ، فأخذ يملأ سمع الدنيا بكلمات الانسانية والعدالة ، ويدتعي أن ينشئ في إنجلترا نظام التأمينات الاجتماعية ، ليحقق مبادئ العدل الاجتماعي وينهج نهج بسمارك في ألمانيا ، فيضع بذور الإصلاح في بريطانيا ، فيأمن التصادم بين العمل ورأس المال ، ويضع حداً لحرب الطبقات التي تمزق الوحدة القومية

ويحمل الأغنياء على المساهمة في تحسين حال الفقراء ، لا بالاحسان لأنه لا يستجدى ، ولكن بفرض ضريبة عقارية تغل على الخزانة العامة أربعة عشر مليوناً من الجنيهات .
وثار في وجهه المحافظون والملاك العقاريون ، وأحبط مجلس اللوردات مشروعه ، فلم تبق مندوحة عن الاحتكام إلى الأمة .

وفي الاستفتاء قالت الأمة كلمتها عالية رهيبة ، وانها للوردات على ابن الشعب بالشتم والتجريح ، وقالوا إنهم لم يروا ولم يسمعوا بزعم شعبي أشد إمعاناً في العار ، وأكثر إيغالا في الخزي ، وكتب لورد يقول : « وددت أن أراه ممزق الأوصال بانسياب كلاب صيدى الأربعين ! » . وجعل أحدهم لرجاله نذراً أن يطعمهم شواء ثور بعد سقوط هذا الوزير من كرسى الوزارة .

على أن القرن العشرين كان أقوى من عنت اللوردات ولجأجتهم في الباطل ، فعقد النصر بلواء الأحرار في الانتخابات العامة ، وأقر مجلس اللوردات مشروع الميزانية كرها بما فيها من ضريبة الأربعة عشر مليوناً لتحسين حال الطبقات الفقيرة . وإذ نهض اسكويث يصفى الشاء على لويد جورج كانت عين ربيب الشعب على الشرفة التي بها عمه الشيخ العجوز الذي أقبل على مجلس العموم البريطاني ليرى بعينه الثمرة الناضجة لتربيته وتعليمه ، والتضحيات التي اغدقها بسخاء في الماضي .

وللبينة في تكوين الزعماء السياسيين أثر أى أثر . فمنهم من تخرج في مدرسة الفقر . والغنى يبطر ويثلم الهمة ويدعو للترهل والاسترخاء والخنول والجنود عن السعى في سبيل الرزق وتحاذل الارادة لدى أول صدمة . والفقر يشجذ الهمة ، ويشدد العزيمة ، ويدفع المرء إلى الخروج من غمرة البؤس والشقاء .

والفقر يجعل صاحبه يحتمك بالطبقات الفقيرة ، فيدرس أحوالها ، ويلبس بؤسها وشقاءها ويتعرف مواطن الداء فيها ، ومكان العلاج لها ، ويحس باحساسها ، ويشعر بشعورها ، حتى إذا تسلم مقاليد السلطة ، وأصبح في وسعه أن يحقق وجوه الإصلاح ، بات أكبر همه إصلاح حال الطبقات الفقيرة .

ومنهم من يتخرج في مدرسة الجيش . والجندية تعلم مجابهة الأخطار ، واحتمال المسؤوليات ، فإذا أصبح الزعيم في الحكم استطاع أن يواجه الأخطار ، وأن يضطلع بالتبعات الجسام .

ومنهم من يتخرج في مدرسة الصحافة ، والصحافة تعلم من يمارسها آلام الشعب وآماله ،
والسبيل إلى تحقيقها ، وتعلمه كيف يدث الدعوة ، ويبلغ رسالة الإصلاح ، فإذا أضنى في الحكم ،
كان له سلطان على الشعب يوجهه الوجهة الصالحة .

ومنهم من ينشأ في مدرسة السياسة ويتدرج فيها ، وينبت في بيئة سياسية محدودة ، ثم ينتقل
إلى غيرها أرحب منها فينمو وترعرع حتى يصبح زعيماً سياسياً ينضوى الناس تحت لوائه ،
ويبشرون بدعوته ، يبدو صغيراً ثم يكبر ، يكون عضواً في مجلس بلدى ، ثم نائباً أو شيخاً ،
ثم وزيراً ، ثم صاحب مذهب في السياسة .

والمجتمع السياسى يؤثر الأخذ على العطاء . بل تراه يحب أن يتقاضى كثيراً ، ولا يبذل
قليلاً أو كثيراً . ولهذا الاعتبار ليس أبغض إليه من الأنانى الذى يحسب أن الناس مسخرون
لقضاء لباناته ، بل ان الدنيا ما خلقت إلا لإرضاء أهوائه ، وإشباع شهواته .

وقد تكون البيئة السياسية فاسدة متعفنة ولكن الزعيم السياسى لا ييأس من بث دعوته
وله في رسول الله أسوة حسنة .

سعى رجال من رؤوس قريش وفي طليعتهم أبو سفيان بن حرب إلى أنى طالب فضاحوا به :
« يا أبا طالب إن ابن أخيك قد سب آلهتنا ، وعاب ديننا ، وسفه أحلامنا ، وضلل آباءنا ، فاما
أن تكفه عنا ، وإما أن تخلى بيننا وبينه ، فانك على مثل ما نحن عليه من خلاف فسنكفهميكه » .
وأهاب ابوطالب بابن أخيه . « فأبق على وعلى نفسك ولا تحملنى من الأمر ما لا أطيق » .
وأجاب رسول الهدى والحق بصوت الإيمان : « يا عم ، والله لو وضعوا الشمس في يمينى ،
والقمر في يسارى ، على أن أترك هذا الأمر حتى يظهره الله ، أو أهلك فيه ، ما تركته » .

ولبث النبي الكريم يجاهد في سبيل الله حتى ظهر الحق على الباطل ، والهدى على الضلال ،
ودخل الناس في دين الله أفواجا .

إن قوة الإرادة هى أبرصفات الزعيم . ولقد ذهب « دارون » إلى أن العالم خاضع لقانون
تنازع البقاء . وعارضه « نيتشه » فقال بل العالم خاضع لقانون إرادة القوة . وفي الحق فإن كل
الزعماء يحاولون أن يسيطروا سلطانهم على مواطنيهم .

وسبيل الزعماء إلى بسط نفوذهم على شعوبهم هى قوة الاقتناع ، والخطابة أقوى اداة
للاقتناع . ولذلك ترى معظم الزعماء السياسيين من الخطباء المفوهين .

ومهما تكن قوة الزعيم فلا بد له من الظروف المواتية ، والجو الملائم ، ليكتب له التوفيق .
صحيح إن بعض الزعماء ، فى ساعة زهو وخيلاء ، قد قال اذا لم توجد الفرصة خلقها خلقا ، ولكن
هذا أدنى إلى الخيال منه إلى حقيقة الواقع ؛ والزعيم الحق هو الذى ينتهز الفرصة حين تتاح له .
والمناهضة لا تدعو إلى إخفاق الزعيم وإنما تدعو الى شحذ همته ، وصقل إرادته ، فان
إرادة القوة تصحبها الجهود الجبارة لفرض النفوذ والسلطان . وإنما يفت فى ساعده الجمود
وتخمد حرارة ايمانه مؤامرة الصمت وعدم المبالاة .

ويمكن الحكم على قوة الزعيم وإخلاصه بالرجال الذين يتخيرهم للعمل معه . فالشخصية
القوية لا تخشى أن يكون إلى جانبها شخصيات بارزة إذ تؤمن بان شمسها لا تكسف . والزعيم
الذى جعل وجهته خدمة الوطن ، لا خدمة أغراضه الخاصة ، يستثمر كل الكفايات التى
يستطيع استثمارها .

والأنافة ونقص الذكاء هما اللذان يجعلان الزعيم يحتضن النكرات ويتنكر للكفايات ،
جهلا منه بأن الطاقة البشرية محدودة ، وإن تركيز السلطات كلها فى يد واحدة دون الاستعانة
بالأكفاء الذين يعطون ملء الحرية ، ويحملون كل المسؤولية ، يؤدى إلى ضعف الانتاج أو
انعدامه ، فضلا عن إشاعة الفوضى والاضطراب فى الأعمال العامة ، على حين أن الاستعانة
بالمقتدرين يضاعف الانتاج . وتوزيع العمل يطبعه بطابع النظام .

والزعيم الذى لا يدرك أن مهمته القيادة العامة ، والإشراف والهيمنة ، ورسم الخطط ،
 ووضع البرامج ، لا التدخل فى كل صغيرة وكبيرة ، إنما هو مدسوس على الزعامة .
ولا تحسبن أن اختيار الزعيم للذين يعاونونه أمر هين ، واكتشاف الرجال مسألة بسيطة
وإذا كان سقراط يطالب كل إنسان بأن يعرف نفسه ، فأولى أن يكون من الصعب معرفة
غيره ، ومن يقع عليهم الاختيار يجب أن يجمعوا بين الكفاية والخلق ، وفى بعض الناس ذكاء
وليس لهم عقول فيكونون سريعى الفهم ولكنهم فقدوا حسن التقدير فلا يربطون الأسباب
بالمسببات ، ولا يرتبون النتائج على المقدمات فتأتى أحكامهم على الأشخاص والأشياء جد
مخطئة . ولبعضهم ذكاء كاذب . والمراؤون والمتملقون يجيدون التمثيل والتبدي فى مظاهر
الخلق المتين ، وخاصة يجيدون الوصولية ، والتسلط على هوى الزعماء .

وفى كل زعيم ناحية ضعف ، فهذا يجب أن يملق الناس كبريائه ، وذلك يريد أن تتخنى أمامه الرؤوس وتفتنى فيه الشخصيات ، ونقطة الضعف هذه هى الثغرة التى ينحدر منها أصحاب الرياء والملق إلى التمكن من قلبه .

ولسنا فى الحق ندرى أى الزعيمين أشد جناية على الوطن ، الذى يقضى على الكفايات ، أم الذى يغفل تربية الكفايات ، فهذا جنايته إيجابية ، وذلك جنايته سلبية ، ولكن الجناية هى الجناية ، والثمار المرة هى الثمار المرة .

والغالب أن شهوة القضاء على الكفايات تكون مصحوبة بروح الإغفال لتنشئة الكفايات ، وهذا مما يضعف من جرم الزعيم .

وإدارة الشؤون العامة غير إدارة الشؤون الخاصة ، والعناية التى يجب أن تبذل فى سبيل الأولى أضعاف أضعاف ما تبذل للثانية .

ولكن من أسف أن المشروعات الخاصة قد طغت فى عصرنا على الأعمال العامة واجتذبت كثيراً من الزعماء وأصحاب الكفايات وحرمت منهم الحياة السياسية . فالطموح الذى يملأ جوارح الزعيم أو رجل السياسة ، والإرادة القوية ، والإقدام والقدرة على العمل والكفاح ، كل أولئك قد يجد له متصرفاً فى إدارة مشروع صناعى أو تجارى أو مالى ضخم ، وتلك مشروعات تدر أرباحاً وفيرة لا بل أرباحاً خيالية ، وأرقاما فلكية ، على حين أن السياسة لغير السياسى المحترف ، تفقر ولا تغنى ، فضلاً عما فيها من حرب غير شريفة ، وهذا الذى جعل الكثيرين من ذوى الكفاية يعتزلونها ويقبلون على المشروعات الاقتصادية ، مما جعل المستوى السياسى يهبط كفاية وخلقاً .

ولكن ، ما يزال فى السياسة ، الاشتغال يربو على الاعتزال . ففوق أنها ترضى الطموح أكثر من غيرها من الأعمال ، فانها تمتد أمام صاحبها الطريق لأن يصل إلى أسمى مناصب الدولة . ولعل هذا العامل الأخير هو الذى يغرى الشبان بها رغم خيبة الأمل التى قد تخلفها لهم والمرارة التى تتركها فى نفوسهم .

ولقد أسرف الناس فى توزيع ألقاب الزعامة أيما إسراف إلى حد أن يطلقوها على الأقرام الذين يحتالون فى أثواب العاقلة ، والمهرجين الذين يتكلمون ولا يقولون شيئاً ، والعاجزين عن إدارة شؤونهم الخاصة فكيف بإدارة الشؤون العامة ، والذين وضعتهم الأقدار الساخرة فى

مراكز ليسوا منها في كثير أو قليل ، فأكسبتهم سلطاناً زائفاً على مواطنيهم ، موقوتاً بوجودهم فيها ، يحاولون استدامته بالتغريب وإطلاق الإشاعات .

وأقحم على الزعامة كثيرون من المهزومين في معركة الحياة . فهذا محام عزت عليه القضايا ، وذاك طبيب أعوزه المرضى ، وغيرهما معلم أفقرت مدرسته من التلاميذ ، يتصدرون للزعامة ويتصدون لقيادة الرأي العام ، لأنهم وهبوا القدرة على الثروة ، وصف الكلمات ، ورصف العبارات ، ولأن الديمقراطية ، والانتخاب المباشر ، وطغيان نفوذ الجماهير ، كل أولئك قد هبوا الجو لمهزومي الحياة أن يتصدروا موكب الحياة .

أو ليسوا قد قالوا إن الأعور في بلد العمى سلطان . فلم لا يكون مهزومو الحياة ، وهم على كل حال فوق مستوى الدهماء العقلي ، وقدرتهم على تزويق الألفاظ ، وتنميق الكلام ، تجعلهم فوق العامى المبتذل ، زعماء وقادة .

والزعيم صورة من مزاج الأمة العقلي . فالأمة التي تسود فيها الروح الحربية ، وتؤثر النظام على الحرية ، تتطلب وتنجب الزعيم القوى الذي يفرض إرادته عليها فرضاً . والأمة التي تغلب عليها روح الانانية تمجد الزعيم السياسي الذي يحقق لها مطامعها ولو حاد عن صراط الضمير ، وتنكب شرعة الحق والعدل ، والأمة التي عاشت تحت أنقال الاستبداد فشاعت بين صفوفها طبائعه ، ترتضى الزعيم الطاغية الذي يتبرم بالصراحة والحرية .

لقد درج الشعب البريطاني على أن يعبد رجلاً بدل أن يقدر عقيدة . وهذا الرجل الذي يتسم بسمة المكافح ، ويبعد في صورة البطل ، هو الذي يحيطه الشعب بإعجابه ، ويغمره بحبه ، ويضفي على رأسه أكاليل الغار ، دون التفات إلى عقيدته السياسية ، ودون تخرج من احتفاظه بها ، أو خروجه عليها ، مادام هو لم يهن ولم يتخاذل ، وما دامت جهوده مكرسة لخدمة عظمة الامبراطورية البريطانية .

والمثل الأعلى عند الشعب البريطاني هو السياسي المقدر ، لا العقيدة السياسية الخلافة . يطالبون الزعيم السياسي أن يكون غير وجل ولا هياب ، وأن يكون كتلة نشاط ومثابرة ، وعلى تمام الأهمية للنضال والاحتمال ، فيمثل فضائل الجنس . وإنك لتلص تلك النزعة في الشعب البريطاني حين تطالع أدهم فنجد أن الجزء الأعظم فيه وقف على تاريخ حياة عظماء الرجال .

وعادة الأبطال طبيعية في النفس البشرية وهي أبرز ما تكون في الشعب الانجليزي .
والناس إن لم يعبدوا شخصاً ، عبدوا شيئاً أو فكرة .
وتقدير الانجليز لعظائهم هو الذي يدفعهم إلى رفع كل رجل يتوسمون فيه القدرة على
القيادة الشعبية .

ففي سنى ١٨٤١ ، ١٨٥٧ ، ١٨٨٠ ، أيدوا في الانتخابات العامة بيل ، وبلمرستون ،
وجلادستون ، على التعاقب ، حتى ظفر كل منهم بالأغلبية ، وتولى الحكم ، وقبض بيديه على
مصابير الامبرطورية ، واصطبغ البرلمان بصبغته ، لأنهم يؤثرون الأحرار على المحافظين ، ولا
لأنهم يفضلون مبادئ هؤلاء على مبادئ أولئك ، ولكن لأنهم يبتغون فوز الزعيم القوى الذي
يحتفظ بالامبراطورية ، ويضيف إلى مجدها وعظمتها .

وقل ما شئت عن ديمقراطية إنجلترا ، والروح الدستورية التي يتشبع بها أفرادهم والتي هي
عريقة فيهم ، وعن تجلى روح الحرية بين صفوفهم ، فان الزعيم القوى الذي يؤثره الشعب بحبه
يصبح دكتاتوراً ، وتعيش الأمة تحت سلطان دكتاتورية موقوفة .

وهل الزعماء إلا قياصرة وزاريون إلى جانبهم أصحاب سلطان لا سلطان لهم ؟

وهل كان تشرشل إبان الحرب العالمية الثانية إلا دكتاتوراً في أوسع حدود الكلمة ؟
وللزعماء الانجليز حرية مطلقة في أن يختاروا من المبادئ ما يشاؤون ، ويتمهجوا من
الخطط ما يريدون ، ويشبوا من التطرف في الحرية الى الإيغال في المحافظة ، ويطفروا من
الاعتراف بحرية الشعوب إلى تضيق حلقات الاستعباد حول أعناقها ، فكل هذا حل لهم مباح
ما داموا يصدرن فيه عن الرغبة الصادقة في خدمة بلادهم .

وليس على الزعيم حرج أن يسعى الى الحكم من طريقه المشروعة لينتقل من ميدان الكلام
إلى ميدان العمل . والحكم هو الحكم الصادق لمقدرة الزعيم السياسى . ولا بد لكل زعيم من
برنامج شامل لوجوه الإصلاح السياسى والاجتماعى والاقتصادى ، والحكم هو الميدان الصالح
للتحقيقه .

وسواء أكان الزعيم في الحكم أم كان خارجه فالواجب الوطنى يقضى بالسعى لاستقلال
بلادهم إن كانت مهضومة الحق ، منقوصة الحرية ، لا يتسامح في حق ، ولا يهادن سالب حرية .

وان كانت بلاده مستقلة عمل على الاحتفاظ بذاك الاستقلال ، وإعزاز جانبها ، وقدرتها على دفع كل مغير طامع ، وتوثيق روابط المودة بينها وبين الدول الأجنبية ، وعقد المحالفات التي تكفل لها القوة ، والاتفاقات التي تجعل لها مكاناً اقتصادياً محموداً .

وسواء أكان الزعيم في الحكم أم كان خارجه فالنزاهة السياسية توجب عليه ألا يستغل نفوذه على أية صورة من الصور .

حقاً إن الجهاد السياسي يتطلب نفقات طائلة فلا تثير على الزعيم السياسي أن يتقبل الإعانات المالية التي تقدم إليه لمواجهة تلك النفقات مادامت الغاية منها تقوية الدعوة السياسية وتحقيق برنامج الإصلاح ، ومادامت لا تحمل طابع الرشوة التي تفقد استقلال الرأي أو تفسد الضمير ، وتخدش النزاهة السياسية أو نزاهة الحكم على السواء .

لقد كان معروفاً أن حزب النازي في ألمانيا يتناول إعانات مالية ضخمة من كبار رجال الصناعة لسد نفقات الحملة الانتخابية ، والظفر بالأغلبية في مجلس الريخستاج وتولى الحكم لتحقيق البرنامج القوي في الداخل والخارج .

وكذلك الفاشية في إيطاليا كانت تتلقى المعونة ليشند ساعدها وتستطيع القضاء على الفوضى وتطهير الأمة من المفسد وتحقيق الإصلاح ورفع اعتبار إيطاليا الدولي .

والمحافظون والأحرار في إنجلترا كانوا وما زالوا يتلقون المعونات المالية للقدرة على النضال السياسي .

وفي مصر ، من عهد مصطفى كامل إلى اليوم ، يتقبل الزعماء السياسيون المساعدات المالية التي تساعد على بث الدعوة للاستقلال وتهيئة الجو للإصلاح .

كل هذا لا غبار عليه ، ولا شائبة تشوبه . ولكن المأخذ أن يبسط الزعيم يده للبال ثمناً لنفوذه أو أجراً على جهوده .

كان ميرابو أعظم خطباء الثورة الفرنسية على الإطلاق معروفاً بأنه ملكي النزعة ، وأنه ينبغي أن تكون فرنسا ملكية دستورية ، ولما هبت رياح الثورة على الملكية ، وخيف عليها من التقوض والانهدام ، سعى البسلاط الفرنسي إلى التقرب من الخطيب العظيم ، وكسب نفوذه وتأييده ، وربما تسخير بلاغته في سبيل حماية الملكية من التداعي ، ومن أجل ذلك

بذل له المال بسخاء ليوفى ديونه التي كان مثقلا بها ، وليكون له مرتب شهري يقوم بنفقاته ،
وسد حاجاته .

وعلى الرغم من أن ما كان يطلب من ميرابو يتفق مع ميوله ومشاربه ، ويتمشى مع
نزعاته ورغباته ، وربما كان إنقاذه للملكية ، وصبغها بالصبغة الدستورية ، انقاذاً للثورة نفسها
وتوجيهاً لها في طريق البناء بدل الهدم ، والتعمير دون التخريب ، والاصلاح من غير إراقة
الدماء وإزهاق الأرواح ، فإن المال الضخم الذي تلقاه ينطبع بطابع استغلال النفوذ ،
فما نحسب أنه يفوت ذكاء رجل الدولة العظيم أن مقاصد البلاط ومراميه الخفية كانت
تخالف ما يتظاهرون به ، وتخالف ما يرى اليه هو شخصياً ، وخاصة لأن النصائح التي بذلها للبلاط
تمناً لتلك المعونة ، كانت تصطبغ بصبغة السياسة الماكيفيلية البحتة إذ كان يذهب إلى أن الغاية
تبرر الوسائل وأن من المباح أن ينصح الملكية بأن تورط غلاة الثورة في الأخطاء ، وأن
تفقد الثقة التي يتمتعون بها في عيون الشعب ، وأن تمد لهم في حبال الفوضى والطغيان حتى
يتبين للشعب سوء سياستهم فينفض من حولهم .

وليس يكفي أن يكون للزعيم برنامج سياسي ، بل لابد له من آراء واضحة ، وخطة مرسومة
في المسائل الاقتصادية والاجتماعية ، فقد اتسعت اختصاصات الدولة في العصر الحديث
وأصبحت مطالبة بأن تسكفل لكل فرد فيها قسطاً من الرخاء . إن كان من غلاة المذهب
الفردى وجب أن يجهر بمبدئه ، ويعمل على ترويجه وتطبيقه ، وإن كانت له نزعة
اشتراكية وكان يؤمن بأن الاشتراكية المعتدلة تضمن تحقيق مبادئ العدل الاجتماعي جهر
بذلك غير هياب ولا وجل ، وعمل على تنفيذه ، ثم لابد له من المناداة بالإصلاح الاجتماعي
والعمل على وضع قواعده حتى يكون بناء المجتمع سليماً .

وسواء أكان الزعيم في الحكم أم كان خارجه ، وجب أن تكون سياسته الخارجية
والداخلية ثابتة لا عوج فيها . قوة واعتبار للدولة في الخارج ، وتقديم وإصلاح لها
في الداخل .

وإذا بات في الحكم ، وضع نصب عينيه أنه يحكم لمصلحة المجموع لا لمصلحة حزبه
أو هيئته ، وبذلك يسوى بين خصومه وأوليائه في الحقوق والواجبات .

ليس الزعماء بالأمة وإنما الأمة بالزعماء ، والأمة التي يحمل رايتها زعيم سياسي مقتدر
مخلص هي التي تبلغ قمة لمجد والسلطان والاصلاح .

من المسئول

الامة أم الزعماء؟

في مصر نهضة فكرية تنزع إلى التحرر من أغلال الماضي ، والوثبة بالبلاد إلى ما يرتسم في أفق المستقبل من رقي ومجد . وفي تلك الثورة الفكرية تشهد مزيجا من الأمل والأمل : ألم مبعثه هذا اللون من الانحلال الخلقي الذي تفشى بين طبقات الامة ، والذي يملأ القلوب اسى ، ويضاعف من مظاهر الألم ، ركود الحركة الاصلاحية . ونحن نرى الأمم تسير إلى الأمام بأوسع الخطوات ، ولا نستطيع اللحاق بها . وأما الأمل فشاره الحيوية التي مازالت تملأ الأمة وماضيها ، ومواردها التي تبوئها مكانا بين أعظم الشعوب حضارة .

تلك صورة صادقة ، لا هي سوداء قائمة ولا هي زاهية الألوان .
فن المسئول ، الامة أم الزعماء ؟ .

سؤال يتوارد على كل خاطر ، ويتردد على كل لسان ، وتفيض به الأندية الخاصة والعامة في كثير من الأحيان . وقد يكون مثار جدل يختلف شدة ولينا باختلاف الأمزجة والعقليات التي تتناولها بالتحليل والنقد . ففريق يحملون الأمة كل تبعة ، ويخلون الزعماء من كل مسؤولية ، وطائفة يقبلون الوضع ، ويعكسون الآية ، فيضعون المسؤولية على رؤوس الزعماء ، ويبرئون الأمة من كل تبعة .

فأما الذين يلقون المسؤولية على الأمة فيقولون إنها قد رزحت تحت أثقال السلطة الأجنبية السنين الطوال ، فتغلغلت في نفسها طبائع الاستبداد ، وفقدت الجسم من الفضائل القومية ، فتفشى الرياء في أبنائها ، وانعدمت الشجاعة الأدبية بين صفوفها ، وتوارى الاستقلال في الرأي ، وكثر بين المواطنين التواكل والتخاذل ، واختفى الروح القومى فأصبح كل فرد يعيش لنفسه ، لا للدولة ، ويضع مصالحه الذاتية فوق المصالح العامة ، ويتوج كل أولئك بالجمود على التقاليد العتيقة البالية إلى حد جعل عاهل قصر الدوبارة ينادى بأن من يحاول تحويل المصريين عن تقاليدهم التي درجوا عليها طوال السنين لا يكون لمحاولاته من أثر أكثر من الأثر الذي يتركه مدفع يضرب في جبل من الطين !

وأما الذين يحملون القادة كل تبعه فيقولون ، تراوحا بين الدفاع والهجوم ، إن الأمة ما زالت بخير ، وفضائلها القومية ما برحت كامنة في أعماق نفسها لم يعصف بها الفتح ، ولم يقتلها الاستبداد ، وهذه الفضائل الكامنة لا تلبث أن تجد الفرصة السانحة للظهور حتى تتجلى ، في روعة جمالها ، وقوة جلالها . والمصرى لا يعوزه الذكاء فهو بين الشعوب الأخرى شعلة ذكاء ، ولا ينقصه الصبر والجلد على العمل ، فالفلاح المصرى مضرب الأمثال في الجسد والمثابرة ، وطبيعة بلاده تساعد على النهوض إلى الأمام ، ومن كانت لهم هذه السماء الصافية والمناخ المعتدل وذاك النيل المبارك وتلك التربة الخصبة باتوا خليقين أن يصبحوا في طليعة الشعوب الناهضة ، وإنما يعوز المصريين الزعماء والقادة الذين يوجهونهم الوجهة الصالحة .

وليس من غرضنا ، علم الله ، أن نتربع في منصة الأحكام ، ثم نشرع في توزيع المسؤوليات ونثر الاتهامات ، وإنما غايتنا أن نضع الحقائق في نصابها ، ونتعرف ما لنا وما علينا ، حتى نبليغ ذروة المجد ، بدل أن نساق إلى هاوية الانحطاط .

وخير للامم أن تواجه الحقائق من أن تلف حولها وتدور .

ليس أدل على حيوية هذه الأمة ، واستعدادها للرقى ، من أنها في كل مرة وجدت الزعيم الذى توافرت فيه صفات الزعامة ، يتسلم قيادها ، ويوجهها الوجهة الصالحة ، كانت تمشى في طريق التقدم بخطى واسعة ، وتنهض نهضة مادية وأدبية رائعة تملك إعجاب العالم المتحضر .

بعث ربك فيها قائدا فكريا ، وزعيما دينيا ، ومصلحا اجتماعيا ، ذلكم هو الإمام محمد عبده ، فوفق جهد طاقته بين الدين والعلم ، وأوجد نهضة فكرية حررت العقول من إسار التقليد ، وذل التقييد ، ودفعت بالبلاد إلى التمشى مع روح العصر الذى تعيش فيه .

وخرج من بين الصفوف الزعيم الشاب مصطفى كامل ، وكان قلبه الكبير الفيض يمتلئ بحرارة الإيمان الوطنى ، ويفيض بالإخلاص واليقين ، وكانت نيران حماسه لا تخبو وقوة عزمه لا تخمد ، وصلابة إرادته لا تنه ولا تلين ، فإزال يذكى في صدور قومه شعلة الوطنية ، وينشدهم أناشيد الاستقلال والحرية ، حتى لم يبق مصرى تظله سماء مصر ، وينزل على ضفاف النيل ، حتى آمن بحق بلاده في الاستقلال والحرية ، ولم ترهبه ربة الأساطيل والجيوش فشرع يتغنى : «بلادى ، بلادى ، لك حبي وفؤادى» .

وخرجت انجلترا من الحرب العالمية الأولى ، والنصر معقود بلوائها ، ورفضت حق مصر في أن تقرر مصيرها بنفسها وفاقا لمبادئ ولسون التي ملأ بها سمع العالم ، وأبت أن تصافحها على الاستقلال والحرية ، وتوأصي معها بالتضامن في سبيل خدمة قضية السلام ، وحين تخلفت القوة الغاشمة القادة فحملتهم إلى جزيرة مالطة ، هبت الأمة هبتها ، وأقسمت ألا تفر حرارتها في النضال حتى تكسر قيود الاستعباد .

ولئما ضربنا لقومنا الأمثال لنبدل ، إذا احتاج النهار إلى دليل ، على أن الأمة مازالت بخير ، وأنها على تمام الأهبة للنهوض إلى الامام كلها وجدت من يمشي في طليعتها ، ويحمل رايتها فيحسن قيادتها ، ويوجهها الوجهة الصالحة .

ولو أن جيشاً كان مؤلفاً من خيرة الجند ، وتوافرت له العدة والعدد ، ثم أعوزته القائد البارع لكان حظه من الهزيمة أضعاف حظه من النصر . وهل تشق السفينة عباب البحر وسط العواصف والأنواء ، وتتفادى الارتطام في الصخور ، وتبلغ شاطئ الأمان إلا بالربان الماهر ؟ وهل يسير القطيع الانساني إلا إذا وجد الزعيم القوى القادر الذي يمش عليه ، أو يسير في طليعته ؟ أروني أمة ، في التاريخ القديم والحديث ، بلغت ما بلغت من تقدم ومجد ، إلا برجل عظيم وضعته العناية الالهية على مصايرها .

إن نهضات الشعوب من عمل فرد أو أفراد لا من صنع الجماعات .

استقرىء تاريخ اليونان والرومان والفرس والعرب والفرنسيين والألمان والانجليز وغيرهم من شعوب العالم تجد أنها تبلغ قمة القوة والمجد حين يكون على رأسها زعماء صالحون .

على الذين يجد اليأس سيلاً إلى قلوبهم من نهضة الأمة أن يذكروا أن إيطاليا مدينة باستقلالها لجهود كافور ومازيني وجاريلدي ، وألمانيا بوحدتها إلى بسمارك ، واربند باستقلالها إلى دي فاليرا . ثم ليرجعوا البصر في النهضة التركية الحديثة فيجدوا على رأسها « كمال أتاتورك » ذلك الزعيم الذي جعل من شعب مزقت الحرب العظمى ملسكه ، شعباً منيع الجانب عزيز الحوزة ، تخطب الدول وده ، وأمة ناهضة تعجب بنهوضها الأمم جميعاً . ومن كان يحسب أن ألمانيا تنهض من أغلال معاهدة فرساي بتلك السرعة العجيبة التي أذهلت العالم أجمعاً ، بل من كان يظن أن تخطي إيطاليا كل هاتيك الخطوات في سبيل التقدم وقد كانت توشك أن تقع فريسة للفوضى .

يدل الاستقراء التاريخي على أن نهضة كل أمة تبدأ برجل أو حفنة من الرجال ، وأولئك هم

القادة ، ثم متى ألقوا البذور في التربة الخصبة أتت بأبرك الثمرات . والرقى من عمل الزعماء الذين حباهم الله بالمواهب والمسلكت ، لا من عمل الجماهير ، والجماهير إن لم يقيض لها الله من يقود زمامها إلى الخير ، كانت أميل إلى الهدم والتخريب منها إلى البناء والتجديد ، والقطيع الانساني ينقاد لمن يتولى قياده بيد قوية حازمة ، ولا يصلح القطيع لقيادة نفسه بحال ، كما لا يقود الجيش نفسه بنفسه . وكافة الاختراعات والاكتشافات في ميادين العقل والعلم التي غيرت وجه التاريخ وأخرجت الإنسان من ظلمات الجهل والهمجية إلى نور العلم والمدينة إنما كانت من عمل أشخاص معدودين موهوبين .

ولسنا نجاوز الحق والواقع إذا نادينا بأن المثل يهبط من أعلى ، ونذلك قالوا إن الناس على دين ملوكهم ، وأن الصغير يسير على نهج الكبير ، والمغلوب يحتذى مثال الغالب ، والضعيف يترسم خطى القوى ، وإنما الإصلاح والإفساد في المجتمعات الإنسانية ينحدر من عل .

وقيادة الأمة المصرية ليست من الصعوبة بمكان . فالشعب المصرى سلس القياد ، ذكى ، موحد الغايات ، موحد الجنس واللغة ، موحد الذكريات التاريخية ، لا تمزقه الخلافات الجنسية والدينية والتاريخية التي تمزق أوصال كثير من الشعوب الأخرى .

والجود الذى نشكو منه يمكن تحريكه بالتربية والتعليم اللذين يجعلان من الفرد شخصية تستطيع أن تشق طريقها في الحياة لا مجرد أداة في ماكينة الحكومة . والآنانية وعدم الاهتمام بالمسائل العامة وإيثار المصلحة الفردية على مصلحة المجموع كل أولئك يمكن القضاء عليه بالتربية الوطنية ، والفقر والمرض والجهل وسائر الأدواء الاجتماعية التي نشكو منها مستطاع علاجها بالبرامج الاقتصادية الصادقة التي شعارها أن الفرد للمجموع والمجموع للفرد .

ولكن أين من يفهمون روح العصر ؟

وأين من يفهمون معنى الحكم ؟

تلك هى المسألة !

والآن : من أشاع الانقسام في صفوف هذه الأمة ، وجعلها شيعا وأحزابا تتقاتل وتتناحر ، ومن أصار الحركة الاستقلالية حركة مناصب وزارية ووظائف حكومية ، وجعل الموظفين يؤمنون بينهم وبين أنفسهم أن وسيلة الترقى الزلى والملق لا الجد والمثابرة ، وألقى في روع الطلبة أن الهتاف والتصفيق طريق الوثبة إلى الوظائف ، وعلم كل مشتغل بالمسائل العامة أن من

الحكمة السياسية اختطاف ما يمكن اختطافه والإثراء على حساب الدولة ، وزهد الناس في الحرية والوطنية ، وحرك في النفوس عوامل الانانية حتى صار الشعار : ومال الأأعنى بشؤوني الخاصة وبعدي الطوفان ! ومن هم أولئك الذين جعلوا حركتنا الإصلاحية تدب ديب السلحفاة حينما ، وتكبو وتتعرأ أحيانا ؟

تلك أسئلة تدمى لها القلوب ، ولسنا نتردد في الجهر بأن الذين وضعهم الأقدار في مكان الزعامة من هذه الأمة هم الذين يتحملون المسؤولية أكبر نصيب ، وأن هذه الأمة الوداعة المستعدة للرقى قد تبهر العالم بنهضتها إذ تفلت من قيود الرقابة الأجنبية ويقبض الله لها زعماء يقودون خطواتها الى الرقى المنشود .

السياسة الماكيافيلية

الغاية تبرر الوسائل : ذلك هو شعار الماكيافيلية التي تبرر القوة والعنف والخداع بل والجريمة نفسها في سبيل المصلحة العامة .

لم تكن تلك السياسة التي لا ضمير لها وليدة تفكير الكاتب والمؤرخ الإيطالي بل قد ولدت مع الإنسان في يوم واحد لأنها مشقة من طبيعته ، وإنما انطبعت بطابع ماكيافيلي ، والتصقت باسمه لأنه جهر بها ، وإن لم يتح له العمل بها ، على حين أن غيره ممن مارسوا السياسة وزاولوا الشؤون العامة ، قد طبقوها حرفاً بحرف ، وإن لم يصارحوا بكلمة منها .

نعم ، ما نبئت فكرة السياسة الماكيافيلية في رأس الكاتب الإيطالي ، ولا كانت عبقريته السياسية هي التي ابتدعتها ، فقد وجدت في كل الأمم ، وفي كل عصور التاريخ ، وإنما رسم صورة صحيحة بارزة لما كان يصنعه رجال السياسة في عصره ، جهره وعلانية ، أو في الظلام ومن خاف الاستار .

والرياء السياسي الذي مزق المؤرخ الفلورنسي عن وجهه القناع ، هو الذي أثار ضده الحملات الشعواء . فبعض المشتغلين بالسياسة يرتكبون الجرائم التي يثور عليها الضمير الإنساني ويقترون الآثام التي تتقزز منها النفوس ، ويحترون أخزى الفعال التي تندى لها الحياة ، غير متأثرين ولا متحرجين ، ولكنهم لا يحبون أن يسمعوأ أن سياستهم تنافي الشرف والضمير .

بل الرياء السياسي هو الذي يلبس الحق بالباطل ، ويضفي على المخزيات المنديات أثواب المجد ، ويسبغ على الجرائم السوداء صور البطولة الخالدة .

يصب المستعمرون الولايات على رؤوس الشعوب المغلوبة على أمرها ثم يتبجحون بأنهم ينشرون الوية الحضارة في ربوعها ، ويشن الغزاة والفاتحون أقصى ضروب العدوان ثم يرفعون عقيرتهم بأنهم إنما يخوضون غمار حروب دفاعية شرعية . ويضرم الطغاة والمستبدون الحروب الطاحنة الدموية في سبيل التسلط والسيادة ، واغتصاب الموارد الجديدة ، والاحتفاظ بما اغتصبوا في الماضي ، ثم لا يستحون أن يقولوا إنهم إنما يحاربون في سبيل المثل العليا التي تقدسها الإنسانية ، ويجاهدون لنصرة قضية الحق والعدل والحضارة الإنسانية .

ولعل فريدريك الأكبر كان الوحيد بين الغزاة الفاتحين الذى جهر بأن حروبه فى سنيل
تقوية نفوذ الدولة وبسط سيادتها .

ومهما يكن شعور المرء حيال المعسكرين المتطاحنين فى الحرب العالمية الثانية ، فلا ريب
أنه يكبر المعسكر الذى ينادى بأنه يقاتل فى سنيل المجال الحيوى ، إذ أن له ، على الأقل ،
فضيلة الصراحة .

وما كيا فيلى ، ما إثمه أمام التاريخ ، إثمه الذى يضيق عنه العفو أنه عرض سياسة الشدة
والمكر دون أن يتصنع الغضب منها ، ويصطنع الخلة عليها ! وما جريمته ؟ جريمته التى
لا يتسع لها غفران رجال السياسة أنه أبان كيف أن المرء يستطيع ، مدرعا بالقسوة ، متوسلا
بالخدعة ، أن يحرز السلطان ، أو يحتفظ بالسلطان ، دون أن يعمل التقزز من تلك الوسائل !
كان الكاتب يلام لأنه لم يتخذ الرياء ديناً ، والفنان البارع الذى يبرز القبح فى صورته
يذم لأنه لم يصانع فى فنه أو يداجى فيخلع على القبح ثوب الحسن ، ويوارى من القبح
دلائل قبحه !

ما كانت السياسة ترقب ظهور الكاتب الايطالى على المسرح السياسى لتعنى فى الكذب ،
وتوغل فى الخداع ، وتلغ فى الدماء ، فما كان صاحب « الأمير » مجدداً بل كان مسجلاً ، ومن
عهد بعيد تواضع الناس على أن السياسة هى تارة فن الكذب ، وطوراً فن الخداع ، وفى بعض
الاحيان حبك أطراف الجريمة .

ولكننا لا ننصف صاحب « الأمير » إذا لم نعرف له بأنه قد ابتدع وابتكر حين وضع
قواعد سياسة الواقع ، ونبذ سياسة الخيال ، وجريمته التى لم ولن يغتفرها له رجال السياسة
أنه رسم حدود السياسة التى يجرون عليها ، ولم يجارهم فى إخفاء معالمها وآثارها ، فأسقط أفتعة
الرياء عن وجوههم .

وهل كان دهاء السياسة ودهاقنتها بحاجة إلى مؤرخ ففورنس ليستحلوا الكذب فيكذبوا
على الله وعلى الناس وعلى أنفسهم ، ويستبيحوا الرياء فيقولوا غير ما يفعلون ، ويعلموا غير
ما يظنون ، ليخدعوا خصومهم وأولياءهم على السواء ، ويستمرثوا القسوة فيسوموا خصومهم
سوء الخسف والنكال ، ويصادروا أملاكهم فى شر صور المصادرة ؟

لم يكن صاحب « الأمير » معلماً لرجال السياسة وملقناً إياهم مبادئ السياسة الماكيا فيلية

وتعاليمها ، بل كان فناً يرسم بريشة المصور ، وسائلهم وأساليبهم ، فاستحق غضب العامة وسخطها ، وتصنع الاشمزاز من جانب الذين فضح أساليبهم وإن كانوا غارقين في الإثم إلى أدقائهم .

ولئن كان بعض الساسة ، في الماضي والحاضر ، يحملون كتاب « الأمير » بشماهم أينما حلوا وارتحلوا ، فليس ذلك لأنهم يجهلون ما يحمل بين دفتيه من تعاليم شيطانية ، ومبادئ جهنمية ، أو لأنهم يشعرون من أنفسهم بالحاجة لأن يتغذوا بها ، أو يسيروا على ضوء نارها لا نورها ، ولكن لأنهم يبتغون أن يكون مذكراً لهم بوجود الاستمرار والمثابرة على السياسة العملية حتى يكتب لهم النجاح أو ما يحسبون أنه النجاح .

ومن الظواهر النفسية أن شهوة الحكم ، وممارسة السلطة ، توحى إلى صاحبها الخديعة ، وتعلمه كيف يلجأ إلى الشدة ، ويعمد إلى العنف .

ومجاهدة النفس هي الجهاد الأكبر ، فمن الصعب ممارسة الحكم مع التزام جانب الانصاف والعدالة والاعتدال . فالحكم يغير النفوس الضعيفة لا محالة ، والسلطة تشيع الفساد في جوانبها ، وما ينجيها من التغير ، ويعصمها من الفساد إلا قوة الخلق ، وتلك ميزة لا ينالها إلا الأقلون .

هذا رجل كان عدله مضرب الأمثال ، وإنصافه حديث المجالس العامة والخاصة ، واعتداله محل إعجاب الخاصة والعامة ، فلما دار الزمن دورته ، وأصبح على رأس الحكم فإذا بميزان العدالة يميل في يده ، وإنصافه ينقلب تحيزاً وتشيعاً ، واعتداله يستحيل تهوراً واندفاعاً . كان يطالب بالحرية لخصومه وأنصاره فأصبح يحلل القوضى لأنصاره ويحرم الحرية على خصومه .

وكان يتهم خصومه بأنهم يتخذون الأجانب أولياء لهم فأضحى يستعين بالسلطة الأجنبية لتوصله للحكم وتبقيه فيه .

وكان يبدي القصد والاعتدال في مطالبه ورغباته فأمسى يغدق على نفسه وذويه . وكان يتبرم بالمحسوبة والمحابة فبات يتورط في ألوان المحسوبة وضروب المحابة . وذاك رجل كان ينعى على خصومه مصافحة الغاصب ، فلما أصبح في الحكم إذا به يصانع هذا الغاصب .

وكان يتهم خصومه بخلق الحريات السياسية فإذا به يجهز عليها إجهاداً تاماً .
وكان يعيب على خصومه إثارة الأقارب والمحاسيب والأذنان والذبول فإذا به لا يؤثر
خسب بل يغدق الاغداق كله على فريق وينكل في شر صور التنكيل بفريق آخر .
وهكذا يحق القول بأن الرجل في الحكم غيره خارج الحكم .

والذين في الحكم يحيط بهم في العادة جيش من المتملقين يداعبون كبرياءهم ، ويزينون
لهم الباطل ، ويصورون لهم الأوهام حقائق ، والخيالات وقائع ، وينسبون لهم كل الفضائل ،
ويلصقون بخصومهم كافة الرذائل ، ففي السياسة يزون عمرو بن العاص ورشليو وبسمارك
وفي الحرب يقضاهم أمامهم خالد ونابليون وفي الإدارة ينكمش إلى جانبهم زياد وجورنج
وفي النفس البشرية ، حتى نفس العظيم ، جانب ضعف يزدهية النصر ، ويطغيه النجاح ،
وينحدر من ثغراته المتملقون فتصاب بنوع من الدوار يذهلها عن حقائق الواقع ، ويجعل
المستحيل في نظرها ممكناً مستطاعاً .

ولقد صدق نابليون حين قال إن السلطان يعصف بعقول الرجال
ولا تحسبن السياسى يتخير الوسائل التى تكفل له بلوغ أهدافه ، وتحقيق غاياته ، بل جلهم
إن لم يكن كلهم يترخص فى ضميره ، ويضرب صفحاً عن الخلق ، ويختار منها ما يضمن إصابة
المرمى ولو مشى على جثث الأبرياء ، وخاض بحراً من الدموع والدماء .

ولكى يبرروا صنعهم يقولون مع ما كيا فيلى : إن الغاية تبرر الوسائل وهم لا يجحرون
بهذا النداء أو يخافتون به ، وإنما يقولونه بينهم وبين أنفسهم تهدئة لثائرة الضمير إن كانت
لهم بقية من ضمير ، وأمام الناس يجهدون قرائعهم لإثبات أن أعمالهم فوق متناول الشكوك ،
ووسائلهم لا ترقى إليها شبهة من باطل ، أو تتعلق بها ريبة من ظلم .

أوليسوا يبتغون خير المجموع وخير المجموع فوق كل شئ وقبل كل اعتبار ؟ أوليست
مصلحة المجتمع مقدمة على مصلحة الفرد ، وتضحية الجزء مباحة بل واجبة فى سبيل الكل ،
فما ضرهم أن يضحوا ولو كان فى التضحية شبهة من ظلم ؟ أفلا يبتز العضو المريض من الجسم
فما جرمهم أن يبتزوا الأعضاء المريضة من جسم المجتمع ؟ أوليس فى وجود بعض الأفراد
خطر يهدد كيان الدولة ، فما عليهم أن يزيلوا الخطر بالملائم من الوسائل ؟
وللسياسة لغتها الخاصة فان هى همت بارتسكات جريمة يمجها الضمير الإنسانى هيات الجو

لها بقولها : إن أمن الدولة وسلامتها قبل كل شيء ! والسلام العام فوق كل اعتبار ! والضرورات تبيح المحذورات ! وهكذا من تلك العبارات الخلابة التي تفيض بها قواميس السياسة والتي إنما تستخدم لتبرير أبشع الجرائم ، وأشنع الآثام .

وللسياسة سموم تفسد الضمائر ولاكنها تضع السموم في أقراص كي يسهل إساغتها وازدرادها فتنادى : الغاية تبرر الوسطة : والقوة ترهق الحق : والقوى يسحق الضعيف ويمحقه : وسلامة الشعب هي القانون الأعلى الذي تنحني أمامه الرؤوس وتعنوله الجباه

ولقد قالت مدام رولان يوم سيقت إلى الإعدام وقبل أن تطيح رأسها تحت المقصلة : « أيتها الحرية ! كم من الجرائم ترتكب باسمك ! »

ومن الحق أن يقال : « كم من الجرائم ترتكب تحت ستار أمن الدولة وسلامتها »
لقد أكره سقراط على تجرع السم بدعوى إنه يسمم عقول الشيبة الاثنية فيهدد أمن الدولة وسلامتها .

واضطهد امبراطرة الرومان المسيحية في شر صور الاضطهاد لضمان أمن الدولة وسلامتها وأعمل شارل التاسع في البروتستانت ذبحاً وتقيلاً ، وأمعن لويس الرابع عشر فيهم طرداً وتنكيلاً ، في سبيل أمن الدولة وسلامتها .

وأجهز نيرون على أمه احتفاظاً بأمن الدولة وسلامتها !

وقتل الحسين بن علي باسم أمن الدولة وسلامتها !

وأعدم نابليون الدوق دانجان بدعوى حماية أمن فرنسا وسلامتها .

ولعلنا لا نتجنى على حقائق التاريخ ، ولا نظلم الحق والواقع ، إذا جاهرنا بأن مبدأ أمن الدولة وسلامتها هو الذي حدا بمحمد علي باشا إلى استئصال شأفة المماليك إذ كانوا يعيشون في أرض مصر فساداً .

وخلاصة القول في مذهب ماكيافيللي السياسي أنه ينادى بنظرية الخلق المزدوج ، فواحد للحياة الخاصة ، وآخر للحياة العامة .

ففي الحياة الخاصة يجب التشدد ، فأما في الحياة العامة فلا حرج من الترخص غير قليل ، وقتل امرئ في غابة جريمة لا تغتفر ، ولكن قتل شعب آمن ليست مسألة فيها نظر

فحسب ، بل وتتسع لها ساحة الغفران !

والسرقة جريمة تستنكرها كل الشرائع السماوية والوضعية ولكن سرقة شعب لا حول له ولا قوة تجعل مرتكبها من رجال السياسة يقابلون من مواطنيهم بعواصف من التصفيق والهتاف !

والقتال بصفة عامة جريمة منكرة ، ولكن الوثبة على أمة مطموح في جانبها ومواردها وتمزيقها شر عميق ، وغضب مواردها ، هذا القتال الدموي الذي تسميه السياسة حرباً مشروعة موفقة ، ونسميه قتلًا منظماً ، هو حل مباح في نظر الماكياويلية !

وقتل الفرد جريمة من أبشع الجرائم ، ولكنه مباح إن كان الغرض منه إزالة خصم سياسى يعترض سبيل الماكياويلية ، أو يهدد سلامة الدولة في نظرها !

واغتصاب ملك الفرد محرم في نظر شرائع السماء والأرض ، ولكن مصادرة أملاك الخصوم السياسيين خلال في شريعة الماكياويلية إذا كانت الغاية منه تقليص أظافر الشر فيهم ، ومنع أذاهم للدولة .

وترى بعض الذين يقدسون العدالة في حياتهم الخاصة يحسبون ان كل شيء في السياسة مباح . في حياتهم الخاصة لا يؤذون بعوضة ، فأما في الحياة العامة فيبالغون في أذى خصومهم السياسيين .

يعتقلونهم بغير الحق ، وبغير أن يكون من حريتهم خطر ، ولكنهم يسترون شهوة الانتقام في نفوسهم باستار أمن الدولة وسلامتها .

يلقون بهم في أعماق السجون ، وينفونهم أو يشردونهم ، ويصادرون أملاكهم ثم يقولون أمن الدولة وسلامتها ، وتلك أعاليل في أباطيل .

ويكتمون أفواههم ، ويحطمون أقلامهم ، ويفضون اجتماعاتهم ، ويفلقون نواديهم ، وعلى الجملة يحرمون عليهم كل مظاهر الحريات السياسية تحت ستار الدعوى بأنهم يحمون أمن الدولة وسلامتها .

بل يقتلونهم قتلًا أديباً بأن يثيروا في وجوههم حملات التشنيع والتشهير ، والكذب والافتراء ، ويسلطوا عليهم الدهماء يسومونهم سوء العذاب ، ويرموهم ظلماً بالخيانة والمروق ثم يزعمون أنهم يصنعون كل أولئك في سبيل المصلحة العليا للدولة .

ويصادرونهم في أموالهم وأرزاقهم باسم العمل للمصلحة العامة .

وخداع الجماهير ، أو ليس من صميم السياسة الماكيافيلية ؟

وخديعة الشعب وتصوير الحماية المقنعة على أنها استقلال لا يأتيه الباطل من بين يديه

ولا من خلفه ، أو ليس لب وجوهر الماكيافيلية ؟

ونحب أن ننبه الأذهان إلى أن الماكيافيلية تقصد إلى تحقيق غاية شريفة ولكن بوسائل ملتوية أو أساليب غير شريفة . وهذا الذي يخفف من وقع آثارها في النفوس . فاما إذا كانت الغاية والوسائل معاً غير شريفة فهي سياسة إجرامية بكل ما تحمل كلمة الإجرام من معنى .

والأمثال التي ضربناها ، والشواهد التاريخية التي سقناها إلا قليلاً منها ، تدل وأصرح الدلالة على أن الغايات المستحيلة لم تكن في صالح الدولة وإنما كانت في صالح الطغاة والمستبدين أنفسهم ، إذ كانوا يرمون إلى الاحتفاظ بأشخاصهم ومصالحهم ، لا حماية أمن الدولة وسلامتها .

والذي يضاعف من خطر وخطورة السياسة الماكيافيلية أنه يكاد يكون من المتعذر التفريق بين الغاية والوسيلة ، وكل الماكيافيليين الذين سبقوا أفكار الكاتب الإيطالي ، وجاوزوا الحدود التي رسمها في كتابه « الأمير » بمراحل ، إذا رموا إلى غايات إجرامية بوسائل إجرامية كانوا يتمتعون على الحقائق ، ويطلبون الوقائع ، فيصورون العمل لأشخاصهم عملاً في سبيل المصاحبة العليا للدولة ، والوسائل البالغة في الإجرام وسائل مشروعة .

لقد أراد نابليون أن يضرب الملكية في شخص الدوق دانجان ، وأن يصيغ الوسيلة إلى تلك الغاية بالصيغة الشرعية ، فلم يقتل الدوق الشاب غيلة وغدرا ، وإنما قتله بأيدى قضاة إذ لفق محاكمته مجلساً عسكرياً من صنائعه مالمبث حتى قضى عليه بالإعدام في محاكمة مأساة للعدالة لمن ينظر ومهزلة لمن يتأمل ، ثم مالمبث حكم الإعدام الذي بيت للبريء بليل أن نفذ ، فزق صدر الدوق الشاب برصاص الجنود .

والمستبد الأبله هو الذي يغتال ويسجن وينفي ويشرد ويعذب بيده ، وله عن كل أولئك مندوحة بأن يسخر العدالة لأهوائه ، ويضرب خصومه بأيدى قضاة من صنعه وصنائه .

وسيف المستبد إذا أهوى على الرؤوس أفرع الضمائر ، وأثار السخط والاشتمزاز . فأما سيف العدالة أو ما يظن أنه العدالة فإذا أعمل في رقاب الأبرياء فانه يفجع ولكنه يندفع ، أو قل إنه يوجد للمستبد ما يستر به وجهه أمام الرأي العام ، وأمام التاريخ .

والسياسة قدرة خاصة على تغطية المظالم بغطاء من الأعدار الكاذبة ، وستار من الحجب الواهية الواهنة . والطامعون الطامعون يقسمون جهد إيمانهم أنهم يسمون بمصالح الدولة على مصالحهم الخاصة ، وأن ضمايرهم لا تثقلها شبهة من خداع ، وصحيفتهم لا تشوبها شائبة من ظلم ، وأيديهم بريئة من دم الجريمة .

وأكثر ما تتجلى الماكيافيلية في السياسة الدولية ، وعلاقات الدول بعضها ببعض . فإذا كانت الدولة تتورع أو تتعفف في معاملة الذين يستظنون برايتها فإنها تستبيح لنفسها كل وسيلة في معاملتها للدول الأجنبية تحت ستار حماية كياناتها من خطر العدوان ، وبدعوى أن تنازع البقاء يبرر كل وسيلة .

وقد لا يكون من الغلو والإسراف قول قوم إن الدبلوماسية هي فن الكذب والخداع . من حق كل دولة أن تحافظ على استقلالها ضد كل مغير طامع . ومن واجبها أن تمهد لمواطنيها طرق التجارة والسياحة في البلاد الأجنبية دون أن يعوق نشاطهم عائق ، أو يكدر عملهم مكر . وتلك غايات شريفة ، وأهداف مشروعة ، ليس ما يمنع الدولة من العمل لها بروح العدالة والصدقة مع الأمم الأخرى . على أن الدول جميعاً ، مهما كان شكل حكومتها ، ملكية أو جمهورية ، وديمقراطية أو دكتاتورية ، قد رمت إلى أهداف غير مشروعة بوسائل كثيراً ما كانت مما يمجج الشرف ، ويلفظه الإنصاف .

فكم هاجمت إنجلترا شعوباً آمنة مطمئنة متسلحة بأعدار واهية واهنة ، ومدرعة بقول كقول دزرائيلي : « إن الشؤون الخارجية هي شؤون الإنجليز في الخارج ! » أى أن كل وسيلة مباحة في سبيل حماية مصالح الإنجليز المزعومة الموهومة بين ربوع الأمم الأخرى ! فاهى الماكيافيلية إن لم تكن هي هذه ؟ !

ولا يعدم زعيم الأحرار جلادستون أسباباً يلفقها لتبرير عدوانه ، وصوراً يموه بها على العالم لإخفاء تجنيه . فقد كان يقول : نحن لم نضم مصر ، وإنما نستبق حامية فيها ! ولم نبتلع السودان ولكن جيشاً إنجليزياً يشق طريقه إلى الخرطوم !

وسلسلة الاعتداءات البريطانية كثيرة الحلقات ولم تكن خاتمتها استلاب جزيرة قبرص واستقلال الترنسفال .

ولعل بلرستون حين قال إن الإنسان حيوان مقاتل منازع كان يصف نفسه بصفة خاصة ،
أو يرسم صورة صحيحة صادقة للدبلوماسيين الإنجليز بصفة عامة .

والإنجليزى فى حياته الخاصة مثال الخلق القويم ولكنه فى معاملته مع الدول الأخرى
كثيراً ما يقفر قلبه من الرحمة والشفقة ، وتجرد نفسه من العدالة والكرم .
وهو فى الدبلوماسية يصانع الأقوياء ، ولكن إذا كان الأمر تصفية الحساب مع الضعفاء
والمستضعفين لم تجد الرحمة إلى قلبه سيلاً .

وما يخفف من وقع سياستهم فى نفوسنا إلا وطنيتهم ، فسياسيوهم يبذلون كل مرتخص
وغال فى سبيل وطنهم ، وقد يضحوا حتى بأسمائهم وتقدير العالم لهم ، فى سبيل مصلحة
الإمبراطورية البريطانية ومجدها .

وأينما وجد الإنجليزى وجدت إنجلترا وتلك الوطنية الصادقة ، وإن كانت فى كثير من
الأحيان متعصبة متبجحة .

والإنجليز الذين حرّموا الاتجار بالعبيد عام ١٨٠٧ والاتجار بالرقيق عامة فى سنة ١٨٣٣
هم الذين أسرفوا واستعبدوا ربع سكان الكرة الأرضية حتى أصبحت الشمس لا تغيب عن
استرقاقهم للشعوب أبداً .

وصحيفة فظائعهم فى المستعمرات حمراء قانية .

فلم تكذب تبدو بوادر ثورة فى جميعا حتى هال العالم أن يشهد مآسى دموية إذ نظم الإنجليز
ضد العبيد من سكان الجزيرة الأصليين أقصى ضروب الصيد كما يصطادون الحيوان . وقد كان
بعض ضباط الجيش يتلهون بهذا الصيد كما يتلهون بريضة دموية ، وكان بعضهم يتبجح بأعمال
همجية وحشية لم يرتكبها .

وفى إفريقيا طلب أحد ضباط ستافلى جمبسون أورفيل أن يشهد أكل لحوم بشرية ،
فجىء بفتاة ، فقطعت أجزاؤها ثم بقرت بطنها ، تحت سمع الضابط وبصره ، وهو لا يحرك
سائداً فى سبيل انتزاعها من ذاك المصير المشؤوم !

فأما حيال الأجناس الأكثر حضارة فلم يكن مسلك الإنجليز يختلف عن هذا المسلك . ففى
كندا ، والولايات المتحدة ، والهند ومصر ، لم يشأ الإنجليز أن يرتبطوا مع الوطنيين برابطة

الزواج ، ذلك بأنهم يعتقدون أن جنسهم هو أرقى الأجناس البشرية فلا يحل أن يمتزج الدم السكسوني بدم آخر ، وأن الانجليزى هو الإنسان الأعلى فلا يصح أن ينزل إلى مصاف الشعوب الأخرى . ولعل هذا هو العامل النفساني الذي يطوع للضمير البريطانى أن يعامل الشعوب الأخرى معاملة كلها غلظة ووحشية .

فتلك العزلة الفخمة التى أحبت انجلترا أن تعيش فيها طوال العصور ، وذلك الترفع الذى فصل بين الانجليزى وبين الشعوب الأخرى ، هو الذى حدا بهم إلى التفكير فى إهلاك الوطنيين واستغلالهم ، بدل مصادقتهم ومصافاتهم .

فقد أبادوا الهنود الحمر ، وأبادوا واستغلوا الإيرلنديين ، واستغلوا الهنود والمصريين ، وبطشوا ونكلوا بجنوب أفريقيا وفلسطين وغيرهم من الشعوب التى تقف فى طريق أطماع السياسة الاستعمارية .

ولقد رسم «بيرك» صورة صادقة بليغة لأولئك الموظفين الشبان الذين كانوا ينطرحون على الهند يحفزهم الطمع والشرابية ، وتحركهم روح المغامرة التى تضطرم بين جوانحهم . وما كان الهنود يشهدون إلا طائفة من الطيور الجارحة تتلوها طائفة أخرى من الطيور الجارحة ، وكلها لا ينطقن لها من الدماء ظمأ ، ولا يشبع لها من اللحوم نهم .

وبضيف «بيرك» أن الانجليزى بعد أن يحرز ثروة طائلة فى الهند فى فترة وجيزة ، ينقلب إلى بلده ، فيغدق على مواطينه الإغداق كله ، فيحمد له العامل والزارع تلك اليد المنصفة السخية التى انتزعت من فم الفلاح البنغالى نصيبه الضئيل من الأرز والملح انتزاعا .

ولما شبت ثورة سيبياس أخذ ضابط شاب يدعى هودسون على عاتقه أن يحكم وينفذ الحكم بنفسه فى أمراء دلهى الذين وقعوا بين يديه جأة ، وعد هذا العمل فى انجلترا عملا وطنيا مدوحا .

وإذ أعلن فى مجلس العموم البريطانى نبأ ضرب الاسكندرية بالقنابل قوبل ذاك التصريح بمظاهر الفرح ، ومجالى الغبطة ، وعاصفة من الهتاف ، كأنما كانت طائفة من صبية المدارس تشهد ألعابا نارية ، لا جمعية أعضاؤها لهم رؤوس بها يعقلون ، ومسيحيون لهم قلوب بها يشعرون ، قيل لهم إن مدينة تضم بين جوانحها ٢٠٠,٠٠٠ نسمة من عباد الله الذين يستحقون الرحمة قد دكت بالقنابل ، وحصدت صفوف أبنائها بالمدافع الرشاشة ، فى غير شفقة ولا رحمة ، بل كأنها كانت لعبة أطفال ، لا تقميل رجال !

والتاريخ يعيد نفسه ، فيعيد ذكريات مآسى الاستعمار البريطانى ، فنحن نذكر ولا ننسى ، فقد انتقشت الذكرى على قلوبنا بحروف من نار ، انه لما وقعت فتنة الاسكندرية عام ١٩٢٠ كتبت صحيفة الايجبشيان ميل مقالا وحشياً تطالب فيه بنى قومها من الانجليز أن يبيدوا المصريين بالدبابات كما تباد الحشرات للدابة .

والشئ بالشئ يذكر . فى مستهل الحرب العالمية الثانية نذكر أنا قرأنا كتاباً فى « مجلة العالم » يقترح فيه صاحبه حين يعقد النصر بلواء الانجليز ، ويغلبون الالمان على أمرهم ، أن يصنعوا بهم ما صنع الرومان بقرطاجنة إذ ذبحوا نساءها وأطفالها وشيوخها وجعل سيديو الأفريق عاليها سافلها !

ويفيض القلب أسى ، بل يكاد يقطر دما ، حين نذكر أن الانجليز فى مأساة دنشواى ، فى سبيل القصاص لرجل من رجالهم أثبت الطبيب الشرعى أنه مات بضربة الشمس ، قد أعدموا أربعة ، وجلدوا اثنى عشر ، وكان التنفيذ الجهنمى الوحشى برأى ومشهد من ذويمهم .

وما زالت نفسى تهتز من الأعماق كلما ذكرت أن هؤلاء المستعمرين الانجليز ، إبان ثورة ١٩ ، كانوا يرمون بقطار مسلح لإخماد الثورة ، وإذا شهدوا عند بلدة ميت القرشى من أعمال مركز ميت غمر جماعة من العلمان والصينية يقيمون مظاهرة سلمية بريئة ، أوقفوا القطار ، وترجلوا ، وأخذوا يفرغون رصاص بنادقهم تمزق صدور الصنية تمزيقا فم هرب منهم من الموت ، فاخْتَبأ فى زراعة القمح وهى لا تخفيه عن أعين متحجى القلوب ، غلاظ الأكباد ، ولا عاصم له من نيران البنادق ، أنهضوه فزقوا صدره تمزيقا ، حتى لقد وجد فى بعض تلك الصدور الغضة الصغيرة ست رصاصات أو يزيد ، وانجلت المأساة عن قتل أكثر من أربعة وعشرين غلاما .

والصفحات الدامية التى كتبها الاستعمار البريطانى فى مصر إبان الاحتلال وبعد الاحتلال لا تشرف سياسة فى التاريخ .

ولتجدن ساسة الانجليز أشد الناس حملا على السياسة الماكيافيلية وهم يطبقونها حرفا بحرف ويزيدون عليها ما لم يخطر للكاتب الإيطالى ببال . أرايت كيف سخروا ماطياً ليصطنع مشادة مع حوذى مصرى ، فيتخذوا من ذاك الحادث المقتعل ، وسيلة لإشعال نيران الفتنة فى الاسكندرية تمهيداً لتبرير ضربها بالقنابل ، وتهمة الجو لهدم استقلال مصر ، وأخذها غنيمة باردة ، ولقمة سائغة ؟

ومن يوم أن ساق بونابرت الحملة الفرنسية على مصر ليتخذ منها نقطة الارتكاز للوثبة على الهند أثنى جوهرة في التاج البريطاني ، طمع الاستعمار البريطاني في مصر درءاً للخطر على طريق المواصلات البريطانية ، ولأن مصر لقمة دسمة ، لموقعها الجغرافي إذ هي ملتقى خطوط العالم ، وتصل بين بحرين ، وتربط بين ثلاث قارات ، ولأن فيها من المرافق والموارد ما يسيل له لعاب الاستعمار ، وقد دل التاريخ على أن من يتسلط عليها من الغزاة والفاحين تكون له الغلبة في العالم ، ويكون في قمة القوة ، وذروة المجد .

وإبان الثورة العرابية مثل السر ادوارد ماليت أدوار السياسة الماكيافيلية أبدع تمثيل وأحكمه فكان يملأ أذان العرابيين بكلمات التحريض ويشجع الخديو توفيق على المقاومة رجاء أن يحدث الاحتكاك والتصادم الفتنة المبتغاة ثم ما لبثت السياسة الماكيافيلية أن داست استقلال مصر تحت أقدامها تحت ستار الدعوى الباطلة بأنها إنما تبغى حماية العرش الخديوي !

• وطوال عهد الاحتلال هل كانوا يفعلون إلا أن يسلطوا علينا صنائعهم وعمالهم وغرس نعمتهم ، ونبت أيديهم ؟

لقد قال أحد غلاة الاستعمار الانجليز إنه ليس من الحكمة السياسية في شيء أن ندع الثمرة تنضج حتى تنفصل عن الشجرة ، وبعبارة أخرى ليس فيها شيء من المجاز والتخييل ، أو بالحقيقة العارية المتجردة من الحياء والضمير ، يجب علينا نحن المستعمرين الانجليز ألا نسمح لمستعمرة أن تنهض مخافة أن تنفصل عن الإمبراطورية البريطانية بل ينبغي أن نبقيها مرتكسة في حضيض الفقر والمرض والجهل حتى تهدر آدميتها فلا تطالب بحق وانما تجتزىء بالكفاف من العيش ! وكذلك صنعوا بمصر فدهوروها في اعماق هاوية الفقر والجهل والمرض بعد أن قضوا بين ظهرانها أكثر من ستين عاماً كانوا خلالها وطواها أصحاب النهى والأمر والحل والعقد ، تعتبر إشارة المستشار الانجليزي للوزير المصري بمشابة أمر ليس الى القرار منه سبيل ، وكان في وسعهم ، لو أرادوا أن ينشئوا جيلين جديدين صالحين ينهضان بمصر نهضة سريعة مثل الأمم الأخرى الفتية الناهضة .

وكل الذي نجح فيه الإنجليز انهم أنشأوا طبقة همها في بطنها ، مسخوها شعورها ، وأفسدوا نفسها وعقيدتها ، بل أهדרوا آدميتها إلى حد أن أصبحوا ، إبان الحرب العالمية الثانية ، يقبلون اليد التي تلطمهم وتسلب حريتهم واستقلالهم . وانخطوا في دركات الحيوانية الى حد القول ، في معرض الموازنة بين الألمان والإنجليز ، من نعرفه خير ممن لا نعرفه

وتلك لغة العبيد : ولهجة المستعبدون الذين لا يأتون أن يكونوا مطية لسكل راكب ، كما نرى
حرم على مصر أن تطمح إلى الاستقلال والحرية ، وقدر عليها أن ، تكون مركوبة إلى الأبد .
والسياسة الماكيافيلية هي التي ابتدعت النظام البرلماني في مصر ، ففرقت المصريين شعباً
متناحرة ، وأحزاباً متطاحنة .

وكما تدين في الهند بمبدأ : فرق تسد ، وتستغل الشعور الديني في أقبح صور الاستغلال
ليقاتل الهنود بعضهم بعضاً ويجد المستعمرون الثغرات التي ينحدرون منها لتحقيق مطامعهم
وأغراضهم ، كذلك فعلت في مصر ، فكانت تمنى هؤلاء بالحكم تارة ، وتمنى به أولئك
طورا ، وتستغل الخلافات السياسية ، فتمزق أوصال الوحدة الوطنية كل ممزق ، وتبلغ غايتها
من تزييف الحرية والاستقلال .

والسياسة الماكيافيلية هي التي أزجت إلى المصريين مشروعات ملء وكرزون وهندرسون
ومعاهدة التحالف والصداقة ، ووثيقة الشرف والاستقلال ، وكانت في كل واحد منها تصور
الحماية المقنعة استقلالا لاشك فيه ، والحرية الزائفة حرية لاشائبة فيها .

وكيف اجترأ المدعون على الدعوى بأن مصر ، بعد معاهدة التحالف والصداقة ، كانت
تنعم بالاستقلال ، وقد أكرهت وزارة أبان الحرب العالمية الثانية على مغادرة الحكم نزولا على
هوى الانجليز ، وطوعا لطغيانهم ، وحملت وزارة أخرى الى كراسي الحكم بالقوة المادية
الغاشمة .

والذين يشايعون تلك السياسة الماكيافيلية هم اما ماكيافيليون أو مغفلون . فهي تقوم
على الغش والخديعة . فان كانوا يعلمون أنه استقلال زائف وعلى الرغم من علمهم هذا
يلبسونه على الأمة انطبق عليهم الوصف الأول ، وإن كانوا يجهلون فلا يحصى لهم عن
الالتصاق بالصفة الثانية .

والسياسة الانجليزية من ربات السوابق في الماكيافيلية . فقد أباح الكاتب الايطالي
للسياسي أن يخلف وعده أو يترك عهده . والدبلوماسية البريطانية التي أشهدت الأرض والسماء
في أكثر من مئتين وعداً رسمياً ، ان جنودها ستمجلى عن وادي النيل ، قد نكلت عن وعودها ،
ونقضت عهودها ، فلم يتحقق الجلاء وإنما ظل كابوس الاحتلال جاثماً على صدر النيل

وخاض العرب غمار الحرب العظمى إلى جانب الحلفاء إذ دخلت عليهم الغفلة فحسبوا أنهم يؤيدون قضية الحق والعدل وحرية الشعوب والديمقراطية إلى آخر تلك السلسلة من السكتات السحرية ، وكان واجب الشرف والأمانة يقتضى الدبلوماسية الانجليزية أن تبر بوعدها فتمحقق للشعوب العربية حريتها واستقلالها ولكنها في الوقت الذي كانت تلوح للعرب بتلك الوعود كانت تدبر مؤامرة واسعة النطاق ضد السكان العرب في فلسطين فصدر وعد بلفور المشؤم الذي يجعل فلسطين وطناً قومياً لليهود ، فلما وضعت الحرب أوزارها اذا بيسول اليهود تمردق على فلسطين وتعمل على إجلاء العرب عنها والقضاء عليهم فيها وإذا بانجلترا تلبس جلد النمر وتنسك وعودها وتنسك لعهودها واذا رفع العرب صوت الاحتجاج ضد تلك المظالم الصارخة أخمده الانجليز بالحديد والنار واذا هموا بالمطالبة بدفع الخطر عن كيانهم نكل بهم المستعمرون في أفدح وأقسى صور التنكيل . فكانت مأساة فلسطين الدامية هي الشهادة بان السياسة البريطانية قد أشربت روح الماكيافيلية وتغذت بتعاليمها بل قد اختلطت بلحمها ودمها . ويمينا غير حائثين فيها ولا متراجعين عنها لو قدر لما كيافيللي أن يبعث من قبره لكان لزاما عليه أن يتسلذ على الدبلوماسية الانجليزية ويتلقى عنهم تعاليم ومبادئ السكسونية التي برزت الماكيافيلية بمراحل ، وتخطت أفكار وخواطر السكاتب الايطالى بما يسبق الوهم والخيال

لقد تغلغلت السكسونية في نفوس الانجليز السكسونيين الى حد أن الشعب الانجليزى يرفع إلى مصاف الابطال بل مصاف أنصاف الآلهة أولئك الدبلوماسيين من رجاله الذين يتجردون من الضمير ويتعرون من الانسانية فيقتطعون من لحوم الشعوب ليضيفوا إلى جسم الامبراطورية البريطانية ، ويبطشون بحريات الأمم ويعصفون باستقلالها ليضموا جوهرة جديدة إلى جواهر التاج البريطانى ويجعلوا مجداً فوق مجد مجموعة الأمم البريطانية الحرة !!!

واستعرض تاريخ المآسى البريطانية في ايرلندا والهندوستان ومصر والترنسفال وفلسطين وغيرها وغيرها من الشعوب البائسة التي القت بها الأقدار القاسية في طريق المطامع البريطانية تؤمن بان هؤلاء الانجليز يعتقدون أنهم معفيون من واجبات الانسانية حيال الشعوب الأخرى التي يعتبرونها أقل منهم بما لا يقاس ، واذن فكل فظاعة وقسوة ووحشية وهجمة مباحة ضدهم ، وكل أمر في معاملتهم حلال .

ويرمى الإنجليز غيرهم بدائم ثم ينسلون . فتراهم يتهمون بسمارك بأنه دبلوماسى مجرد من الضمير ، ويأخذون الألمان باعتراف مبدأ العنصرية وأن جنسهم فوق الأجناس البشرية جميعا ، ويميزون للألمان ارتكاب فظائع هم فيها ، بشهادة العالم أجمع ، أساتذة المتوحشين أجمعين .

لقد قيل إن رجال الثورة الفرنسية الذين ركبوا متن التطرف والغلو ، وغلاة العقوبة الذين أفقرت قلوبهم من كل أثر للرحمة ، كان يمكن أن يكونوا موظفين أمناء ، وأرباب عائلات تفيض صدورهم بالرحمة والشفقة ، وأحباب مزوءة ونجدة يخفون لإغاثة الملهوف ، وينهضون خفافاً وثقالاً لنصرة الضعيف العاني ، لو لم تنتزعهم الحوادث الجسام ، إبان الثورة الكبرى ، من أحضان الحياة العادية ، فتلقى بهم في معمعان السياسة المتأجج .

وكذلك الإنجليز يمكن أن تكون ضمائرهم حية ، ونفوسهم مشبعة بالحرية ، وقلوبهم عامرة بمبادئ الإنسانية ، حين يعاملون الإنجليز بنى جلدتهم . فإذا اجتازوا حدودهم ، وأصبحوا وجهاً لوجه أمام الأجانب طلقوا مبادئ الحرية والإنسانية جميعاً . فهم يؤمنون بالتضامن القوي ويكفرون بالتضامن الإنساني .

والمصلحة هي التي يولون وجوههم شطرها ، ومهما يفعلون ، فسيجدون رأياً عاماً على تمام الأهمية لأن يصدر حكمه ببراءتهم .

وطابع السياسة الخارجية الإنجليزية هو التضحية بكل مصلحة أجنبية على منبج المصالح البريطانية . فالأمانة والصدق والإنسانية والرحمة بالضعفاء حق في جانب المائش الإنجليزي ، باطل في الجانب الآخر .

إن التاريخ ليزكر الوسائل الماكيافيلية التي لجأت إليها السياسة البريطانية للفصل بين القطرين الشقيقتين : مصر والسودان ، وقد ربط بينهما النيل برباط مقدس لا تنفصم عراه ، والمأساة الدامية التي مثلها الاستعمار البريطاني في حملة السودان ، وحرب الدراويش ، والتسكيل بالمهدين . فقد روى الرواة الثقات أن كيتشنر ، وقد كان على رأس الحملة ، أمر ألا يؤخذ أسرى ، وأن يجهز على الدراويش الذين يقعون في قبضة جنوده بغير شفقة ولا رحمة وروت صحف عدة أنه بعد الاستيلاء على الخرطوم ، أعطيت التعليمات من القائد العام السردار كيتشنر الذي كان متغيباً ، بما سمح الإنجليز أن ينتهكوا حرمة قبر المهدي ، وفصلت الرأس عن الجسد ثم أعطيت لأحد أقرباء جوردون فاحتفظ بها حيناً كأنها إحدى التحف العجيبة ، وانزع الضباط أظافر الميت فجعلوا منها حلقات وشواهد حلوا بها سلاسل ساعاتهم !

ولما أريد مكافأة كيتشنر على فتح السودان ، ونهض عضو من أعضاء مجلس العموم البريطاني فيه بقية من ضمير هو جون مورلي ، معارضاً محتجاً على تلك الاعمال الشائنة التي تتمزق

منها الإنسانية ، وتتفرز منها الشفقة الطبيعية التي أودعها الله قلوب الإنجليز ، كما أودعها قلوب البشر جميعاً ، لم يجد صوته صدى ، ولم يصادف هوى في بقية الأفئدة المتحجرة ، فلم ينل اقتراحه إلا ٥١ صوتاً ضد ٣٩٣ ! فأرسل الصيحة عالية مدوية فكان هو مرسل الصوت ورجع الصدى إذ اصطدمت الصيحة بقلوب غلف ، وآذان فيها وقر ، وقال في براعة المقطع من خطابه : « إنه ليوم مشؤوم أن يكون لنا ضميران ، واحد لوطننا ، وآخر للأرض الواسعة الشاسعة التي لا يمكن أن تحيط بها أنظاركم »

والآن فاسمع إجابة بلفور . فليس للإنسانية والرحمة فيها أدنى نصيب . وكان امتداحه لكيتشنر قائماً على أساس أنه لم يفعل إلا بما أوحى به إليه ضميره ، ولم يأذن إلا بما قدر من الوجهة السياسية انه في صالح الأمة التي نصب نفسه خادماً لها . ثم اضاف بلفور على استحياء ، إن صح ان الخجل يجد سبيلاً إلى تلك الوجوه الاستعمارية ، ان كل اولئك قد يكون منافياً للذوق واللياقة وحسن السلوك . وهذا هو الستار الوحيد الذي وجده الخطيب ليسدله على تلك الصيانيات البشعة الشنيعة ، وذلك الانتهاك الفظيع لحرمة المقابر ، والتدنيس المثير لحرمة الموتى الذي يهز الضمائر الجامدة من الأعماق !

وإذ اثبتت في نفس التاريخ ، مسألة استعمال رصاص دم دم في حرب البوير بمجلس اللوردات ، دفع اللورد هاملتون المتكلم بلسان الحكومة الاعتراض ببساطة فقال إن الرصاص العادي لا يحمي الجنود الذين يستعملونه حماية كافية . وإذن فتلك القذيفة الجهنمية الفتاكة التي تجعل الجروح قاضية على حياة من يصاب بها ، إنما اعتبرت مجرد حماية للجنود البريطانية . وقد يحول الإنجليزى بصره عن الجريح المصاب بتلك القذائف الفتاكة ، وعن جرحه الدامى الغائر الذي لا يمكن برؤه ، فإن تنزل إلى النظر فيها فلنرى يقول ، في بساطة ، ان للبوير جلوداً اشد صلابة من جلود السادة الأوربيين ، وإن لا بد لأصابتها بجروح مماثلة من رصاص اشد فتكاً . وكذلك ينظر الإنجليز لمن يتبرعون لهم بصفة الطبقة المنحطة !

وليس من غرضنا أن نتبع تاريخ الدبلوماسية الإنجليزية في جميع مراحلها ، وإنما اردنا بإيراد التجارب القاسية ، والمأساوية الدامية التي عانتها منها الشعوب ، أن ندلل على أنها قد تخطت حدود السياسة الماكيافيلية وجاوزت كل ما كان يمكن ان يمر بوجه أو خيال مؤرخ فلورنس ، وان الأمم التي تتعامل معها تكون مجرمة في حق أبناءها إذا لم تنبذ لتلك الحقائق الآلئمة ، والوقائع المريعة ، فتعرف السبيل إلى توقيها والنجاة منها .

ليس الإنجليز دهاء السياسة ، ودهانقة الدبلوماسية ، بقدر ما الشعوب التي تتعامل وإياهم عبقرية الجبل ، ناهية في الغفلة والبلاهة .

ولا يلدغ المؤمن من جحر مرتين ، ولكن العالم الإسلامي ، والعالم العربي ، وبني قومنا المصريين ، يلدغون من جحر السياسة البريطانية المرة بعد المرة ، والكرة في إثر الكرة ، ثم لا يفتحون عيونهم لاتقاء الأخطار التي تنساب من أوكار المكيفيلية .

والحقيقة التي يجب الجهر بها هي أن مكر السياسة الإنجليزية لا ينطلي على رجل في المستوى العادي ، ولكن النفوس الصغيرة الحقيمة التي تجعل مصالحها الذاتية فوق المصالح القومية ، تمشي في ركاب الأقوياء لتحقيق أغراضها وأهواءها ، وتدرك مرأى السياسة وتتطوع لإخفائها ، وتلص الأخطار المحدقة بالدولة وتتبرع بخداع الشعب واتمويه عليه ، ثم تمنع في الرياء السياسي فتصور أصحابها المثل العليا للإخلاص والوطنية والتضحية والله يعلم أنهم دى تعبث بها المكيفيلية ، أو شخوص تحرکہا من وراء ستار .

ولسنا نثير حملة منظمة ضد الاستعمار البريطاني ونهمل غيره عمداً ، أو نصني حساب المكيفيلية السكسونية بصفة خاصة ، ثم نغفل عن الدبلوماسية الغربية بصفة عامة . فقد كتب الاستعمار الفرنسي في تونس والجزائر ومراكش وسوريا أسود الصفحات ، وارتكب البلجيكيون والهولنديون من ضروب القسوة ، وألوان الوحشية ، ما تقشعر لهولة الأبدان .

وفي إيطاليا نبتت المكيفيلية ، ومن إيطاليا خرجت المكيفيلية الطامحة المتبجحة تطغى على طرابلس والحبشة ، وتتكلم بأهلهما تنكيلا .

وعلى العموم فالحضارة الأوروبية تنكر الماكيفيلية ظاهراً ، ولكنها تطبقها سراً وعلانية . ولم يرتفع الخلق الدولي بل انحط . وكل دولة تريد أن تخدع جاريتها ومنافسها أو تقضى عليها القضاء الأخير ، والسياسة السرية ترتكب من المخازي ما لا يخطر ببال . ولئن صح أن هذا يعزينا نحن الشرقيين بعض العزاء عن معاملة الغربيين لنا ، ما داموا يعاملون بعضهم بعضاً على هذه الصورة ، فخلق به أن يوقظنا من نومنا إيقاظاً خشناً فتتق الأخطار الداهمة .

ولئن هتف الغربيون بالديمقراطية فهي عندهم وليست مادة للتصدير . وإذا نادوا بالحرية والمساواة والإخاء فهي احتكار لهم وليست من نصيب الشرقيين .

ولو تشدقوا بالاشتراكية والشيوعية والعدالة الاجتماعية فهى احتكار للجنس الآرى لا للجنس السامى .

أرأيت كيف أن روسيا السوفيتية التى ظلت حيناً تلبس أمام العالم مسوح التقوى عن الاستعمار ، والورع عن العدوان ، قد أحيت عهد روسيا القيصرية ، فصنعت بفنلدة ماصنعت ، واجتاحت دول البلطيق وبولانده وغيرها من الشعوب المسالمة لها ؟ !

إن العدالة الدولية لا وجود لها فى قاموس السياسة . فكم من دول شنت الغارات على دول أخرى لأسباب تافهة ، وجرت وراء التهام أقاليم غنية لتضاعف من ثروتها على حساب الأمم المغلوبة على أمرها ، ورمت إلى ملء خزائنها ، أو جيوب بعض مواطنيها إضراراً بجاراتها ، وجعلت قوتها فى خدمة أولئك الذين يزعمون أنهم بتسكين ثروات ضخمة خاصة لهم يزدون الثروة القومية بما يجلبون للوطن من أموال .

والدول التى ترمى إلى تحقيق تلك الأهداف تعمل تحت ستار القوانين التى تلفقها تلفيقاً لمصلحتها الخاصة .

فإن كانت قوية أساءت استعمال القوة وسخرتها لخدمة الظلم والعدوان ولم تجعلها فى خدمة الحق والعدل ، متصاحجة بالمبدأ القائل : إن الغاية تبرر الوسائل ، ومشهدة الأرض والسماء على أنها لا تعمل إلا بما تمليه مصالح شعوبها .

ولقد امتهنت حسن النية من أقدم العصور ، يوم كانت أثينا الديمقراطية تذبج من تغزو بلادهم ، أو تسوقهم إلى الرق والعبودية ، إلى أن طلع على الدنيا عهد لويس الحادى عشر وسيزار بورجيا ، ومن عهد ما كيا فيلى المعاصر لبورجيا إلى فردريك الثانى ملك بروسيا الذى استهل حياته الأدبية بكتاب أعده لإدحاض وتفنيد مبادئ رجل الدولة الفلورنسى .

العدل أساس الملك . تلك حكمة جميلة وصادقة ولكن السياسة لا تؤمن بها ، أو تصطنع الايمان ولكنها لا تعمل بها .

بل لقد ذهب بعض الساسة إلى حد القول بأنه لا يمكن الحكم مع التزام جانب العدالة المطلقة . فبعض الظروف ، وبعض النفوس ، تكره الحكم على تخطى قواعد العدل لإحباط فتنة تبيت لبيل ، أو إخماد أخرى مشبوبة النيران ، أو للردع والزجر باصطناع الشدة فى العقوبات .

وقال بعضهم إن مصلحة الدولة تبيح استعمال كافة الوسائل .
ونحن من جانبنا نعتقد بأن من الخطأ القول بأنه لا يستطيع الحكم من غير أن تنتهك حرمة العدالة ، بل نذهب إلى أبعد من هذا وننادى بالحقيقة وهي أن الدول لا تحكم حكماً صالحاً إلا بالعدل والعدل وحده .

على أن الحكمة والسياسة لا تلتقيان . فبينما تؤذن الأولى في الناس بعدم الانحراف عن جادة العدل ، إذا بالثانية تمضى في طريق الظلم والعسف والفساد لا تلتوى على شيء .

وفي إيطاليا التي أورد في ظلها كتاب « الأمير » كان الأمراء يتخذون من السياسة أداة للخداع ، والقتل ، والتسميم . وعيناً حاولت المسيحية في كفاحها للماكيافيلية أن تقتلع جذورها من النفوس . بل أكثر من هذا أن الماكيافيلية هي التي استغلت الشعور الديني ، وسخرت رجال الدين لتنفيذ أغراضها وأهوائها ، فكانت الحروب الدينية الطاحنة وهي في جوهرها سياسية ، وكانت الإضطهادات ، ومحاكم التفتيش للتنكيل بالخصوم الذين يتوجس الطغاة والمستبدون منهم خيفة لا لحماية الدين .

وفي الأمم المتحضرة ، كانت ولا تزال القاعدة المتبعة في السياسة هي أمن الدولة وسلامتها التي تبيح استخدام كافة الوسائل بما فيها القوة والخداع والجريمة نفسها .

فأمن الدولة وسلامتها هو الذي حدا بفرديناند وايزابيلا إلى طرد اليهود من أسبانيا . وهو الذي حفز ملوك إنجلترا إلى ارتكاب سلسلة طويلة الحلقات من الأعمال المنافية لأبسط قواعد العدل .

والشعب الإنجليزي نفى بل النفعية مختلطة بلحمه ودمه . لذلك تراهم يخلطون بين النافع والعدل ، ورجال الدولة منهم يرتكبون المظالم الصارخة ثم يبررونها بأن أمن الدولة قد جعلها ضرورية لا مفر منها . فهم لا يبحثون عن جانب العدل في الأمور ، وإنما يمتسكون بجانب النفع فيها ، أو بعبارة أخرى أن كل نافع في عرفهم عادل .

ويتجلى هذا الخلط بين النافع والعدل في خطب أشهر مشاهير رجال الدولة من الإنجليز . ففي عام ١٨٢١ نهض « كسنيج » يكافح إقصاء الكاثوليك عن حظيرة البرلمان ، فسلم بأن هذا الإقصاء عادل لو أنه كان ضرورياً ، ولكي يدل على أنه غير عادل ، أثبت أنه غير ضروري .

ولما ذكر القوانين الظالمة التي صدرت ضد الكاثوليك في عهد جاك الأول قال « كنتنج » :
« مهما كانت تلك الإجراءات ظالمة فإن أمن الدولة قد جعلها ضرورية » .

وفي الحرب ، تضرب انجلترا الحصار البحري على خصومها رجاء أن تحملهم على إلقاء السلاح والتسليم والركوع أمامها . وفي القانون البحري قيود وضوابط لهذا الحصر تفادياً من إلحاق الضرر بالدول المحايدة . ولكن انجلترا ترهق المحايدين من أمرهم عسراً . فبينما ترى بعض الدول لاتعد من المواد الحربية المهربة إلا الأسلحة والذخائر ، إذا بانجلترا تجعل قائمة التهريب ضافية الذبول والأذئاب ، فتقحم عليها المواد التي يمكن أن تستخدم في الصناعات الحربية والتي يحتاجها المتحاربون ، بل إن دائرة التحريم مرنة في شريعة السكسون إلى حد مطها وجعلها تشمل المواد الغذائية للسكان المدنيين ، أي إنه ليس حصراً بحرياً يرمى إلى تجريد العدو من السلاح الذي يقا تل به ، ولكنه تجويع يكرهه على الترامى تحت أقدام الانجليز .

وفي تفشيش السفن المحايدة ترتكب البحرية الانجليزية كل ضروب الإرهاق والعنف .
والاعتزاز بالقوة والاستهتار بالضعف هما شيمة السياسة الانجليزية .

كان بلهرستون يملأ سمع العالم بأنه سوف يطوح بكل دولة لاتتنحى عن طريقه . وكان دائم التلويح بقبضة يده حتى ولولم يهو بها على رأس خصمه . فلما أبطأ ملك نابولي في الغاء احتكار السكريت الذي اعتبره بلهرستون ضاراً بالتجار البريطانيين سارع بإصدار الأوامر إلى الأسطول البريطاني بأن يقوم بمظاهرة بحرية ولمح إلى أن من الخير أن يصر على التظاهر حتى ولوسلم الملك على طول الخط فكتب إلى الوزير البريطاني في نابولي بتاريخ ٢٠ ابريل سنة ١٨٤٠ يقول :
« إنى ليعجبني ما ألمعت إليه في إحدى رسائلك من أنه حتى ولو أعطت الحكومة النابوية التأكيد الذي طلبته فإن أمير البحر السرسنوبفورد يقدم على نابولى »

وكان هذا التلويح بالقبضة الحديدية يقابل بعاصفة من التصفيق والهتاف من رجل الشارع وكان بلهرستون يدرك روح التجنى التي يتشبع بها مواطنوه وبات أستاذاً في فن إضرار نيران حماسهم وغضبهم .

وكلما جد الجد واحتدم النضال صاح دهماء لندن وترددت الصيحات بين جذران نوادى لندن : نحن بحاجة إلى بلهرستون . وشعوراً منه بتلك القوة التي تشد أزره وتسند ظهره كان يتعالى على التاج والوزارة . وكانت الماسكة فكتوريا والأمير كونسورب ورئيس الوزارة المفروض

أنه رئيسه ، دائمى الشكوى على غير جدوى من فقدته الاحترام للعرش والدستور ونظام الوزارة .
وكم سمعوا لأول مرة بضربات سياسية ورسائل حيوية ، تورط الحكومة والشعب معا ولكن
بعد فوات الأوان وكان عذره الذى يدلى به أن طريقة استشارة الغير طويلة غير مجدية وضارة
أبلغ الضرر بسياسة خارجية مستنيرة ولئن كان الدستور يتطلبها فما كان يأبه للدستور ! ولئن
كان رؤساؤه ينجرون فما كان يعبا بزمجرتهم ! ولئن تدمر الذين يشاطرونه المسؤولية ، فما
كان يحفل بتدميرهم ولقد كان فى وسعهم أن يفعلوا ما يشاؤون ولكنه هو وأغلبية الجمهور
تظاهره يعلم ما يصنع بهم وأخيراً لما ظفر به خصومه وظهروا عليه قابل انتصارهم بابتسامته
متعزياً أنها دقة بدقة ، وإذ تورطت انجلترا فى حرب القرم اتجهت الأنظار إلى بليرستون على أنه
الرجل الذى لا بد منه والسياسى الوحيد الذى يستطيع إنقاذ المملكة .

ومن بدء عام ١٨٥٥ إلى نوفمبر ١٨٦٣ كان مطلق اليد فى توجيه السياسة البريطانية ولم
يكن لأحد عليه سلطان .

على أن سياسة الخداع التى طالما انتهجها ما لبثت أن اصطدمت بسياسة أخرى بعيدة الغور
بالغة الدهاء ، حتى تمرقت فتهتك ، وكان تمزيقها بيد بسمارك الذى لم يفتن بليرستون إلى
ظهوره على المسرح السياسى .

ولم يظهر اسم رجل الدم والحديد فى تاريخ حياة بليرستون ، بل يلوح أنه لم يكن فى
انجلترا واحد يعلم ما يجرى فى روسيا .

وإلى هذا التاريخ كانت انجلترا من القوة بحيث تملى إرادتها فى كل المواقف . ولم يكن
رئيس وزاراتها فى ذاك الحين ليحتمل التوثب من أية دولة . ولكن الجيش الذى وراءه لم
يكن ليقف أسبوعين فى وجه روسيا المنظمة ، فأما الأسطول وكان المفروض أن له التفوق
فقد أهمل إهمالا خطراً . ولذلك وفى يونيو من عام ١٨٦٤ كما يقرر سيندر فى كتابه « الحياة
العامة » لم يفلح بليرستون إلا فى أن يعرض الجيش البريطانى للاصطدام بالقوة البروسية التى
كانت تبلغ عشرة أضعافه من الناحية العددية ، وعشرين ضعفاً من ناحية التجهيز العسكرى .

ولكن السياسة البليرستونية كانت قد درجت على سسنة التلويح بالقوة المتخلع قلوب
خصوصها فتحملهم على الاستسلام ، فما ان ثار النزاع بين روسيا والدانمرك بشأن شليزويج
هولستين حتى نهض بليرستون فى أغسطس من عام ١٨٦٣ فى مجلس العموم ، فألقى تصريحاً ،

تخطى فيه رقاب زملائه ، وملاً أعضاء المجلس رعباً إذ قال : « نحن مقتنعون — أو على الأقل أنا مقتنع — أنه إذا حصلت أية محاولة عنيفة يراد بها قلب الحقوق والتدخل في استقلال الدانمرك فسيجد في النهاية ، أولئك الذين قاموا بتلك المحاولة ، أنها لن تكون الدانمرك وحدها التي يكاخونها . »

ويؤكد جلادستون أن بلهرستون أدلى بهذا التصريح دون أن تأذن له الوزارة ، بل دون أن تعلم به . ولم يكن مفر من أن يعده الدانمركيون وعداً بالمعونة الإنجليزية في حالة مقاومتهم للبروسيين .

ومالبت رئيس الوزارة البريطانية أن نسخ التصريح قولاً منه بأن بلهرستون قد ألقاه لحسابه الخاص وبذا فهو لا يقيد الوزارة .

وهكذا نجد أن السياسة البريطانية تتوثب على الضعفاء ، وتتخشع أمام الأقوياء . وكان ملوك فرنسا ، ووزراؤها البارزون أمثال ريشليو ومازاران يدينون بعقيدة أن أمن الدولة وسلامتها فوق كل شيء حتى أن هنرى الرابع أسدى النصيح إلى الملكة اليصابات بأن تنفذ حكم الإعدام الصادر ضد مارى ستيوارت .

ولقد ألف الناس في الحياة الخاصة أن يغمروا باحتقارهم كل من يتوسل بالخديعة إلى بلوغ أغراضه ، ولكنهم يعدون الكذب والنفاق عنصراً من عناصر الدبلوماسية . ولئن كانت الدبلوماسية قد برعت في شيء فأنما برعت في خلق الأعذار التي تبرر بها العدوان وإسداد ستار من العبارات البراقة على أعمال الطمع والشرامية .

وقال ماكيافيللى : إن من واجب السفير أن يعرف كيف يكذب وينقض قوله ، ولكي يتمكن من الخداع ينبغي له أن يشتهر بالاستقامة .

ومن عجب أن رأى أفلاطون يطابق رأى الكاتب الإيطالى فقد قال في كتاب الجمهورية : « يخال لى أن موظفينا سيكرهون غالباً على اللجوء إلى الكذب والخديعة ، لصالح المواطنين ، ولقد قلنا في مكان آخر بأن الكذب نافع بحق ، إذا ما استخدم كعلاج »

ولقد تقبل كتاب الأخلاق ، وعلى رأسهم مونتاني ، في القرن السادس عشر ، القاعدة القائلة بأن الغاية تبرر الوسائل . ولئن كان مونتاني يستنكر أعمال القسوة والخيانة التي كثرت في عصره ، في المنازعات الدينية والسياسية فقد قال : « إن ضعف موقفنا يدفعنا في غالب الأحيان إلى ضرورة أن نستخدم وسائل سيئة في سبيل غاية طيبة » .

بل لقد ذهب بعض السياسيين ، فى العصور الوسطى ، إلى حد إباحة القتل فى سبيل المصلحة العامة .

والكاردينال ريشليو ، الذى كان يفيض بالعظمت الدينية قبل أن يشتمل بالسياسة ، أودع مذكراته كل قواعد الماكيافيلية .

ولا تحسبن الماكيافيلية خاصة بنظام من نظم الحكم ، فلقد مارستها الملكية والجمهورية على السواء . وكان مجلس العشرة أشد الحكومات إيغالا فى أعمال القسوة ، وكانت وسائله إلى التخلص من خصومه السم والإغراق .

ولقد كانت الدبلوماسية ولا تزال بلا ضمير . وكان الفلاسفة يعجبون بفردريك الثانى وكاترين ، ويعمر ونهما بعبارات الملق والدهان ، رغم أنهما كانا تلميذين لماكيافيللى . واستهل فردريك حياته بتفنيد كتاب «الأمير» ، فلما أصبح ملكا لبروسيا طبق تعاليم الكتائب الايطالى حرفا بحرف .

كتب وهو ملك يقول انه ينبغى للسلطان أن يخلف قوله ، وينقض المعاهدات ، متى قدر أن ذلك مفيد . وهو هو الذى كان يكتب فى شبابه فىصم السياسة الماكيافيلية المرتكزة على الخيانة والغدر بأشنع الوصمات .

وكان بسمارك يسير على هدى فردريك الأكبر فيستحل كل وسيلة فى سبيل تحقيق الوحدة الألمانية ، فبنى تلك الوحدة بالأشلاء والدماء . فلقبه المعجبون به بالمستشار الحديدى ، وقال خصومه إنه السياسى الذى لا ضمير له ، ورجل الدم والحديد .

وكان المستشار الحديدى يؤمن بأن الحق للقوة ، فأنشأ لبروسيا قوة هائلة استطاعت بها أن تنتصر فى ثلاث حروب ضد الدانمرك ، والنمسا ، وفرنسا ، وأن تؤسس الوحدة الألمانية ، فتصيح ألمانيا قوة عالمية يحسب لها العالم ألف حساب .

وفى ٣٠ يونية من عام ١٩٣٤ أيقن هتلر أن هناك مؤامرة واسعة النطاق تدبر لقلب نظام الحكم النازى فى المانيا فأعمل يد القتل فى الذين دبروها وعلى رأسهم الجنرال فون شليشر وامراته ، لا بل أجهز على « روم » رئيس فرق الهجوم وصاحبه فى الجهاد ، وكانت عملية التطهير فى سبيل أمن الدولة وسلامتها .

وعلى الرغم من ذلك ، ومن الخصومة الدموية التى كانت مستعرة بين الحزب الاشتراكى

الوطني وجماعة الشيوعيين بألمانيا في ذلك الحين ، فقد سئل أحد الشيوعيين عن الفورر فأجاب في غير تردد : « إن شخصية هتلر ليست مثار نزاع » .

ويذكر التاريخ أن الذين أضرموا نيران الثورة الكبرى في فرنسا قد طعنوا حولها بمبادئ العدالة والإنسانية حتى خيل للناس في ذلك الحين أن السياسة القائمة على الظلم والقسوة سوف تتوارى من ميدان الحياة العامة . على أن تلك الظنون قد خابت ، وأوغل رجال الثورة الذين طالما تشدقوا بكلمات العدل ، في ضروب من الجرائم ، وألوان من الانقلابات .

وكأنما أخذ رجال الثورة على أنفسهم عهداً أن يبددوا أحلام منتسكيو الذي قال لبضع سنوات خلت قبل الثورة في كتابه الخالد « روح الشرائع » : « لقد بدأ الناس يبرؤون من داء الماكيافيلية وسيبرؤون منها على طول الأيام .. وما كانوا يسمونه في الماضي ، انقلابات ، لن يكون اليوم إلا عدم احتياط بصرف النظر عما يشيره من الاستنكار » .

ولم تكن الثورة إلا سلسلة من الجرائم والانقلابات . عصفت بالملكية ، وطوحت برأسي لويس السادس عشر وماري أنتوانيت تحت المقصلة . ثم بطشت بالجيرونديين وما كانت جريمتهم إلا الاعتدال والاقتصاد في سفك الدماء . ثم ذهبت بحياة كاميل دى مولان ودانتون وكافا من أنبائها وأبطالها . ثم توجت بحز رأس روبسبير وقد كان زعيمها وحامل لوائها . ثم اكتسحت الجمهوريين المعتدلين والملكيين . ثم أطاحت بالمتولين الحكومة . وكان التقهيل والإغراق ، والضرب بالرصاص ، والإبعاد والنفي ، قاعدة الحكم الذي يطنطن بمبادئ : الحرية والمساواة والإخاء !

وتورط رجال الثورة جميعاً في السياسة الماكيافيلية ، من ميرابو لسانها الناطق ، إلى نابليون سيفها البتار . وفي التقرير الذي رفعه ميرابو إلى البلاط الفرنسي ، أشار على الملك بطائفة من النصائح الماكيافيلية ، فنصح له بأن يقضى على نفوذ الجمعية الوطنية بسلسلة من المناورات الماكرة ، وينصب لها الفخاخ ، ويضع العقبات في طريقها ، فيعرق سيرها إلى الأمام ، ويمد لها في جبال الطغيان حتى تغتصب كل السلطات . ثم قال : « إن هذا المسلك يهدم النظام في المملكة ، ويضعف الفوضى ، ولكنه يمهّد لأزمة ، ومتى طال الزمن على مصائب المملكة ، وصارت بالغة في الحد ، فلا مفر من الفرع إلى السلطة الملكية » .

وهل من شك في أن تلك السياسة التي نصح ميرابو للويس السادس عشر بافتهاجها كانت

تتناهى مع الأخلاق حيث قامت على أساس من مضاعفة الشرور ، رجاء أن ينتج الخير من الشر .
وأمعن ميرابو في الماكيافيلية فأسدى النصيحة إلى البلاط بأن يجتذب رؤساء الأحزاب
إلى صفه وقال : « إذا لم يكن يكفى أن تتملقوا طماحهم كي تستميلوهم ، فانه بوسائل أخرى
ولا أستثنى منها واحدة ، يجب الحصول على النجاح » . واتباعاً لتلك المشورة أغدقوا سبعة
ملايين على الحزب الشعبي ، كما نثروا المال على رأس الناصح الأمين !

وكانت سياسة الثورة تطبع على غرار سياسة العهد القديم ، فقامت على الخديعة والعنف ،
وعمدت إلى القوة والشغب والاضطراب . وكانت تقبض على الناس بغير الحق ، وتصادر
أموالهم ، وتعمل فيهم قتلاً وإرهاقاً وتعذيباً ، مدرعة بالمبدأ القائل إن أمن الدولة وسلامتها
يبيح كل شيء .

ورغم تسامح المؤرخ الفرنسي ميشليه في الحكم على رجال الثورة فقد قال : « إنهم كانوا
يتقبلون بغير صعوبة ، حين جاؤوا إلى الحكم ، العقيدة الزائفة القائلة بأن هناك خلقيين ،
واحداً عاماً والآخر خاصاً ، وإن الأول يخدم الثاني لدى الحاجة . وتلك كانت نظرية
جميع السياسيين في ذلك العصر . ولقد كانوا يعتقدون انهم أبناء بروتس ولكنهم كانوا في
ذلك أبناء ماكيافيللي » .

وفي الواقع أفلم يكونوا يذهبون إلى أن الغاية تبرر الوسائل ، وأن كل ما يتخذ ضد
الارستقراطيين مباح ؟

وصاح أحد رجال الثورة : « يجب أن نقيم الماكيافيلية الشعبية » .
وقال دانتون بملء الصراحة إنه لا يتراجع أمام الجريمة إن رآها ضرورية ، فأثار مذبحه
سبتمبر التي أراد بها على حد قوله أن يضع نهراً من الدماء بين الباريسيين والمهاجرين .

وجاوز حكم الهول خواطر ماكيافيللي الذي قال : « إذا امتحنت الدولة بشورة ، سواء
بأن أصبحت الجمهورية طغياناً ، أو انقلب الطغيان إلى جمهورية ، فمن الضروري أن مثلاً رهيباً
يلقى الرعب في قلوب خصوم النظام الجديد » . وأضاف ماكيافيللي : « إن من الواجب السرعة
والجرأة في استئصال الخصوم السياسيين » . وكانت كلمة الجرأة تملأ أفواه زعماء الثورة في كل
حين . وإبان مذابح سبتمبر كان دانتون يصيح : « الإقدام ! ثم الإقدام ! ودائماً الإقدام ! »
وكان لا بد من نصيب كبير من الجرأة لكي يقام تمثال في باريس لهذا الجريء المقدم

المجرد من الضمير . ولكن الأحزاب السياسية تعجب الإعجاب كله بأولئك الذين يخدمون أغراضها فتنصب لهم التماثيل ، وتقيم لذكرياتهم الاحتفالات ، ولعله ألا يكون الإعجاب ، أو الاعتراف بالجميل ، هو الذى يحفز الأحزاب إلى تخليد الزعماء ، ولكنها الرغبة فى الاتجار بالأسماء .

وكان « روبسيير » يكافح الما كيا فيلية قولا ويطبقها فعلا ، فقال فى خطبة له : « لقد كان فى الحكم إلى يومنا هو فن خداع الناس وإفسادهم . ويجب ألا يكون إلا تنويرهم وجعلهم خيرا وأصلح » . وهذا الذى يملأ فيه بتلك الدعوى العريضة هو الذى كان تليذاً لما كيا فيلى يتذرع بأمن الدولة وسلامتها ليطوح برؤوس خصومه تحت المقصلة ، وينكل بهم دون محاكمة ليضع قواعد الحرية والمساواة والإخاء !

وقال ما كيا فيلى : « كلما دعت الحاجة إلى اتخاذ قرار تتوقف عليه سلامة الدولة وجب ألا يستوفقنا أى اعتبار للعدالة أو الظلم ، للانسانية أو القسوة ، للمجد أو العار » . ولكن أصحاب حكم الفرع يرددون تلك الفكرة فيصيحون : « لتهلك ذكرانا ولننقذ الوطن ! » .

وفى ٢٨ فبراير من عام ١٧٩١ ، وفى صحيفته « صديق الشعب » قال « مارا » : « إن الأمر متعلق بسلامة الشعب . وأمام هذا القانون الأسمى يجب أن تصمت جميع القوانين الأخرى ، وفى سبيل إنقاذ الشعب تكون كل الوسائل صالحة ، وتكون كل الوسائل عادلة ، وتكون كل الوسائل حقة » .

وكان غلاة اليعاقبة من أمثال « مارا » يبررون الإعدام بدون محاكمة بالغاية السامية التى يرمى إليها ، وأمن الجمهورية الذى يجب تحقيقه .

والموازنة بين أقوال صاحب « الأمير » وعبارات غلاة الثورة الفرنسية تبين بوضوح أن أولئك السياسيين الذين تبجحوا بأنهم افتمتجوا عهد سياسة جديدة ، إنما أغاروا على السياسة القديمة للحكومات المستبدة ، فنقلوها حرفاً بحرف ، وطبقوها بحذافيرها بعد أن ركبوا فيها متن المغالاة . وكأنما لم يدركوا شيئاً من مبادئ الثورة أو كأنما كانت تنطق أفواههم بما لا تشعر به قلوبهم ، فيشتمون بالحرية والمساواة والإخاء وهم لها ألد الخصوم . وما كانوا فى السياسة مجددين ، بل كانوا مقلدين للسياسة الما كيا فيلية . وفى سبيل الدفاع عن قضية الشعب لم يتورعوا عن الإلحاح إلى الوسائل الإجرامية التى لجأ إليها المدافعون عن الملكية المطلقة .

وينظر العالم نظرة الإعجاب والإكبار لأولئك الفاتحين الذين خضبوا وجه الأرض بالدماء وهم الذين ما كانت تتراجع ضمايرهم أمام انتهاك حرمة العدل تحت ستار الدعوى بأن أمن الدولة وسلامتها يبرر ذلك العدوان الصارخ ، فالعالم يؤثر قوة العقل على قوة الخلق .

وإبان الحرب العظمى أثبتت ضجة كبرى حول تبعات الحرب فنصح الكاتب الألماني ما كسميليان هاردن إلى قومه بالألا ينفقوا وقتهم وجهدهم في دفع مسئولية الحرب عنهم ، ولتسكن جهودهم منصبة على كسبها ، ومتى كسبوها رأى العالم نفسه محمولا على تسميتها بالحرب المقدسة .

وهكذا يكبر الناس الغايات ولا يقيمون للوسائل وزنا .

وكذلك يعبدون الشمس البازغة ، فاذا أفلت قالوا لا نجب الآفلين .

ويؤمن البعض بالماكيافيلية ويقولون إن لها مزايا لا يستهان بها ، ذلك بأنهم يقدررون الفوائد العاجلة ويغفلون النتائج البعيدة .

ويشكك الاخلاقيون في مزاياها فيقولون إن الحياة الإنسانية قصيرة وبذلك يمكن أن الجريمة السياسية تؤتي ثمارها دون أن ينال صاحبها الجزاء في حياته ولكن حياة الشعوب أطول من حياة الأفراد بكثير ، ومن أجل ذلك فإن الجرائم السياسية التي يجنى من ثمارها الوقعية لا بد من التكفير عنها مهما طال الزمن .

وإذا استعرضنا حقبة طويلة من الزمن إذن لوجدنا أن فوز المكر والقوة قصير الأجل ، ولا بد للسياسة المنافية للخلق من الفشل المحقق في النهاية .

فكم من أمم مستضعفة هدم الأقوياء كيانها ثم مالبت أن عادت إلى الوجود السياسي موفورة القوة والكرامة .

وكم من دول تالب عليها الطامعون فزقوا استقلالها وقطعوا أوصالها ثم دار الزمن دورة فأتيحت لها الفرصة لأن تسترد كيانها واستقلالها .

ولكن السياسيين إن اعترضتهم مشكلة آثروا أن يتغلبوا عليها بإجراء سدهاء ولحمته الظلم ماداموا يتطلعون إلى الفائدة العاجلة ، ولكن لا تلبث الأيام أن تكشف عن العواقب الوخيمة للظلم .

ويقول دعاة الأخلاق إن الخداع والظلم لا يؤتيان إلا ثماراً مرة في النهاية . والأمثلة التي ساقها ما كيافيللي للتدليل على أن الحياة والقسوة قد أتت بأبرك الثمرات هي أدلة عليه لاله ، فان الاءمراء الذين يعجب ببراءتهم كانت حياتهم السياسية عاصفة ولم يستمتعوا بثمار غدرهم وخيانتهم .

بل إن ما كيافيللي نفسه الذي لا ينكر عليه أحد عبقريته السياسية ، لم يوفق في حياته ، وكثيراً ما قال خصوم سياسته : « إن شيخ الوصولين لم يصل » .

والجرائم السياسية تلقي جزاءها مثل كل الجرائم وأشياع ما كيافيللي الذين قتلوا الأبرياء قد لقوا في الغالب حتفهم في ظروف فاجعة ومن أعدموا غيرهم دون محاكمة مالبثوا أن لقوا ذاك المصير المحتوم .

من هذا العرض يتبين أن السياسة الما كيافيلية قد اتبعت في داخل الأمم، وفي علاقات الدول بعضها ببعض ، في كل زمان ومكان ، وأكبر الظن أن الأرض لن تطهر من أدرانها ، وانها ستبقى ما دام على ظهرها إنسان .

والعقوبات التي يلقيها أصحابها إن عاجلاً أو آجلاً لا تصرفهم عن المضي فيها ، بل لا تكون عبرة لغيرهم تعدل بهم عنها ، ذلك بأنها مشتقة من الطبيعة البشرية المتشعبة بالأنانية والمصلحة الذاتية .

وندع الحالمين والخياليين يتصورون عالماً يسود فيه الحق والعدل والرحمة والإخاء الإنساني ونسأل : ما هو موقف الافراد والشعوب من السياسة الما كيافيلية ؟

فأما الافراد فلا يطوع لنا ضميرنا أن ننصح لهم بالخروج على قواعد الخلق ، على أن المسألة شائكة ، وهي ليست بالبساطة التي يظنها الكثيرون ، فالما كيافيلية كخطة هجوم لا يقرها ذو ضمير حي ، ولكن ما قول علماء الأخلاق فيها إذا اتخذت كخطة دفاع .

لقد أشبعونا بالنظريات ، وأتخمونا بأخلاق الكتب ، ولكن قسوة الواقع توقظ الناس إيقاظاً خشناً وتدهم على أن الذين لا يحاربون خصومهم بنفس الاسلحة التي يحاربونهم بها هم المهزومون في معركة الحياة لا محالة .

وأما الشعوب فإن كانت مستقلة فلا مندوحة لها عن اليقظة حتى تتقي كيد خصومها ،

وتحبط المؤامرات التي تدبر للعدوان على استقلالها ومصالحها . ثم لا بد لها من قوة حربية تذود عن حماها ولا تستسلم لأحلام السلام العام .

ونحسب أننا قد بسطنا بسطاً كافياً الخلق العام المتسلط على السياسة الدولية ، والدبلوماسية على حقيقتها لا كما يريد أن يصورها أصحابها للتمويه على السذج ، فإذا هي فن الكذب والخداع والقسوة والجريمة ، وإن من البلاء الخطرة الركون إلى مظاهرها الخداعة ، والاطمئنان إلى وعودها الكاذبة ، بل لا بد من التنبه إلى ما تدبره من اعتداء ، وتتيقنه من غدر ، وتنصبه من حبائل ، ومنازلتها بمثل الأسلحة التي تستعملها .

وليس للشعوب المغلوبة على أمرها إلا أن تقابل السياسة الماكيافيلية بالسياسة الوطنية فتعمل على تحقيق استقلالها ، بكافة الوسائل . فبغير الاستقلال لا يكون التقدم والرفاهية إلا أمنية تجيش في الصدور ، وإن تشل حركة صنائع الغاصب ، وعمال الاستبداد ، فهم العميون التي بها يبصر والأيدي التي بها يبطش ، وحجر العثرة في سبيل الاستقلال الصحيح .

الاغتيال السياسى

وجد القتل غيلة فى كل الأمم ، وفى كل عصور التاريخ . وإنما تشتد موجته ، أو تخف وطأته ، تبعاً للظروف الدينية ، والسياسية ، والاجتماعية .

وارتكب من أعمال القسوة ما دفع بعضهم إلى القول بأن الناس ذئاب ، بل أثر الشاعر الجاهلى بالذئب فأرسل الإنسان صيحة التطير :

عوى الذئب فاستأنست للذئب إذ عوى وصوت إنسان فكدت أطيرو
وأمعن شيخ المعرة فى التشاؤم فأصدر حكمه بالإعدام الأدبى على الناس كافة :
أفضل من أفضلهم صخرة لا تظلم الناس ولا تكذب
وقال أحد فلاسفة الغرب : « كلما رأيت الناس ، أحببت كلبي » .

والإنسان أشد وحشية من الحيوان ، فهما تكن شهوة الاقتراس عند الحيوان فهو لا ينشب أنيابه وبرائنه فى الحيوان من فصيلته ، فأما الإنسان فيفتك بأخيه الإنسان .
وإن من الحجارة لما تنفجر منه الأنهار ، ولكن من القلوب ما لا تجد الرحمة إليها سبيلاً .
ففى عام ١٤٧٧ أمر لويس الحادى عشر أن تقطع رأس الدوق دى نيمور ، ولم يقتل أولاده ولكنه أنزل بهم نكالا أبشع ، إذ أمر أن يوضعوا تحت النطع كي يستحموا بدم أبيهم . ثم أسلم الابن الأكبر الدوق إلى أحد القضاة الذى تلقى جزءاً من ميراث المحكوم ضده ، فما لبث الطفل أن مات .

وهل كان قتل عثمان بن عفان إلا دليلاً على أن القتل غلاظ الأكباد ؟ وهل كانت الصورة التى قتل بها يزيد بن معاوية الحسين بن على إلا برهاناً على تحجر قلب يزيد ؟
ونكل بعض أمراء العرب ببعض الذين توجسوا منهم خيفة تسكيلاً دل على أن قلوبهم كالحجارة أو أشد قسوة .

وتاريخ الإنسانية صفحات دامية لأعمال الوحشية . فى روما القديمة كان تناحر بين الأشراف والعامية فدأبوا على سفك دماء بعضهم بعضاً . ولكم أطاحت الشعوب برؤوس

بعض ملوكها ، وكما أهدر بعض الملوك دماء الشعوب ، وأزهقوا أرواحهم . وكذلك خضب غليان العواطف السياسية ، في كل مراحل التاريخ ، وجه الأرض بالدماء .

وارتكبت كل الحكومات جرائم القتل لاعتبارات سياسية بحتة . فالملوك ، والامبراطرة ، والقيصرة ، والارستقراطيون ، والديمقراطيون ، والجمهوريون ، وعلى الجملة كل الذين قبضوا على صولجان الحكم ، قد قتلوا خصومهم السياسيين ، أو من ظنوا أنهم خصومهم السياسيون ، هؤلاء إدلا لا بسلاطنتهم ، وأولئك بعامل الحقد للملكية والارستقراطية ، وغيرهم بدافع الخوف أو التعصب .

وأعمل إمبراطرة الرومان القتل في رقاب المسيحيين ، وبطش الأمراء المسيحيون باليهود ، ونكل الكاثوليك بالبروتستانت ، وقتل البروتستانت الكاثوليك بدورهم .

وإبان الحروب الدينية ، التي لطخت وجه الغرب بالدماء ، كان هناك سفاكون تحت تصرف الملوك والأمراء يأجرونهم على القتل ، ويخلعون عليهم ألقاب الشرف ، ولا يتخرج أولئك القتلة من المطالبة بالأجر .

ومهما قيل في تعليل نكبة البرامكة ، فإن رأينا الذي لانحيد عنه ، هو أن الرشيد استأصلهم لحماية أمن الدولة العربية وسلامتها من تفاقم الخطر بزيادة سلطانهم .

وفي أوروبا ، في عصور الظلمات ، كان القضاء على الأبناء يأتي في إثر القضاء على الآباء ، حتى تستأصل شأفة الخصوم استئصالاً لا رجعة لهم بعده . ومن قبل قال اليونان في بعض أمثالهم : « إن من الحماقة ترك الأبناء يعيشون بعد قتل أبيهم » .

وإبان ثورة الحرية والمساواة والإخاء ، شهدت فرنسا ألواناً من الفظائع ، فكان أطفال النبلاء والمهاجرين يغرقون في اليم . وفي عام ١٧٩٣ أغرقت اللجنة الثورية في «نانت» ثلاثمائة طفل قاتلة : « إن الأفعى لا تلد إلا أفعى مثلاً » . وفي العهد الأخير ببيلجيكا وقع إضراب من عمال الزجاج فصاح أحد المشاغبين : « احصدوا البرجوازية بالمدفع الرشاش ، ولا تبقوا على الأطفال بذرة البرجوازية » .

وشهوة السلطة ، والإشفاق عليها من أن يمسيها أحد ، تنتزع من القلوب كل أثر للرحمة ، حتى لقد روى التاريخ قتل الآباء لأبنائهم ، وقتل الأبناء لأبائهم وأمهاتهم ، والإخوة

يجهز بعضهم على بعض. أولم يقض نيرون على أمه أجريبين ؟ أو لم يكن «سليم» أحد سلاطين آل عثمان ، كالنمر يا كل أولاده ؟

ولم يتراجع ضمير السياسة أمام اقتراف أى إثم ، تحت ستار الدعوى بأن سلامة الدولة تتطلب ذلك . ولو كانت سلامة الدولة تقضى حقاً وصدقاً بالإجرام ، لكان الخطب . ولكن كثيراً ما يكون الدافع إليه الطموح والحققد .

وكثيراً ما حرص الدعاة السياسيون على قتل المسجونين ثم تنصلوا من التبعة بأن براكين الأحقاد الشعبية هي التي انفجرت ضدهم فعصفت بهم وما عصفت بهم إلا كيد الدعاة . فذايح سبتمبر إبان الثورة الفرنسية ، دبرها « دانتون » وقبلها « روبسبير » ووقعت مجازر بشرية في السجون لم يتورع « مارا » عن الإشادة بها . وليس من شك في أن قتلة سبتمبر كانوا مأجورين حتى إن كثيرين منهم طالبوا بأجورهم وأعطوا إيصالات باستلامها .

وكلما ارتكبت مجازر سياسية ، سارعت الأحزاب إلى احتضان القتلة وتظليلهم بحمايتهم . فلما ألقى القبض على بعض قتلة مذبحه سبتمبر ، أمر الجليليون بإيقاف الإجراءات ، وصانع الجيرونديون طائفة من القتلة . وفي عام ١٧٩٢ أصدرت الجمعية التشريعية قانوناً بالعفو عن جميع المجرمين السياسيين الذين ارتكبوا جرائم في سبيل الثورة وفي طليعتهم « جوردان » رأس عصاة السفاكين .

وكرثت حوادث الاغتيالات في العصر الحديث فقال بعض الباحثين إنها مظهر من مظاهر الفوضى السياسية والاجتماعية السائدة ، ودليل على الاضطراب العقلي المتفشى في المجتمعات . وقال قوم بل إن مبعثها المظالم السياسية والاجتماعية المتسلطة على النظم ، ولئن صح أن تيار الأمراض العقلية في ازدياد ، فالزيادة ناشئة عن فساد النظم ، وطغيان المظالم عليها .

حقاً إن الجمعيات السرية الهدامة التي تجعل وسيلتها إلى هدم النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، الثورة والاغتيال ، قد وجدت في كل زمان ومكان ، بل قد وجد جماعة الخوارج في الحقبة الاولى من تاريخ الإسلام ، فلما رأوا الخلاف ناشباً بين علي ومعاوية ، بشأن حكم الدولة العربية ، أعلنوا جهرة أنهم سيتخذون القتل وسيلة لهدم نظام الحكم القائم ، وكان على بن أبي طالب كرم الله وجهه ضحية لايتأمرهم — كل هذا حق ، ولكن العصر الحديث قد شهد

جمعيات منظمة واسعة النطاق جعلت برامجها تقويض دعائم النظم السياسية والاجتماعية والاقتصادية بإشعال نار الثورة وإزهاق أرواح القائمين على تلك النظم . فوجدت جمعيات النيهيلست أو العديمين ، والارهابيين والفوضويين ، فروعاً ميادين السياسة من جرائمهم ، وكلما أمعنت السلطات في تعقبهم والتكليف بهم ، أمعنوا هم في الإجرام .

حفل العهد القيصري في روسيا بحوادث العدمين ، وما كان الإعدام ، ولا المنفى السحق ليصدهم عن سبيل الاغتيال . حاولوا اغتيال القيصر مراراً بالقاء القنابل على قصره ، أو وضع المواد المفرقة لنسف القطار الذى يقفه . واعتدوا المرة بعد المرة على حياة القائمين بالأمر . يدبرون الحوادث في روسيا نفسها ، فإذا اكتشف أمرهم لاذوا بالبلاد الأجنبية يتخذونها مباءة لتدبيراتهم الجهنمية في صراعهم ضد الاستبداد حتى عصفت الحرب العظمى بالحكم القيصري . ذلك بأنهم كانوا يعتقدون أن الشعب يرحح تحت أثقال الاستبداد القيصري وأن طبقة الأشراف تسومه سوء العذاب ، وألا سبيل إلى كسر شررة الاستبداد ، ومنع المظالم التى تنصب على رأس الشعب إلا بالإجهاز على المستبدين ، وتدير الثورة ، فكانت الثورة البلشفية وليدة التدبيرات والدعايات الطويلة .

وأقبل الشيوعيون فاستهلوا حكمهم بمحصد خصومهم حصداً ، واستمروا في التكليف والتقميل حتى قضوا على حياة الملايين من مواطنهم .

وانبثت الجمعيات الإرهابية والفوضوية في جوانب أوربا ، فكانت تروعها في كل حين بحوادث الإرهاب الجهنمية . فمن محاولة اغتيال الملوك ، إلى قتل رؤساء الجمهوريات ، إلى القضاء على حياة رجال السياسة .

ووقعت اغتالات من الهنود ضد بعض المستعمرين من الإنجليز ، واغتيال نفر من المصريين بعض الإنجليز والمصريين .

فذبوع ظاهرة الاغتيال السياسى في الشرق والغرب تدعو إلى شيء غير قليل من العناية في دراستها . وليس يكفى أن يقال إنها مظهر من مظاهر الفوضى الاجتماعية ، فها هى العوامل التى سببت تلك الفوضى ، فأطلقت ظاهرة الاغتيال من عقالها ؟ ولا يغنى عن الخطر شيئاً أن المجرمين السياسيين جماعة من مرضى العقول والأعصاب ، فان كانوا مرضى فمن أين تسربت إلى نفوسهم جرائم الأمراض ، أمن الوراثة أم من البيئة ، وفي الحالين أفلا يقع شطر كبير من

المسئولية على عاتق المجتمع ؟ ولا يدفع الخطر أن يقال ، لا يرتكب جرماً سياسياً إلا متهموس ديني أو متهموس سياسى ، فما هى البواعث التى بعثت على التهموس الدينى أو التهموس السياسى ؟ ولا يصد موجة الإجرام السياسى مضاعفة العقاب لمرتكبيه ، لا بل التكيل بهم فى أقسى مظاهر التكيل ، فهم كالمؤمنين يستعذبون العذاب ، ويرحبون بالضحية ، فى سبيل ما يعتقدون أنه الحق ، وأنه سبيل الخلاص للمجتمع الذى كرسوا حياتهم لخدمته . ولا جدوى فى استنكار هذا الضرب من الإجرام الذى كثيراً ما يودى بحياة الأبرياء ، فإنه لا يكون إلا فى دائرة محدودة من العقلاء والمشفقين على تقلقل النظم وتداعياها ، فأما سواد الشعب فلا يكاد يكتم إعجابه ببعض مرتكبي الجرائم السياسية ، لا بل يحيطهم فى بعض الأحيان بهالة من مجد الأبطال والشهداء . ولا يخفى من غلواء الاغتيال أن يقال إن بعض الأقلام والألسنة تحمل نصيباً كبيراً من المسئولية ، إذ الكتابات النارية فى الصحف والمجلات والنشرات تذكى النار فى هذا الهشيم الإنسانى وتدفعه إلى غير لائق بالسداد ، والخطب الملتببة التى تنصب على رؤوس الدهماء تشعل نيران الحماسة فى صدورهم وتسوق بعضهم فى طريق الإجرام ، والحملات الصحفية ضد الخصوم السياسيين قد تصورهم فى صور الخونة أعداء الشعب الذين يستحقون أن تملأ حياتهم فيوجد من يبرز من بين الصفوف لأداء ما يحسبه واجب الإلتاف تحريراً للمجتمع من شرور أولئك الخصوم . وتقوم بعض الصحف والمجلات ، وهى لا تدرى ، بدعاية واسعة النطاق لمرتكبي الجرائم السياسية بشر صورهم ، بل تزين صدرها بتلك الصور ، والإسهاب فى التعليق على الحادث لإشباع شهوة الجماهير ، وإرضاء فضولهم ، بما قد يشعروهم خطأ بأن تلك الصحف تمجد الجريمة ومرتكبيها ، فتسرى العدوى إلى بعض ضعاف العقول ، فلقد اعترف بعض المجرمين السياسيين أنهم أرادوا بجرائمهم أن يخرجوا من غمرة الخمول إلى فضاء الشهرة فتكون أسماءهم وحوادثهم ملء الآفواه والأسماع ، وتحدث الصحف عنهم وتحلى صدورهم بصورهم — نقول إن كل أولئك ، وإن كان حقاً من بعض الوجوه ، إلا أنه لا يصد موجة الإجرام السياسى ، فلا يمكن منع النقد حين يكون موجهاً للنظم والأشخاص إذا كان موجهاً فى محله ، ولأن النقد الصحيح هو أساس كل تقدم إنسانى ، ولأن حرية الصحافة ، التى يلبح بعض المتبرمين بها من طرف خفى إلى تقييدها ، إن كانت قد أفضت إلى نشر الفوضى فى بعض النواحي ، فقد أدت إلى الغاء أو تحوير بعض النظم الفاسدة ، وإلى القضاء على كثير

من المظالم الاجتماعية ، وإلى كسر شره غير واحد من الطغاة والمستبدين ، وافتتحت عهداً جديداً من الرقي السياسي والاجتماعي .

ولا يكفي أن يقال إن الجرائم السياسية سخيقة وغير منتجة ، بل قد تنج عكس النتيجة التي أرادها مرتكبوها ، إذ أنها لا تودي بنظام من النظم بل قد تسكون داعياً إلى تشييته ، ولأن الطاغية يحل محله طاغية آخر ، والمستبد يملأ فراغه مستبد غيره — نقول لا يكفي لأن المتشبعين بالإجرام السياسي لا يقتنعون أبداً بعدم جدوى جرائمهم بدليل اندفاعهم فيها ، وبدليل أن كثيراً غيرهم يقتفون آثارهم رغم ما يقال ورغم الشواهد .

كل الذي تقدم لا يجدى فتيلاً في القضاء على مشكلة الاغتيال السياسي ، وآراء الذين يميلون إلى تبسيط الأشياء ، وإلى الجمود على القديم بدعوى الغيرة على الأخلاق والنظم ، أولئك يضرون ولا ينفعون إذ الواجب أن تتغلغل في صميم الأشياء فنلس الدوافع والعوامل ونعمل على تقويم المعوج ، وإصلاح الفاسد ، والغاء أو تحويل النظم كي تتمشي مع روح العصر الذي نعيش فيه ، ومتى أدركنا بواعث الإجرام السياسي في العصر الحديث أمكننا ، لا أقول القضاء عليها قضاء تاماً فقد يكون هذا حلم حالم ، وإنما أقول التقليل منها قدر المستطاع .

الجريمة العادية مبعثاً دائماً المصلحة الشخصية كالطمع أو الانتقام ، فالجرم العادي يبتغى إما جر مغنم لنفسه ، أو إشباع شهوة الانتقام ، أو دفع خطر يحسبه يتهدد بمصلحته ، أو درء مساس بكرامته . فاما الجريمة السياسية فلا تمت إلى المصلحة الذاتية بصلة ، بل تبدو في كثير من الأحيان وكأنها متصلة بالصالح العام ، فعامل الإيثار فيها متغلب على عامل الإثرة ، فالذي يقدم عليها يظهر بمظهر المضحى بحياته ومصلحته ، فكثيراً ما يدفع رأسه ثمناً للجريمة ، أو يقضى عمره في السجن أو المنفى ، ولا يطمع في أن يجني مغنماً لشخصه أو لذويه بل قد تعصف الجريمة بماله ومال ذويه ، والذين نشدوا الشهرة من وراء جرائمهم السياسية هم ولا شك غير متزينين أولى بهم المصحات العقلية لا النطع ولا السجن ولا المنفى ، ومعظم المجرمين السياسيين الذين يقدمون على اختطاف الأرواح إنما يفعلون ذلك لأنهم ، كما يدعون ، يبتغون وضع حد للمظالم بالقضاء على الطاغية ، وهدم صرح الاستبداد بهدم المستبد ، أو تقويض دعائم النظم الفاسدة التي تفيض بالمظالم السياسية والاقتصادية والاجتماعية بقتل الذين يعتبرونهم أسناداً لها وإذن فالصالح الشخصي بعيد كل البعد عن نوازعهم النفسية ، والغيرة كما تودي بغيرهم تودي بهم هم .

يقول بعض علماء النفس إن أمثال هؤلاء مصابون بجنون العظمة ، أو هذيان الطموح ، وإن هذا الجنون هو الذى يصور لهم إمكان هدم النظم التى يعدونها ظالمة فاسدة ، وأن يقيموا على أنقاضها صروح الحق والعدل والحرية ، بالخناجر يغمدها فى صدور الذين يعدونهم طغاة ومستبدين ، والرصاص يمزقون به رؤوسهم . على أن هذا التعليل لا يحل مشكلة الإجرام السياسى . فقد ذهب بعضهم إلى أن كل عبقرى به شىء من الجنون . والعبقريون الذين عددهم العالم تارة مجانين ، وطوراً خياليين ، هم الذين غيروا وجه التاريخ . بل إن علم النفس الجنائى الحديث يقول إن كل مجرم لا بد أن يكون بعقله دخل . ولو تمسكنا مع هذه النظرية لقلنا إنه غير مسئول عن عمله ، وأن ضرورة حماية المجتمع من شروره لا تقضى بعقابه وإنما تقضى بجعله فى حالة عجز تام عن إيقاع الأذى بالمجتمع . وذهب بعضهم ، وفقاً للعلم الحديث ، إلى أن كل الناس مجنون ، ولكن درجات الجنون ومظاهره تتفاوت . وفوق كل أولئك فإن نظرية الجنون تجعل المجرم السياسى مريضاً أولى بالعلاج لا بالعقاب . وفى كل حال فإن هذا التبسيط للأمور لا يعفى النظم السياسية والاجتماعية والاقتصادية من الفساد ، ولا يخلى القائمين على الأمن واجب إصلاحها ، ولا يقضى على كل المصلحين الذين يبتغون تحقيق مبادئ العدل الاجتماعى .

ونظرية جنون المجرمين السياسيين تغرى بالقبول لبساطتها ، ولكن الواقع ، فى كثير من الأحيان ، لا يؤيدها ، يدلل إعدادهم جزاء لهم على ما اقترفت أيديهم بدل إرسالهم إلى المصححات العقلية . ولو أنهم كانوا مجانين حقاً لكان المجتمع ظالماً أخش الظلم فى توقيع العقوبة عليهم بدل معالجتهم . ولم يثبت أن شارلوت كوردائى التى قتلت « مارا » كانت مجنونة ، بل لقد ثبت على العكس من ذلك ، من إجاباتها السديدة أمام المحكمة الثورية التى تولت محاكمتها والحكم عليها ، أنها مرهقة الحس ، متوقدة الذكاء ، حاضرة البديهة . وأن الشعور بالوطنية والعدل ، هو الذى جعلها تضيق صدرها بمارا وإمعانه فى تقميل مواطنيها ، فاختمرت فى رأسها فكرة الإجهاز عليه وإنقاذ بنى قومها من نفسيته المتشعبة بروح الإجرام .

قد يكون سليمان الحلبي الذى اغتال كبير مصابا بالهوس الدينى ، ولكن الهوس الدينى مثل الهوس السياسى ليس جنوناً بالمعنى العلمى الصحيح .

وفى ١٤ يناير من عام ١٨٥٨ حاول الوطنى الإيطالى أورسينى وشركاؤه اغتيال الامبراطور

نابليون الثالث فجر ١٥٦ شخصاً مات منهم ثمانية ولم يثبت بحال من الأحوال ، ولا حاول الدفاع أن يثبت أن أورسيني كان مصاباً بالجنون . واستهل « جول فافر » الدفاع عنه بتلك الكلمة البليغة :

« ليس الاغتيال والخنجر رمزاً لعقائدى . وإنى أمقت العنف ، واستنكر القسوة إذا لم تستخدم فى نصرته الحق . ولئن قدر لأمة تعسة أن تقع تحت قبضة مستبد فليس الخنجر هو الذى يحطم أغلالها . والله الذى يحصى تلك الأغلال ، هو الذى يعلم متى تحين ساعات المستبدين ، وإنه ليعتليهم بنكبات لا عاصم لهم منها أشد من الأدوات التى يستعملها المتآمرون . »

وكذلك استنكر لسان الدفاع عن أورسيني الاغتيال حتى ولو كان هدفه الطاغية ، وكشف عن عدم جدواه فى هدم نظم الاستبداد ، وتشديد صروح الحرية والاستقلال على أنقاضها ، ثم استطرد إلى بيان الدافع إلى الجريمة ، وما كان الدافع إلا الوطنية المهتوسة ، فأبدع فى تصوير نفسية أورسيني إذ قال :

« لقد قدرت أن مثل تلك الجناية الكبرى لا يمكن أن يكون الباعث عليها الطمع ، أو الحقد ، أو الظموح ، وإنما سبب تلك المحاولة ضلال الوطنية الحارة ، والأمل الملتهب فى تحقيق استقلال الوطن وهو مطمح كل النفوس الشريفة . ولقد قلت لأورسيني : إنى لأستنكر إثمك ، وسأصارع بهذا الاستنكار عالياً . ولكن مصائبك تؤثر فى نفسى ، وثباتك على مكافحة أعداء وطنك ، ونضالك الحاد فى سبيل غايتك ، وتضحيتك بحياتك ، كل أولئك أدركه ويمس شغاف قلبى . ولو كنت إيطالياً ، لوددت أن أحتمل الآلام مثلك فى سبيل بلادى ، وأبذل لها روحى ، وأريق فى سبيل حريتها دمي ، لا أستثنى شيئاً إلا تلك الاغتيالات التى يمجها ضميرى . على أنك تعترف بجريمتك ، وتكفر عنها ، فتسلم رأسك للقانون الذى انتهكت حرمة ، وإنك لعلى تمام الأهمية لأن تموت لتلقى جزاء محاولة الاعتداء على حياة الغير . حسناً ! وإنى لأمد لك يد المعونة فى تلك الساعة الأخيرة ... لا لأبسط دفاعاً لا طائل تحته ولا لأبجدك ، ولكن لأحاول أن أرسل شعاعاً من نور الحقيقة حول روحك الخالدة التى ستعود الى بارئها قد يصد الاتهامات الباطلة عن ذكراك . »

وما أشبه جريمة الوردانى بجريمة أورسيني . فقد كان الباعث على كليهما الوطنية الضالة كما قال جول جافر فى دفاعه عن أورسيني بحق . فقد قر فى ذهن الوردانى المحموم بالوطنية المهتوسة

أن بطرس غالى يضيع مصالح مصر إذ يعمل على مد امتياز قناة السويس ، وينهر أعضاء الجمعية العمومية الذين يقفون في وجه المشروع ، وأنه في الترويج للمشروع إنما هو صنعة الانجليز خصوم حرية مصر واستقلالها... تسلطت تلك الخواطر على مشاعره المهتاجة المتوترة فاندفع في طريق الأجرام وهو يظن خطأ أن اغتيال حياة كبير الوزراء ، وزحزحته من طريق الحكم ، يدفع الأذى عن مصر ويزيح عقبة من سبيل الحرية ، وتكون فيه عبرة لصنائع الغاصبين . ولا شك أن الوردانى كان غارقاً في الوهم ولكنه لم يكن مجنوناً رغم أن لسان الدفاع عنه إذ ذاك قد طلب عرضه على الطبيب الشرعى لإثبات جنونه ، بدليل أنه قد دفع رأسه ثمناً لجنايته . كما استقر في خاطر أورسنى المتهب بحمى الوطنية المتهوسة أن الإمبراطور نابليون الثالث يقف حجر عثرة في سبيل وحدة إيطاليا واستقلالها ، ولا سبيل إلى زحزحة تلك العقبة من الطريق إلا بالإجهاز عليه ، فدبرت مؤامرة لاغتياله ، ثم أُلقيت قنبلة على الركب الإمبراطورى إذ كان متجهاً صوب مسرح الأوبرا في باريس فراح ضحيته غير واحد من الأبرياء .

ولما شبت ثورة ١٩ في مصر إذ نكل الإنجليز عن تطبيق مبدأ ولسون على مصر ، ذاك المبدأ القائل بأن كل شعب يعطى حق تقرير مصيره بنفسه ، رغم طنطنة الحلفاء به ، ودعواهم بأنه سيفتتح في العالم عهداً جديداً من الحرية والرفاهية والإخاء الإنسانى ، ورغم المساعدات التى لا تقدر بقيمة والتى قدمتها مصر للانجليز خاصة ، ولقضية الحلفاء عامة ، وقعت سلسلة من الاغتيالات ، ارتكبها الإنجليز في المصريين ، وارتكبها المصريون في الإنجليز . فأما الإنجليز فكانوا يدافعون عن استعمارهم ، وأما المصريون فكانوا يفضون لحريتهم واستقلالهم .

ثم ارتكبت جرائم من بعض المصريين ضد بعض الوزراء اعتقاداً من مرتكبها بأن أولئك الوزراء هم عين الغاصب التى بها يرى ، ويده التى بها يبطش . والنزى بهم في بحثنا هو أنه لم يثبت أن المتهمين في تلك الحوادث مصابون باختلال في قواهم العقلية .

ووقعت سلسلة اغتيالات ضد الإنجليز توجت بحادثة السردار المشثومة التى اتخذتها السياسة الاستعمارية ذريعة لعرض مطالب باهظة على مصر وقضى على ستة من المتهمين بالإعدام مما يقطع باقتناع العدالة بعدم وجود اختلال في قواهم العقلية .

وظاهرة اغتيال المستعمرين وقتل المستعمرين لا بناء الأمم المستضعفة ، لم تكن قاصرة على المصريين والانجليز بل لقد وجدت في كل الشعوب ، وفي كل أدوار التاريخ ، ولقد رأينا المستعمرين الإنجليز

يمعنون في تقتيل الهنود ، ورأينا بعض شباب الهند يقاتلون المستعمرين الانجليز ، وعلى مسرح فلسطين مثلت أفطع ضروب المآسى الاستعمارية ، واغتال بعض الفلسطينيين ، بعض المستعمرين من الانجليز . وتلك الظاهرة ظاهرة النضال بين القوة الاستعمارية الغاشمة وبين الشعوب المغلوبة على أمرها التي تطمح للحرية والاستقلال ولا قبل لها بدفع عدوان المغيرين تثير في الذهن مشكلة قتل الطغاة التي طال حولها الجدل ، وانقسمت فيها آراء الباحثين .

لقد كان حكيم الشرق جمال الدين الافغانى يبرر قتل الطغاة ، وقتل الأمراء الذين يستسلمون لهم ويصبحون من صنائعهم ويمسكون أدوات طيعة في أيديهم تمسكهم من رقاب شعوبهم التي وضعتهم الأقدار الساخرة على رؤوسها زعماء من الأفغانى بأن المستضعفين لا يملكون من القوة المادية ما يجعل لهم الغلبة على الطغاة وصنائع الطغاة وألا سبيل إلى الخلاص من استبدادهم وشورهم إلا بالإجهاد عليهم .

وعلى الرغم من تقديرنا لجمال الدين فلا يسعنا إلا أن نستنكر هذا الرأى الثائر ، فالقتل مهما تكن صورته وهدفه ، لم يثبت تاريخياً بصورة قاطعة أنه يهدم أو حتى يززع صرح الاستعباد ، فأما عن الصنائع ، فصناعة يذهب وصناعة يجيء ، وإنما تسليح حوادث الاغتيال الطغاة بأسباب التنكيل بالوطنيين .

قد يقال إن شجرة الحرية لا تروى إلا بالدماء ، وإن الدماء تذكى نيران الحماسة والوطنية في الصدور وتحيي الشعب لاستغلال الظروف الدولية المواتية . وإن التضحيات هي التي تصوغ الشعب ، وتصب أنبائه في قوالب فولاذية . وذلك كلام خلاب يغرى بالقبول . وينفذ إلى أعماق القلوب . ولكن إذا كنا ننادى بضرورة بث مبادئ الوطنية في صفوف الشعب ، وإذا كنا نيران الحماسة في صدور أنبائه ، فلا نرى القتل رأياً ، وإنما نضج التربية السياسية هو الذى يعد الشعب للاستفادة من الأحوال الخارجية والداخلية الملائمة .

ولا تقتلوا النفس التي حرم الله إلا بالحق ، ذلك هو العدل الالهى ، فلا يحل قتل أحد لإلزامى ثبت ثبوتاً لا شك فيه أنه يستحق القتل . ولا يثبت ذلك إلا بحكم قضائى . فاما أن ينصب البعض من نفسه قاضياً ، فيقضى بان بعضهم يستحق الإعدام ثم ينفذ فيه حكم الإعدام بيده ، فذلك هي الفوضى بعينها ، وهي أخطر ما تكون على مبادئ العدل المجرد عن الأهواء السياسية .

قد يقال : إذا كان يباح قتل الفرد الذى يقتل فرداً آخر فكيف لا يباح القضاء على من يقتل أمة بأسرها سواء أكان من أنبائها أم كان أجنبياً عنها ، معتدياً عليها ، وهذا حق يراد به

باطل. فليس من ينازع في أن جريمة الثاني أفظع بما لا يقاس ، وأنه أولى بالإجهاز عليه. ولكن الحكم بأنه مستحق أو غير مستحق للإعدام يجب أن يترك للعدالة لا لأهواء المتهمين السياسيين وإلا أصيب كثير من الأبرياء بجهالة .

ولدينا على صحة دعوانا شاهد حي من تاريخ مصر الحديث . فقد حمى وطيس التنافر السياسى بعد فورة ١٩ ، بين الأحزاب المصرية وتقاذفت بتهم الخيانة والمروق ، و تراشقت بالمطاعن والمثالب ، وأصبح كل فريق يعد الفريق المخاصم له خصما للوطن وحرية ، والخلاص منه خلاصا من شبح الجريمة القومية ، وتسممت عقول الشبيبة بتلك المبادئ الهدامة ، واعتبرت أن الإجهاز على أعداء الوطنية المصرية من المصريين إنما يكون علامة أعمال البطولة والتضحية . وتحت سلطان تلك العقيدة الضالة اندفع بعض المسممة عقولهم إلى دار الاحرار الدستوريين يتربص الدائرة بعدلى يكن ، وشاء القدر أن يكون حسن عبد الرازق و اسماعيل زهدى الضحيتين البريثين .

والرأى السياسى يتحول بتحول الظروف وتقدير الرجال يتبدل بتبدل الاحوال والملابسات فقد نعلم أن سعد زغلول كان ينعت عدلى وثروت ومن ناصرهم بانهم برادع الانجليز عمال الحماية صنائع الغاصب ، دعاة التردد والهزيمة إلى آخر ذلك القاموس الحافل بالوان الهجوم السياسى . ثم شاعت الظروف السياسية فى عام ١٩٢٦ أن يضاف عدلى وثروت ويقول فيهما إنهما مثال اللباقة والكياسة السياسية ، وعدلى هو الذى كان بالأمس فى نظر بعض المتأثرين بتلك الدعاية الهوجاء الجاحمة هيكل الجريمة ولذلك أصروا على قتله ، وثروت قبل أن يستحق لقب اللباقة كان الجريمة مجسمة .

وعندنا أنه لا ينبغى التشديد فى المحاسبة عن الألفاظ والعبارات المستعملة فى الدعاية السياسية . فقد يذكر التاريخ أن سعد زغلول سبى لجنة الثلاثين التى نيط بها وضع الدستور لجنة الأشقياء ، وقال إنه لا يعتقد أن يدا مصرية قد خطت فيه حرفا واحداً ، وأنه يصاب بالحمى كلما قرأه ، ثم لما أعطاه هذا الدستور أغلبية فى الانتخابات ، وحمله إلى الحكم عام ١٩٢٤ إذا به يستحيل من دستور الأشقياء إلى دستور على أحدث المبادئ العصرية . فلو أن بعض الأذهان المريضة المضطربة أخذت بظاهر الألفاظ فأجهزت على الثلاثين الأشقياء لعلمنا أية مسئولية أدبية تحمل الكتابة والخطابة المندفعة ، فى الجرائم السياسية .

ظهر مما تقدم أن وصف المجرمين السياسيين بأنهم مصابون باضطراب عقلي إنما هو احتمال على مبادئ المنطق لا يحل مشكلة الإجرام السياسى بحال . كذلك لا يغنى عن الحق والواقع شيئاً أن يقال إن المجرم السياسى إنما هو نصف مجنون ، أو نصف مسئول ، فقد ثبت إن كثيراً منهم كانوا ، قبل ووقف ارتكاب الجريمة بكامل قواهم العقلية ، وأنهم مسئولون مسئولية كاملة ولذلك جوزوا الجزء الحق فى عرف المجتمع الذى يعتقد أن حمايته تتطلب جزاءهم .

وفى بعض الأحيان تكون للسياسة مصلحة ظاهرة فى إصاق الجنون بالمجرم السياسى وإعفائه من تبعه جريمته ، والزج به فى مصحة عقلية بدل إلقائه فى غيابة السجن ، أو إزهاق روحه ، فقد يكون مرتكبها للمجرم لحسابها وإذن فهى ترى حقاً عليها أن تحتضنه وتحتضن جريمته ، وتحميه من العقاب ولكنها تتلصق بإنقاذ المظاهر ، وإنقاذ نفسها من الشبهات ، فتسارع فى أعقاب جريمته ، إلى رميه بالجنون . والحالة الثانية أن يكون المجنى عليه زعيماً شعبياً فتجهد السياسة فى أن تثبت بأن الجريمة فردية ارتكبها مجنون فلا يغض ارتكابها من حب الشعب للزعيم ، وإعجابه بسياسته ، والتفافه حوله .

ولا تحجم السياسة عن تسخير العدالة فى سبيل أهوائها كما صنعت فى مأساة دنشواى ، إذ اغتالت أربعة ، ونكلت بثمانية ، بين مظاهر العدالة ، ثم تخيل للناس أنها تقيم حدود العدل ، وقديماً اختلطت صور حماة العدالة بصور الجلادين .

وإذا افترضنا أن بعض المجرمين السياسيين مصابون باضطراب فى قواهم العقلية فإن هذا الحكم لا ينسحب على الجميع ، ومن المنطق ألا يكون الاستثناء قاعدة ، وإذن فقد وجب استبعاد الجنون ، ونصف الجنون ، ونصف المسئولية ، من تعليل الإجرام السياسى .

وإذا لم تكن المصاحبة الشخصية هى الدافع للإجرام السياسى فإذا يكون الدافع ؟ ذهب نفر من علماء النفس إلى أن بعض الأشخاص تسلط عليهم عقيدة دينية ، أو سياسية ، أو اجتماعية ، فتملك عليه مشاعرهم ، وتقطع عليهم سبيل تفكيرهم ، وتنزل من نفوسهم منزلة الغرائز التى لا يملكون من حكمها فكاكاً . ومعظم الناس ينشدون العبودية للفكرة ، لا الحرية فى ظلها ، والسكسل العقلى ، والروح الاتكالى ، الغريزى فى الطبيعة البشرية ، يدفع أغلب الناس لأن ينظروا ويفكروا بعيون ورؤوس غيرهم .

والعقائد الزاخرة لا تخضع لحكم العقل بل لسلطان العاطفة وتصبح من أقوى الدوافع .
ويزعم بعض علماء الاجتماع أن العقائد التي تسلطت على الإنسانية زماناً ، والتي شيدت صروح
الآديان الخالدة ، وأقامت قواعد الإمبراطوريات الضخمة لم تكن وليدة العقل ، وكان أصحابها
عددًا قليلاً من المؤمنين بها ، ونشط إلى بثها نفر من الحواريين المتشبعين بها ، وتمسكت تلك
العقائد من النفوس ، فجعلت الشعور يطغى على العقل إلى حد أن تصبح الأخطاء الواضحة للعيان ،
حقائق لا ترقى إليها الشكوك ، فتخضع النفوس لسلطانها خضوعاً أعمى .

وتتمكن العقائد من نفوس الحواريين إلى حد أن يضحوا في سبيلها بمصالحهم الذاتية ، بل
يبدلوا في سبيلها أرواحهم وأموالهم ، ويقضوا على كل من تحدثهم أنفسهم أنهم عقبة في سبيل
ترويجها .

وأنصاف المجانين هؤلاء ، وأنصاف المسؤولين أولئك ، كما يسميهم علماء النفس ، هم الذين
لعبوا أهم الأدوار في التاريخ .

وليس أيسر ولا أهون من أن يلقوا أحمال التبعة ، تبعة الإجرام السياسي ، على كواهل
الأفراد بدل أن يلقوا بها على عاتق النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، وأن يصفوا هذا
الفرد بأنه مجنون أو نصف مجنون أو نصف مسئول ، بدل أن ينصفوا الحق والواقع فيقولوا
إن هذا النظام السياسي ظالم غاشم يستفز النفوس الشريفة للثورة عليه ، وذلك النظام الاقتصادي
محتل معتل فوق أنه جائر ، وهو بذلك يحفز النفوس الآبية إلى التمرد عليه وهدمه وإقامة صرح
العدل الاجتماعي فوق أنقاضه ، وذلك النظام الاجتماعي متعفن وكل نفس حرة مصلحة تبرم
به وتعمل على تقويض دعائمه .

وأبرز عيوب العالم أن ينظر إلى المسائل الإنسانية من جهة واحدة ، فعالم النفس يحاول
أن يفسر كافة الظواهر من الناحية النفسية ، وعالم الاجتماع يبحث من الوجهة الاجتماعية ، مع
أن المسائل الإنسانية متشابكة معقدة ولا شيء أعقد من الإجرام السياسي ، فكما أن له عوامل
نفسية فله عوامل أخرى اجتماعية لا تقل عنها أهمية إن لم تزد .

فقد تبشلى الأمة بطاغية يذبح أبناءها ، ويصادر أملاكهم ، ويملا بهم السجون والمعتقلات
والمنافي ، وعلى الجلمة يصب على رؤوسهم كل ضروب العسف والجبروت ، فإذا ثار بعضهم في
وجه الطاغية ، وقضوا على الطغيان المجسم في شخصه ، أو يقال إنهم أنصاف مجانين أم يقال
أنهم إداة الظلم والظيم .

وقد تنسكب الأمة بمستبد يبطش بحرياتنا السياسية ، ويشكل بالاحرار ، ولا تخلو صفوف الوطنيين من نفر شديدي الحساسية يحسبون أن القضاء على المستبد قضاء على الاستبداد ، فيندفعون إلى الإجهاز عليه تحت ضغط هذا الاعتقاد. فالعلاج الوحيد لهذا الضرب من الإجرام السياسى هو الكف عن الاستبداد لامضاعفة العقاب ولا بث العيون والأرصاد ، ولا المبالغة فى تعقب أولئك الذين عرفوا بالحس المرهف والتمرد على الاستبداد .

وفى عصر حرية الفكر والكتابة ، يوجه النقد الشديد بل وتكافح النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية . ولا شك أن هذا عامل هام من عوامل الإجرام السياسى ، حتى لقد غالى بعضهم فذهب إلى أن الكاتب السياسى شريك أدبى للجرم السياسى الذى اندفع إلى الإجرام تحت تأثير النظريات التى تشبع بها ، فأوحت إليه بارتكاب جريمته .

على أنا لانتطيع أن نمنع النقد الحق ، وفى منعه مناهضة للرقى . وبدل أن نسرف فى لوم الكتاب السياسيين ، يجب أن نوجه همنا إلى إصلاح النظم ، أو إلغائها إذا لم تعد صالحة للبقاء .

ومن عهد غير بعيد ، لم يقتصد خصوم الاشتراكية فى الحملة عليها ، ورموها بأنها خيالية ، منافية للنواميس الطبيعية ، ولقواعد الرقى الإنسانى ، ومبادئ الاقتصاد السياسى ، وقالوا إنها مبعث الاضطراب الذى استفاض فى جوانب الحياة العامة إذ حرمت الناس نعمة السماء ، ولم تعطهم بركة الأرض وبعبارة أوضح سلبتهم عزاء الدين ولم تمنحهم ثمرات الدنيا . ثم قالوا إن واجب الدولة أن تضمن لكل فرد عيشه ، وتقضى على البطالة ، وتكافح الفقر ، والمرض ، والجهل : وهذا الذى كانت تنادى به الاشتراكية واستحققت من أجله الحملات الظالمة .

فى عام ١٨٩٣ بفرنسا ، ألقى الفوضوى « فيان » قنبلة من شرفة مجلس النواب فى قاعة الاجتماع أثناء انعقاد المجلس فانفجرت وأصابت الكثيرين . وإنما أراد « فيان » أن يوجه ضربه إلى أعلى سلطة فى الدولة ، السلطة التشريعية ، وضربها باسم البؤس العام كما قال لسان الدفاع عنه إذ ذاك . وأثبت فى التحقيق أنه أراد أن يظهر للنواب : « بأن ستكون قنبلة ديموقليس معلقة على الدوام فوق رؤوسهم » : « وأنه إذا لم يهتم النواب بالبائسين ، فإن البائسين سيهتمون بالنواب »

وهذا ولا شك نتاج ذهن مخوم ، ولكنه يجب أن ينبه أذهان المصلحين إلى مكافحة الإجرام السياسى من طريق مكافحة البؤس العام .

وبتاريخ ١٢ يناير من عام ١٨٨٧ مثل الفوضوى «دوفال» أمام محكمة جنايات السين بفرنسا وكان متهماً بالسطو على منزل ممثلة وجرح الشرطى الذى قبض عليه ، فقال ، تبريراً لجريمته : « إني أحيا ، وإذن فيجب على المجتمع أن يكفل لى عيشى . ولئن لم يغذى ، أو لم يعنى على أن أعيش ، فإنه يخل بواجباته ، وعلى ذلك فنحن حق أن أحصل على الضرورى لى حيث أجد ما يفيض عن الحاجة . ولكنى لا ألتس إلا الضرورى حتى أنى وضعت نصب عيني أن أعطى الجمعيات الفوضوية الزائد من نتاج السرقة كى تنشئ صحفاً وتنشر العلم بين طبقات الشعب » .
ومثل الفوضوى « بينى » أمام محكمة جنايات السين فى نوفمبر سنة ١٨٨٩ فبدا عدواً لدوداً للمجتمع الرأسمالى .

وعلى الرغم من أن الرأسمالية قد استماتت فى الدفاع عن نفسها فقد قضى عليها بالفناء .
لقد قيل إن المجرمين السياسيين يخرجون من بين صفوف أولئك الذين تمسكنت من نفوسهم العاطفة الدينية فجعلتهم يقدمون على التضحية راضية نفوسهم ، فى سبيل نصره مذهبهم . ويطوف بأحلامهم خيال مجتمع ينعم بالسعادة المطلقة ، أو الجنة فى الأرض لا فى السماء . وما يحقق كل أولئك إلا دولة مطلقة السلطان تقضى على المظالم جميعاً .

والذين قالوا هذا القول كانوا متأثرين بالمذهب الفردى القائل باطلاق العنان للتنافس بين الأفراد تحقيقاً لمبدأ بقاء الاصلح الذى هو أساس التقدم الإنسانى ، وأن التدخل الحكومى يجب أن يكون فى أضيق الحدود المرسومة ، فتصد الدولة الغارات الخارجية عن الأمة وتحفظ الأمن والنظام فى الداخل ، وتوزع العدالة بين الناس ، وفى كلمة أن تكون دولة بوليسية لا أكثر ولا أقل . على أن التطور فى نواحي السياسة والاقتصاد والاجتماع قد أطفأ جذوة الحماس فى صدور دعاة المذهب الفردى بل قضى عليه القضاء الأخير . فأصبح واجب الدولة أن تكفل الحياة للفرد من يوم أن يولد إلى أن يموت ، فتسهر على تربيته وتعليمه كى يكون مواطناً صالحاً ينهض بأعباء الواجبات العامة ، ويجعل المصلحة العامة ، فوق مصلحته الذاتية ، وتوفر له أسباب الرزق فلا تدعه فريسة للبطالة والبؤس ، وتحيطه بالرعاية الصحية حتى لا تفتك به غوائل المرض ، وعلى الجملة تضمن له قسطاً من الرخاء يوازن قيامه بواجباته قبل المجتمع الذى يعيش فيه .

ولسكن اتهم دعاة الإصلاح بأنهم يخلقون في أجواء الخيال فلا يتصلون بحقائق الأرض وأنهم في حالة عجز مطلق عن التدليل العقلي والمنطقي فينخلبون الشعور على العقل والواقع ، وأن رغبتهم الجارحة في نشر لواء مذهبهم ، وحسبهم المرفه في التبرم بما يسمونه المظالم الاجتماعية ، كل أولئك يغشى على أبصارهم فيحجب عنها الضرورات الملحة ، والوقائع القاسية ، وبذلك يستفحل خطرهم وخاصة أنهم يتسلطون على الجماعات التي تغطي فيها العواطف على العقول وتسرى بين صفوفها عدوى الآراء .

ولكن التطور التاريخي قد دل على أن مبادئ الواقعيين التي حسبوها خالدة لأنها منتزعة من صميم الطبيعة قد دفنت إلى غير بعث ، وتحقق غير قابل من نظرات الخياليين ، وسوف يتحقق الكثير منها في المستقبل ، ولقد يكون الشعور أهدى من العقل ، ولشد ما استسلم العلماء إلى النواميس الطبيعية حتى بات العالم يعاني آثار الجبرية العلمية التي قد تقف عقبة كؤود في سبيل الإصلاح المنشود . ولسنا ندري كيف فات هؤلاء العلماء أن علوم العمران ليست من العلوم المضبوطة ، وأن النظريات والنظرات في تطور مستمر ، وأن ما يظن صحيحاً اليوم يبرز زيفه غداً ، وما يتواضع الناس على أنه ثابت لا يتزعزع لا يلبث حتى ينهار ، وما يصلح لهذا العصر قد لا يصلح لعصر مقبل ، وما يلتزم مع حالة تلك البيئة ، قد يتنافر مع أحوال بيئة أخرى ، والجمود يفرض على التفكك ، والكبرياء بغيض ضار حتى ولو كان كبرياء العلم .

ولا يريد المصلحون الهدم للهدم ولا كنههم يبغون الهدم للبناء . والإصلاح وحده هو الذي يصعد موجة الإحرام السياسي . فما دام هناك مجتمع فاسد متعفن يستحق التقويض ، وأمل مرجو في قيام نظام صالح على انقاضه ، فلسوف يوجد نفر يندفعون إلى قتل أشخاص ، وهدم أشياء وفي سبيل إزاحة أعداء عقائدهم من الطريق ، لا يبالون أن يصيبوا بجرائمهم طائفة من الأبرياء اعتقاداً منهم بأنهم يطهرون النوع الإنساني من أدراجه ، ويرفعون صرح الحق ، ويقوضون دعائم الباطل .

ولا يخرج أوائك الحواريون من البيئات الدنيا ، وإنما يبرزون من بين صفوف الطبقات المتعلبة ، مما يقطع بانهم غير مسيرين بالجهل وأن معظمهم ليسوا من أنصاف المسؤولين ، وأن سياسة الإصلاح هي التي تقضى على القتل السياسي .

يقولون إن مقالات بعض الصحف تحض على الإحرام السياسي . فقد كتبت إحدى صحف

الغرب تقول : « نحن نكرر القول ، وإلا فقدنا تقدير وعطف آبائنا وأصدقائنا ، إن القتل السياسي ليس جريمة . وكل الأشخاص المتحررين من الأوهام يعاملون القاتل السياسي ، لا كجرم ولكن كمنتهك للإنسانية » . ولا شك أن هذا ضلال مبين ولكن لولم يوجد . لوجدت رغم ذلك الجرائم السياسية ، ذلك بأن أولئك الثائرين إنما يشعرون في وجه المظالم السياسية والاقتصادية دون انتظار لمن يحرضهم على الثورة ضدها . ولهم من علمهم مهما كان ناقصا . ومن أعصابهم الثائرة على الطغاة والطغيان ما يدفعهم إلى الاغتيال .

والسياسة تفسد التقدير حتى لقد اعتبرت من العصر القديم إلى اليوم ، أن القتل السياسي عمل مشروع بل عمل من أعمال البطولة والمجد . فقد كان اليونانيون أن الواجب يقتضي بقتل الطاغية . وكان الاخلاقيون بنشرون تلك التعاليم . وذهب بعض المؤرخين إلى أن قتل الطاغية فضيلة سياسية . ولما أحس « تيموليون » إن أخاه يزعج إلى الطغيان رأى من واجبه أن يقتله . ولقد أقاموا نصباً تذكاريًا لكل من « أرموديس » و « اريستيجوتون » إذ حاولا قتل « هيبياس » . وكان الرومان يبررون اغتيال الطاغية ويعجبون بالمغتال . وشيشرون خطيبهم المعروف ، لم يستنكر قتل قيصر ، وأشاد بقتل جراسوس ولم يبر بروتس وكاسيوس في قتل يوليوس قيصر إلا عملاً مجيداً . ولقد تعددت حوادث قتل الطغاة في العصر القديم حتى لقد قال « جوفنيال » بحق : قليل من الطغاة من يموتون موتاً طبيعياً .

وظلت العقيدة التي تبيح قتل الطاغية في سبيل مصلحة الدولة قائمة في العصور الوسطى بأوروبا . ولما قتل دوق بورجونى دوق أورليان خطب أحد رجال الدين فكان مما قاله إن دوق بورجونى قتل في سبيل الله لأن دوق أورليان كان عدو الله ، وإنه قتل في سبيل الملك إذ كان دوق أورليان تابعاً خائناً . وإنه قتل في سبيل المصلحة العامة إذ كان دوق أورليان طاغية .

وفي القرن التاسع عشر كان علماء اللاهوت ، والقساوسة البروتستانت وفقهاء التشريع يلقنون الناس مبدأ قتل الطاغية . ووضع أحد مشرعى الألمان كتاباً في السياسة دافع فيه عن مذهب قتل الطغاة . وجعل بعض مؤلفي الغرب الطاغية في مصاف الحيوان الضار وأنه يجب أن يعامل على هذا الاعتبار . وذهب بعضهم إلى أن قتل الطاغية مباح حتى بعد مصادقة الشعب على الطغيان قولاً بأنه لا يمكن اعتبارها موافقة تلك التي ينتزعها الطغاة من العشب الأعزل انتزاعاً .

وإبان الحروب الدينية كان الكاثوليك والبروتستانت يؤذنون في الناس بأن من حقهم أن يقتلوا الطاغية . ومهد جاك كليمان لقتل هنرى الثالث برؤيا رأى فيها ملاكاً يقول له : أنا مبعوث الله القادر جئت لأنبئك بأن طاغية فرنسا سيقتل بواسطتك ففكر في نفسك ، وتهيأ لنجاح الشهيد الذى تهيأ لك . وبرغم أن المجلس الدينى قد استنكر الاغتيال فقد أحاط المتعصبون ذلك القاتل بهالة من المجد واعتبروه قديساً . وقال الذى حاول اغتيال هنرى الرابع أنه سمع في كل مكان أن قتل الملك مشروع وانه يسمونه طاغية .

وكان الهوجنوت ينظرون إلى رؤساء الكشلكة كأنهم طغاة ويمجدون القضاء على الطاغية وكان كثير من الكتاب السياسيين ، وعلى رأسهم ملتون ، إبان الثورة في إنجلترا يصرحون بمشروعية قتل الطاغية .

وقتل كاترين زوجها بطرس الثالث قيصر روسيا لتستأثر بالملك دونه ثم دافعت بحجارة عن شرعية قتل الطاغية فنشرت بياناً قالت فيه ان بطرس الثالث كان عدو الأمة والدين ، وأن الواجب يقضى بتهمة أولئك الرجال الشجعان الذين أنقذوا روسيا منه .

وزعم اليعاقبة ، إبان ، الثورة الفرنسية ، ان لهم الحق في قتل الطاغية . وأدعى بعض المهاجرين هذا الحق ضد القنصل الأول . وكان أحدهم يصدر جريدة في لندن قال فيها أن ليس من حق المغتصب أن يعيش وأن من المسموح قتله . فقدم نابليون شكوى لحاكم المهاجر أمام القضاء الانجليزى وحكم عليه . ولما حاول جورج كاددال اغتيال نابليون لم يكتم الممسكون اعجابهم به ، وأسف الثوريون الذين ظلوا بعيدين عن تلك الجريمة ان لم يكن حزبهم هو الذى ارتكبها اذ كانوا يرونها خليفة بالإعجاب والتمجيد .

وبعد عودة الملكية الى فرنسا ، وتحت حكم لويس فيليب ونابليون الثالث ارتكبت سلسلة من الجرائم لمحاولة اغتيال الملوك وأمرأة العائلة المالكة . وحاول بعضهم اغتيال لويس فيليب ست مرات . ووقعت المحاولة السابعة ضد الدوق دومال ودى نيمور . وفي أحد الاعتداءات على حياة الملك أصيب اثنان وأربعون شخصاً مات منهم سبعة عشر وأهلكت القنبلة التى ألقيت على عربة القنصل الأول خلقاً كثيراً .

وقيل إن الحقد على المجتمع ، والغرور ، ومطالعة الكتابات الثورية ، وتحريضات الصحف التى كانت تنشر الاتهامات ضد لويس فيليب ، كل تلك العوامل مجتمعة هى التى بعثت على ارتكاب

تلك السلسلة من الجرائم . ولما مثل أحد المتهمين أمام محكمة باريس قال : إن قتل الملك هو حق الانسان الذى لا يستطيع الحصول على العدالة الأبدية ، وأن حقه حيال لويس فيليب هو نفس الحق الذى كان لبروتس حيال قيصر .

وكان بعض الذين حاولوا الاغتيال ضمن أعضاء الجمعيات السرية ، وكان معظمهم من الشباب المتحمس ، ذلك بأن التأثير فى الشباب ، وإلهاب الحماس فى صدورهم ، أسير من الذين بلغوا سناً ناضجة فصقلتهم تجارب الحياة .

وكثير منهم ارتكبوا جرائمهم ليخرجوا من غمرة الخمول إلى فضاء الشهرة حتى لقد قال فايان إنه ارتفع الى مصاف المحسنين للمجتمع الحديث وإن اسمه سيظل خالداً فى التاريخ .

وتعددت محاولات الاغتيال إبان الإمبراطورية الثانية فى فرنسا . ولم ين ما تزيى عن التبشير بقتل الامبراطور نابليون الثالث وعن موالاة إرسال من يقومون بمهمة القتل . وبتاريخ ١٤ يناير سنة ١٨٥٨ حاول أورسبني وشركاؤه اغتيال الإمبراطور فاصيب ١٥٦ شخصاً مات منهم ثمانية . وقال الذين يمتقنون القتل أيا كان هدفه إن الأمة اذا كانت ناضجة للعبودية فان قتل الطاغية لا يكمر قيودها بل طاغية يذهب وطاقية يجىء ، ولم يشيد قتل يوليوس قيصر صرح الحرية فى روما .

ويتساءل الذين يستنكرون القتل السياسى مهما يكن هدفه ، عن مصير الدولة إذا أبجنا للمواطن أن يقرر بملء حريته وتقديره الخاص أن هذا الأمير طاغية وأن من حقه أن يقتله بدون محاكمة ، لصالح الدولة والدين ، ولا نقاذ الشعب ؟ لاشك أن الدولة تصبح مجزرة ومسرحاً دمويًا دائماً للحرب الأهلية .

ولقد كان لويس السادس عشر ولويس فيليب ملسكين ضعيفين غاية الضعف ، ولكن دعاة السياسة كانوا ينظمونهما فى سلك الطغاة . ولماذا لا يعد أعضاء البرلمان طغاة وقد يصدرون قوانين ظالمة ؟ ثم إن الأحزاب السياسية تسرف فى اتهام بعضها البعض بالطغيان مما يدفع إلى تبادل الإجرام السياسى ضد من يعدون طغاة وإذن فاباحة قتل الظالم تجر إلى الفوضى .

ويقول بعضهم إن قتل الظالم مبرر بالغاية التى يرمى اليها ألا وهى سلامة الدولة ، ويرد عليهم أولئك الذين يستنكرون القتل مهما كانت صفة القليل . إن القتل ليس وسيلة مضمونة لإنقاذ الدولة من الظلم وإن الغاية المشروعة لا تبرر استخدام وسائل إجرامية . وواجب لإنقاذ الدولة لا يحجب

واجب احترام الحياة الإنسانية . وإذا كان من حق كل إنسان أن يبذل حياته في سبيل وطنه ، فليس من حقه أن يتصرف في حياة الغير على هواه . وفوق كل أولئك فإن المصلحة العليا للدولة لا تبرر القتل .

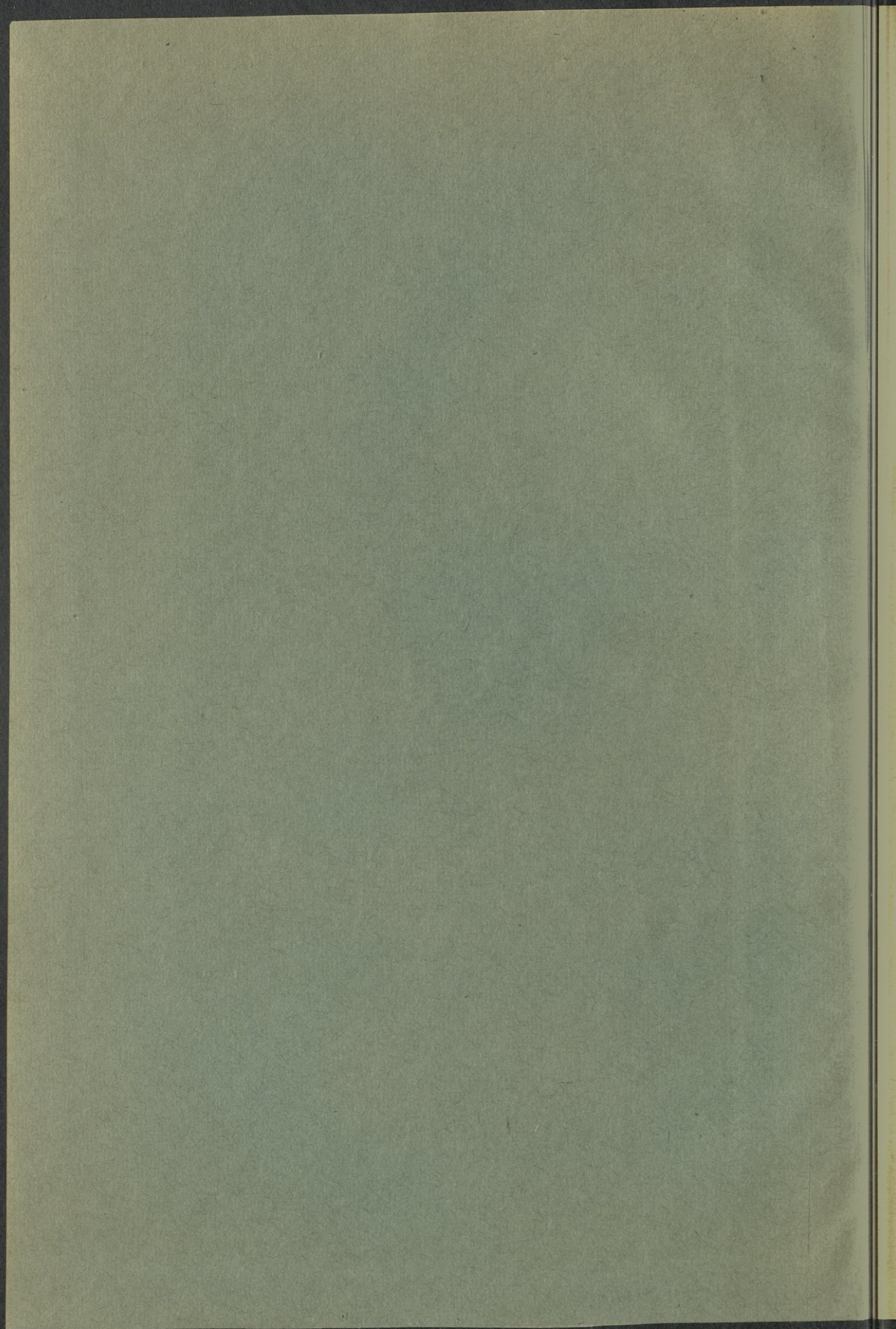
ولقد رأينا كيف كان ما كيا فيللى ينادى بأن الغاية تبرر الوسائل ، ولو أخذ بهذا المبدأ على إطلاقه لأتى ارتكاب كل الجرائم ولا يستثنى منها الاغتتيال . وما كان القصد الحسن ليعبر عملاً إجرامياً . والقتل جريمة حتى ولو اعتقد القاتل في ضرورته ونفعه . وقتل الطاغية دون محاكمة وبمحض تقدير القاتل وحده ، تجعل القاتل نفسه طاغية . فما الطغيان إلا أن يجعل المرء حكمة هواه .

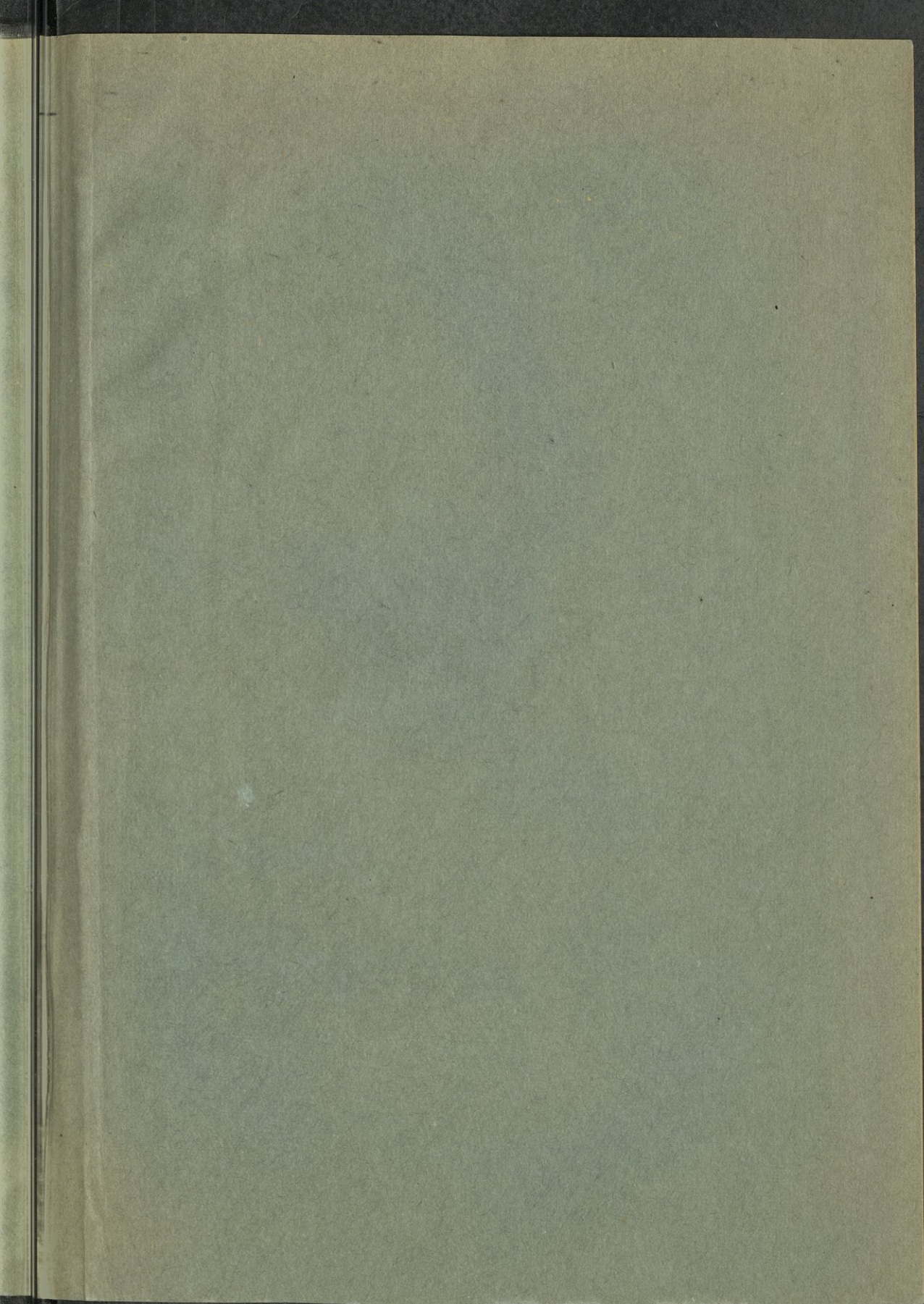
ونحن نقول بان هذا الكلام جميل من الوجهة النظرية البحتة ، وحين يتحدث من أفواه علماء الاخلاق ، وينحدر كالسيل من فوق منابر الوعظ والارشاد . على أن مما لا شك فيه أن الطغيان أشد وأنسكى من الفوضى . ثم أن محاكمة الظالم فضلاً عن الحكم عليه ، تكاد ، في أغلب الاحيان أن تكون مستحيلة . فإذا كان على رأس الدولة أصبح المتصرف المطلق في جميع قواها يسخرها لحمايته بل يسخر العدالة للتنكيل بمن يهمون بالمرء على ظلمه ثم يصبغ التنكيل بالصبغة الشرعية . وإن كن مستعمراً بات محاطاً بالقوة المادية الغاشمة التي لا تقوى عليها الشعوب المستضعفة في الارض . وحتى ان كان على رأس الحكم ، أو من أصحاب السطان ، فانه يستغل نفوذه لحماية ظلمه ، ويستخدم سلطته لشراء ضمائر الابواق التي تتكالب على أصحاب السطان ، وتترامى تحت أقدام الاقوياء ، وتفكر ببطونها وجيوبها لا بعقولها وضمائرها فتخلع على الطغيان الجاح ثوب العدل المجرد عن الهوى . ولا يحجم الطغاة عن تسخير الاخلاقيين والمرشدين للدفاع عن طغيانهم . فعوضاً عن تلك الفلسفة الفجة ، ودعماً للشبهات عن أنفسهم ، ينبغي لدعاة الاخلاق ، ومصاييح الهدى والعرفان ، أن يوجهوا أقلامهم وألسنتهم لصد الطاغية عن الطغيان ، إن ذلك خيراً للامة وأبقى ، وأهدى الى الحق سبيلاً .

فهرس

صفحة

٣		مقدمة
٩		رسالة لاستغلال
١٤		الأحزاب
١٨		حزب واحد أم أحزاب متفرقة
١٩		الأنانية السياسية
٢٨		التناحر السياسي
٥٢		الرأى العام والمعارك الانتخابية
٦٦		الخطابة
٩٨		الصحافة
١١٥		طغيان المال على السياسة
١٣٤		السيادة الشعبية
١٣٧		الحرب فى البرلمان
١٥١		الوزارة
١٧٧		المسئولية
١٩٤		الزعماء والأمم
٢١٤		من المسئول: الأمة أم الزعماء
٢١٩		السياسة الما كيا فيلية
٢٤٨		الاغتيال السياسى





320.1:N14hA:c.1

نافع ، عبد المجيد
الحياة السياسية

AMERICAN UNIVERSITY OF BEIRUT LIBRARIES



01013537

American University of Beirut



320.1
N14hA

General Library

